السلسلة التربوية المعاصرة

رؤى تربوية وتعليمية متجددة بين العولمة والعوربة

تأليف
أ.د./ حسن شحاتة

دار العالم العربي
DAR AL-AALM AL-ARABI

رؤى تربوية وتعليمية متجددة
بين العولمة والعوربة

© دار العالم العربي
19 شارع امتداد رمسيس ـ القاهرة
تليفاكس: 22616130
e-mail :af_madkour@yahoo.com
تجهيزات فنية: الإســـراء ـ تليفون: 33143632
رقم الإيداع: 23633 / 2007

الطبعة الأولى: المحرم 1429 هـ ـ يناير 2008 م .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ
وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾

(آل عمران: 110)

محتويات الكتاب

مقدمة

إن بناء رؤى مستقبلية فاعلة لصناعة العقل العربى لينطلق من آفاق العوربة إلى رحاب العولمة يتطلب تشخيص الماضى وترسباته، والواقع وتحدياته، والمستقبل وطموحاته، واستخلاص مدلولات متباينة التفاصيل لنقرأ ونستكنه المشاهد التعليمية فى موجاتها المتسارعة المتلاطمة وفى استمراريتها نهضةً وتخلفًا وركودًا.

إن الدعوة إلى الإصلاح هى التى تجدد الأمل، وتجسر الفجوة بين الوضع العربى القائم والمستقبل الذى يتسم بالأمن والعدالة والحرية وتعظيم مفاهيم الديمقراطية.

إن الدعوة الجادة والمخلصة لصناعة مجتمع عربى جديد يعيش عصر العولمة تقوم على تبنى رؤى تربوية وتعليمية متجددة توازن بين متطلبات العولمة ومتطلبات العوربة معًا. وعليه، جاء هذا الكتاب ليضم فكرًا جديدًا ومتجددًا يجمع بين العولمة والعوربة فى نسق منظومى، فيبدأ بالتوجه نحو صناعة وهندسة متعلم جديد لمجتمع عربى جديد، وينتقل بعدها ليضع إطارًا مرنًا لعمليات تربوية وتعليمية بديلة، وهو فى مسعاه هذا حريص على أن تكون بوصلته هوية ثقافية عربية، وأن يجعل التعليم الجديد قائمًا على المشاركة الفاعلة والحوار المتجدد، وحتى يصبح التعليم لخدمة المجتمع العربى، والإنسان العربى، والمستقبل العربى الآمن والمتطور أبدًا بالعقل المؤمن والإيمان العاقل.

كما أن الكتاب يلتفت إلى قضية تحديث التعليم الجامعى لتصبح الجامعة رسالة تحتضنها مؤسسة من أجل ثقافة متميزة للجامعات وبرامج جديدة للعمل الوطنى، وحتى تصبح الجامعات العربية مفاتيح للتميز وصناعة المستقبل الآمن.

وبالله التوفيق

المؤلف

الفصل الأول

متعلم جديد لمجتمع عربى جديد

أولاً: المنتج التعليمى دعوة إلى حوار.
ثانيًا: حتى يشرق التعليم من عيون التلاميذ.
ثالثًا: انفتاح العقل العربى لمعايشة العولمة.
رابعًا: التعليم وصناعة العقل المفكر.



أولاً: المنتج التعليمى دعوة إلى حوار(*) :

يحتل النظام التعليمى مهما كان حجمه أو مؤسساته النظامية وغير النظامية موقعًا مهمًا بين مختلف النظم المجتمعية الأخرى، ومرد هذا الموقع المتميز يرجع إلى ما ينشده المجتمع من هذا النظام من دور فاعل فى صياغة أوضاعه وإعادة تشكيل أبنائه وبناته، من حيث الفكر والوجدان والسلوك والعلاقات التى تحدد توقعات أفراده وشرائحه من خلال التعامل فيما بينهم، وهذا هو المقصود بالتوظيف الاجتماعى للتعليم بمعنى أن الدولة المعاصرة هى التى توجه مسيرته وآلياته، فضلاً عن مضامينه وفلسفته كى تتحقق نوعية جديدة للمواطن.

إن النظام التعليمى ليس نظامًا يسعى لتكوين إنسان بمفهوم مجرد مطلق، أو أنه نظام محايد ليس له علاقة بالنظم الأخرى، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية لكنه يوظف فى جميع الحالات إما نحو المحافظة والتقليد واستمرار الأوضاع القائمة، وإما نحو التجديد والتطوير فى تفاعله مع الأوضاع القائمة سعيًا نحو مستقبل متجدد منشود. وتتحقق أى من الوظيفتين الرئيستين من خلال وفاق اجتماعى عام، أو من خلال تدافع وتماوج وتصارع ثقافى وصولاً إلى غلبة تيار معين يصبح سائدًا وقادرًا على توظيف نظام التعليم توظيفًا اجتماعيا يؤثر فى المستقبل القريب والمستقبل البعيد فى صورة كل من المواطن الإنسان ومستقبل الوطن.

(*) دراسة مقدمة إلى مؤتمر: الإصلاح المؤسسى للتعليم قبل الجامعى فى الوطن العربى، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية 26 – 27 أغسطس 2006م.

وعليه، فنحن فى حاجة إلى حوارات فكرية ساخنة تحتشد لها مؤسسات التعليم ومنتديات الثقافة وتتزاحم مقولاتها على مساحات الصحف اليومية والمجلات الدورية، وفى أبحاث الندوات والمؤتمرات.

وهذا الزخم الفكرى لابد وأن يعكس ما يضطرب به المجتمع فى عالمنا العربى من مخاضات عسيرة فى مسيرة الحضارة والتنمية بغية استشراف مستقبل جديد يجاوز التخلف السحيق الذى لا نزال نعيشه.

نحن فى حاجة ماسة إلى حوار عميق بين المهمومين والمهتمين بالتعليم ليشمل كثيرًا من مجالات الحياة، محددًا لأبعادها، ومحللاً لأعماقها، ومحاولاً تقديم البدائل التى تهيىء الحركة والتطوير والتغيير، شريطة ألا ينحرف ذلك الزخم الحوارى ليعبر عن مصلحة فئوية أو عن تحيز شخصى أو رده إلى توجه ماضوى، أو من منظور تبريرى حتى لا نعيش كما هو الحال ضبابية فى الرؤى وقابلية فى النظر، وأسطورية فى الفهم والوعى، وعجز عن الفعل الرشيد المطرد. نحن فى حاجة إلى حوار موضوعى متوازن لا يخلط بل يميز بين الثوابت والمتغيرات، أو بين الأهداف والوسائل، أو بين الإستراتيجى والتكنيك، ولا يخلط بين مسببات الأزمة التعليمية الداخلية وعواملها الخارجية فى تحليلاته واستنتاجاته، ولا بين الأوليات والثانويات، ولا بين الواقع والممكن، ولا بين المنشود والمستحيل. ونريد حوارًا حول التعليم والمستقبل لا يقحم فى المناقشة قضايا حسمها التطور التاريخى والحضارى، ولا نؤيده حوارًا ينكر ما حققه المجتمع من إنجازات وحركة فى فهم تلك القضايا. لا نريده توظيفًا لموقع السلطة والحكم، أو توظيفًا لتفسيرات دينية، أو لضغوط جماعات المصالح حتى لا تفقد بعض القيم والمفاهيم الأصيلة والحديثة مصداقيتها. لا نريده حوارًا يقحم فى مجال التعليم مفردات وأفكارًا لا تعرفها لغتنا العربية أو جغرافيتنا وتاريخنا وآمالنا فى هوية متميزة فاعلة مبررة بالمتغيرات العالمية والكوكبية والعولمة؛ حتى تبقى لنا ولأولادنا خصوصيتنا الثقافية وهويتنا القومية

لتعلن حتمية التكيف والاندماج فى النظام العالمى الجديد فى إطار المنافسة العالمية لا فى إطار التبعية والنقل والتقليد.

إن ما يلفت النظر أن الحوار حول التعليم فى المستقبل انطلق من مقولة أن قضايا التعليم ينبغى ألا يترك الرأى والقرار فيها للتربويين والمشتغلين بالتعليم وحدهم، فى مقابل مقولة إن شئون الحرب يتوجب ألا ينفرد بها العسكريون وحدهم فى القرار والمسار. واقتضى ذلك المفهوم فتح أبواب الحوار للمشاركة الواسعة لغير المتخصصين والفنيين؛ مما أتاح المجال لجماعات متنوعة الاختصاص ولأولياء الأمور وغيرهم ليعبروا عن آرائهم وتصوراتهم وانتقاداتهم لواقع المؤسسات التعليمية ومجريات الأمور فيها. بل إن انفتاح ذلك الباب الإعلامى قد مكن المتخصصين على اختلاف مواقعهم من المشاركة بالرأى توضيحًا ونقدًا وتصويبًا واقتراحًا. وهذه المشاركة العريضة تثرى الفكر والعقل فى مجال التعليم الجامعى وما قبل الجامعى، شريطة أن تكون محيطة بما ينبغى الإحاطة به من البيانات والحقائق الراهنة، وشريطة ألا تطغى السياسة على الضرورات العلمية والفنية، وألا تختزل الفهم وعوامل التطور إلى منظور أحادى كالمنظور الاقتصادى أو المنظور الأخلاقى أو المنظور الإقليمى المحلى الضيق. وأخيرًا، شريطة ألا يبدو الرأى متأثرًا بالخبرة التعليمية الشخصية التى مر بها صاحب الرأى فى إطار حوارات التعليم والمستقبل. ولأن التطوير فى جوهره يخضع لفكر تصميم المنظومة لا تحليل المنظومة، فعليه يفرض علينا المستقبل فكرًا تعليميًا جديدًا يتعامل مع النظم المعقدة واللاخطية، حيث إن المستقبل يتسم بالغموض وعدم الوضوح، وعليه فإن التعليم فى المستقبل لا يشكل خريجين يعملون فى إطار نظم جامدة، وخطوط طولية ثابتة، ويلتزمون بقواعد صارمة وقوانين حتمية، ولا يخرجون عن النص والروتين. إن التعليم فى المستقبل يتطلب نظمًا أخرى مركبة تدرب المتعلم على توقع التغير والتحسب لاحتمالاته والاستعداد للعيش فى عالم يتصف بالتعقد واللاخطية، وما يتطلبه ذلك

من قدرة على التفكير المتشعب، وحل المشكلات فائقة الصعوبة والتعقيد، وعمل السيناريوهات والمشاهد للاحتمالات المختلفة وتوقع النتائج.

نحن فى حاجة إلى تعليم جديد يستوعب حضارة عصر المعلومات وما يعتمل فيه من قوى وعوامل جديدة أفرزت علم التعقيد الذى تلعب فيه الحقيقة الاعتبارية والذكاء الصناعى والسوبر كمبيوتر فائق القدرة والكيمياء الإحصائية، والبيولوجيا الرياضية، والتكنولوجيا الحيوية دورًا بل أدوارًا مهمة. وعليه فإن النظام التعليمى الجديد الذى نسعى للوصول إليه سوف يساعدنا على تحقيق المجتمع المنتج للمعرفة، خاصة بعد أن أصبحت المعرفة هى المكون الأساسى والرئيس للإنتاج، وبعد أن تغير النظام الإنتاجى من الإنتاج الضخم للسلع المادية إلى الإنتاج كثيف المعرفة.

نحن فى حاجة إلى تحقيق التربية الوالدية، وهى ذات جوانب ثلاثة : **الجانب الأول**: تعريف الوالدين بالطرق الحديثة لتربية الأطفال فى السنوات الأولى من أعمارهم قبل التحاقهم بالمدرسة وتوجيههما إلى أن يعاملوهم معاملة تربوية تتفق وميولهم وعمرهم العقلى والزمنى، وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات حسب نموهم، حيث إن التحاق جميع الأطفال بالروضة ليس مُيّسرًا. **والجانب الثانى**: حث الوالدين على المشاركة مع المدرسة والتعاون معها تعاونًا وثيقًا عندما يلتحق أبناؤهما بالمدرسة، وذلك بتعريفهما بمنظومة التعليم وما فيها من سلوك ومواد علمية ولوائح وتعليمات وأنشطة، مع مراقبة أولادهم والتعرف على مدى استجابتهم للتعلم، وحل ما يطرأ من مشكلات أثناء ذلك. **والجانب الثالث**: مشاركة ثلاثية بين الوالدين والإعلام والمدرسة، وهذه المشاركة لها أهميتها الكبرى، فالإعلام وما له من إمكانات هائلة للاتصال بكل أفراد الأسرة وبالمعلمين والإدارة المدرسية يستطيع أن يُعرف الوالدين بفلسفة التعليم وتوجيهات المدرسة، والسلوك التربوى الصحيح، ويعرض كل ذلك بطريقة محببة وباستخدام وسائل متنوعة.

إن تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم تتطلب ضم سنوات رعاية الطفولة المبكرة إلى جسم التعليم العام حتى يتم استثمارها وفق المفاهيم والمبادئ التربوية المعاصرة التى اعتبرت الطفولة فى هذه المرحلة كنزًا مكنونًا، ثم تحقيق الانسياب بين أنواع التعليم أفقيًا ورأسيًا، وسهولة التنقل بين أنواع التعليم المختلفة وداخل كل مرحلة بين التخصصات المختلفة، ثم تأكيد فكرة التعليم المزدوج أو التعليم التبادلى، الذى يقوم على تلقى الطالب دراسته النظرية فى المدارس، وتدريبه العملى فى ورش العمل ومراكز التدريب، ثم التوجه نحو صيغ تعليمية جديدة مركبة وليست خطية نضمن من خلالها تحقيق العدل والمساواة بين كافة أبناء المجتمع فى أن يحصل كل منهم على فرصة تعليمية تتناسب وقدراته واستعداداته وميوله واتجاهاته، ولا يكون لمتغير الزمان أو المكان أو القدرة الاقتصادية أى دور فى تقرير نوع التعليم الذى يحصل عليه المواطن العربى. إن الازدواجية بين الخطاب التعليمى والواقع التعليمى قضية أساسية يجب أن تتلاشى وتزول من أجل الانتقال بالتعليم من القول إلى الفعل.

إن التعليم والتنمية بينهما علاقة عضوية متبادلة، فالإنسان محور العملية التعليمية، والإنسان هدف التنمية ووسيلتها معًا. من هنا تصبح مراجعة الأنظمة التعليمية وتطوير أهدافها وبرامجها وأساليبها ضرورة لتحقيق معدلات أعلى من التنمية البشرية المستدامة، والدخول إلى سباق المعرفة التى تصنع التقدم، وتحقق التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى. وعليه فإن قوة الأمم لا تقاس بثرواتها وجيوشها، بل بما تمتلك من عقول مبدعة قادرة على اكتشاف المعرفة ونشرها وتطبيقها، لذلك اتجهت الأمم إلى النظام التعليمى الذى يسمح للمتعلمين أن يتدربوا على الاستكشاف والاكتشاف وامتلاك المعرفة الحديثة التى توفر الكفايات والمهارات والطاقات البشرية القادرة على التغيير والتطوير والإبداع. من هنا فإن علينا أن نهجر التعليم الذى يركز على نقل التراث الثقافى بين الأجيال ويركز على اكتساب المعرفة المسجلة وحفظها واستظهارها، لأنه تعليم تقليدى يحافظ على ما هو

قائم، ويكرس التخلف، ويقبل قدرات العقل البشرى من تفكير وتصور وتخيل وإبداع، فالعقل البشرى إن لم يبدع فليس بعقل، فناقل إبداعات غيره مثل حافظ تراث أسلافه فكلاهما ينهل من ثقافة الذاكرة ولا يرد مورد الإبداع.

إن التعليم الذى ننشده هو التعليم القادر على تحقيق معدلات أفضل من التنمية المستدامة، وإتاحة فرص للتنافس العالمى. إنه تعليم تتوافر له مجموعة من الضوابط على رأسها أن يقوم التعليم على استراتيجية مستقرة مستمرة مخططًا لها علميًا لا عشوائيًا ولا موسميًا ولا انفعاليًا، باعتبارها منهجية التخطيط الاستراتيجى طويل الأجل المعتمد على رؤى مستقبلية وتقويم مستمر، مع مراعاة أن يكون التطوير فى العملية التعليمية شاملاً ومستمرًا ومتواصلاً ويتحرك فى ثلاثة محاور : **الأول**: محور التغيير التحديثى أى تطوير الأجهزة والبرامج والقوى العاملة الموجودة على رأس العمل، **والثانى**: محور التغيير التركيبى، أى استحداث البنى المؤسسية اللازمة لتصميم وإدارة وتنفيذ ومتابعة برامج التطوير، **والثالث**: محور التغيير المؤسسى الذى يقوم بنشر الوعى التطويرى بين عناصر المنظومة التعليمية والعاملين فيها حتى تواجه التغيرات المحلية والقوميـة والدولية.

إن التعليم القائم على منهجية التخطيط الاستراتيجى الذى يأخذ برؤى مستقبلية وتقويم مستمر يتطلب قيادة تربوية تؤمن بحتمية التغيير وضرورة التطوير، وتستشعر متغيرات البيئة داخليًا وخارجيًا، وتبنى عليها رؤى مستقبلية عقلانية ترسم صورة النجاح لما سيكون عليه نظام التعليم، بل وما يتوجب أن يكون عليه مستقبلاً.

إن التعليم الذى ننشده هو تعليم قائم على مشاركة مجتمعية واسعة فى مرحلة صناعة القرار التربوى، ذلك أن التعليم قضية مجتمع وشأن عام وليس أمرًا يخص التربويين وحدهم. وعليه لابد من تفعيل العلاقة بين المدرسة والمنزل، وبين المدرسة ومؤسسات العمل والإنتاج، وبين المدرسة وقيادات المجتمع المدنى. والأمر يتعدى

صناعة القرار ديمقراطيًا إلى اتخاذ القرار ديمقراطيًا أيضًا داخل المؤسسة التعليمية، والتحول من المركزية المحتكرة إلى اللامركزية المرنة، والتحول من إدارة تصريف الأعمال - الإدارة التسييرية النمطية - إلى الإدارة الاستراتيجية والإدارة الذاتية.

والتعليم الذى ننشده يقوم على إحداث تحول جذرى فى الثقافة المؤسسية، وذلك عن طريق الأخذ بتوجه الإدارة بالأداء، وتحمل المسئولية وقبول المساءلة، والعمل بروح الفريق المتعاون، والشفافية فى جميع مراحل الأداء، ونقل محور الارتكاز من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وتوظيف التقنيات المتقدمة المتطورة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل التعليمية متعددة الوسائط، والتعلم الإلكترونى.

إن التعليم الحقيقى هو الذى يقوم على مفهوم أن المدرسة هى قلب التغيير وصلب التطوير، ذلك أن التطوير يبدأ وينبع من المدرسة، ذلك تطوير التعليم يشرق من عيون التلاميذ ولا يخرج من مكاتب الوزراء.

إن مسيرة تطوير التعليم المتنامية تتطلب الدعم السياسى والإعلامى كما تتطلب الدعم الاقتصادى ومشاركة المجتمع المدنى. ذلك أن مستقبل الدولة يكمن فى نوعية التعليم، وفى مستقبل التعليم، وفى تحقيق أهداف التعليم، وضرورة الاهتمام بالتوجهات المستقبلية، ومساعدة الطلاب على تنمية المهارات الحياتية القائمة والقادمة. فلابد أن يتعلم المتعلم كيف يتعلم، وكيف يعمل، وكيف يعيش ويتعايش مع الآخرين، وكيف يحقق ذاته المبدعة، وتسليحه بمهارات المستقبل التى تتضمن تحليل البدائل، وتحليل المشاهد (السيناريوهات)، وتحليل التوقعات والتحسبات، واستشراف المستقبل، وإدارة الأزمات واتخاذ القرارات.

ومسيرة تطوير التعليم التى ننشدها برامج تطوير التعليم فيها مستندة إلى قواعد معلومات سليمة حديثة، وآليات لتشخيص الواقع تشخيصًا دقيقًا، تأخذ بمفهوم

التغذية المرتدة ومفهوم لا تطوير دون تقويم، ولا تعميم دون تجريب، وأن يكون التطوير منفتحًا على تجارب محلية وعالمية ناجحة، وإزالة فجوة التقوقع التى كانت تقاوم التطوير بدعوى خصوصية النظام التعليمى، فهناك سمات مشتركة فى التجارب العالمية تفيدنا عند الاسترشاد بها والتفاعل معها، ناهيك عن تبنى التعليم المنشود لاستراتيجيات مفتوحة للتنمية المهنية للعاملين فى النظام التعليمى من معلمين ومديرين وفنيين وإداريين.

إن الملامح الأساسية للنظام التعليمى المتطور كما ترسمه رؤى التعليم حتى عام 2020 هى :

- إعداد طلاب مسلحين بالمعرفة والمهارات والاتجاهات، ملتزمين بالعمل من أجل تحقيق أغراض التنمية الوطنية.
- تعلم ذاتى يمكّن الطالب من التعلم المستمر، ويوظف وسائل الاتصالات والمعلومات والإعلام فى اكتشاف المعرفة وتطويرها.
- تفوق الطلاب فى المسابقات الدولية للتحصيل الدراسى، خاصة فى العلوم والرياضيات وتطبيقات الحاسوب.
- مُعلم مؤهل علميًا وتربويًا، وملتزم مهنيًا، يؤدى أدوارًا جديدة فى العملية التعليمية تتفق مع مطلوبات الألفية الثالثة.
- إدارة مدرسية تتمتع بالسمات القيادية وتحرص على النمو المهنى المستمر.
- منطقة تعليمية تلتزم بمبدأ الإدارة بالأداء، وتحمل المسئولية، وقبول المساءلة.
- نظام تعليمى متعدد القنوات ويعتمد على موارد متنوعة فى تمويله من أجل توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.
- تعليم يوفر بيئة تعليمية ذات تقانة متطورة واستراتيجيات تعليمية متميزة حديثة تجمع للطالب بين ثقافة الذاكرة وثقافة الإبداع.

- مدرسة لا يقف دورها عند تقديم المعرفة، بل تتعدى ذلك إلى إعداد الطالب للمستقبل، وتعلمه كيف يتعلم وكيف يعمل وكيف يعيش ويتعايش مع الآخرين، ويعرف حقوق وواجبات المواطنة، ويمارس مهاراتها واتجاهاتها.

إنه ليس هناك أفضل من الحلم لصناعة المستقبل الذى نشارك فى تشكيله. إن التعليم هو المحرك الذى يدفع المجتمع، وعلينا أن نزيد من محركات التعليم؛ لأن مستقبل مجتمعنا الحر الديمقراطى، واقتصادنا القائم على أساس الأسواق الحرة يعتمدان على ذلك، كما يعتمد عليه مستقبل ملايين المتعلمين الذين يريدون أن يعيشوا حياة كريمة، ويخدموا وطنهم كمواطنين صالحين، ويسهموا فى الاقتصاد القومى. إن إعداد المتعلمين للقرن الواحد والعشرين يتطلب أن نحدد : ما الذى يجب أن يعرفه هؤلاء المتعلمون ويكونون قادرين على القيام به، وما أنماط السلوك التى يتعين عليهم ممارستها من أجل الحياة بنجاح وفاعلية فى هذه الألفية الثالثة ؟ هل هى علوم المستقبل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا؟ هل السلوك الخلقى المهذب أساس لصناعة حياتهم فى المستقبل؟ كيف يستطيع المربون والآباء ورجال الأعمال أن يسهموا فى إنجاح المتعلمين فى المستقبل؟

ويمكن تقسيم ما يحتاجه المتعلمون إلى :

القسم الأول : المحتوى الأكاديمى الذى يحتاج المتعلمون إلى إتقانه للنجاح فى القرن الواحد والعشرين يتحدد فى :

- استخدام الرياضيات والمنطق ومهارات التفكير، والتعلم الوظيفى والإجرائى، وفهم مبادئ الإحصاء.
- المهارات الأساسية للتعامل مع الآخرين بما فى ذلك التحدث والاستماع، والمقدرة على أن يكون المتعلم جزءًا من فريق.
- استخدام التقانة فى الوصول إلى المعلومات وفى مهارات معالجتها بطريقة فعالة.

- مهارات الكتابة بما يمكّن المتعلمين من الاتصال بفعالية.
- معرفة التاريخ ونظام الحكم فى الوطن بما يساعد على الحياة بفاعلية فى مجتمع ديمقراطى، وفهم القضايا المتعلقة بالوطنية.
- قاعدة من المعرفة العلمية تشمل العلوم التطبيقية وأساليب التفكير العلمى.
- فهم التاريخ العلمى والشئون الدولية.
- فهم التعدد الثقافى وتقبل تنوع الثقافات، والحاجة إلى اكتساب نظرة دولية.
- معرفة لغات أجنبية.
- معرفة جغرافية العالم.
- معرفة الفنون والإنسانيات.
- دروس أساسية فى الأخلاق.

إن المنهج يجب أن يكون متكاملاً عبر العلوم والمواد الدراسية المختلفة حتى يدرك المتعلمون الارتباطات والعلاقات المتبادلة بين المواد الدراسية.

القسم الثانى: المهارات الأساسية التى يحتاجها المتعلمون فى المستقبل تتنوع لتشمل ما يلى:

- مهارات الاتصال الشفهى والتحريرى.
- مهارات التفكير الناقد والاستنتاج وحل المشكلات.
- الانضباط وتحمل المسئولية والالتزام الخلقى ووضع الأهداف وتقييمها.
- مهارة استخدام الحاسوب وغيره من التقانات.
- مهارات النجاح فى العمل، وتشمل مهارات التعامل مع الآخرين، والعلاقات الإنسانية الجيدة، والمقدرة على العمل كجزء من فريق.
- التكيف والمرونة.

- مهارات حل الصراعات والتفاوض.
- المقدرة على القيام ببحوث وتفسير البيانات وتطبيقها.
- إتقان عدة لغات غير اللغة العربية الفصحى.
- مهارات القراءة والفهم.

القسم الثالث: وهو السلوكيات التى يتسم بها المتعلمون ويمارسونها حتى ينجحوا فى القرن الواحد والعشرين :

- فهم وممارسة الأمانة والاستقامة.
- احترام قيمة الجهد، وفهم أخلاقيات العمل والحاجة إلى الإسهام الشخصى والانضباط.
- فهم واحترام الآخرين الذين يختلفون عنا.
- المقدرة على العمل مع الآخرين كعضو فى فريق.
- تحمل الفرد مسئولية أعماله.
- احترام الآخرين واحترام السلطة.
- الالتزام بالحياة الأسرية والحياة الشخصية والمجتمع المحلى.
- الاعتزاز بالمواطنة ومعرفة مسئوليات الفرد فى مجتمع ديمقراطى.
- الرغبة فى حل المنازعات بطريقة سلمية.
- تقدير المربين واحترامهم.
- الإقبال على الحياة ووضع أهداف أخرى للتعلم مدى الحياة.

إن السؤال الذى يواجهنا هو: وماذا تستطيع المدارس أن تفعل لإعداد متعلمين قادرين على التعامل بنجاح فى القرن الواحد والعشرين؟

إن الإجابة تتحدد فى:

- دمج تقانة السوق فى عملية التعلم بحيث تصبح جزءًا من متطلبات التخرج، والتأكد من أن التقانة الجديدة تدمج بانتظام فى برامج المدرسة.
- احترام قدرات جميع التلاميذ على التعلم، عن طريق تشجيع التعلم الإيجابى.
- تكريس المزيد من الوقت للتنمية المهنية للمدرسين والإداريين.
- تطوير مستويات عالمية للتحصيل الدراسى بإعادة تحديد الأساسيات وإيضاح المتوقع من المتعلمين.
- توفير وقت أطول للتلاميذ والمدرسين للعمل فى مشروعات واقعية عملية.
- زيادة اهتمام الآباء والمجتمع المحلى بالمدارس ومشاركتهم فى شئونها.
- تقوية سلطة وسيطرة المدارس والمدرسين.
- خلق أنظمة جديدة تدعم الروابط بين المدرسة والمنزل ومكان العمل وتكمل التعلم المدرسى.
- إبراز البعد الدولى فى المنهج.

إن أهم المؤشرات والارتباطات التى تميز المدرسة الفعالة هى: قيادة إدارية قوية، ومناخ يسمح للتلاميذ بتحقيق حدّ أدنى فعال من مستويات الإنجاز، وجو عام فى المدرسة منظم مرن هادئ يسهل أداء العمل، فيها يصبح تحصيل المهارات الأساسية له الأولوية على الأنشطة الأخرى، ومدير ومدرسون على وعى دائم بتقدم التلميذ نحو الأهداف التعليمية عن طريق التقييم المستمر. إنه يجب أن تعود المدارس إلى الأساسيات إذا كنا نريد أن نعد التلاميذ إلى القرن الواحد والعشرين. والمقصود بالأساسيات : مبادئ التعلم والعلاقات بين المعلمين والمتعلمين وأسس بناء بيئة تعليمية، ومبادئ التمكين. إن الإصلاح الجزئى دون تغيير شامل سوف يكون بلا جدوى فى إعداد التلاميذ للألفية الثالثة، فلابد من البحث العلمى وتطبيق نتائجه.

إن التلاميذ يحققون إنجازًا أفضل عندما يتعلمون بطريقة إيجابية نشطة وليس الاكتفاء بمجرد الاستماع إلى المعلمين. وتشمل بعض ممارسات التعلم الإيجابى: القيام بمشروعات عملية، والتساؤلات السقراطية، والتعلم التعاونى، وتداول الأشياء، والرحلات الميدانية، وإجراء التجارب. إننا فى حاجة إلى إنشاء مدارس متمركزة حول المتعلم، تركز على حاجات المتعلم، وهنا يصبح التلاميذ مسئولين عن إنجازهم، ومن هنا يجب أن نعلّم أعدادًا ضخمة من البنين والبنات كى يصبحوا محركات للتغيير. إننا فى حاجة إلى الاستثمار فى مدارسنا، ونحتاج إلى المزيد من التنمية المهنية، ومزيد من التطبيقات فى الحياة العملية.

إننا فى حاجة إلى مدارس مصممة بحيث تسمح للمدرسين بأن يتعلموا من بعضهم البعض الآخر، وأن يتشاركوا فيما يعرفون. المعلمون فى حاجة إلى تعلم أكثر إيجابية بتوفير مواد وأجهزة تعليمية ملائمة. إن الوقت الذى يجب أن يخصص لإفادة المعلمين بعضهم من بعض لا يعطى الأهمية الواجبة. إنه بينما يمثل المعلمون فى المدارس مصدرًا مهمًا للمعرفة فمن النادر أن يطلب منهم تقديم خبراتهم لزملائهم.

إن الجدل حول المستويات التعليمية العالمية للتحصيل يتطلب منا أن نعرف إلى أين نسير إذا أردنا أن نعرف متى نصل إلى هذه المستويات العالمية. علينا أن نحدد : كيف نقيس الإنجازات لدى المعلمين والمتعلمين، وكيف يمكن محاسبة المعلمين على مستويات تحصيل المتعلمين؟ نحن نحتاج إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى وجذبها إلى المدارس من أجل تمويل غير حكومى. والمحاسبة ليست على نسبة النجاح بل على نسبة الانضباط ومستويات النجاح لدى كل معلم على حده.

إن ما يجب أن نركز عليه هو مطالبة التلاميذ بأن يكون ما يتعلمونه مرتبطًا بشكل فعال بالواقع والحياة، وأن يكون لما يتعلمونه فائدة ومعنى تعود على المتعلمين

بالمنفعة والاستخدام فى المجتمع. إن ارتباط التعليم بالعالم الحقيقى أمر مهم وضرورى للمتعلم عندما يغادر المدرسة إلى المنزل. التلاميذ محتاجون إلى اكتساب مهارات الحياة ومهارات متعلقة بالمشروعات الصغيرة وإدارة الأعمال البسيطة المنتجة. لابد أن تقوم المدارس بإكساب التلاميذ أمثلة من الحياة فى حل المشكلات والأحداث الجارية والتطبيقات الميدانية من خلال مجالس آباء استشارية هادفة، ومشاركة فاعلة للمجتمع المحلى، وصنع القرارات فى أماكن العمل بمشاركة التلاميذ والمعلمين معًا.

إننا فى حاجة إلى تأكيد حتمية تحريك ما أصاب العلوم التربوية والنفسية من أجواء راكدة، واجترار فى الفكرة والممارسة من خلال إخصابها بالانتفاع من الزاد العلمى والمهنى المستمد من تجارب ناجحة من مختلف الثقافات الإنسانية، اهتداءً بها لا نقلاً عنها، فضلاً عن التوجه الساعى إلى إبراز الرؤى المتجددة نحو تعليم المستقبل على آفاقه الزمنية القريبة والبعيدة. نحن فى حاجة إلى ممارسة النقد الذاتى حتى تأتى أفكارنا ورؤانا من خلال تساؤلات البحث، لا عن طريق مجرد عمل فكرى مكتبى تأملى يبرهن على القضية التربوية ونقيضها فى آن واحد.

ثانيًا: حتى يشرق التعليم من عيون التلاميذ(*):

إن الدعوة إلى الإصلاح هى التى تجدد الأمل، وتجسر الفجوة بين الوضع القائم والمستقبل القادم الذى يتسم بالأمن والعدالة والحرية وتسنيم مفاهيم الديمقراطية. والإصلاح دعوة تتردد بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة فى دول عربية. وفى الواقع. هناك نقاش يدور حاليًا حول الاتجاهات الجديدة للسياسات المطلوبة لتنشيط قوى التقدم والنهوض بها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

(*) دراسة مقدمة إلى مؤتمر: الإصلاح المؤسسى للتعليم قبل الجامعى فى الوطن العربى، المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية26 – 27 أغسطس 2006م.

تقوده كل مؤسسات المجتمع، وفى ذات الوقت يتم إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية ملموسة. ومن المسلم به أنه يمكن صياغة وتنفيذ الإصلاحات نحو الأفضل، وذلك عندما يتم دمجها فى صلب رؤية مشتركة طويلة الأمد، وقادرة على توضيح المسار الاستراتيجى الذى يتعين على الدولة أن تسلكه حتى يمكنها تعظيم التنمية البشرية. والجدير بالإثبات هنا هو أنه لا يتعين أن تكون هذه الرؤية مجرد توقعات بسيطة لمستقبل الوطن، أو نظرة استراتيجية مثالية، وإنما ينبغى أن تمثل أجندة عمل واقعية موقوتة ومجدولة فى إطار فكر تصميم المنظومة الذى يبدأ من المستقبل وينطوى على الإبداع، وليس فى إطار فكر تحليل المنظومة الذى يبدأ من الواقع وينطوى على التشرذم والتخلف.

الإصلاح الذى نريده يتطلب استراتيجية شاملة لتطبيق اللامركزية، ووضع عقد اجتماعى جديد للوطن ولمستقبل هذا الوطن يستند إلى شواهد مقنعة، وتحليل عملى وتقدير واقعى للتكاليف، إنه دعوة للوصول إلى فهم مشترك وواضح فى المجتمع حول طبيعة ونطاق الإصلاح المطلوب، ويركز على القضايا التى تمس فئات السكان والأقاليم التى استفادت بقدر أقل من الإنجازات الماضية والحالية التى تحققت، وفى ذات الوقت يأخذ الإصلاح فى اعتباره ضرورة تحقيق التقدم لكل أبناء المجتمع وشرائحه وفئاته، بل وتمكين الوطن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة بحلول عام 2015 م، ليس فقط على المستوى القومى ولكن أيضًا فى كل إقليم من أقاليم الوطن. وهذا يتطلب بصورة معلنة خطة قومية لتحقيق الأهداف الإنمائية بفكر استراتيجى مرحلى منظومى شبكى مستقبلى، ويرشد إلى الآليات والمسار الذى يقود إلى تحقيق النمو المقترن بالعدالة فى إطار عملية ترسيخ الديمقراطية. ونحن فى كل ذلك لدينا الثقة والقناعة فى أن الإصلاحيين الذين وهبوا حياتهم وأعمارهم للارتقاء بالوطن والمواطنين جديرون بالتأييد والدعم والمساندة المستمرة من أجل نقل الوطن إلى المستقبل، آخذين فى الاعتبار أن فكر الإصلاح رؤية لوضع اختيارات واضحة

للسياسات، مدعمة بإجماع شعبى واسع النطاق يجدد ويشارك فى كيفية تحقيق تلك الرؤى الإصلاحية مستبعدًا خيار استمرار الوضع القائم، ومن يحافظون على استمراره، والذين أصبحوا عبئًا ثقيلاً وعائقًا أمام مسيرة الإصلاح المحسوبة والمقدرة.

إن التطلع نحو مستقبل أفضل يحصل فيه المواطنون كافة على خدمات ذات جودة عالية، وتحتمى فى ظلاله كل أسرة بنظام يوفر تأمينًا صحيًا ومعاشًا عند تقدم العمر، ويضمن فيه المواطنون عملاً مجزيًا ومسكنًا مريحًا فى حدود قدراتهم المالية ـ هو غاية الإصلاح فى مرحلته العاجلة التى يمكن تحقيقها فى العقد القادم. إنه يتعين الانصراف تمامًا وكليةً عن السيناريو القائم بمن فيه وما فيه للانطلاق نحو التصدى لمشكلات ملحة تواجه المجتمع فى مقدمتها التشغيل وخدمات الصحة والتعليم والإسكان ومخاطر التلوث، وتحقيق الديمقراطية والمشاركة على المستوى اللامركزى، وتغيير ثقافة المشاركة؛ وبذلك يستطيع المواطنون أن يمتلكوا المرافق والخدمات العامة ويديرونها ويحرصون ويحافظون عليها، وتكون مشاركتهم معًا فى تحمل مسئولية الارتقاء بمستوى هذه الخدمات والمرافق واستدامتها مبعث فخرهم. ثم إن هناك أمرًا مهمًا يتعلق بأهمية ترسيخ مبدأ الارتقاء بالجودة فى كل مجالات الحياة، مع تقديم حزمة من الحوافز لأداء الخدمات على أعلى مستوى فى الميادين العامة والخاصة، وبناء القدرات من أجل تقديم خدمات عالية الجودة، وتدريب المدربين فى الجهاز الإدارى والتعليم والمهن الأخرى، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التى يجب أن تستخدم فى المجالات كافة.

إن كل شرائح المجتمع لاعب أساسى فى تنفيذ الرؤية الإصلاحية وبحيث تكون الفئات ذات المستوى المعيشى الأقل هى القوة الجديدة التى تعتبر أساسًا للنمو الاقتصادى السريع، كما أن ثلاثة ملايين منشأة صغيرة ومتناهية الصغر فى المناطق الريفية والحضرية هى مصدر أساسى لخلق فرص عمل يمكنها أن تحقق معدلات

نمو عالية فى الإنتاجية خلال السنوات العشرة القادمة، ناهيك عن برنامج جيد للتدريب والخدمات الإرشادية والإقراض تستفيد الفئات الجديدة منه. كما أن العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة من ذوى الإنتاجية المرتفعة يجب أن يحصل كل منهم على المرتب والحافز الذى يستحقه باعتبارهم نماذج مجتمعية لأفضل الممارسات والإدارة الرشيدة والنزيهة. وعلى القطاع الخاص أن يحقق كل الإصلاحات المؤسسية وإصلاح السياسة المطلوبة كى يصبح قاطرة للنمو، وذا توجه للتصدير وقادرًا على خلق فرص التشغيل فى الصناعات التصديرية والسياحة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والإسكان والتشييد، والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضى.

إن هذه الحزمة من الأهداف الإصلاحية الاستراتيجية المتكاملة تضعنا على المسار الصحيح السريع الذى يقود إلى التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، ويحافظ على مواردنا الطبيعية وحسن إدارة الموارد المائية، وهى محاولة إصلاحية جسورة لاستشراف رؤية مستقبلية، ولاقتراح سبل وآليات واقعية يمكن من خلالها تحقيق هذا الإصلاح، الذى يستهدف تحديث الهياكل التنظيمية، وإصلاح النظام القضائى، وتحديث القوانين، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبسيط الإجراءات وتنفيذ برامج تدريبية جديدة، وتخفيض البطالة، وتقويض التفاوت الإقليمى فى تقديم الخدمات العامة الأساسية، وتطوير كل خدمات الرعاية الصحية.

إنه لم يعد بإمكان الوطن أن يواصل الأخذ بمنهج استمرار الوضع القائم ليتمكن من الصمود أمام التحديات الشديدة التى ستواجهنا فى السنوات القادمة. لقد حان الوقت لإعادة النظر فى اختياراتنا، ولتنفيذ إجراءات جديدة تدعم الأمن البشرى والنمو والتنمية. وهناك حاجة (لعقد اجتماعى جديد) يحدد بشكل أفضل المفاهيم المتعلقة بحقوق والتزامات المواطنين، شريطة أن يشارك الجميع فى إنجاز المهمة الإصلاحية، وأن تمكن الدولة مواطنيها حتى يمكنهم الصمود أمام عالم تشتد فيه المنافسة وتتسارع فيه العولمة.

إن الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة من أفضل الممارسات الدولية التى تتسم بالكفاءة والتى تشكل نقطة الانطلاق نحو رفع مستوى المعيشة والحراك الاجتماعى، وتدفع إلى مستويات أعلى من التنمية البشرية وقدر أعظم من إنتاجية العمل ومعدل أعلى من النمو الاقتصادى. إنه من أجل الاقتصاد فى التكلفة لابد من التعاون مع القطاع الخاص، وتطبيق اللامركزية المالية ولامركزية السلطة، وتوفير حوافز لزيادة المشاركة السياسية والاجتماعية، وبهذا يمكن للمواطنين أن يشاركوا بفاعلية أكثر فى تحسين أوضاعهم.

إنه لابد من مجموعة من السياسات تنطلق من القاعدة الشعبية إلى المستوى الأعلى، وبدلاً من أن تتحيز هذه السياسات لمجموعات معينة فإنها تستهدف الفئات الاجتماعية التى لاتحصل على خدمات كافية وملائمة، والتى يتوافر لديها رصيد من المواهب الإنسانية، والقدرات الإنتاجية التى لم تستغل. إن هذه الغايات تتوافق مع الجهود القومية الرامية إلى تحقيق آمال وتطلعات المواطنين، وهى تؤكد وتكمل خطط التنمية التى تضعها الدولة. وهى قبل ذلك كله من أجل حشد طاقات المجتمع المدني للمشاركة فى تحقيق التقدم على المستوى القومى.

إن السعى نحو الإصلاح والتطوير فى منظومة التعليم يجب أن يتأسس من منظور ثقافى وطنى قومى مع الاهتداء بالمنجزات العلمية العالمية دونما الانسياق وراء كثير من مفاهيم العولمة وتوجهاتها، ومراجعة القيم الثقافية التقليدية المعوقة لحركة التقدم بصورة عامة، وبناء مؤسسات تعليمية ديمقراطية تؤكد وترسخ قيم الحرية والعدالة وحقوق المشاركة الفاعلة للمواطن فى صناعة حاضره ومستقبله. ويمتد هذا التأسيس الإصلاحى للتعليم إلى مواجهة الهجوم على ثوابت الوطن من قيم الدين الصحيح، ومن دروس ماضيه فى الجهود الوطنية للتقدم بمدها وجذرها، ومن ديمقراطية التعليم، وتكوين المواطن المستنير المنتمى للوطن، القادر على المشاركة فى منجزات العلم لتحقيق التنمية المستدامة. إن السعى نحو إصلاح

التعليم وتطويره يتمحور نحو إشكاليات بناء ثقافة وطنية قومية دينية علمية إنسانية متفاعلة بوعى وثقة فى الذات مع الثقافات العالمية دونما عقد أو تعصب، وكلها روافد رئيسة للأمن القومى والتماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والتفتح العقلى والثقافى وكلها لبناء الصرح المجتمعى، ولبناء أمة عربية تكون مكانًا لسعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع. إن الإصلاح التعليمى حركة وتحريك لأوضاع المجتمع القائم، ووتيرة مسيرته السائدة إلى صورة مغايرة تشكل رؤى شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع. إن الإصلاح ليس تحريكًا للحاضر كى يتطابق مع توجهات ماضوية قد اختفت ويراد إحياؤها وتنشيطها، وليس الإصلاح حركة ترميم أو تجميل لحاضر فى بعض التوجهات الراهنة فى محاولة لصيانتها واستمرارها. إن الإصلاح الذى نريده هو تغيير استراتيجى مغاير نوعيًا للأحوال والمسارات المجتمعية الراهنة، هو تحويل الكينونة الراهنة إلى صيرورة أفضل وأبدع.

إن الإصلاح الاستراتيجى هو حركة وتحريك للواقع وفق متغيرات داخلية وخارجية تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء، وحيث البدء بإصلاح فى مواقع ذات أولوية وأهمية استراتيجية لإحداث عملية التغيير، لأن التغيير الجذرى أو الشامل كلام طوباوى. فنحن لا نستطيع اقتلاع بنى ومؤسسات وأساليب حياة مجتمعية من جذورها، ولكن الإصلاح والتغيير من خلال اختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية استراتيجية فى إحداث التغيير هو المنهج التخطيطى الرشيد. ذلك أن إحداث تأثيرات وتداعيات فى هذه المواقع الاستراتيجية يؤدى إلى إحداث تداعيات وتأثيرات فيما تتشابك معها من مواقع أو مؤسسات أخرى، وتنداح تأثيراتها فى تموجات تتسع دوائرها ليؤثر التحول الأساسى فيها إلى تأثيرات لاحقة فى المؤسسات والمشكلات الأصغر مثل اختيار مواقع استراتيجية فى التعليم نبدأ منها كقضايا المعلم أو الأبنية التعليمية أو تكنولوجيا التعليم، وهكذا يتم اختيار أولوية استراتيجية أو أكثر فى ضوء الموارد والأفق الزمنى المتاح.

إن التخطيط لموقع الاستراتيجية الذى نبدأ منه مسيرة الإصلاح لا يتحقق بفاعلية دون دراسة الأوضاع الحالية وما تمخضت عنه من توجهات الماضى، أى دراسة الماضى الحى وأثره فى تشكيل الحاضر ليكون ذلك منطلقًا أساسيًا فى التحريك الاستراتيجى نحو الإصلاح المستقبلى.

الإصلاح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة، وتوقع مسيرتها المستقبلية. والعلوم الطبيعية، ومعها العلوم الاجتماعية، آليات فعالة فى توجيه عمليات الإصلاح والتغيير، ذلك أن التنمية الحديثة هى ثقافة العلم. إن عصرنا عصر يلهث فيه قادمه يكاد يلحق فيه بسابقه، وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأى من بدايتها، وتتقادم فيه الأشياء وهى فى أوج جدتها. إن حركة الإصلاح الإستراتيجى ليست فى حاجة إلى حفز واستحثاث، بل غدت لزوم بقاء ونماء. إنها تتطلب الوعى النافذ والناقد لمتطلبات العصر ورؤى المستقبل.

مسيرة إصلاح التعليم تتطلب منظورًا ثقافيًا، يحدد مقاصده ويوجه حركته. والمنظور الثقافى هو المتضمن للقيم والعادات والمعانى والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة إنسان عربى عالمى فى مجتمعه. والمنظور الثقافى للإصلاح التعليمى يمثل مكون الغايات والقيم والمعانى الثقافية أساسًا لفاعليته وفاعلية كل جهد فى الحياة الإنسانية يسعى لأن يكون كل ما يفعله أو يعايشه أو ينتجه له دلالة ومغزى وهدف. فهو يعطى معنى للوجود الإنسانى يحقق المتعلم من خلاله دراياته فى كيف ينتمى ويتعامل مع ظواهر الطبيعة ومع الأرض والبشر ومع وسائل الاتصال اللغوى والفنى والمادى والاجتماعى والمؤسسى فى مجتمعه.

إن القيم جوهر المنظور الثقافى ومركز الثقل فيه. وهذا الجوهر القيمى يتجسد فى الأنماط المختلفة من التفكير والسلوك والمعاملات والأنماط التنظيمية التى اتفق

عليها فى أسلوب تدبير الحياة، وتتألف من ذلك كله أنواع القيم المادية والاجتماعية والمعنوية والأخلاقية التى نحرص على التمسك بها ورعايتها وهى تتراكم وتتطور عبر الزمن. إن المنظور الثقافى للتعليم هو ما يجعل للحياة معنى متمثلاً فى منظومة من القيم والغايات، وحيث تحقق الثقافة المشتركة قدرًا مشتركًا من القيم والمفاهيم والرؤى بما يضمن تقوية التواصل بين شرائح المجتمع، والتوفيق والتوازن بين مصالحها المتباينة والتسامح والاحترام لما بينها من فروقات. وهو سعى ينشد إذابة التناقضات والفوارق الأولية الكبرى التى تحول دون الفهم المشترك، والعمل الجماعى واستقرار الأحوال النفسية والأمن والأمان. والحوار هنا يوفر مناخًا يستبعد اللجوء إلى القوة والعنف فى مواجهة الرأى والرأى الآخر، وهو ما أصبح يعرف بالمنهج المتحضر فى فض المنازعات ومواجهة الثنائيات والتناقضات بمختلف صورها وألوانها.

إنه فى مختلف العمليات التنموية والإصلاحية تتدخل القيم الثقافية فى صناعة القرار واتخاذه، ووسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها ومشروعاتها، ومتابعة وتقييم الأداء، وتوزيع عوائد التنمية والإصلاح، مغانمه ومغارمه. إن جهود الإصلاح المنفصل عن السياق الإنسانى والثقافى ومنطلقاتها الوطنية تصبح نماءً بلا روح، وسرعان ما يصيبها الذبول. وإذا كانت الثقافة وقيمها من الإتقان والإبداع والحرية غاية من غايات التنمية، فإن التعليم يحتل الموقع نفسه باعتباره غاية ووسيلة. هو غاية باعتباره حقًا من حقوق الإنسان التى تتضمن تنمية قدرات الفرد جسميًا وعقليًا ووجدانيًا وروحيًا وسلوكيًا وتعده للمشاركة الفاعلة فى مسيرة مجتمعه، وهو وسيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة التى توظف للتنمية الشاملة. والمتعلم هنا مؤثر ومتأثر فى السياقات المجتمعية وأنماط معيشتها حاضرًا ومستقبلاً. إن التعليم يُكوّن الإنسان من خلال الرصيد الثقافى وتفاعلاته فى التواصل مع الآخر، ويتم ذلك من خلال المناهج الدراسية وبيئات التعليم والتعلم

والتفاعلات بين المتعلمين والمعلمين والمجتمع، وعليه فإن المنظومة الثقافية منبع ومصدر للمنظومة التعليمية. وفى الوقت نفسه يعود التعليم ليصب فى الرصيد الثقافى من خلال المنتج التعليمى، وما يقدمونه وينتجونه من ثقافة ورقية وكمبيوترية، وعليه تصبح التربية الثقافية والثقافة التربوية دعوة إلى الأنشطة التنموية انطلاقًا أو تعويقًا، لتتدفق طاقاتها بناء على اتساقها وتكاملها أو تعارضها وتباينها أو على ما تقترب أو تبتعد جهودها معًا من توجهات قيمية ومقاصد مستهدفة فى مسيرة الإصلاح والتنمية.

إن التلوث الأخلاقى والازدواج السلوكى من صميم إشكاليات التربية الأخلاقية. وتتمثل وظيفتها فى إخراج الإنسان من حالة الخضوع للغرائز إلى حالة الامتثال للقوانين والمثل السماوية والوضعية على حد سواء. أما الفلاسفة والتربويون فهم يختلفون حول إجابة السؤال: ما القوانين التى يتعين على الإنسان الفرد أن يخضع لها حتى تكتمل تربيته الأخلاقية؟ أهى القوانين الوضعية التى يفرضها المجتمع، أم هى القوانين التى يستنبطها العقل والتى قد تتعارض مع قوانين المجتمع ؟

إن التربية الأخلاقية تقتضى انتقال المبادئ والقيم الأخلاقية إلى المتعلم الذى يمتثل لها. وهى تربية لا تميز بين التربية المدنية والتربية القومية لأن الأمة عند الفلاسفة هى مبعث القيم والمبادئ. وربما يظن البعض أن التراث الفكرى الإسلامى يتمحور حول مبدأ الطاعة على حساب مبدأ تحقيق الاستقلالية الذاتية للفرد، لكن هناك ما يبدد هذا فى قراءة متأنية لنصوص الكواكبى ومحمد عبده، إذ يتضمن كتاب "طبائع الاستبداد" عددًا من الثوابت المتعلقة بالتنمية الأخلاقية من أهمها:

- أن البناء الأخلاقى للإنسان يتطلب الحرية الفردية، والتى هى حرية القرار والتى بغيابها يصبح الإنسان خاضعًا لضرورات التكيف مع المحيط الاجتماعى.

- إن الطاعة لأُولى الأمر ينبغى أن تكون مشروطة بعقد أساسى، وبمدى احترام الحاكم لشروط هذا العقد.
- إن للبناء العقلانى دورًا أساسيًا فى تبرير المبادئ الأخلاقية.
- إن العقيدة الدينية الإسلامية لا تدفع الإنسان إلى الطاعة غير المشروطة لأولى الأمر، وإنما إلى ربط الطاعة بالحجة العقلية وبمبادئ مؤسسة لعلاقات السلطة.

إن الإيمان المبنى على الطاعة العمياء لا يمثل سوى الطور الابتدائى للوعى الدينى، فى حين أن أطواره المتقدمة تربط الطاعة بالعلم وبالنشاط العقلى، وبتعبير آخر نجده فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾. إن خشية العالم ليست مبنية على الطاعة العمياء، وإنما على اقترانها بالعلم والعقل. وفى تلك الطاعة تطابق بين قوانين العقل ومتطلبات الإيمان. وهناك أصداء لهذه النظرة إلى الإيمان فى نظريات علم النفس، حيث يتضح أن تطور الإيمان نفسه يخضع لعدد من الأطوار يجد فيها المؤمن تناسبًا بل تطابقًا، بين قوانين العقل والطبيعة من جهة، وبين المعتقدات الإيمانية من جهة أخرى. بل نجد تناسب العقل والإيمان فى قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾. إن النص القرآنى يحث على عصيان المخلوق من أجل تطبيق مبادئ الخالق، وإلى تحرر الإنسان من ظلم مولاه، ففى قوله تعالى: ﴿ وَإِن جَـٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ففى طاعة الله طاعة مقرونة بالعلم مما يعنى أن اللجوء إلى البرهان العقلى يعتبر حجة على أوامر ونواهى صاحب السلطة، دنيوية كانت أو دينية.

إن السنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين قد بينت كيف أن الطاعة مشروطة.

ليس فقط بشرع الله، وإنما أيضًا بالعقد الذى يربط الحاكم بالمحكوم. إذ تكثر السيرة النبوية من أمثال يدعو فيها الرسول عليه الصلاة والسلام إلى التمييز بين توصياته كنبى، وبين توصياته النابعة من معرفته كإنسان. وفى ذلك دعوة إلى استخدام العقل للتمييز بين الأمرين. ثم إن الرسول صلى الله عليه وسلم اتبع رأى المؤمنين فى بعض الحروب، كما اعترف بصحة آراء الناس فى بعض الميادين التى ترك الله تعالى شأنها إلى العمران البشرى. ثم جاء خطاب أبى بكر الصديق يوم بيعته حين قال : **"أما بعد، أيها الناس فإنى قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى. الصدق أمانة والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوى عندى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله. أطيعونى ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لى عليكم"**.

إن الإيمان المبنى على العلم يبين مدى التوافق بين الثوابت الأخلاقية التى يقرها الإيمان وبين تلك التى يقرها العقل، ويضعنا على طور المبادئ الأخلاقية الكونية. إن تلقى الحكم العقلى والحكم الإيمانى يجمعهما شيء واحد هو نقص العنصرية الناتجة عن المبالغات القومية. إن التربية الأخلاقية المبنية على مبدأ استقلالية العقل الفردى فى استدلاله للمبادئ والمثل لا تنعكس بالضرورة فى أثر سياسى سلبى، وإنما تطرح مسألة المواطنة من منظور أكثر صلابة، ذلك أن الحكم الأخلاقى لابد أن يوافقه الحكم السياسى والذى ينظر إلى حدود الاستقلالية الفردية، وإلى حدود تطبيق المثل على ضوء متطلبات وضرورات الواقع السياسى.

إن المدرسة عليها أن تضع أسسًا لتربية أخلاقية تكرس استقلالية الفرد الذاتية من خلال مبدأ الاعتماد على سلوك المتعلم الإيجابى فى تعلمه؛ لأنه قادر على استنباط مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة من نشاطه العقلانى. وانطلاقًا من تجربة التعاون التى تنشأ بين المجموعات الصغيرة لا تنفع دروس الأخلاق الموجهة التى يلقيها المدرس وهو الطرف الإيجابى ويتلقاها المتعلم وهو الطرف السلبى فى تمليكه

للمبادئ الأخلاقية الأساسية. وباختصار، تتمثل التربية الأخلاقية فى تربية وظيفتها دفع الإنسان إلى طاعة ذات القيم وإلى الامتثال للقانون ووضعه مرتبة فوق صاحب السلطة، بل إلى عصيان صاحب السلطة إذا ما تجاوز تلك النظم العادلة، كما أن الامتثال للمبادئ الأخلاقية الكونية يتم تبرير ممارسة العصيان المدنى للأنظمة الوضعية الظالمة.

إن الطرق التربوية التى تعتمد على النشاط الذاتى للمتعلم تنطلق من النشاط العقلانى الاستدلالى، لأن القيم التى لابد من تعليمها لا تكتسب مدلولاً ما فى ذهن المتعلم إلا إذا كان يدرك مبررها ويستوعب مدلولها من خلال أدواته العقلانية الخاصة، ثم إنها تعتمد على طريقة جدلية حيث إن محور التعليم يكمن فى طرح وتجاوز المعضلات الأخلاقية لاسيما أنها تدفع المتعلم إلى ثلاثة أمور هى: تجاوز البديهيات إلى المسائل الأخلاقية، والبحث من خلال منهجيته العقلانية عن حل عقلانى للمعضلة الأخلاقية، وصعود مراتب ومستويات التنمية الأخلاقية.

وتتلخص الوظيفة التربوية الأساسية لهذه المنهجية فى تحقيق الاستقلالية الذاتية للحكم الأخلاقى عند المتعلم من خلال قناعة الفرد العاقل بأن الحكم الأخلاقى الذى يتقيد به يتطابق مع ما يتطلبه نشاطه العقلانى، ذلك أن الحكم الأخلاقى الأصيل هو الذى يقر به العقل، بحيث يكون من تقيد به متحررًا مما هو غريب عن ضميره، ومتحررًا من الغرائز التى تتحكم فى النفس وتقيد الإرادة الحرة.

إن التعليم يرادف الحياة لأن الاشتباك مع الواقع من خلال معايشته هى السمة المميزة للتعليم. إن هذا التصور للتعليم القائم على الاشتباك والتلاحم مع ما يؤثر ويتأثر التعليم به وفيه من خلال تفاعله مع قوى المحيط السياسى والاجتماعى والثقافى تلخصه إشكاليات : نعلم من؟ ونعلم لماذا؟ ونعلم ماذا؟ ومن أجل ماذا؟ وضد ماذا؟ وفى مواجهة ماذا؟ وهنا تضطرب منظومة التعليم مع المتغيرات والتناقضات والتوازنات المجتمعية ومصالحها وصراعاتها.

إن مضامين التعليم وأجواءه تعنى بتكوين الإنسان فى الزمان التاريخى وفى المجال الجغرافى، لأنه لايمكن النظر إلى هذا التكوين بصورة مجردة أو بعمليات فنية تخصصية ضيقة فحسب، وإنما تتشابك معها أبعاد الانتماء إلى الماضى بتراثه وأساطيره، أو الانتماء للحاضر وإعادة إنتاجه أو بالتطلع إلى المستقبل وتحدياته الداخلية وضغوطه الخارجية أو مع جميع هذه الانتماءات بدرجات متفاوتة. وكثيرًا ما تُصاغ إشكاليات التوظيف الاجتماعى للتعليم بين القوى التى تتخذ منه أداة لمعاودة إنتاج النمط الثقافى والحياتى الراهن من ناحية، وبين تلك القوى التى تسعى إلى تجاوز ذلك النمط إلى نمط أكفأ لآفاق حياة أفضل من الناحية الأخرى.

إن ما نفتقده فى منظومة تعليمنا هو هذا التوجه نحو النظر إلى التعليم فى سياقه المجتمعى، وهو ما تفسره نظريات المدرسة الاجتماعية، وهو الذى يغاير ما درجنا عليه من الانطلاق من الطفل المتعلم كفرد فى المدرسة باعتبارها مؤسسة علمية فنية عقلية مما يشيع حتى الآن فى معظم الفكر التربوى، وباعتباره فكرًا متخصصًا قائمًا بذاته على أساس من الفنية العقلانية مما تؤكده النظرية النقدية فى تشخيص النمط الحالى فى مسيرة التعليم المتنامية. وتوحى النظرة التقليدية إلى أن ما تقدمه المنظومة التعليمية هو علم خالص حيادى يتطلب الحفظ والاستيعاب، له كتب مقررة، وله امتحانات إجاباتها محددة، وللامتحانات معايير تضعها وزارة التربية والتعليم، ولها كتب خارجية بنماذج حددت أسئلتها وإجاباتها، وتلك هى الآفة التى نحاول دومًا نقدها ونقضها نتيجة إفسادها لكل جهود مبذولة وعمليات قائمة فى التعليم والتعلم مقرونة بما تحدثه الدروس الخصوصية من تدمير لقوى التأمل والتفكير.

إن التأكيد على المنظور الاجتماعى فى تفعيل منظومة التعليم هو نقل للمناهج العلمية الحديثة لعلم الاجتماع إلى الحياة التعليمية، وهو ما يدعونا أيضًا لضرورة الأخذ بهذا المنحى الاجتماعى فى البحث التربوى حتى يقترن بالواقع المعاش اقترانًا حميمًا يفضى إلى فتوحات معرفية تتجاوز عملية النقل إلى آفاق الإبداع النظرى من

معايشته الواقع أكثر من الحوار الفكرى المجرد مع النظريات وهو ما يساعد على حسن تكوين المواطن الجديد فى مجتمع الألفية الثالثة واعيًا بكل المؤثرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية التى تسهم فى هذه المهمة.

والتأكيد على المنظور الاجتماعى فى التعليم يحولنا عن الثقافة السائدة من تفشى نمط شخصية الفهلوى وسلوكه من خلال ثغرات النظام الشمولى فى حقبة الستينيات من القرن الماضى، حيث شاع هذه النمط من الناس برشاقته وحذاقته ونكاته ونفاقه، وهو الذى تحول بفعل التعليم النظرى إلى شخصية الهباش خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، شعاره: خذ الأموال واجر. وانتهى تطور هذا النمط من المتعلمين أخيرًا منذ التسعينيات حتى يومنا هذا إلى تغوله لتسود شخصية البلطجى الذى يستخدم ماله وعنفه وسلاحه لتحقيق مطامعه الخاصة متجاوزًا سلطة كل قانون.

إننا فى حاجة أيضًا حتى نقدم تعليمًا عصريًا، إلى تفهم العلاقة المتبادلة بين التعليم والاقتصاد، والنظر إليه باعتباره عملية استثمار طويل المدى له عوائده النفعية. إن بحوثنا ودراساتنا يجب أن تنقل تصور التعليم من تصنيف مجرد كونه من الخدمات الاستهلاكية إلى موقع الاستثمار الاقتصادى الإنتاجى.

إن ما يهمنا أن اللغة التربوية هى صنيعة الفكر وصانعته فى الوقت ذاته، ولذلك علينا وصف المعلم بأنه ميسر وطاقة محركة، ووصف السلم التعليمى بأنه الشجرة التعليمية، ووصف الواقع بأنه نبش الواقع، ووصف مشكلة البحث بأنها شواغل الباحث. إن الفكر المتجدد هو مشروع متجدد وليس خطابًا محددًا، فاللغة هى لحمة نسيج الفكر وخامة من خاماته وهى ليست مجرد وعاء له، وهذا يعنى أن الفكر المتجدد يصنع لغته ومجازاته الجديدة. وعلينا إخضاع اللغة للنهج المعرفى الذى تنتمى إليه. وعلينا أن نحقق المجتمع المعلم حيث إن كل مؤسساته وتفاعلاته قوى

مُعلّمة: الأسرة والإعلام وموقع العمل والتعامل مع الغير. وهذا المجتمع المعلم هو أمة من الطلاب، أى إننا فى حاجة إلى أن يصبح التعليم دعوة لمراجعة فروضه.

إننا فى حاجة إلى السعى نحو تحقيق الجودة الشاملة فى نوعية التعليم، ومواصفات خريجيه من خلال أداء تعليمى، تحكمه معايير الجودة ومستوياتها فى مختلف مكونات العملية التعليمية وتفاعلاتها، ويتولى تقييمها نظام للمتابعة ومؤسسة للاعتماد ضمانًا للالتزام بالرؤى والرسالة والأداء المؤسسى التعليمى وعوائده الفردية والمجتمعية.

ومما هو معروف فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة تمثل عونًا كبيرًا فى تخطيط التعليم والإلمام بحركته ومسيرته، ويخفض تكلفته على الأفق الزمنى، وبتيسير وضبط إدارة منظومته ووحدات مؤسساته، وفى تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعلميه مما هو مستهدف من مقومات الارتقاء بمستويات الجودة. ومن زاوية العملية التعليمية ذاتها تتيح برمجيات تكنولوجيا التعليم والتعلم إمكانية توافر مقررات تعليمية متطورة وجديدة، وتهيئ عن طريق شبكة اتصالات متقدمة فرصًا لنشر البرامج وتبادلها بين مختلف المؤسسات على مستوى الدولة، وعلى المستوى المعرفى بين أقطار ودول كثيرة، بل نقل عملية التعليم من مجرد التلقين والتخزين عن طريق المعلم إلى العملية الحوارية التفاعلية بين الطرفين، وتوسعة دائرة التعلم الاستقلالى الذاتى الذى يمارسه المعلم فى تعامله مع التعليم على الخط سواء فى التعليم النظامى أو فى تعليم الكبار، وكلها يولد طاقات إدراك السياق والنسبية فى المعرفة واحترام الرأى الآخر وضرورة التفاعل معه، وتوفر وترسخ قاعدة ذهنية معرفية لتوفير مناخ حقيقى لممارسة الديمقراطية فكرًا وفعلاً ومؤسسات.

إن هذه الدعوات التى تشكل نقلة نوعية فى التعليم تمثل قضية قومية يتضافر على تحقيقها كل المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة والأهلية بما يهيئ بنية أساسية

للتعليم العصرى لأنها تمس حياة كل المواطنين، وتتصل بكل جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

إن التعليم يمثل قنطرة العبور من التخلف إلى التقدم، كما يمثل الورقة الرابحة لدخول الدول النامية دائرة التنافس مع الدول المتقدمة، وهو أيضًا مفتاح القوة ووسيلة إحياء النهضة فى المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء. إنه لا سبيل لأى مجتمع لتحقيق ذاته دون تطوير نظامه التعليمى. إن قوة الأمم لم تعد تقاس بمساحات الأرض الشاسعة، أو بعدد السكان، أو بحجم الثروات الطبيعية، أو بحجم القوات المسلحة، لكن القوة فى عالم اليوم تكمن فى قوة العقول المبدعة التى توفر لأمتها المعرفة المتطورة والتقنية المتقدمة. فالمعرفة قوة؛ لأن النظام الاقتصادى العالمى أصبح اقتصادًا معرفيًا، أى كثيف الاستخدام للمعرفة. والتقنية قوة؛ لأنها تمكّن المجتمع من امتلاك ناصية المعلومات والاتصالات. إنه لكى يكون النظام التعليمى صانعًا للقوة ومكتشفًا للمعرفة ومطورًا للتقنية، لابد أن يكون نظامًا فائق الجودة والتميز، تحكمه رؤى مستقبلية شاملة متطورة، ويأخذ بمنهجية التخطيط الاستراتيجى أسلوبًا لتطويره ولإدارته، كما يكون التطوير فيه شاملاً ومتكاملاً ودائرى الحركة، يتحرك من التقويم إلى التخطيط ومن ثم إلى التطوير ثم إلى التقويم مرة ثانية، وتتسع فيه قاعدة المشاركة، وديمقراطية القرار، وتؤمن قياداته بمركزية التخطيط والرقابة والإشراف والمتابعة، ورسم السياسات الواضحة وتحديد استراتيجيات العمل، أما على المستوى التنفيذى فالإدارة لامركزية ليبقى التعليم قريبًا من المستفيدين به، وثيق الصلة باحتياجات بيئته المحلية. إن المورد البشرى أعظم من المورد المادى، وإن الاستثمار فى الإنسان هو أجل أنواع الاستثمار على المدى البعيد. إن ذلك كله يفرض علينا ضرورة الحرص على تحقيق الجودة والتميز فى جميع عناصر العملية التعليمية، وإعداد الخطط التشغيلية والبرامج التنفيذية بتطوير أهداف التعليم وتطوير برامجه وطرائقه وأساليبه وتقنياته، كذلك بتطوير

كفايات المعلمين، وتنميتهم مهنيًا وبصفة مستمرة، وتطوير أساليب وأنظمة التقويم، والأخذ بمعايير عالمية فى التحصيل الدراسى. ولضمان تحقيق هذه الجودة الشاملة يجب أن ننشىء بنية تحتية متطورة للتخطيط والبحث المؤسسى، وتطوير المناهج والتدريب والتقويم التربوى، كذلك تطوير شامل فى أنظمة الأداء المالى والإدارى، والتوجه نحو موازنة الأداء وتوزيع الاختصاصات ونقل الصلاحيات التنفيذية إلى المناطق التعليمية والمدارس سعيًا للوصول إلى تحقيق الإدارة الذاتية، باعتبار المدرسة هى مفتاح تطوير التعليم.

إن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة محورها الإنسان، وغايتها بناء الإنسان من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة بين كل الناس، ومن هذه العمومية الرئيسة تنبثق مجموعة من المبادئ من أهمها:

- التعليم حق من حقوق الإنسان نصت عليه الكتب السماوية والدساتير والشرائع والقوانين والمواثيق الدولية. فالتعليم يرفع مستوى معيشة الإنسان، ويحقق أهدافه فى الحراك الاجتماعى والاقتصادى، ويساعد فى تحقيق تكافؤ الفرص.
- و التعليم مخصب لأنشطة التنمية وعناصرها المتمثلة فى الصحة والتغذية السليمة، والبيئة النظيفة، والعمل المنتج، والحرية السياسية والاجتماعية. والتعليم يساعد فى بناء مجتمع قوى سليم يسوده السلام الاجتماعى والديمقراطية والحرية السياسية والاجتماعية، والإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها معًا، فالتنمية تكون بالإنسان ومن أجل الإنسان.
- ومستوى جودة التعليم يؤثر سلبًا وإيجابًا فى معدلات التنمية البشرية المستدامة، فكلما ارتفعت معدلات الجودة فى النظام التعليمى ارتفعت إنتاجية القوى العاملة، وهى مخرجات النظام التعليمى، وزاد إسهامها فى النمو الاقتصادى، وزيادة الناتج القومى الإجمالى، وانعكس هذا بدوره على نصيب الفرد من الناتج

الإجمالى. ومعنى ذلك أن جودة التعليم تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى النمو الاقتصادى وفى عامل الإنتاج الكلى.

- وتأثير جودة التعليم فى معدلات التنمية البشرية المستدامة يأتى من مدى نجاح النظام التعليمى فى بناء المهارات وتنميتها وكذلك الكفايات والطاقات البشرية القادرة على العمل والإنتاج، وتشغيل مؤسسات المجتمع بكفاءة واقتدار، وهذا ما يعرف بالمردود التنموى للتعليم، فكلما ارتفعت معدلات الجودة فى التعليم ازداد مردوده التنموى، وبالتالى فإن المجتمع يتمكن من تحقيق معدلات أعلى من التنمية والتقدم والقدرة على المنافسة فى عالم الاقتصاد الكونى.
- جودة التعليم لها جانبان : جانب كمى وجانب نوعى. والجانب الكمى يتعلق بتوفير مجموعة من الضوابط والمعايير الكمية فى مدخلات النظام مثل معايير التشييد والبناء فى الأبنية التعليمية، ومعدلات الطالب والمعلم، وكثافة الفصل، ومخصصات التلميذ فى المواد القرائية فى المكتبة. أما الجانب الكيفى أو النوعى فإنه يتعلق بمواصفات عمليات النظام ومخرجاته، ومعنى ذلك أن كيفية توظيف المدخلات وما يحدث من عمليات داخل المدرسة، تعليميًا كان أو نشاطًا، هو المتغير الأهم فى تشكيل مخرجات التعليم.
- بناء وتنمية المهارات والكفايات والطاقات البشرية يعتمد على كيفية التمدرس، وليس على زمن التمدرس، أى أن جودة المدرسة كبيئة للتعلّم وما توظفه من مدخلات مثل المواد التعليمية وتكنولوجيا التعليم، وما يستخدمه المعلمون من طرائق وأساليب تربوية حديثة تنقل قدرة الارتكاز من التعليم إلى التعلّم، ومن المعلم إلى المتعلم، كذلك طرائق التدريس وأدوات وعمليات قياس وتقدم نتائج التعلم. كل ذلك يشكل نوعية معينة من المخرجات تكون قادرة على التعلّم والاستمرار فى التعلم، وقادرة على التدريب وإعادة التدريب، وقادرة على توظيف نتائج التعلم فى مهارات حياتية تستخدم فى العمل والإنتاج، وفى سلوك

المواطنة السليمة، وفى حل ما يواجهها من مشكلات، وفى سرعة التكيف مع التغير بثقة واقتدار.

إن الحديث عن جودة التعليم يعنى الحديث عن جودة الحياة ذاتها؛ لأن التعليم أهم مخصبات التنمية، ولأن التنمية لا تحدث بدون مهارات وكفايات وطاقات بشرية تم تكوينها وصقلها فى ظل نظام تعليمى فائق الجودة يستند إلى رؤية مستقبلية ويهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى، ويكون تطوير أهدافه وأساليبه وبرامجه وطرائقه عملية مستمرة وشاملة ومتكاملة، ومخططة تخطيطًا استراتيجيًا، تديرها قيادة واعية، وتتسع فيها قاعدة المشاركة المجتمعية لأن التعليم شأن مجتمعى، وتستمد أهدافها الاستراتيجية من رؤى مستقبلية عقلانية، كما يحكم ممارستها سياسات مستقرة واستراتيجيات معلنة واضحة. إن دراسة جوانب الجودة والتميز فى التعليم أمر ضرورى لمتابعة مدى كفاءة وفاعلية النظام التعليمى فى تحقيق أهدافه، ومدى قدرة هذا النظام على رفع وزيادة معدلات التنمية البشرية المستدامة. إن دراسة جوانب الجودة والتميز فى التعليم نوع من التقويم الكيفى الذى يقدم معلومات مهمة وضرورية للمخططين وصناع القرار عن مدى إسهام التعليم فى تخصيب التنمية، ومدى قدرته على بناء وتنمية قدرات ومهارات وكفايات وطاقات المورد البشرى إنسان الألفية الثالثة.

إن كل مؤسسة تعليمية لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم فإن لها مطلق الحرية فى توظيف إدارة الجودة الشاملة وفق تلك الطبيعة. ومن المفيد أن نقدم لقادة تلك المؤسسات التعليمية مجموعة الأطروحات التى تساعد فى تحليل أساليب الإدارة فى كل مدرسة، وبالتالى استخدام ذلك التحليل كمنطلق لتكوين استراتيجية إدارة جديدة.

إن عناصر الجودة الشاملة التى يجب أن تطبق فى مجال الإدارة المدرسية تتكون من المبادئ والأفراد ومنع العيوب والعمليات، وتفصيل ذلك كما يلى:

- المبادئ: وتشمل الغرض الأساسى للمدرسة، ورؤيتها المستقبلية، والقيم التى تدعمها، وتظهر تلك المبادئ من خلال القيادة والرسالة المعلنة للمدرسة.
- الأفراد: وهم القوام الرئيس للمدرسة، وهم يعملون فى شكل فرق عمل، وتركز المدرسة على تحسين الأفراد الذين يبغون التعليم، كما تدعم العلاقات الشخصية بين الأفراد.
- منع العيوب: حيث تهدف المدرسة إلى تقليل حدوث الفشل إن لم يكن منعه تمامًا، ويجب أن يتم ذلك فى مختلف المراحل والأنشطة.
- العمليات: حيث إن كل عمل مؤسسى ينظر إليه فى ضوء مدى استيفائه لحاجات المستهلكين.

إن هذه العناصر الأربعة تعتمد على بعضها البعض، فالشيء المميز للجودة هو الاعتماد على الكل، ولهذا فكل عنصر يساهم بشكل تكاملى فى تكوين المنظومة الإدارية. وننوه إلى أن هذه العناصر يجب أن تتوافر فى كل المدارس وإن تفاوت مقدار توافرها من مدرسة إلى أخرى.

إن الفحص التشخيصى للجودة الشاملة فى المدارس يتطلب معرفة وتدوين المستوى الذى حققته مدرستك فى ضوء معايير الجودة الشاملة، علمًا بأنه يتوجب عليك وضع درجة تشير إلى مدى تحقق كل معيار حيث تمنح الدرجات متدرجة من خمس درجات إلى درجة واحدة، والتى تعنى أن المعيار لا يتحقق على الإطلاق. وهذه المعايير مصنفة فى المحاور التالية :

- معايير ترتبط بالمبادئ وهى: الهدف الجوهرى للمدرسة معلن، رؤية المدرسة واضحة ومفهومة ويشارك فيها الآخرون، رسالة المدرسة تعكسها كل الخطوات العلمية، القيم الراسخة تساهم فى صنع القرار، هناك تفريق بين القيادة والإدارة، القيادة موزعة على نطاق واسع، التخطيط هو ركيزة عملية الإدارة.

- معايير ترتبط بالأفراد : هيكل المدرسة والعمليات تقوم على العمل الجماعى، هناك تأكيد على ضرورة وجودة علاقات شخصية فعالة بين الأفراد، والسلطة والمسئولية وجهان لعملة واحدة، هناك عدالة فى تقديم التسهيلات الاجتماعية، للأفراد دور فعال فى التحكم فى مدى تطورهم، من الأولويات المهام المنوط بها المديرون تطوير الآخرين، صناعة القرار مسئولية مشتركة.
- معايير ترتبط بمنع العيوب وهى : تدار العمليات من أجل منع الفشل، كل العمليات الرئيسة محددة ومدرجة، يستخدم القياس بغرض تحسين العمليات، الإدارة تستهدف تضييق الاختلافات وتحقيق التناسق، كل عملية تشتمل على مراقبة وتقويم، الوثائق تصدر من أجل إيجاد معايير موحدة، تأكيد الجودة من المصادر الخارجية أمر مرغوب فيه.
- معايير ترتبط بالمستهلكين وهى : كل عملية يتم تصميمها فى ضوء حاجات كل فرد من أفراد المستهلكين، المدرسة تقوم على أساس إشباع حاجات المتعلمين، هناك التزام عام متواصل من أجل تحسين الخدمات التى تقدم للمستهلكين، يتم مراجعة رضا المستهلك بشكل دورى ويتم عمل التعديلات وفق تلك المراجعة، هناك دراية بأهمية مراعاة حاجات المستهلكين داخليًا وخارجيًا، المستهلكون جزء من عملية تصميم الخدمات وأسلوب تقديمها، والجودة تعنى هنا ما يراها المستهلك جودة.

وهناك طريقة أخرى لفهم وحساب درجة الجودة الشاملة، وذلك بتحديد مجموعة من المبادئ الرئيسة والتى تمس الجوهر الأساسى لطبيعة مدخل الجودة، ورغم أن كثرة استخدامها قد يقلل من تأثيرها إلا أنها يمكن أن تساعد فى توليد المفردات الخاصة بالمؤسسة التعليمية عند تطبيق الجودة الشاملة وهى:

- التركيز على المستهلك، وهذه الصيغة من بديهيات الجودة الشاملة فالمستهلك هو سبب وجودة المؤسسة وهو ما يعطى للجودة تعريفًا.

- ملاءمة الغرض، ذلك أن الجودة تتحدد بمدى مناسبة المنتج أو الخدمة للغرض الذى تقدم من أجله المستهلك.
- منع العيوب وليس اكتشافها، ذلك أنه حتى يتم ملاءمة الغرض ينبغى العمل على منع الفشل وليس اكتشافه ورصده بعد انتهاء الحدث.
- إدراك مدى تكلفة عدم المطابقة وهو ما يرتبط بمغزى القياس وباستخدام أساليب بعينها لبيان مدى مطابقة المنتج لما هو مطلوب.
- التحسين المستمر وهو ما يشير إلى مفهوم رئيس للجودة الشاملة بل وتعتبر أحد مكوناتها الأساسية، وهى تعنى الالتزام بالبحث عن طرق لتحسين الخدمات المقدمة للمستهلك وزيادة فاعلية المؤسسة ذاتها.
- التخلص من الخوف حيث ينبغى توفير مناخ آمن بغرض تحقيق التحسن مما يدفع إلى تكوين إحساس إيجابى بالقدرة على التعلم والتحسن.
- لحظات الصدق حيث إن المستهلك هو الأساس لاتخاذ القرارات كافة، فلحظات الصدق هى تلك الفترات التى يستخدم فيها المستهلك المنتج أو يتلقى الخدمة فى الواقع، واكتشافه مدى صدق المؤسسة فى وعودها التى أخذتها على نفسها.

إن ما يتطلب الالتفات إليه بشدة ونحن ننشد الجودة الشاملة فى مدارسنا الوعى والفهم والتطبيق للمفاهيم والأفكار التالية:

- إدراك مفهوم واضح للجودة الشاملة فى التعليم يزداد الاهتمام به يومًا بعد يوم خاصة فى صياغة أهداف المدرسة.
- تحديد العملاء الذين تقدم لهم الخدمة مع ضرورة مشاركة كل المعلمين والإداريين والقياديين والآباء فى ذلك.
- فريق الإدارة الذى تعمل المدرسة فى ظله فريق عمل فعلاً وفكرًا ولا يقتصر فى ذلك على مجرد عقد اللقاءات.

- إتاحة الفرص للمتعلمين بإعدادهم للعمل فى شركات ومؤسسات تنتهج الجودة الشاملة.
- اتصالات المدير بالآخرين فعالة هادفة ومفيدة، ولابد أن تكون هناك مؤشرات دالة على ذلك.
- الخدمات المقدمة تتطابق مع الأهداف المعلنة المنشودة أى أنها تحقق احتياجات المستهلك.
- تقدم المدرسة مجموعة من الخيارات أو البدائل حتى تزيد من احتمالية تحقيق ما يتوقعه المستهلكون.
- تتسم الخدمات دائمًا بالجودة إذا كانت تقوم على أساس ما يفضله المستهلكون، ولابد من الحوار لمحاولة الوصول إلى الأفضل.
- المدرسة يجب أن تنجح فى جذب التلاميذ والاحتفاظ بهم حتى تخرجهم منها ومن ثم فلابد من تقديم خدمة تعليمية جيدة.
- المدرسة يجب أن تنظر إلى نفسها على أساس أنها سبب أى سلوك يقوم به أولئك المستهلكون، واتجاهات المدرسة تتبدل كرد فعل لمدى جودة الخدمة التعليمية.
- تنمية القيم الأخلاقية لدى المتعلمين مؤشر على مصداقية المدرسة لدى الأطراف الأخرى من آباء ومجتمع لقيامها بدورها التربوى.
- تحقيق المدرسة لما هو متوقع منها فتلك هى الجودة، أما الأداء الذى يفوق التوقعات فيعنى الجودة الشاملة.
- المدرسة تتأثر بثقافة المجتمع على التعليم، والوضع الاقتصادى للمجتمع، ومعدلات البطالة، والطبقات الاجتماعية للسكان، وتلك هى البيئة الاجتماعية لمجتمع المدرسة.
- تدريب المعلمين يتم فى ضوء استراتيجيات التعلم التى تتواءم مع قدرات المتعلمين وذكاءاتهم المتنوعة، وهنا تبدو مرونة المعلم وثقافته التدريسية.

إن المعرفة هى المصدر الملهم لمجتمع ما بعد الرأسمالية، وأصبح من الضرورى تغيير الدور الاجتماعى للمدرسة كمنتج للمعرفة. إن هناك مسارات تؤثر على إصلاح التعليم فى المدارس هى:

- ترسيخ مفهوم نظام الإدارة الذاتية للمدارس، ويمكن أن يتحقق ذلك فى خمس سنوات.
- التأكيد على إعادة تنظيم عمليتى التعليم والتعلّم، ويمكن أن يتحقق ذلك فى عشر سنوات.
- إعادة هندسة التعليم المدرسى برسم صورة كلية للعمل المدرسى من أجل مجتمع المعرفة، ويمكن أن يتم ذلك فى حدود ربع قرن.

إن تلك المسارات تمثل التحدى الأكبر لإصلاح المدارس، وقد يصعب تحديد التغيرات التى ستحدث مستقبلاً، ولذلك علينا مراعاة التوجهات التالية وهى: التأثير المتزايد لثورة المعلومات على التعليم والتركيز المتزايد على المنظور الدولى، والإقلال من التمويل الحكومى والحاجة الملحة لإدراك قيمة المال للإنفاق على التعليم وتجويده. إنه لابد أولاً من تشخيص حال المدارس، وتحديد المتطلبات قبل الخوض فى أعمال التغيير.

إن أهم العناصر التى يرتكز عليها التغيير فى المدارس وإصلاحها هى : المنهج القومى، وإدارة المدارس، والتوجيه الفنى، وحقوق المستهلك، والضغوط الاجتماعية، وتفصيل ذلك:

1- أهم عناصر التغيير فى المنهج القومى يمكن أن تتحدد فى : إدارة الوقت لاستيفاء متطلبات المنهج كافة، وإعداد المصادر كاستجابة للمتطلبات الجديدة، وتوزيع الخبراء بشكل يتيح نشر الخبرات، وإدارة إجراءات القياس ورصد التحصيل، وتدريب القائمين على التربية وتزويدهم بالمهارات والمفاهيم الجديدة، وإدارة الموضوعات عبر منهجية علمية، وتوظيف استراتيجيات

التعلم الملائمة، وكتابة التقارير حول المخرجات الأكاديمية، والتركيز على المخرجات، ونشر النتائج فى شكل قوائم متدرجة. ومن الضرورى أن تكون هناك إدارة لتطبيق التغيير نفسه التى من أهمها ما ينطبق على المعلم وما يقع عليه من ضغوط واستثارة دافعيته لمواجهة التحديات المتجددة بشكل يشعره بأنه جزء من هذا التغيير.

2- أهم عناصر التغيير فى الإدارة المدرسية، وتتحدد القضايا الخاصة بها فى : تغيير الأدوار المنوط بها الهيئات المسئولة، ووضع مدخل استراتيجى لدمج المناهج وتمويلها وإعداد الكوادر، وإدارة الإجراءات التى يتبعها الآباء فى اختيارهم، وإعطاء المسئولية الكاملة لأعضاء هيئات التدريس، وتأسيس إجراءات إدارية، وتسويق المدرسة، والاستجابة للمتطلبات الجديدة الناجمة عن التقارير والمتابعة، ومراجعة أدوار الإدارة الرئيسة ومسئولياتها، وإدارة الميزانية القائمة على التمويل. والأهم من ذلك كله هو الاحتفاظ بالدور الرئيس الذى تقوم به المدرسة وهو العملية التعليمية. إن هذه العناصر تضع المسئولين عن الإدارة فى مواجهة اختياراتهم من جانب والمحاسبة على مردود تلك الاختيارات من جانب آخر، وما يضاف إلى ذلك هو الأمان الوظيفى وتوفير مصادر التمويل.

3- أهم عناصر التغيير فى التوجيه الفنى، يمكن أن تتحدد فى: تغيير مفهوم المحاسبة والاستجابات، والاتفاق على مفاهيم الفاعلية وقيمة المال، وزيادة فرص عامة الناس للحصول على المعلومات ونشر معايير الأداء، وتطوير عمليتى التخطيط وصياغة التقارير، والتأكيد على ما يعود على المدارس من فوائد. والجدير بالذكر مراعاة مصداقية التوجيه الفنى، والتكلفة الفعلية، وفاعلية تلك التكلفة، واستخدام معايير يمكن من خلالها معرفة مدى التحسن فى الأداء المدرسى.

4- أهم عناصر التغيير فى حقوق المستهلك، وهى هنا: الإدارة المحلية للمدارس والآباء، وتشمل هذه العناصر كلاً من: ربط الإثابة أو العقاب المالى بالأداء،

والطلب المتزايد على المعرفة، ونشر البيانات التى تحتوى على مقارنات، والوعى بالإجراءات التى تتبعها المدرسة.

5- أهم عناصر التغيير لمواجهة الضغوط الاجتماعية تتمثل فى أن مواجهة الضغوط الاجتماعية أحد العناصر المهمة المحددة للجودة، ذلك أن سوء الأحوال الاجتماعية، والبطالة، والحرمان الثقافى وغيرها تؤثر فى أساليب الإدارة المدرسية، فكلما ازدادت المشكلات فى البيئة التى تقع بها المدرسة تطلب ذلك معلمين أصحاب مهارات وخبرات نتيجة فقر المصادر بتلك البيئة. أضيف إلى ذلك المنافسة المتنامية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والمدارس التى ترعاها مؤسسات أجنبية، ومتطلبات الالتحاق بالتعليم الجامعى، ومتطلبات أسواق العمل.

وعلى ذلك فإن من يتولون الإدارة ينبغى أن يكونوا من المحترفين الذين يمتلكون العلم والمهارات والكفايات التى تناسب المواقف الجديدة، ولذلك ينبغى أن توجد معايير واضحة ومتفق عليها لمكونات الإدارة المدرسية، وأدوار واضحة للقيادات الإدارية فى كل مستويات الإدارة، وتقديم الخبرة على المواصفات الأخرى للمديرين، والوعى الكامل بمعنى الإدارة، والتدريب المستمر المبنى على حاجات المتدربين، والإدارة التنفيذية الفعالة القائمة على التعلم والهدفية والآخذة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة التى تأخذ بالتغيير مواكبة للحياة، والتى تقوم على أربعة واجبات: أخلاقية وبيئية ومحاسبية واستمرارية.

إن علينا الالتفات والتنبه إلى تجاوز الاعترافات التالية : إن الإدارية تعوق الأداء المهنى، والمحاسبية الهرمية تقلل من الأدوار الاستقلالية لفريق العمل أو للأفراد، والتركيز على القيادة يغفل الديمقراطية، والإدارتية تغفل القيم التربوية، والإدارة تعتمد فى النهاية على المناورة، وأنه لا يمكن إدارة مخرجات العملية التعليمية. إن الإدارتية هى جعل الإدارة هدفًا فى حد ذاتها وهو ما يساعد على تغليب الروتين

والشكليات على الأهداف الحقيقية للإدارة، أما إدارة الجودة الشاملة فى المدارس فهى مدخل موجه نحو القيم بغرض تنشيط العلاقات بين الأفراد. وإذا كانت المخرجات التعليمية يصعب إدارتها فليس بخافٍ على أحد أن العمليات التعليمية كلها خاضعة للإدارة لأنها عبارة عن تفاعلات تحدث يوميًا داخل الفصل الدراسى وحجرات أعضاء هيئات التدريس والقائمين على شئون المدرسة.

إن المدارس الفعالة تقوم على عناصر مؤسسية تميزها عن غيرها من أهمها : القيادة التى تؤكد على المنهج، والمناخ الداعم، والتركيز على التعلم، وامتلاك أهداف واضحة وتوقعات عالية، ومراقبة الأداء والتحصيل، والتطوير المستمر لأعضاء هيئات التدريس، ومشاركة الآباء. وهذه العناصر تتطلب الوعى بالمفاهيم الآتية وهى: القيادة عملية أكثر منها وضع وظيفة، والنظام القيمى واضح ومتفق عليه، والتفاعلات الاجتماعية والتواصل يتمان فى أشكال مركبة ومتشعبة، والتخطيط يتم فى شكل تعاونى.

إن المشروع الدولى لتحسين المدارس فى المملكة المتحدة يؤكد فى تقريره على : التحليل الحاذق والدقيق للمواقف، وتحديد الأهداف بعناية، واستحسان الحاجة لإحداث تغيير، والتفكير الاستراتيجى، وصبغ التغييرات بصبغة مؤسسية. إن مدارسنا عليها أن تتبنى مدخل الجودة الشاملة فكرًا وممارسة من أجل تحسين المدرسة وتطويرها لبناء منتج تعليمى جديد يتناغم ومطلوبات الألفية الثالثة.

دراسة الجودة النوعية فى النظام التعليمى تشمل أهم المدخلات والعمليات التى تشكل بيئة التعلم، وعليه فإن عناصر الجودة النوعية تكمن فى : فلسفة التعليم وغاياته وأهدافه الاستراتيجية، ومناهج التعليم وطرائقه وتقنياته، وكفايات العاملين فى قطاع التعليم وبخاصة المعلمين، وعمليات وأساليب وأدوات التقويم التى تقيس مدى تحقق الأهداف المنشودة وتلقى الضوء على أى خلل فى البناء المؤسسى.

إننا نتوقع عند دراسة الجودة النوعية فى النظام التعليمى أن نحصل على إجابات محددة ومعلومة وسليمة عن عدد من الأسئلة المحورية من أهمها:

- هل المدرسة هى نواة الإصلاح والتطوير؟ وهل يشرق تطوير التعليم من عيون التلاميذ أم يهبط من مكاتب الوزراء ؟
- هل يشارك فى برامج تطوير التعليم كل من المعلمين والطلاب وقيادات المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية ؟ وما مدى مشاركة هؤلاء جميعًا فى عملية صناعة القرار ؟
- هل تتبنى الإدارة العليا المسئولة عن الإشراف على النظم التعليمية منهجية الإدارة الاستراتيجية ؟ وهل هى إدارة مؤمنة بديمقراطية الحوار واتساع قاعدة المشاركة فى صناعة القرار ؟
- ما مدى الممارسة الفعلية لتوجيه مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ؟ ومدى تحقق التفاعل والتنسيق والانسجام بين المستويات المركزية والمستويات اللامركزية بحيث لا يحدث تنازع اختصاص أو ازدواجية فى القرار أو اغتصاب للسلطات؟ وما مدى المشاركة المجتمعية فى برامج التطوير وعملياته ؟
- ما مدى كفاءة وفاعلية البنية التحتية المسئولة عن تطوير التعليم مثل أجهزة التخطيط والمتابعة والتقويم المؤسسى وصناعة المناهج والبحث المؤسسى ؟
- هل يمكن القول إن المسئولين عن تطوير التعليم يفعلون ما يجب عليهم أن يفعلوه، وهل يحسنون ما يفعلون ؟
- هل يتحرك التطوير نحو إحداث ثلاثة مسارات متناغمة ومتناسقة من التغيير : التغيير التحديثى والتغيير الهيكلى والتغيير المؤسسى؟
- هل هناك تناغم وتكامل فى برامج التطوير لمراحل التعليم ؟ أو أن كل مرحلة تبدأ وكأنها جزيرة منعزلة عن المراحل الأخرى ؟ وهل توجد شراكة استراتيجية فاعلة بين التعليم قبل الجامعى والتعليم الجامعى ؟

- ما مدى توظيف التكنولوجيا فى تطوير التعليم لرفع الجودة النوعية وتحقيق القدرة التنافسية للنظام التعليمى مع الأنظمة التعليمية الأخرى ؟
- هل توجد معايير عالمية لقياس كفاءة النظام التعليمى والحكم على فاعليته ؟ وما مدى قدرة تمتع مخرجاته بالكفايات والمهارات الحياتية ؟ وما مدى قدرتها على التنافس فى عالم الاقتصاد الكونى ؟
- هل يستند القرار إلى أسس معلوماتية ؟ وهل تسانده أجهزة البحث والتخطيط ؟

إن تمويل أنشطة الجودة النوعية وعناصرها يقلل كثيرًا من تكلفة الآثار المترتبة على ضعف الجودة النوعية فى التعليم، أى أن المشكلات التى يفرزها ضعف الجودة النوعية فى النظام التعليمى تكلف المجتمع خسائر باهظة. ومن أهم هذه المشكلات:

- الدروس الخصوصية التى أساءت إلى مستوى الثقة والتعاون بين الأسرة والمدرسة، وأصبحت تمثل عبئًا ماديًا ونفسيًا على كاهل الأسرة، والدروس الخصوصية فى أساسها عرض لمرض هو تخلى المدرسة عن تحمل مسئولياتها فى التعليم وقبلها مسئوليتها فى التربية.
- إفراغ التعليم من مضمونه السلوكى الشامل والاقتصار على اكتساب المعارف والمعلومات، وإهمال القيم والاتجاهات والمهارات، وشيوع قيم مغلوطة فى الممارسات التعليمية.
- إفراغ التعليم من مضمونه الاجتماعى والاقتصادى وتقاعس مؤسسات التعليم عن تلبية احتياجات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من القوى العاملة المدربة والمنتجة، مما أدى إلى شيوع البطالة الصريحة والمقنعة فى صفوف المتخرجين، وأدى أيضًا إلى عدم قدرة المنتج التعليمى على التنافس إقليميًا وعالميًا.
- انفصال المدرسة عن الحياة، فما يجرى داخل قاعات الدرس حياة اصطناعية، وهو ما يحرم المتعلمين من ممارسة سلوك المواطنة ومعرفة حقوقهم وواجباتهم والتعامل الناجح مع الآخرين.

- عدم إدراك وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفتها بسبب ثنائيات النظام التعليمى حيث الحواجز المصطنعة بين فروع المعرفة، وحرمان المتعلمين من التثقيف العام ودراسة علوم العصر من لغات أجنبية ورياضيات وعلوم وتقنيات وعلوم الاتصالات.
- عدم تمكن المتعلم من اكتشاف ذاته، وعدم تحقيق الفروق الفردية وذلك لشيوع الأدوار التسلطية للمعلمين وسلبية المتعلمين، وبذلك يفتقد المتعلم أعمدة الحياة فى المستقبل وهى : تعلم لتكون، وتعلم لتعيش وتتعايش مع الآخر، وتعلم لتعرف، وتعلم لتعمل.
- عدم إتقان المتعلم المهارات والكفايات التى يتطلبها عالم العمل والإنتاج، فالمتعلم يتعلم وصف الخبرات، وتاريخ العلم، فهو لا يبنى الخبرة ولا يكتشف المعرفة. إن بناء المهارات والطاقات البشرية يعتمد على كيفية التمدرس وليس على زمن التمدرس فحسب. إن المؤثر الوحيد لإتقان المهارة وتنمية الكفاية هو فى ممارستها فى الحياة، وتوظيفها فى حل المشكلات والإنتاج، لأن العمل يحتاج إلى إنسان يوظف ما تعلمه، ونحن نختبر طلابنا فيما يتعلمون ولا نختبر قدراتهم على العمل.

إن ضعف الجودة النوعية فى التعليم يفرز مشكلات تكلف الدولة مالا تطيق، ولا سبيل إلى تحقيق التقدم إلا بتوفير تعليم متميز حيث نوفر إهدار الموارد المالية والبشرية على السواء.

إننا فى حاجة إلى أسس نظرية متعمقة عن الجودة الشاملة، كما أننا فى حاجلة إلى إطار فكرى لمفهوم الجودة النوعية وعناصرها ومؤشرات قياسها وكيفية تنفيذها وإدارة برامجها. ونحن فى حاجة إلى دليل عملى لتنفيذ جوانب الجودة النوعية فى المدارس آخذين فى الاعتبار أن المدرسة هى نواة إصلاح التعليم، وأن خطط التطوير تبدأ من القاعدة ولا تهبط من القمة، وأننا لابد أن نؤكد على لامركزية التنفيذ وضرورة المشاركة المجتمعية عملاً لا قولاً، وأن نؤكد على أن التعليم شأن مجتمعى لابد أن يشارك فى تخطيطه وإدارته وتمويله سائر قطاعات المجتمع، وأن نؤكد أيضًا

على أدوار ومسئوليات المعلمين ومديرى المدارس فى إدارة الجودة النوعية، وفى ذلك تنشيط لما يعرف بالإدارة الذاتية للمدارس حيث يكون مدير المدرسة مسئولاً عن تفعيل العمليات التعليمية وما تتضمنه من أهداف ومناهج وبرامج وطرائق تدريس وتقنيات تعليم، وكذلك برامج التنمية المهنية للمعلمين والمديرين لرفع كفاياتهم التدريسية والإدارية، وكذلك تطوير الامتحانات والتقويم. وهذه المنظومة تمثل فى كلياتها وتفاعلاتها منظومة الجودة النوعية التى إذا ما أحسن إدارتها آتت أكلها وثمارها ممثلة فى مخرجات فائقة الجودة من المؤسسات التعليمية، وتكون هذه المخرجات قابلة للتوظيف والتدريب وإعادة التدريب، وتكون قادرة على العطاء المجتمعى، وعلى تحقيق أعباء التنمية وتحمل مسئوليات وأدوار ومهام المواطنة.

نحن فى حاجة إلى توفير بيئة صالحة للتعلم، وحالات فعلية ومواقف عملية من المدارس يظهر فيها بجلاء كيفية تطبيق مدير المدرسة لمفاهيم الجودة النوعية ليصبح ضابطًا لإيقاع الجودة النوعية فى المدرسة فهو المقوم للمعلمين للتأكد من استيعابهم للأهداف التعليمية الجديدة، واستخدامهم للاستراتيجيات التدريسية التى تضع المتعلم فى بؤرة الارتكاز وتجعله يتحمل مسئولية تعليم نفسه ومسئولية قرار تعليمه. وعلى المعلمين تيسير مهمته وإرشاده إلى مصادر التعلم، وأن يتأكدوا أن المتعلم قد أتقن ما تعلمه وتعلم كيف يتعلم، وكيف يستمر متعلمًا مدى الحياة، وكيف يوظف المعرفة فى مهارات حياته، وكيف يعد نفسه لحياة المستقبل ومواجهة تحدياته وكلها من متطلبات الجودة النوعية. وعلى مدير المدرسة أن يراقب المناهج ومصادر التعلم وتنوع أوعيتها لتحقيق الفروق الفردية وإشباع حاجات المتعلمين وميولهم، كما يتأكد من حسن توظيف المعلمين لتكنولوجيا التعليم المتاحة التى تزيد من فاعلية حواس المتعلم، وتساعده فى تنمية قدراته العليا كالتخيل والتصور والإبداع، وتعلم القيم والاتجاهات والمهارات. ويتابع مدير المدرسة المعلمين ويوجههم لاستخدام التدريس غير المباشر كالمناقشة وحل المشكلات والتعلم التعاونى والتعلم بالعمل والدراما

الاجتماعية وتبادل الأدوار وإدارة الأزمات. وكل هذا يساعد المتعلم على إتقان المهارات المستقبلية للتكيف مع محاذير المستقبل، وهذا من سمات التعليم المتميز الذى يعد للحياة والمستقبل معًا، وحيث نضع علامات على طريق الجودة النوعية لتحقيق الإدارة الذاتية وتفعيل منهجية مركزية التخطيط ولامركزية الأداء.

ثالثًا: انفتاح العقل العربى لمعايشة العولمة(*):

إن بناء رؤية مستقبلية فاعلة لصناعة العقل العربى تتطلب تأمل مجمل السياقات من حيث تشخيص الماضى وترسباته، والواقع وتحدياته، والمستقبل وطموحاته. كما تتطلب تفحص مختلف الحقب التاريخية وأثر الفواعل المجتمعية التى أثرت فى سيرته ومسيرته، فى إطار المنظومات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، مع تفاعل أيديولوجية الدولة الرسمية والقوى المجتمعية الثقافية التى أطرت أوضاع حركة المنظومات التعليمية من التعليم المدنى الحكومى والخاص الجامعى وقبل الجامعى، واستخلاص مدلولات التثقيف والتثاقف علميًا وتقنيةً متقدمة.

إن اللغة العربية عليها أن تفى بمطالب مجتمع المعرفة، ذلك أن تكنولوجيا المعلومات بما توفره من وسائل عديدة فى المجال اللغوى تتيح فرصًا عديدة أمام اللغة العربية حتى تمارس دورها فى لم الشمل العربى، وتقوية وشائج التماسك بين المجتمعات العربية، كما أن الانفجار المعلوماتى مصدر لزاد معرفى متوافر ومتجدد. لقد فتحت علينا الإنترنت بوابات الفيضان المعلوماتى، وهو ما يتطلب لغة عربية متطورة تتخذ موقفا حاسمًا أمام كثير من القضايا اللغوية وفى مقدمتها: ازدواجية الفصحى والعامية، وتعريب التعليم، وتعليم العربية للناطقين بها وغير الناطقين بها. إن العربية بين فكى رحى : بين عولمة تفرض عليها أقصى درجات المرونة

(*) المؤتمر الدولى الثالث: تحديات اللغة والثقافة فى مواجهة العولمة 5 أبريل 2006، كلية الألسن – جامعة المنيا .

وسرعة الاستجابة للمتغيرات العالمية، وبين فكر أصولى متجمد يعوق هذه المرونة والتقدم تحت دعاوى مفاهيم مغلوطة هى الطهارة اللغوية والأصالة الفكرية. إننا حيال ذلك فى مسيس الحاجة إلى تجديد خطابنا اللغوى بصورة جذرية لتلبية مطالب مجتمع المعرفة، والتعبير عن الحاجات الضرورية للحضارة، والتلاقح الحضارى وامتصاص الرحيق المعرفى، بل والإسهام بدور فى مجال المعرفة اللغوية على النطاق الإنسانى، وذلك بفضل ما تتسم به منظومتها من توازن دقيق على المستوى الفيلولوجى، والوحدات اللغوية حرفًا وصوتًا ولفظًا وتركيبًا.

إن تعليم اللغة العربية وتعلمها يزداد بفعل المتغير المعلوماتى بسبب تنميتها للفرد والمجتمع على حد سواء، بجانب كونها جسرًا للتواصل المعرفى بين التخصصات المختلفة نظرًا لموقعها المحورى على خريطة المعرفة الإنسانية. وتقاس كفاءة تعليم اللغة العربية باكتساب المتعلمين مهارات التواصل اللغوى المختلفة : تحدثًا واستماعًا وقراءةً وكتابةً، وتنمية الذائقة اللغوية، والقدرة على الإبداع اللغوى.

إن من أهم مظاهر تدنى تعليم اللغة العربية وتعلمها ما يلى:

- لم تفرق مناهج تعليم اللغة العربية بين علم اللغة وتاريخه، وطغى التراث على الحديث، وأهملت ثورة علم اللغة وأثرها فى تعليمها، وغابت عن المناهج دراسة العلاقات بين منظومة اللغة ومنظومة الممارسات الحياتية للغة، ودراسة التوجهات الحديثة فى تعليم اللغات الحية وتعلمها، وعدم تنمية المهارات اللغوية متكاملة.
- أفقدت المتعلم اعتزازه بلغته الأم، فهو ينفر من تراثها، ويعزف عن استخدام معجمها، ولا يدرك كيف يدمجها فى صلب حياته اليومية، ويوظفها فى ممارسته العملية.
- جفوة ما بين كتب النصوص والقراءة، وكتب قواعد النحو والصرف، وفصام حاد بين تعليم اللغة وتعليم المواد الدراسية بالعامية، ويتسم المنهج صرفًا ونحوًا وبلاغةً بالصورية، وإهمال شق المعنى.

- غياب التخطيط لاكتساب اللغة العربية من خلال مستويات متدرجة أسوة بما يتم فى اللغات الحية، وهى تتخذ من تعليم القواعد لا استخدامها مدخلاً حيث أهملت الجوانب الوظيفية.

إن تعليم العربية فى عصر المعرفة تطلب اعتبارها :

- آلية للتفكير المنطقى وحل المشكلات، وأداة للتجريد والتجسيد وتنظيم الذاكرة القصيرة والطويلة.
- آلية للإبداع، فاللغة العربية هى الإنسان العربى ووسيلته فى ممارسة الإبداع بصورة مستمرة وعفوية فى ابتكار العبارات واستحداث المعانى، ولا يقتصر إبداع اللغة على من يؤلف النص بل لابد أن يشمل أيضًا قارءه، وكيف يقرأ النص قراءة مبدعة؟ وكيف يربط بين مضمونه ومقامه والواقع الذى يمثله أو يتمثله ؟ وكيف يكشف عن المسكوت عنه ؟ وكيف يكتشف التكتيكات اللغوية التى اتبعها مؤلفه ؟
- أداة للنمو الذهنى ومهاراته، وهو ما يتطلب دراسة وظيفة اللغة فى كيفية التعامل مع اللبس والغموض، وعلاقة اللغة بأنماط التفكير الخطى والتفريعى والنقدى والتبادلى والمتوازى.
- أداة للتواصل دونها اختزال لتكون الكتابة تنمية مهارات إنشاء النص وتشكيل هيكليته وبناء إطاره المنطقى، وتحاشى الوقوع فى فخ الركاكة، ومراعاة مقتضيات المقام اللغوى، وإكساب المتعلم أن يختصر أفكاره تلغرافيًا فى نقاط محددة، وتقدم القراءة باعتبارها علما متخصصًا له نظرياته. إن النص القرآنى هو سقف البلاغة ومعيارها، وهو نص قرائى للاستيعاب والاستخدام اللغوى.

إن التعلم الذاتى للغة العربية يتطلب تواصلاً مع الآلة، وتواصلاً عن بعد، وتنمية المهارات اللغوية لزيادة فاعلية البحث فى مصادر المعلومات النصية من معاجم وموسوعات ومسارد، وكيفية تقويم المتعلم لنفسه فيها وصل إليه فى اكتساب المهارات اللغوية ذاتيًا. إننا فى حاجة إلى برمجيات ذكية تتعامل ديناميكيًا مع

المتعلم، وتقوم على استخدام النظم الآلية المتاحة حاليًا فى مجالات الصرف والنحو والمعجم.

إن بلورة سياسة لتعليم اللغة العربية فى عصر المعرفة تقوم على تعليم اللغة لا التعليم عن اللغة، والتركيز على الطرائق الحديثة فى تعليم اللغات الحية وتعلمها، والأخذ بفكرة جهود تبذل لحوسبة تعليم اللغة العربية، والأخذ بفكرة علم النفس المعرفى، والتركيز على الجوانب الوظيفية مع تنمية مهارات اللغة الأربع (الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة) بصورة متوازنة متكاملة، ومسرحة تعليم اللغة العربية لتنمية مهارات الحوار، واستخدام ما يعرف بالتواصل القائم على المواقف العملية لاستخدام اللغة وظيفيًا، وإنشاء مواقع على الإنترنت متخصصة فى تعليم اللغة العربية وتعلمها مع الاستهداء بمواقع تعليم اللغة الإنجليزية وتعلمها المنتشرة عبر الإنترنت.

إن مواجهة الواقع الذى تعيشه الذاتية الثقافية بكافة صورها يلقى التبعة على التعليم العصرى ومناهجه حتى تثرى المتعلم فى الألفية الثالثة محليًا وعربيًا وإسلاميًا وعالميًا. إن طلب الحكمة يعد شرطًا مهمًا من شروط النهضة الحضارية، ذلك أن النهضة تتطلب الجهاد فى طلب العلم النافع، وانطلاق عقل المتعلم إلى قلب العالم والطبيعة من أجل التنقيب عن السنن الحاكمة لحركة الكون والحياة، وصياغة النظريات وتأسيس العلوم، والاستعانة بكل نواتج العلم وتطبيقاته. ومن وسائل اكتساب الطلاب قاعدة طلب الحكمة وتدريبهم عليها، اطلاعهم على الإنتاج الفكرى للآخرين فى كل مجالات المعرفة فى مستوى مناسب وبأسلوب مشوق وفى مصادر متنوعة.

إن مناهجنا لابد وأن تجعل الطلاب على وعى بين ما هو مشترك إنسانى عام وما هو له خصوصية حضارية، حيث يدركون أن الحضارات تتلاقى فيما بينها فى جانب، وتتمايز فى جانب آخر، فهى تتلاقى فى العلوم الكونية والحقائق والقوانين

المرتبطة بها، ويدركون أيضًا أن الحضارات تتمايز فى الجانب الثقافى بما يشتمل عليه من لغة ومعتقدات وتراث وتاريخ، والتلاقح الحضارى يأتى أساسًا فى عناصر الالتقاء، أما عناصر التمايز فهى التى تخلع على كل أمة خصوصيتها وهويتها.

ومناهجنا لا بد أن تسعى إلى توعية الطلاب بضرورة البعد عن التلقى السلبى من الآخر الحضارى، ويتحقق ذلك بتبصير الطلاب ببعض سلبيات الحضارة الغربية المعاصرة، والبعد عن التقليد السلبى بأن نلتفت إلى الصفات الإيجابية مثل حب العمل، واستثمار الزمن، والرغبة فى الإتقان، وهنا لا بد أن يتعرف الطلاب آراء المفكرين الغربيين فى العلم والتقنيات والمنافسة ثم الاعتماد على الذات. ولا بد من اكتساب الطلاب الثقة فى النفس أمام الآخر الحضارى، ويتحقق ذلك عن طريق عرض رصيدنا العربى والإسلامى من الإنجاز الحضارى، وعطاءات علمائنا السابقين، وإسهامات الحضارة العربية فى بناء الحضارة الغربية، واطلاعهم على شهادات علماء الغرب المنصفين، واطلاعهم على إيجابيات فى واقعنا الراهن وبطولات شهدائنا وما نتمسك به من قيم وأخلاقيات. ولا بد لنا أيضًا من السعى نحو ترسيخ الهوية الثقافية لدى الطلاب باعتبار أنها عنوان ودليل وجودنا واستمرارنا فى ظل ثقافة ثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات التى تقوم على ثقافة العالم المتقدم. لا بد هنا من إكساب الطلاب اللغة العربية الفصحى والدين الإسلامى الحنيف والتراث الحضارى لأمتنا، فضلاً عن علومنا وفنوننا وآدابنا، وذلك باستزراع هذه المكونات فى وجدان الطلاب وسلوكهم ليصبح المتعلم إنسانًا يمتلك طاقة إيمانية أخلاقية تحفزه على العمل النافع وعلى التواصل الاجتماعى الصحيح بعقلية منفتحة وناقدة وضمير يستشعر الجمال فى البيئة والحياة وسلوك إنسانى راقٍ رشيد.

و مناهجنا الدراسية لابد أن تدرب الطلاب على الأخوة الإنسانية، وتعرفه بأن علاقته بالآخرين تسير فى دوائر تبدأ من الوالدين والأخوة والأهل والجيران، والحى والوطن ثم العالم العربى فالعالم الإسلامى والعالم أجمع. وإذا كانت الدوائر

الأولى فى علاقاته بالآخر تقوم على روابط القرابة واللغة والدين والمكان، فإن علاقته بالدوائر الأخيرة تقوم على رابطة الأخوة الإنسانية استنادًا إلى وحدة النشأة، وهى تقوم على المودة والاحترام المتبادل والتعاون والبر والتقوى ويساعد على تحقيق ذلك تعلم اللغات الأجنبية، وقراءة الثقافات العالمية وثقافات الشعوب وما تتعرض له من أزمات وكوارث طبيعية، تخلق التعاطف مع الآخرين. كذلك تكوين جماعات المراسلة والاتصالات عبر الإنترنت، والرحلات وتربية الطلاب على العقلية المنفتحة، ومبدأ الانفتاح على العالم وزيادة فرص التواصل الحضارى مع الآخرين وتوسيع فرص الإفادة من تجاربهم وخبراتهم النافعة، ونستقى منها الأفكار النافعة والقيم والسلوك الرشيد وهو ما لا يتعارض مع ثقافتنا.إن كل ما سبق يفرض علينا مناهج دراسية جديدة لمجتمع لبناء متعلم جديد ويتمثل ذلك فى تبنى مناهجنا :

- تغيير ذهنية المتعلم حتى يأخذ بالتفكير المنظومى وفكر تصميم المنظومة الذى يبدأ من المستقبل وينطوى على الإبداع ويتخلى عن فكر تحليل المنظومة الذى يقوم على تحليل الواقع والبدء منه لبناء المستقبل.
- الاعتراف بالذكاء الإنسانى وأن كل المتعلمين أذكياء وأن لكل متعلم قدرات ومهارات وإبداعات، وأن دور التعليم هو توفير بيئة نقية ثرية لإطلاق طاقات وقدرات المتعلمين.
- الأخذ بالثقافة الكمبيوترية فى مقابل الثقافة الورقية، والإيمان بتعدد مصادر المعرفة وتنوعها، وبقيمة المكتبة باعتبارها مركز مصادر التعلم، وبتوظيف التقنيات الحديثة فى التعليم والتعلم معًا.
- تقديم العلم الحديث الذى له قيمة ومعنى فى حياة الطلاب، والتقليل من الانغماس فى تاريخ العلم، والأحرى هو تقديم العلم فى ثنايا حياة العلماء والمفكرين والمبدعين وجهودهم وجهادهم وصبرهم ومثابرتهم فى طريق الوصول إلى المكتشفات والمخترعات.

- تدريب الطلاب على اتخاذ القرار من بين عدة بدائل مطروحة للنقاش والحوار فى إطار خطوات التفكير العلمى والتفكير الناقد.
- ربط المناهج الدراسية بقضايا العصر ورؤى الغد والأحداث الجارية مع التأكيد على وحدة المعرفة بالإجماع بين العلوم الإنسانية وعلوم المستقبل رياضية وفيزيقية، وعلوم بينية مع الاهتمام بالجمع بين النظرية وتطبيقاتها فى الحياة اليومية.
- تأكيد التنوع والتعدد وإقصاء الفكر الواحد والرأى الواحد وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة، والتأكيد على أن الحياة متغيرة متطورة وأن الثابت الوحيد فى الحياة هو التغير ذاته.
- الانتقال من ثقافة الإيداع إلى ثقافة الإبداع، ومن ثقافة التحصيل إلى ثقافة التفكير، بل ثقافة التفكير فى التفكير، وهو ما يسمى ما وراء المعرفة، وتدريب المتعلّم على حل المشكلات العلمية والحياتية، وإعداده لإعادة فحص معتقداته وقيمه للإبقاء على الصالح منها والذى يتفق مع طبيعة العصر ورؤى الغد.
- تدريب الطلاب على أن يتعلموا كيف يسألون وكيف يبحثون وكيف يفكرون، وأن يتعلموا السلوك الديمقراطى واحترام الآخر والتسامح والحرية المسئولة.
- تعميق قيم المواطنة والمبادئ والاتجاهات التى تؤثر فى شخصية الطلاب، فتجعلهم إيجابيين يدركون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات فى الوطن الذى يعيشون فيه، قادرين على التفكير السليم فى مواقف الحياة. إن اكتساب الطلاب قيم المواطنة وممارستها فى ظل المستجدات التى تهدد الذاتية قضية أمن قومى.
- تدريب الطلاب على أن الهوية ترتبط بالروح الجماعية لا الفردية، وإن كان يسمح بالتفرد وتحقيق الذاتية، فإن ذلك يؤكد أن الهوية تنشأ من خلال الذاتية، وتقوى بها فخرًا واعتزازًا، فإذا ما عرف الطالب هويته وإلى أى وطن ينتمى وتوحد مع أفراده؛ اعتبر مصلحة هذا الوطن هى مصلحته الذاتية.

إننا يجب أن نعيد النظر فى مناهجنا الدراسية على نحو يحقق التوازن بين أبعاد الذاتية الثقافية من حيث ما هو قومى أو إقليمى أو محلى، وما هو عالمى، وإحداث التوازن بين ما يعتبر ثوابت للذاتية الثقافية وما يستحدث من متغيرات فى هذا الشأن، وفيما يسمى عولمة الثقافة، على أن يكون التركيز على الإيجابيات التى يمكن الإفادة منها، والتنبيه إلى مخاطر السلبيات التى يمكن أن تؤثر على الذاتية الثقافية مع التركيز على : تنمية الطاقات المبدعة فى كل طالب، والتركيز على الانتماء والولاء للوطن والخصوصية الوطنية، وتنمية التفكير الناقد لتنمية ما وصل من نتائج الثقافات الأخرى، والتركيز على تماسك المجتمع، والوحدة بين أفراده، ونبذ العنف والتطرف، والحفاظ على الثوابت الثقافية فى المعارف والاتجاهات وتوظيفها اجتماعيًا وتنمية الوعى بالثقافة العالمية، والاعتراف بحق كل مجتمع فى مرتكزاته وأنماطه الفكرية وأصالته، والتحاور مع الثقافات الوافدة على أساس المساواة وتوضيح مخاطر الهيمنة الغربية والأمركة عبر الثورة الإعلامية والأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية. وعليه فإن الأخذ بفكر المناهج الدراسية الجديدة يتطلب السماح للمتعلمين بالمشاركة فى العملية التعليمية وتأكيد إيجابية المتعلمين وتهيئة بيئة تعليمية ثرية فيها الأنشطة المتنوعة ومصادر التعلم المتنوعة والتقويم الشامل لكل قدرات المتعلم وطاقاته فى إطار من البهجة والتسامح والحرية.

إن تحول المجتمع العربى إلى مجتمع المعرفة يعد أحد التوجهات المهمة للانتقال إلى الألفية الثالثة، ويتطلب هذا التحول المشاركة فى مجتمع المعرفة، وحسن استخدامها، كما أنه يتوقف على فاعلية النظام التعليمى الذى يهيئ المتعلمين لامتلاك القدرات والمهارات اللازمة لإرساء البنية الأساسية لعصر المعرفة، وعليه فإن التعليم لا بد وأن يخضع لعملية تغيير شاملة فى كل عناصر المنظومة التعليمية بداية من فلسفتها، وعليه أيضًا توجب خروج النظام التعليمى عن نمطيته وتكراريته وجموده إلى آفاق الخيارات المفتوحة، وهو ما قد يؤدى إلى تغييرات جوهرية فى

المناهج وأنماط التعليم وأدوار المعلمين، وأسلوب إدارة التعليم، ونظم تمويله. إن عصر المعلومات قد أضاف لغايات التربية الثلاث وهى: اكتساب المعرفة، والتكيف مع المجتمع، وتنمية الذات غاية أخرى، هى السعى إلى إعداد المتعلم لمواجهة مطالب التغير المستمر والتعايش معه، وهو إعداد يشمل :

- التعلم من أجل العمل مع مراعاة اتساع مفهوم العمل وطبيعته فى مجالات كثيرة ليشمل الرمزية والمحاكاة والنمذجة بديلاً عن الواقع الملموس، الأمر الذى يفرض على التعليم فى طرائقه ومضامينه وأنشطته التركيز على اكتساب المرونة فى التفكير، والعمل ضمن فريق، والعمل من بعد، والعمل مع الحركة والانتقال. وهذا كله أدى إلى ظهور أنماط مبتكرة من التعليم أهمها التعليم عن بعد، والتعليم بالمراسلة، والتعليم من خلال المشاركة.
- تعلم لتكون، فقد ركزت التربية فى عصر الصناعة على تعليم الأعداد الكبيرة بشكل آنى فى وقت واحد؛ مما أدى بكثير من عناصر المنظومة التعليمية وخاصة المعلم إلى استهداف الطلاب العاديين المتوسطين، وقد جاء ذلك على حساب المستويين الأعلى والأدنى قدرة من الطلاب، مما أدى إلى إهدار هؤلاء وهؤلاء، الأمر الذى يطالبنا بأن نقدم تعليمًا يناسب هذه المستويات، حيث يتعلم كل فرد وفق قدراته وسرعته وخبراته، ويتطلب ذلك التركيز على توجه جديد هو التعلّم الذاتى الذى يتحمل فيه المتعلم مسئولية تعليم نفسه، والسعى نحو تصويب أخطائه. كما أن ذلك يغير من وضعية المعلم ليصبح أحد مصادر المعرفة، وأن ييسر أمام المتعلم إمكانية استفادته من مصادر التعلّم. كما أن خصائص المعرفة والتى من أهمها التغير المتسارع والتراكم والتعقيد والتداخل تفرض على التربية أن تغير من أهدافها وأنماط نظمها وأسلوب عمل هذه النظم ليتحول إلى التعليم الشخصى والتعلم الذاتى، والتعلم لمجالات وتخصصات متعددة، والبحث الذاتى عن إجابات متعددة، والبدائل والحلول للمشكلة الواحدة، وبناء اتجاهات مرغوبة تدفع المتعلم نحو محاكاة الواقع والتفكير

التحليلى،و المبادرة بتقديم الرأى، والقدرة على التعامل مع محتوى مترابط متشابك الموضوعات، والوعى بالمشكلات، والتوصل إلى المادة العلمية من مصادر عدة، والإثارة العقلية الفعالة.

- تعلّم لتعيش مع الآخرين، وغاية هذا التعليم هى السعى لتوفير السلام العالمى، ونزع التعصب والعنف من خلال تعليم ييسر أمام المتعلم اكتشاف الآخر، وتنمية مهارات الحوار، والرغبة فى مشاركة الآخرين. ويتوجب على التعليم هنا أن يوازن بين الأبعاد المحلية والأبعاد العالمية للثقافة، مع التأكيد على قيم التسامح ونبذ العنف بأشكاله كافة. إن التعليم القائم على التلقين واستظهار المعلومات، والتركيز على الاختبارات التحصيلية لتقويم الطلاب،و التفكير التقاربى أصبح من مخلفات الماضى. إن الكثير من الأدوار التقليدية للمعلم ينبغى إعادة النظر فيها، وخاصة تلك الأدوار التى تحصر مهامه فى نقل المعرفة لا نقد المعرفة. ينبغى أن ننتقل بالتعليم إلى التعليم الذاتى، وتدريب الطلاب على التفكير التخيلى والإبداعى والتوقعى، وتشخيص قدرات المتعلمين وميولهم واتجاهاتهم بغية توجيههم، وتشخيص بيئة التعلم، واكتساب الطلاب مهارات حل المشكلات ومواجهة المواقف الجديدة، ومهارات استخدام المكتبة مركز مصادر التعلم، وتخطيط المواقف التعليمية بما يناسب إمكانات المتعلمين مع مراعاة التمييز بينهم حسب قدراتهم، وإنتاج تكنولوجيا التعليم واستخدامها، والمعلم فى عصر المعرفة مدرب وشريك ومنفذ خلاق وجسر للاتصال مع العالم الخارجى.

إن النظام التعليمى فى عصر سرعة الاتصالات وتدفق المعلومات لا بد أن يتغير تنظيمًا وبنية وتكلفة، وأن يتميز بالارتباط بالحياة وبأن يكون أكثر إنسانية، وأن يستمر مدى الحياة، وأن يكون المعلم مبدعًا قادرًا على القيام بدور القائد والباحث والناقد والمستشار والمشارك فى رحلة التعليم والتعلم، وبناء عمليات التفكير السليمة لطلابه، إن على التعليم القيام بدور مزدوج فى تحويل المجتمع العربى إلى

مجتمع معرفى يسهم فى منجزات ثورة المعرفة والاتصالات، ويأخذ بتكنولوجيا المعلومات وسيلة لمزيد من الإنتاجية. على التعليم العمل على تهيئة السياق الثقافى العام للتغلب على القيم التى تحد من إمكانية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، وكذلك إعداد البنية الذهنية القادرة على الإسهام والأخذ بمنجزات ثورتى المعرفة والاتصالات، ويمكن أن يتم هذا من خلال إعادة تشكيل المناهج الدراسية، وتركيز المعلم على إكساب الطلاب القيم الإيجابية ووضع الأسس الممهدة للتحول إلى مجتمع المعرفة، حتى يصبح التعليم فى إطار المنافسة العالمية، كما أن مسئولية التربية المدرسية فى التكوين التدريجى للضمائر الفتية وتأثيرها المعنوى وسلطتها الثقافية واضحة. إن نمطًا سلوكيًا، درسًا أو نقدًا أو تعليقًا يترك آثارًا لا تمحى فى ذهن المتعلم ووجدانه طوال حياته.

إن نظام التعليم يشهد السعى نحو إحداث جملة من الإصلاحات ظهرت بعض ملامحها الأساسية كمرتكزات لتطويره بما يتفق وعصر المعرفة والاتصالات من أهمها:

- السعى نحو إزالة الحواجز المختلفة بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم الثانوى العام لتحقيق المرونة فى العلاقة بينهما، وكذلك بين التخصصات المختلفة فى التعليم الثانوى مع تحديد أدوار هذا التعليم وأهدافه فى إطار احتياجات المجتمع والفرد معًا، والسعى نحو تجديد وتحديث محتوى المناهج وربطها بشكل دقيق بالثقافة الوطنية بامتداداتها التاريخية والجغرافية.
- تفعيل توصيات مؤتمر إصلاح التعليم فى مصر الذى انعقد فى ديسمبر 2004 فى مكتبة الإسكندرية من حيث التوفيق بين التعليم المدنى والتعليم الدينى سعيًا للتقارب بين مخرجات هذين النوعين من التعليم.
- انفتاح المؤسسات التعليمية على البيئة الخارجية، واعتبار هذه البيئة مصدرًا أساسيًا من مصادر التعلم.

- السعى نحو تحقيق ديمقراطية التعليم ومحاولة تكريس هذا المبدأ من خلال عدد من المسارات منها إشراك التربويين، أكاديميين وممارسين ميدانيين، وممثلين عن قطاعات الإنتاج والخدمات، فى شئون التعليم من خلال عضوية بعض المجالس على مستويات المدرسة والمنطقة التعليمية، ومن خلال الأخذ باللامركزية.
- إعادة الهيبة والاحترام للزملاء المعلمين، وعدم تعريضهم للنقل التعسفى من أماكن عملهم، وإلغاء الفرق التى كانت مكلفة بمطاردتهم، بل والإفادة من خبرات القيادات التعليمية، وإسناد المناصب القيادية العليا إليهم، وإشراكهم فى آليات الإصلاح.
- إعطاء الفرص لممثلين عن المجتمع المدنى للمشاركة فى صياغة السياسات التعليمية، مع تحفيز الجمعيات الأهلية فى التمويل والمتابعة والإشراف على تنفيذ بعض البرامج التعليمية.

إن نجاح الإصلاحات والتجديدات فى مسيرة تطوير التعليم المتنامية وفق المرتكزات الأساسية المنبثقة من استراتيجية يتوقف إلى حد كبير على مشاركة جماهير المعلمين ووعيهم بأهداف الإصلاح وآلياته وأدوارهم ومسئولياتهم فى تلك العمليات، وكذلك دراية ورؤى المهمومين بشأن التعليم باعتباره قضية مجتمع حيال المتطلبات التى تفرضها التحولات التى يمر بها النظام التعليمى وعلاقتها بمتطلبات مواجهة تحديات العصر الذى نعيشه مع ضرورة التوافق فى الرؤى وصولاً إلى وفاق مجتمعى حول أدوار المؤسسات التعليمية، والمسئولين عن التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وكذلك رؤى المعلم نفسه لأدواره فى ظل ما يواجهه من تحديات ومتغيرات متسارعة.

نحن نفتقد فى عالمنا العربى الكثير من مقتضيات التفاهم وأصول الحوار البناء، ومهارات إبداء الرأى، وآداب التناقش، والقدرة على تبادل الرأى، واحترام الآخر. وتلك قضية خطيرة تؤثر سلبًا على حاضر المجتمع العربى ومستقبله وهو يواجه

تحديات مصيرية داخلية وخارجية تهدد كيانه وهويته، ولعل فى مقدمة هذه التحديات السعى نحو الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، والعيش معًا، وحوار الثقافات والتسامح، واحترام ثقافات الشعوب، وصناعة العقل العربى.

الحوار قيمة وموقف فكرى، وحالة وجدانية، وتعبير عن أبرز سمات الشخصية السوية التى تتسم بالحق والخير والتسامح، والحوار يقترن بالعقل، والحوار العاقل يعتمد على وسيلة سليمة، ويهدف إلى تحقيق غاية نبيلة لأنه طريقة للتفكير الجماعى والنقد الفكرى الذى يؤدى إلى توليد الأفكار الجديدة، ويتسم بالحركة والبعد عن الجمود كما يتسم بالديمقراطية والندية والتواضع، والحوار تبادل للآراء والأفكار والمشاعر، ويستهدف تحقيق مساحة مشتركة من الفهم والتفاهم بين الأطراف المشاركة فيه، وصولاً إلى تحقيق أهداف محددة من خلال التفاعل والتجاوب.

إن العلاقة وثيقة بين الحوار والتربية، فالحوار بكل صوره وأشكاله أسلوب من أساليب التربية، فالناس يتعاملون فى مواقف حياتهم من خلال النقاش والمحادثة والمناظرة، ومواقف الحياة تقوم على الحوار والتفاعل مع الآخرين والتواصل معهم لتحقيق الفهم والإدراك فى شئون الحياة. إن الرأى الذى يأتى نتيجة للحوار يكتسب مصداقية ومنطقية، ويؤدى إلى الحماسة والمشاركة. ويزدهر الحوار عندما تقوم مؤسسات التربية باتباع الأساليب الديمقراطية، وتشجيع النقد والتحليل والتقويم، كما أن حرية الرأى والحوار والمشاركة تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات التى يجب ممارستها، حيث إنها تساعد فى تنشئة شخصيات تتسم بالإيجابية وتحمل المسئولية بحكم التدريب على مواجهة المشكلات بالفكر الحر والعقل الناقد، وتتكون لديها روح الانتماء بسبب المشاركة فى صنع القرار، ويتسم تفكير المتعلم بالمرونة لأنه يعيش التنوع والاختلاف فى الآراء، ويتعود على النقد القائم على الحجة والبرهان، حيث يكتشف الأخطاء ويصوبها، وتنمو لديه صفة الشجاعة، حيث يمر بعمليات لا يجبر فيها على التسليم بآراء مهما كان صاحبها، لأننا لا نعرف الحق

بالرجال، ولكن نعرف الرجال بالحق، ويصبح التعاون لديه أساسًا للتعامل مع الآخرين، لأن الرأى الذى يصلون إليه هو ملك للجميع، وكل ذلك يسمح للمتعلم بالابتكار والإبداع وتكوين الشخصية الإيجابية المشاركة المنتجة.

إن المدرسة من أهم بيئات التفاعل الاجتماعى، فهى تعزز السلوك المقبول اجتماعيًا، وتؤكد القيم والاتجاهات الإيجابية، وتوفر المناخ الملائم لممارسة الحوار الذى يؤدى إلى الازدهار الثقافى والاستنارة الفكرية والرقى الحضارى. وعليه فإن أهدافنا التعليمية فى حاجة إلى صياغة جديدة على ضوء التحديات والتغيرات والمشكلات والتحولات العالمية والقومية والمحلية مجتمعة، وإلى أهداف جديدة للتعليم فى العالم العربى، تؤكد الحوار، وتدعم التواصل، وتحترم التنوع والتعدد والاختلاف، وتكسب الطلاب المبادأة وحرية التناقش وإبداء الرأى فى ظل مناخ ديمقراطى يكفل حق التعبير عن الرأى وحرية الاختلاف فى وجهات النظر، والمشاركة فى قضايا المجتمع، مما يعزز الانتماء والشعور بالثقة والأمن والتقدير. والحوار يجب أن تتسع مساحته فى المدرسة ليشمل المنهج والأنشطة المدرسية والتكليفات واستراتيجيات التدريس والتفاعل الصفى، ومن خلال المعلم الميسر الموجه المشجع المنسق الباحث الديمقراطى المحاور المنفتح فكريًا.

إن الحوار بالمعنى الحقيقى يحقق أهدافه إذا امتلك المعلم السمات والمهارات والقدرات التالية : أن يتمكن من مهارات إدارة الحوار، ويعتمد فى حواره على الإقناع، ويشجع على البحث والاطلاع، ويحفز الطلاب على التفاعل والتواصل اللغوى ويكسبهم مهارات التحدث، وينوع المهام ويوزع الأدوار على المتعلمين فى إطار العمل التعاونى الجماعى، ويشجع على المبادأة وطرح الأسئلة واستمرار الحوار مع احترام وجهات النظر، وامتلاك عادات سعة الصدر والتحمل والحلم، والتمكن من مهارات إدارة الفصل إدارة ديمقراطية.

إن أهدافنا التعليمية فى وطننا العربى عليها أن تعظم التربية الأخلاقية بغرس قيم التسامح والتفاهم والتعاون، ونبذ العنف والتسلط والتعصب وأحادية الرؤية، ونشر مفاهيم التفاهم والتفاوض والحوار والمساندة وحقوق الإنسان والسلام.

علينا تضمين مناهجنا الدراسية سير الأعلام والصور المشرقة من تاريخنا وحضارتنا التى تؤكد ثقافة الحوار التى تستوجب التفكير الناقد والتفاعل الإيجابى والاحترام المتبادل، وتقدير العقائد وثقافات الشعوب، وممارسة مهارات الحياة، وتوظيف مهارات التواصل والتفاعل مع الآخرين لمواجهة متطلبات الحياة المعاصرة بفهم عميق ووعى. إن كل هذه المضامين الجديدة تشكل إنسانًا جديدًا للألفية الثالثة يتصف بالقدرة على العمل التعاونى والمشاركة الإيجابية، وسعة الأفق وبعد النظر وقبول التغيير، وممارسة التفكير العلمى والملاحظة والتفسير والتحليل والتنبؤ، وتقبل آراء الآخرين، والتعلم الذاتى والموضوعية فى عرض الأفكار، والتفكير الناقد. ومن هنا فإن الحوار فى المؤسسات التعليمية له أهميته فى حماية الشباب من الانحراف والتطرف والتعصب، كما أنه ينمى لديهم حرية التفكير وحرية التعبير وتقبل النقد والاختلاف واحترام الآخر، وكلها دعائم أساسية لتجديد الفكر وصناعة العقل العربى الذى يحقق أرضية مشتركة نقف عليها رغم اتجاهاتنا الفكرية المتباينة، ورغم اختلاف رؤية كل منا للآخر، وعليه يكون الحوار آلية مثمرة لتحقيق مصلحة أمتنا من منظور عالمى وقومى وقطرى، ولتطوير الحياة الثقافية، وتنمية الموارد الاقتصادية.

إن الحوار هو الذى يشكل عقلاً عربيًا منفتحًا، وهو الذى يحقق استجابة واعية نحو العالم من أجل تغييره. إن هؤلاء الذين يستهدفون تحرير العقل العربى لا يمكنهم أن يقبلوا المنهج الآلى الذى يحول المتعلم إلى إناء يتوجب ملؤه، كما لا يمكنهم أن يفهموا التعليم البنكى وتعليم المقهورين باسم الحرية، بل يستعيضون عنه بمفهوم آخر يعترف بإحساس الإنسان تجاه العالم الذى يعيش فيه، فالتعليم

بالحوار وسيلة للإبداع وليس وسيلة للإيداع، فالتعليم المؤهل للتحرير هو التعليم القائم على الحوار.

إن الحوار مدخل لتطوير التعليم من خلال طرح الأفكار والرؤى حيال الجديد والمتجدد فى عالم التربية، حيث يستهدف إثراء الفكر، وتجديد المنظومة التعليمية، وتحريك ما أصاب العلوم التربوية من أجواء الركود واجترار فى الفكر والممارسة، وعليه فإن التعليم وقضاياه ومشكلاته وتحدياته لا بد أن يوضع فى معرض الحوار بين المهمومين والمهتمين به فى عالمنا العربى الكبير.

والدعوة إلى الحوار ليست مجرد عملية تجميل أو تزييف أو تسويق لأفكار مسبقة من قبيل أطراف فنية تتمسك بها، أو من جماعات مهنية ارتضتها خبرتها فى الممارسة الطويلة فاطمأنت إلى مصداقيتها، أو من تعبئة أيديولوجية رسمية تحرص على برمجة العقول بتوجهاتها الدوجماطيقية أى توهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

الدعوة إلى حوار حول التعليم وإشكالياته ليست كذلك قطعًا، وهى دعوة ليست من قبيل ذلك النمط الذى تتبعه مجريات المؤتمرات والندوات التى تعقدها الجامعات أو الوزارات أو مؤسسات المجتمع المدنى، وفيها كما نعلم يعرض الباحث دراسته، يعقبها فتح الباب للأسئلة حول ما ورد فيها من طرف جمهور السامعين، والتى مع الأسف لا يتسع وقتها دائمًا إلا لدقائق معدودات على نصف أصابع اليد الواحدة. وبعد كل سؤال أو بعد تجميع الأسئلة يقوم صاحب الدراسة بالإجابة عن الأسئلة المثارة أو على أهمها بالنسبة له. وإذا أطلقنا على ذلك حوارًا فهو من قبيل أضعف الإيمان إذ إنه فى إطار مفهوم الحوار ومقاصده لا يتعدى أسلوب الفتيا فى المسائل الفقهية، كأن يقول المستفسر للباحث : ما قولكم دام فضلكم ؟ فيرد الأخير بما تيسر له من علم ووقت بصحيح الفتيا والرأى فيما سئل فيه، وعند ذلك ينفض السامر لشرب أقداح الشاى والقهوة والمرطبات.

وهذا النمط الحوارى المتبع فى ملتقياتنا العلمية هو أضعف الإيمان فى الحوار، لأنه إنما يتم فى اتجاه واحد، إذ إن التعليق على السؤال ينتهى عند إجابة الباحث الجالس فوق المنصة، ولا ندرى هل اقتنع السائل بما قدم له من جواب أو أن الإجابة غير مقنعة لديه، أو أنه لا يزال متمسكًا بالقضية التى أثارها.

إن الحوار الذى ننشده وندعو إليه إنما هو فلسفة ومنهج للتفكير والتدبر. هو فلسفة تقوم على أنه ليس هناك من يمتلك الحقيقة المطلقة، والإجابة القاطعة فى المسائل الاجتماعية والإنسانية، وأنه ليس هناك جهول جهلاً مطلقًا ينتظر الإجابة الكاملة والمعرفة الرشيدة، وإنما تتولد المعرفة من حوار جدلى، يتواصل بين مختلف الأطراف أخذًا وعطاءً، بحيث ينتهى إلى معاناة الاستقرار على الخلاف أو الاحتمال أو الوفاق بين ما طرح من تيارات الفكر والرؤى. وهذه هى قيمة الحوار الجدلى الحقيقى كفلسفة فى منظومة الحياة الديمقراطية التى ننشدها والتى تستند إلى حرية الرأى، وإلى عدم الخوف من ممارسة هذه الحرية، واختراق ثقافة الصمت.

إن هذا الإطار الديمقراطى لا يوجد فيه شخص أو جماعة تنصّب نفسها على أنها هى التى تفكر لنا، أو هى التى تتكلم نيابة عنا، أو هى التى ترى بعينينا، كما لو أنه ليس لنا من موقف إلا أن نستخدم أذنينا لنستمع إليها، طاعةً وإذعانًا لما تقوله وتراه وتعبّر عنه هى وحدها.

إن الحوار الذى ننشده ونحن نتحول نحو الديمقراطية منهج للفكر والعمل يتم على مستوى العلاقة الأفقية بين الجماعة. وليس على مستوى العلاقة الرأسية، إنه ينساب فى خطوط متواصلة لا تنقطع فى أقل الحدود الممكنة ينطلق منها تنوع الفكر، وتعدد الخبرة، واختلاف السياقات الاجتماعية التاريخية، والاقتراب ثم الإمساك بالواقع وحركته وبمدى استشرافه للمصائر والبدائل المستقبلية. وهذا النهج من الحوار مغاير تمامًا لأسلوب الحوار الرأسى الذى نصطنعه فى مؤتمراتنا التعليمية.

إن هذه القيمة للحوار الحقيقى تؤكد فلسفته ومنهجه فى تطوير المنظومة التعليمية وغيرها من المنظومات المجتمعية فى الوطن العربى الكبير، والتى لا تزال ترزح تحت وطأة البعد الأحادى والتوجهات الفوقية، وما قد يترتب عليها من تعثر فى مساعى التغيير الحقيقى، نتيجة للحوار الشكلى التجميلى أو الزائف أو المراوغ فى كثير من عمليات النقاش.

والحوار الذى نريده هو حوار حول مفاهيم وقضايا العصر ورؤى المستقبل فى مواصفات التعليم وعملياته مما أشاعته تيارات العولمة وسوقها وضغوطها التنافسية، وما تتطلبه الرؤية المستقبلية للتعليم العربى ليرتقى إلى مستوى المؤسسات التعليمية العالمية. وكذلك الحوار حول ما تتعرض له المنظومة التعليمية من ضغوط خارجية وداخلية، وما يقتضيه ذلك من تكيف أو تكييف أو مقاومة لتوجهاتها المتوحشة. وفى حوارى الذاتى مع هذه المفاهيم أشعر أن معظمها قد ألقت به رياح العولمة على أرض واقعنا، ونحن نسعى فى تطوير نظمنا التعليمية وتلقفناها كما تلقفنا غيرها من قبل، وأخذنا نرددها على أنها المنقذ من ركود أوضاعنا التعليمية، وتكاثرت حولها البحوث، كما أنها قدرنا وأنها هى قبلة التربية الجديدة التى سوف تصنع مستقبلنا، وعلينا أن نستمسك بالجودة الشاملة والمعايير والمؤشرات ونظام الاعتماد واللامركزية والتعليم الإلكترونى والقدرة التنافسية، والإبداع وحساب المدخلات والعمليات والمخرجات، والتعليم باللغة الأجنبية لمختلف المواد العلمية. وهذه الأفكار والمفاهيم مع ما فيها من بريق وتحد وأشكال التجديد إلا أنها تتطلب حوارًا حقيقيًا، فهى وليدة ثقافة العولمة وتوجهات التنميط، وما صاحب العولمة من آليات السوق وعالم البزنس وقيمه، وأدى ذلك إلى طغيان تسليع الحياة والثقافات والقيم الاجتماعية والأخلاقية.

إن هذه النظرة السوقية السلعية للتعليم مغايرة تمامًا لتنمية البشر، حيث تتميز بعديد من التفاعلات الإنسانية والاجتماعية والثقافية فى تفاعل المعلم بالمتعلم،

وبطبيعة الإنسان الفاعل القادر على تشكيل بيئته كما يتأثر بها. وعلى كونه يمشى على الأرض ويتطلع إلى عالم السماء فى علاقة مخلوق بخالق. لذلك كله تظل تلك المفاهيم والمعايير التى تسربت إلينا من تيارات العولمة ومجتمعاتها الصناعية جديرة بالحوار الجاد لأن التغيير الحقيقى يستلزم المزيد من معاناة الحوار الجديد تعمقًا فى الأبعاد المتنوعة والإشكاليات التعليمية المعقدة فى تاريخها وحاضرها استشرافًا لحلولها المستقبلية.

رابعًا: التعليم وصناعة العقل المفكر:

صناعة العقول المفكرة محور العملية التعليمية فى المؤسسات التعليمية مدرسة كانت أم جامعة. وعلينا تكريس برامج التعليم لإنجاز هذا الهدف، وبذل الجهد والوقت والمال لتحقيق جودة التعليم وتشكيل بيئة التعلم من أجل منهج دراسى يشجع على التفكير العلمى والناقد والإبداعى، ويوظف مهاراته خلال عمليات التعليم والتعلم والتقويم التى تتسم بإثارة عقلية وتحد معرفى عقلى لدى المتعلمين، باستخدام مهارات التفكير المتشعب، وحل المشكلات غير النمطية والتركيز على المشكلات الحياتية الأكثر تعقيدًا، وباستخدام مهارات التعلم الذاتى، وطرح الأسئلة مفتوحة النهاية أمام جميع الطلاب على اختلاف مستوياتهم العقلية، والانتقال بمهارات التفكير من المستوى البسيط إلى المستوى المعقد والمتمثلة فى : إعادة الصياغة وطرح الأسئلة والمقارنة وتكوين المفاهيم والتفسير والتعليل والتخيل والتلخيص ثم الاستدلال واتخاذ القرار والتفكير الناقد وحل المشكلات والتفكير الإبداعى والتفكير فى التفكير أى التفكير فى ما وراء المعرفة.

إن القضية المحورية فى التدريس هى تدريس التفكير لتحسين التدريس ومخرجاته، وتحسين التعليم ونواتجه، وتحسين خطط التدريس اللازمة لتنمية عمليات عقلية ومعرفية ثم عمليات ما وراء المعرفة لدى المتعلمين، والقضية

الأساسية فى التعليم هى تبنى فكر تربوى جديد فى مؤسسات التعليم يدرب المتعلمين على التفكير ومواجهة مشكلات حياتهم اليومية، واتخاذ القرارات السليمة. إن هذه النقلة النوعية فى التدريس تضع المؤسسات التعليمية فى عالمنا العربى فى إطار المنافسة العالمية، حيث إن تدريس التفكير متاح فى المناهج الدراسية عالميًا لضرورته وأهميته، فتدريس التفكير يقدم عالميًا كمقرر متداخل مع المناهج الدراسية المختلفة، الأمر الذى يفيد المعلم والمتعلم معًا ويقلل من جهد التدريس وتنظيمه باستخدام برامج تدريس التفكير المصاحبة لتدريس المواد الدراسية الأخرى، بالإضافة إلى أن توظيف تدريس التفكير فى المناهج الدراسية يساعد فى تحديث نظم الامتحانات وأساليبها بما ييسر قياس العمليات المعرفية وما وراء المعرفية ومهارات التفكير لدى المتعلمين، وبما يكشف عن شخصية الطالب ومستواه الحقيقى ومسارات تفكيره، وملامح تعلمه.

إن ما يجب الالتفات إليه ونحن ندرس التفكير هو أن التفكير قدرة قابلة للنمو والتحسن لدى جميع المتعلمين على اختلاف سنّهم لمواجهة التحديات المتنامية، وأن معلم التفكير يجب أن يمتلك مهارات التفكير المعرفية وما وراء المعرفية، وأن يلتفت إلى تعرف ماذا يتعلم المتعلم وكيف يتعلم مسألة ما ؟ ومتى يتعلمها ؟ وما شروط بيئة التعلم اللازمة لتدريس التفكير ؟ ومن ثم فإن تدريس التفكير فى مدارسنا يتطلب مناهج وبرامج جديدة فى كليات إعداد المعلمين تراعى التدريب على مهارات التفكير وتدريس مهارات التفكير وتشكيل بيئة تعليمية تعلمية للتدريب على تدريس التفكير. إن تدريس التفكير يتطلب ثورة فى أنشطة التقويم وأساليبه وأدواته، باعتبارها أنشطة مستمرة تؤثر فى نواتج التعلم واستراتيجياته، وتأخذ بالتقويم الأصيل الواقعى متعدد الجوانب، كما تأخذ بالتقويم القبلى والتقويم البنائى والتقويم التشخيصى والتقويم الختامى، كما يتم استخدام أدوات متنوعة تشمل الاختبارات المقالية والموضوعية واختبارات التحصيل

والتشخيص، والمقابلات، والتقارير، والملاحظة، وقوائم التقدير وملفات الإنجاز. وعلى المعلم المعنى بتدريس التفكير أن يسال نفسه قبل القيام بأنشطة التقويم: ما الذى أريد أن يتمكن منه المتعلمون نظريًا وتطبيقيًا؟ وهنا تصبح العلاقة بين عناصر المنهج القائم على تدريس التفكير علاقة دائرية لا خطية بتوفير تغذية راجعة مرتدة للتدريس، وهو ما يساعد فى إحداث التأثير والتغيير فى عناصر المنهج من أهداف ومحتوى دراسى وأنشطة تعليمية تعلمية ووسائط تعليمية وأساليب تقويم أيضًا، وهنا يكشف المعلم مسارات تفكير المتعلم وما اكتسبه من مهارات تفكير، والعوامل المؤثرة فى اكتسابه نفسيًا واجتماعيًا وبيئيًا فى جانبى التحصيل والتفكير على حد سواء.

ويتطلب تدريس التفكير الوعى بتنوع وتعدد المفاهيم المرتبطة به وأهمها : أن تدريس التفكير بوجه عام يمكن أن يتم من خلال جوانب تعلم المادة الدراسية، والقيام بممارسات تدريسية تحفز على التفكير، مثل الأسئلة والألغاز، ومسارات تعلم كيفية التفكير، وتعليم مهارات التفكير بشكل مباشر وبأسلوب يشبه ما يتم استخدامه فى اكتساب المهارات الأكاديمية. ويعلم التفكير أيضًا بشكل ضمنى كأن يتم ذلك من خلال أسئلة فى التفكير تدور حول المحتوى الدراسى. ومن الممكن تحليل مسارات تفكير المبدعين والعلماء لمعرفة كيف يفكرون، وكيف يفكرون فى التفكير ذاته. إن نوع التفكير الذى نسعى لتعليمه للطلاب يرتبط بعمليات التفكير العليا مثل : حل المشكلات واتخاذ القرارات، وكل ذلك يضع تدريس التفكير فى مسارات ثلاثة :

- تدريس التفكير بشكل ضمنى فى سياق تدريس محتوى المادة الدراسية أى أننا ندرس مادة دراسية ما من أجل التفكير والتحصيل معًا.
- تدريس التفكير بشكل مباشر صريح فى إطار محتوى المادة الدراسية عن طريق الدمج بين مهارات تفكير محددة ومادة دراسية محددة.

- تدريس التفكير عن طريق التعليم المباشر للتفكير بعيدًا عن محتوى المادة الدراسية باعتبار التفكير مقررًا مستقلاً قائمًا على مهارات محددة للتفكير.

ومن أشهر برامج التعليم المباشر للتفكير التى تقدم عالميًا برنامج يحتوى على أدوات تفكير لتعليم الطلاب التفكير الناقد والتفكير الإبداعى. وهذا البرنامج مقسم إلى ستة أجزاء، وكل جزء يتضمن عشرة دروس. وقد صمم كل جزء ليغطى جانبًا واحدًا من جوانب التفكير وهى مهارات: الإدراك والتنظيم والتفاعل والإبداع والمعلومات والانفعالات والعمل. وهذا البرنامج الذى يدرس التفكير لجميع طلاب. المدارس له قابلية للدمج مع محتوى المواد الدراسية بطريقة تناسب مستويات الطلاب ومن برامج تدريس التفكير العالمية كذلك : برنامج الإثراء، وبرنامج الفلسفة من أجل الأطفال، وبرنامج التفكير المنتج، وبرنامج مشروع الذكاء، وبرنامج فكر حول كذا، وبرنامج التدريب على الخيال الخلاق، وبرنامج المفكر. إن تدريس التفكير وتقويمه الذى يتم عبر هذه البرامج العالمية يتم عن طريق:

- تكليف الطلاب بمهام محددة لتطبيق مهارات التفكير فى المواد الدراسية، ثم قياس أدائهم وفقًا للتطبيق بأشكال قياس متنوعة.
- طرح الأسئلة مفتوحة النهاية والتعلم التعاونى مثل أسئلة البحث عن العلاقة بين الأشياء، وأسئلة إثارة الخيال التى تبدأ بكلمة (لو) السحرية مثل: ماذا يحدث لو... وكذلك أسئلة التنبؤ والتوقع، وأسئلة تحسس النواقص فى الرسوم والقصص وغيرها مما يستلزم أنشطة تعتمد على التجريب والملاحظة والتلخيص وحل المشكلة واتخاذ القرار وتصميم شيء جديد له فائدة وقيمة شخصية أو اجتماعية.
- استخدام طرائق تدريس متنوعة تناسب تدريس التفكير أهمها : العصف الذهنى، وحل المشكلة، والبحث الجماعى والتعلم التعاونى، والمناظرات، والحوارات، والتدريس التبادلى والمسابقات.

إن تدريس التفكير يعنى تعليم الإدراك، ومعالجة المعلومات المرتبطة بالقدرات المعرفية العليا، وحل المشكلات، وطرح بدائل متنوعة للمسألة الواحدة، والاستقصاء، والإبداع فى الإجابة بأسلوب الدمج مع المواد الدراسية، أو من خلال المقررات الحرة فى التفكير. وتقويم تدريس التفكير يتطلب بناء أسئلة مختلفة المستويات، وتتبع مسارات تفكير الطلاب للتأكد من إتقان المهارة المقيسة، وإعطاء المعلومات معنى وقيمة لدى الطلاب مع الصياغة الجيدة لأسئلة التفكير وبأسلوب يدعو الطلاب إلى استخلاص العلاقة بين السبب والنتيجة، وتوظيف عمليات معرفية، مثل الاستدلال والتحليل والتمييز، واستخدام أسلوب الإثابة الفورية وتعزيز الاستجابة الصحيحة، حتى يمكن للطالب تكرار هذه الاستجابة المدعمة. وعلى المعلم أن يفكر فى مستوى ما وراء المعرفة، أى يفكر فيما يفكر فيه الطالب من أنماط تفكيرية، وعليه أن يساعد الطالب بإشارات بسيطة لحل المشكلة، وأن يطلب من المتعلم أن يفكر بصوت مرتفع لكشف مسارات تفكيره أو التفكير فى عمليات التفكير وليس التركيز فى تقويم التفكير على النواتج فقط، ويسأل الطالب: ما خطتك فى الإجابة ؟ ما مدى كفاءة أدلتك ؟ هل من الأفضل لك مراجعة تفكيرك أو خطوات تفكيرك مرة أخرى ؟ والمعلم المقوم لتدريس التفكير ينشغل فى توظيف جوانب ما وراء المعرفة فى تدريس للتفكير. إنه من المقبول هنا تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة فى المواقف المطروحة عليه والتى تتضمن مهارات تفكير محددة، وأن يكون المعلم ماهرًا فى تقديم الأسئلة ومعالجة المعلومات والحوار لإثراء وتعميق وتوسيع فكر المتعلم بما يجعله مستعدًا للوصول إلى أكثر من حل وإيجاد حلول بديلة.

إن ما يجب أن نتبناه فى مدارسنا على المستوى القومى فى تدريس التفكير وتقويم التفكير المداخل التالية :

- **التفكير خلال توجهات التفكير** : حيث يساعد المعلم والطلاب فى تعرف وتمييز مسائل وموضوعات عامة وتشجيعهم على الاكتشاف بطرق مبتكرة.

- **التفكير عبر الانفعالات والميول** : حيث يساعد هذا المدخل على إثراء الفهم وتنميته لمهارات التفكير وعبر الاتجاهات والعادات التفكيرية.
- **التفكير التحويلى**: حيث يحقق هذا المدخل العمق فى التعلم فى ترابط ونشاط داخل المدرسة وخارجها.
- **التفكير التقديرى**: حيث يساعد هذا المدخل فى تحسين أداء التفكير وإنجازه، وتعميق الفهم خلال توظيف التفكير المركز على تقدير المشكلة والتخمين.

إنه آن الأوان أن يتحول التعليم فى العالم العربى من إيداع المعلومات أدمغة المتعلمين بالتركيز على التعليم البنكى إلى تزويد المتعلمين بالتفكير ومفاتيح كنوز المعرفة ذات المصادر المتعددة، ومن تعليم القطيع المتماهى إلى تعليم الفريق القائم على التمييز حسب القدرات والمهارات التى تمكنهم من أداء واجبهم بالمشاركة والنقد البناء نحو وطنهم ونحو أنفسهم، وباستيعاب مهارات الحياة المعاصرة وتطويرها من أجل مستقبل أفضل لأمتنا العربية، وحتى يصبح التعليم للحياة وليس للامتحانات.

إن المتعلم فى الألفية الثالثة يحتاج إلى استراتيجيات جديدة فى التعليم والتعلم تتفق وطبيعة العصر، علينا أن ندرب المتعلم على أن يتعلم كيف يفكر، وينقد مسارات تفكيره بنفسه ويعدلها ويطورها، وأن يتأمل فى المعرفة من خلال أنشطة عقلية متنوعة مثل التخطيط والتحكم والسيطرة والتقويم لمعتقداته ومشاعره نحو موضوع التعلم من حيث طبيعة الموضوع وأسلوب تعلمه والاستراتيجيات التى يتبعها لإنجازه، وأثر ذلك فى إنجاز التعلم. إن الأخذ بما سبق يزيد من وعى المتعلم بعملياته المعرفية، وتمكنه من التحكم فى وضبط هذه العمليات، وإدراك كيفية عملها، وهى فى الوقت ذاته تضع المتعلم أمام مسئولياته التى تتطلب الإنجاز مما يزيد من دوافعه، كما أن تفكير المتعلم فى مسارات إنجازه للمهمة يساعده على أن يقوم نفسه بنفسه، وأن يعيد تنظيم ذاته، ومن ثم يثق بنفسه.

إن هذه الاستراتيجيات الجديدة التى يتوجب الالتفات إليها فى عمليات التعليم والتعلم هى استراتيجيات ما بعد المعرفة، أو هى تدريب المتعلم على التفكير فى التفكير، ومعرفة ماذا نعرف وماذا لا نعرف، إنها عمليات إجرائية لإدارة وتنظيم التفكير، فالمتعلم عندما يستخدم هذه الاستراتيجيات إنما هو يدير تفكيره، وامتلاك المعرفة والفهم والاستخدام المناسب لهذه المعرفة مع الوعى والتحكم فى تعلم وإنجاز المهمة، ومعرفة المتعلم لذاته وإدراكه لها كمتعلم، ووعيه الذاتى بعمليات تعلمه. إن الأخذ بهذه الاستراتيجيات فى مدارسنا وجامعاتنا يحقق للمتعلم مهارات جديدة تتفق مع متطلبات الألفية الثالثة، والتى من أهمها :

- إدارة العمليات المعرفية لدى المتعلم وتنظيمها من أهم ما يميز التفكير ما بعد المعرفى عن غيره من أنواع التفكير والاستراتيجيات المعرفية، حيث إن موضوع التفكير المعرفى هو مهام معرفية وأهداف معرفية، على حين أن موضوع التفكير ما بعد المعرفى هو العمليات المعرفية ذاتها، التى تقوم على إنجاز الموضوعات والمهام المعرفية، ثم يعمل التفكير ما بعد المعرفى على تقويم أداء العمليات المعرفية فى ضوء الهدف المعرفى المراد إنجازه، ومن ثم فإن المتعلم عندما يفكر تفكيرًا ما بعد المعرفى فإنه يفكر فى استراتيجياته المعرفية، ويقوم أداءها فى ضوء الهدف المعرفى الذى يسعى إلى إنجازه باستخدام هذه الاستراتيجيات المعرفية، فيسأل المتعلم نفسه: هل طريقتى فعالة فى إنجاز هذا الهدف ؟ هل توقيت استخدامها مناسب ؟ هل هناك طريقة أخرى فضلى ؟ أى أن التفكير ما بعد المعرفى يقوم على تنظيم المتعلم لعملياته المعرفية، ثم يقوم بتنظيمها وتحديد الاستخدام المناسب لها وفق ما يقتضيه تحقيق الهدف المعرفى.
- التخطيط والمتابعة والتقويم، وهى العمليات الرئيسة التى يستخدمها المتعلم لتنظيم عملياته المعرفية من أجل إنجاز مهمة معرفية، ويلاحظ أن التخطيط والمتابعة والتقويم عمليات معرفية وعمليات ما بعد المعرفية، حيث يقوم كل

متعلم فى كل عملية من هذه العمليات الثلاث بتحديد استراتيجياته المعرفية المناسبة لإنجاز المهمة، وهذا هو الجانب المعرفى فى هذه العمليات، ثم يقوم بتحديد مدى كفاءة هذه الاستراتيجيات المعرفية فى إنجاز الأهداف المحددة، وهذا هو الجانب ما بعد المعرفى فى هذه العمليات الثلاث.

- المتغيرات المرتبطة بطبيعة المتعلم وطبيعة المهمة والاستراتيجيات المتبعة فى كل ذلك حيث إن المتعلم يقوم بنوع من التحليل لهذه المتغيرات. فهو يقوم بتحديد ما يتعلق بطبيعة الشخصية من حيث الخبرات السابقة بالموضوع، والانفعالات والجوانب الوجدانية المرتبطة بالموضوع، وتأثير هذه المتغيرات فى إنجاز هذه المهمة وتأثير وعيه فى إنجاز هذه المهمة. كما يقوم بتحديد ما يمكن أن يؤثر على إنجاز الهدف المعرفى المتصل بطبيعة المهمة. إن وعى المتعلم بأثر هذه المتغيرات يساعده فى استثمار ما يمكن أن يفيده فى إنجاز هدفه، وتنمية ما يعوق إنجاز هذا الهدف، ويحدد المتغيرات المتعلقة باستراتيجيات إنجاز المهمة ثم يقوم هذه الاستراتيجيات، ووعيه بهذه الاستراتيجيات يساعده فى اختيار الأفضل لتحقيق هدفه، وفى ترتيب هذه الاستراتيجيات فى تدرج لإنجاز المهمة.

إن الوعى ما بعد المعرفى يشير إلى المعرفة التى يدركها المتعلم عن عملياته وأنشطته المعرفية، بحيث يصبح على وعى بكل هذه العمليات، والمتغيرات المتعلقة بطبيعة المهمة واستراتيجيات إنجازها، أما استراتيجيات ما بعد المعرفة فهى الإجراءات أو سلسلة العمليات التى يتخذها المتعلم ليحصل على الوعى ما بعد المعرفى، واستثماره فى تنظيم التعلم، وإدارة الأنشطة المعرفية المستخدمة لإنجاز المهمة. وجدير بالذكر أن الاستراتيجيات المعرفية وما بعد المعرفية متداخلة بحيث لا يمكن الفصل بينهما، والفيصل فى ذلك هو كيف تستخدم المعلومات والبيانات المحصلة أو المدركة. إن الاستراتيجيات المعرفية هدفها إنجاز هدف معرفى، على حين تهدف الاستراتيجيات ما بعد المعرفية إلى تقويم إنجاز هذا الهدف والتأكد من مدى تحققه، ومعنى ذلك أن الاستراتيجيات ما بعد المعرفية تأتى بعد

الاستراتيجيات المعرفية حيث إن وظيفتها التحقق من فاعلية الاستراتيجية المعرفية ولذا يجب أن تأتى بعدها.

إن من أهم الاستراتيجيات التى تفيد فى تنمية التفكير ما بعد المعرفى والتى من الممكن تطبيقها فى مدارسنا وجامعاتنا ما يلى:

- أن يتحقق المتعلم من معرفته السابقة عن الموضوع، ذلك أن المتعلمين فى حاجة إلى أن يكونوا على وعى بمعرفتهم السابقة عن الموضوع الذى يدرسونه.
- التفكير بصوت مرتفع. حيث يحتاج المتعلمون لتوضيح عمليات التفكير أثناء التخطيط لحل المشكلة، ومن ثم فعلى المعلم أن يفكر بصوت مرتفع. حتى يتمكن المتعلمون من أن يتتبعوا عمليات التفكير، ثم يتبع ذلك المناقشة بين المتعلمين والمعلم.
- النمذجة والتوضيح. حيث إن المعلم عليه أن يعطى نماذج من التفكير ويوضح كل نموذج منها من حيث ما يتضمنه من عمليات فكرية ويطالب المتعلم بنماذج أخرى وتوضيحها.
- سجل التعلم. حيث يسجل المتعلم على شكل تقرير تفكيره وعملياته المعرفية مما يساعده على تأمل تفكيره وعمليات المعرفية لتطويرها.
- التخطيط وتنظيم الذات. حيث يفكر المتعلم فى عمل خطة لإنجاز مهمة وتتضمن: الوقت المطلوب وتنظيم المادة، وتحديد الإجراءات اللازمة لذلك.
- استخلاص المعلومات من العمليات التفكيرية. ويتم ذلك من خلال مناقشة المتعلمين لعملياتهم التفكيرية، مما يؤدى إلى تنمية وعيهم بعملياتهم التفكيرية التى يمكن أن تطبق فى مواقف تعليمية معينة.

إن استخدام استراتيجيات ما بعد المعرفة فى التدريس يحتاج إلى بيئة تشجع على الوعى بالتفكير والتخطيط والتنظيم. وهذه البيئة يشترك فى تأسيسها المعلم

وأخصائى المكتبة والمتعلمون. ويجب أن تتسم هذه البيئة بالأنشطة البحثية وباستخدام أسلوب حل المشكلات. إن المتتبع للدراسات الحديثة فى مجال استراتيجيات ما بعد المعرفة يصل إلى النواتج البحثية التالية :

- المتعلمون المهرة يربطون المعلومات الجديدة بالمعلومات السابقة، ويستخدمون التفكير التأملى.
- يمكن تدارك الأخطاء وتصحيحها فور وقوعها إذا فكر المتعلم بصوت عالٍ أثناء تفكيره وتعبيره.
- استراتيجية التساؤل الذاتى تأتى فى المرتبة الأولى من مراتب استراتيجيات ما بعد المعرفية تليها التلخيص وكتابة الملاحظات.
- استخدام الصور والأشكال والجداول تيسر عمليات التفكير ونقص المعرفة السابقة عن الموضوع المدروس، وضعف التحصيل اللغوى وصعوبة تعرف المفاهيم يشكل صعوبات فى أثناء التفكير.
- المتعلمون المهرة يركزون على تنظيم الموضوع الذى يفكرون فيه، الذكور والإناث سواء فى ذلك.
- المتعلمون الذين يمتلكون مهارات اتصال يستخدمون استراتيجيات ما بعد المعرفة أكثر من غيرهم، ولديهم القدرة على إنتاج الأسئلة.
- المتعلمون فى المرحلة الثانوية يمتلكون وعيًا مرتفعًا باستراتيجيات ما بعد المعرفة بصرف النظر عن نوع المادة العلمية التى يدرسونها.
- المتعلمون المهرة يستخدمون أكثر من استراتيجية من استراتيجيات ما بعد المعرفة ولا يقتصرون على استراتيجية واحدة فى التفكير.
- المتعلمون الذين يستخدمون استراتيجيات ما بعد المعرفة يمتلكون مهارات التفكير الناقد والإبداعى.

- استراتيجيات ما بعد المعرفة التى لها فاعلية فى الدراسات العربية هى استراتيجية النمذجة والتوضيح، واستراتيجية التفكير بصوت مرتفع، واستراتيجية التقويم الذاتى.

إن من أهم هذه الاستراتيجيات التى تحتاج إلى عرض لخطواتها استراتيجية التعليم المباشر التى تقوم على التقديم للمهارة ثم عرضها فى إيجاز، وشرحها وتطبيقها ثم توضيحها بمثال. وأخيرًا، مراجعة خطوات التطبيق المتبعة فى المثال، ويلى ذلك تطبيق المتعلمين بتوجيهات المعلم. واستراتيجية النمذجة والتوضيح تسير على غرار استراتيجية التعليم المباشر ولكنها تركز على أن يعرف المتعلم المهارة المطلوبة ويبدأ المعلم بتوضيح المهارة على نفسه وكيفية ممارستها، بحيث يتخذ من نفسه نموذجًا لتوضيحها. وتأتى بعد ذلك استراتيجية التفكير بصوت مرتفع وتقسيم المتعلمين إلى مجموعات، حيث يقوم المتعلمون بممارسة المهارة المتعلمة، ويقوم المعلم بمساعدتهم على التفكير بصوت مرتفع، ويختار بعض التلاميذ حتى يفكروا بصوت مرتفع حيث يصفون تفكيرهم وعملياتهم المعرفية وما يمارسونه ثم يناقشهم زملاؤهم فى خطوات تفكيرهم مما يساعد على انتشار عادة التفكير ما وراء المعرفى بين المتعلمين فى مدارسنا وجامعاتنا.

إن التعليم فى الألفية الثالثة يتطلب التركيز على الدراسات العلمية، وتدريب الطلاب على الوعى بالمفاهيم العلمية والظواهر المجردة من خلال بناء صور ونماذج ذهنية تسمح لهم بتخيل العوالم وإدراك العلاقات المتبادلة غير المرئية. إن الصعوبات التى يواجهها الطلاب فى فهم الظواهر المجردة وغير المرئية تعود فى قدر كبير منها إلى عدم تدريبهم على المتطلبات المعرفية العقلية لتلك الظواهر والتى ترتكز على تصورات عميقة للدقائق والتكوينات غير المرئية، وعدم تدريبهم أيضًا على الوعى بالمبادئ العلمية التى تكمن وراء المسائل الرياضية المتعلقة بهذه الظاهرات العلمية. إن التفسير العلمى هو سلوك تخيلى، والتخيل قدرة عقلية تشكل العمود الفقرى فى

الوصول إلى العديد من الاكتشافات العلمية. كما أن التخيل له دور فى تطور العلم وفهم العديد من الظواهر الخفية والمعقدة. وحتى نجعل من طلاب العلم مفكرين وعلماء لابد أن نحكى لهم قصص العلماء وكيف استطاعوا بناء نماذج ذهنية دقيقة، وكيف استطاعوا الغوص فى مستويات عميقة لكل ظاهرة من الظاهرات التى تفحصوها وأعملوا خيالهم فيها، وكيف ساعدهم التخيل على تفعيل عملية النفاذ عبر عالم غير مرئى. لابد أن تعنى مؤسسات التعليم فى عالمنا العربى بتوفير بيئة تعليمية جديدة لاستزراع العلماء والمبدعين من خلال شعورهم بأنهم فى عالم غير مرئى يتعاملون فيه مع عناصر وتكوينات علمية دقيقة، ويبدلون فيه مكونات الظاهرة العلمية، ويغيرون وضعيتها واتجاهها وسرعتها حسب متطلبات الموقف التجريبى الذهنى، ثم يمارسون القدرة على التنبؤ بما سيطرأ على الموقف الذهنى دونما حاجة فى أحيان كثيرة إلى موقف تجريبى فعلى فى المعمـــل. إن هذه التجارب الذهنية التخيلية، التى نضع فيها طلاب الألفية الثالثة، تساعدهم فى صقل تفكيرهم الفراغى، وإكسابهم القدرة على التخيل والتأمل والتفكير التبصرى والتخيلى وتخيل الأجسام وتنظيمها ذهنيًا. ولابد أيضًا من تدريبهم على الانتباه وحل المشكلة والاستغراق فى التفكير لمدة طويلة فى ظاهرة علمية ما، تصل بالطالب إلى الانشغال التام بها، حتى يصبح مثل العالم أو المكتشف الذى يتخيل المشكلة ويمتلك دافعية داخلية عالية تدفعه لإكمال صراعه مع المشكلة. وهذا الصراع الذى يسيطر على عقل العالم هو الذى يبنى الصور الذهنية وينتج حلولاً للمشكلة أى أنه يمارس مهارات التفكير الإبداعى. إن الحل قد يأتى للطالب فجأة أو من خلال أحلام اليقظة أو فى المنام، لكنه فى كل الأحوال نتيجة استغراق ومعايشة وصراع ذهنى يحافظ على المشكلة مشتعلة فى ذهن الطالب.

إن تنمية القدرة على التخيل تعزز فهم الطلاب واستيعابهم للمفاهيم العلمية والعلاقات بين الظواهر العلمية، وتجعلهم يعايشون التخيل عفويًا تلقائيًا فى حياتهم

اليومية، ويعايشونه عن طريق الحفز والإثارة، وعن طريق التوجيه الذاتى الداخلى. إن التخيل يعينهم على حل المشكلة منذ بداية التفكير فيها ولابد من مراعاة أن الطلاب ليسوا سواء فى أشكال استخدام القدرة على التخيل، فمنهم من يعتمد على الصور الذهنية فى التفكير عند حل المشكلة، ومنهم من يستخدم استراتيجية لغوية فى حل المشكلة، وهذا كله يعتمد على قدرات التخيل والتفكير الفراغى لدى الطلاب، كما يعتمد فى ذات الوقت على طبيعة المشكلة ونوعية الشبكات العقلية التى تستثيرها، ذلك أن أصحاب علم النفس المعرفى يرون أن التعلم الفعال يعتمد على تفعيل شبكة عقلية أو أكثر بغية التوصل إلى حل للمشكلة أو بغية تفسير لظاهرة ما. إن الطلاب عادة ما يستخدمون الشبكات العقلية التى يتم تفعيلها أولاً فى أدمغتهم، والصور الذهنية غالبًا ما تكون أيسر فى عملية الاستدعاء والتفعيل فى دماغ الطالب، وهى أكثر سلاسة فى التعامل مع مكونات الذاكرة ذلك لأن الصورة الذهنية تتصف بأنها ليست معلومة مفردة، بل هى مجموعة من المعلومات المنظمة بصورة دقيقة، وهذا التنظيم والتجميع للمعلومات يجعل الدماغ تتعامل بسهولة مع الصور الذهنية أثناء عمليات التخزين والاستدعاء والتفعيل. إن الصور الذهنية فوق ذلك كل منظم، فهى تقاوم التغيير الأمر الذى يزيد من فرص بقائها فى الذاكرة، ويقوم الطالب باستدعائها بكل تفاصيلها. يضاف إلى كل ما سبق أن الصورة الذهنية أقل تجريدًا، وأن العناصر المحسوسة التى تتمتع بها الصورة الذهنية يجعلها أكثر مرونة فى الاستخدام عند حل المشكلة، وهى بذلك تساعد الطالب على اتخاذ القرارات والتوصل إلى استنتاجات. والصور الذهنية تستخدم كمدعمات للذاكرة فى عمليات التعلم.

إن استخدام الطلاب للصور الذهنية فى عملية التخيل يشير إلى أنهم يستخدمون التخيل كخطوة أساسية فى الوصول إلى حل للمشكلة، وأن عملية التخيل لدى الطلاب عملية منظمة وأن لها هدفًا واضحًا، وأن المواقف التخيلية انعكاسات غنية

للواقع والظاهرات العلمية، ولها دلالات عند الطلاب، وأن قدرات التخيل تساعد فى تحسين أداء الطلاب عند التعامل مع المفاهيم العلمية. إن ما يجب الانتباه إليه أن الطلاب الذين يدرسون العلوم الفيزيقية أكثر تمتعًا بقدرات فى التفكير الفراغى للتعامل مع العديد من المفاهيم المرتبطة بالظاهرات العلمية والتفاعلات المتبادلة بين مكوناتها، وأن الطلاب الذين يعدون للحياة الأكاديمية التخصصية يمتلكون القدرة على استخدام التخيل فى حل المشكلة، حيث إن هناك علاقة موجبة بين استخدام التفكير الفراغى والقدرة على حل المشكلة، كما أن الطلاب الذين تخصصوا فى العلوم والرياضيات تطورت لديهم قدرات التخيل والتفكير الفراغى مقارنة بمن تخصصوا فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأن من درسوا مقررات أكثر فى الرياضيات فاقوا زملاءهم فى امتلاك القدرة على التخيل، وأن قدرات التخيل تطورت بصورة أكبر لدى طالبات الجامعة إذا ما قورن بزملائهن من الطلاب.

إن هذه الأفكار الحديثة عند تنمية القدرة على التخيل تفيد فى ضرورة الاهتمام بتدريس التخيل والسعى نحو تنميته فى جميع مستويات التعليم ومراحله من أجل صناعة واستزراع العلماء، حيث تعد القدرة على التخيل القوة الكامنة خلف الثورات العلمية وتحقيق الرخاء للبشر. وأهم استراتيجيات تنمية التخيل لدى الطلاب هى استراتيجية التخيل الموجه، وفيها يقوم المتعلم بتخيل وتصور جسم مادى أو حدث ما فى مخيلته، وهى تتطلب وجود قائد أو موجه دوره توجيه الطالب عبر عملية تفكيره، ويقرأ سيناريو معدًا مسبقًا يحتوى على كلمات أو أصوات تعمل كمحفزات، وتساعد المتعلم على بناء صورة ذهنية للمواقف والأحداث التى تقرأ عليه. وهناك أربعة أنواع للتخيل الموجه هى: التخيل الموجه المعرفى، والتخيل الموجه الوجدانى، والتخيل الموجه الناقل، والتخيل الموجه الاسترخائى. إن إجراءات استخدام التخيل الموجه تتحدد فى :

- بناء سيناريو التخيل. ويتضمن جملاً قصيرة وتساعد المتعلم على بناء صور ذهنية، وأن يخاطب الحواس الخمس بهدف صقل كل قدرات التخيل لدى المتعلم، وحث المتعلم على توليد الصور الذهنية المتتابعة.
- البدء بأنشطة تخيلية تمهيدية. وهى مقاطع قصيرة لموقف تخيلى بسيط يتم تنفيذها قبل النشاط التخيلى لتهيئة المتعلم ذهنيًا للنشاط التخيلى الرئيسى.
- تنفيذ نشاط التخيل. ويتم ذلك عن طريق : تعريف المتعلمين بنشاط التخيل، ثم مطالبتهم بتكوين صور ذهنية لما يستمعون له، ومطالبتهم بعد ذلك بأخذ شهيق عميق وإغلاق العينين، ثم القيام بعد ذلك بتنفيذ نشاط تحضيرى، ثم تنفيذ النشاط التخيلى الرئيسى وذلك بقراءة نص السيناريو على المتعلمين بصورة متأنية، والتوقف بعد كل جملة برهة تسمح لهم ببناء الصور الذهنية التى تتطلبها كل جملة.
- طرح الأسئلة بعد تنفيذ النشاط الرئيسى. يطرح المعلم أسئلة عليهم ويطلب منهم الحديث عن الصور الذهنية التى تم بناؤها أثناء نشاط التخيل، ويسأل عن الألوان والأشكال والأحجام والعدد، والمشاعر والعواطف، ويسأل أيضًا عن الحواس المختلفة وما يرتبط بها من ألوان وروائح أو حرارة أو طعم وذلك كله يصقل قدرات التخيل بكل أشكالها ويساعد على معايشة الموقف التخيلى بكل حواسهم.
- تنمية الإبداع وإحداث تكامل بين العلم والأدب والفن، تنبع من الأفكار المتخيلة والصور الذهنية التى قام المتعلم بتركيبها هى مصادر إيحاء يمكن التعبير عنه بصور مختلفة مثل : كتابة الرحلة التخيلية على شكل قصة تشمل الصور الذهنية التى مرت عليهم فى رحلتهم التخيلية، أو رسم الرحلة التخيلية تعبيرًا عن صورهم الذهنية بألوانها وأشكالها. وبذلك يتم المزج بين العلم والأدب والفن. ومن أهم أشكال استراتيجيات التخيل:

- تصميم عدد من التمرينات التخيلية لتدريب المتعلمين ذوى القدرات المنخفضة فى التفكير الفراغى البصرى. تشمل التمرينات تخيل أجسام ثلاثية الأبعاد ومحاولة تدويرها وتحريكها وتقطيعها ذهنيًا.
- مقابلة الطلاب ومطالبة كل منهم أن يغلق عينيه ويتخيل المواقف التى ترد فى سيناريو التخيل حول إحدى الظواهر العلمية.

إن أهم العوامل التى تؤثر فى تكوين الصور الذهنية هى : الخبرات السابقة التى مر بها كل متعلم صورًا كانت أو رسومًا أو أحداثًا حدثت فى المختبر أو فى الحياة، والقدرات العقلية التى تتعلق بالقدرة على التخيل، وطبيعة التفاعلات الكيميائية مثلاً قيد البحث.

- استقصاء آراء المعلمين من مستخدمى أنشطة التخيل حول استخدام الأنشطة الخاصة بالتفكير البصرى الفراغى ودورها فى تطوير التحصيل وتنمية الدوافع والانتباه للتعلم والابتكارية والإنتاجية والمبادرة.

إن استخدام الأنشطة التخيلية تجعل المتعلمين هادئين، وأقل اضطرابًا وأكثر تحصيلاً وزيادة فى معدلات النجاح والثقة بالنفس وانتباهًا وتركيزًا وإدراكًا لأحاسيسهم الداخلية وأكثر حضورًا وإبداعًا واهتمامًا وفاعلية فى أداء الأعمال المدرسية وأكثر احترامًا للآخر.

- فاعلية التخيل الموجه فى تنمية الكتابة الإبداعية، حيث يتم تدريب مجموعة على أنشطة التخيل، وأخرى على أنشطة الكتابة، وثالثة أعطيت أنشطة قرائية.

إن القدرات الإبداعية لها علاقة كبيرة بقدرات بناء الصور الذهنية واستخدامها فى عمليات التفكير، والقدرة الذهنية تبدأ فى الذبول ما لم يتم تنشيطها باستمرار، والأطفال حتى سن التاسعة يقومون ببناء الصور الذهنية واستخدامها بصورة ابتكاريه، وبعد هذه السن تبدأ هذه القدرات فى الاضمحلال حيث لابد من الحفاظ عليها وتنشيطها.

إن مدارسنا وجامعاتنا على امتداد الأرض العربية فى حاجة إلى تنمية القدرات التخيلية والصور الذهنية لدى الطلاب على اختلاف مستوياتهم التعليمية وتضمينها المناهج الدراسية والسعى نحو صقل قدرات التخيل لدى المتعلمين باستخدام أنشطة تخيلية متنوعة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية للمعلمين وورش عمل للتدريب على استخدام استراتيجيات التخيل بأنواعه فى التدريس، وزيادة الاهتمام بثقافة التخيل وتعزيز الوعى بها، وتوظيف التقنيات الحديثة فى تصميم برامج تساعد على توظيف موضوع التخيل باستراتيجياته فى العملية التعليمية بصورة جماعية أو فردية باستخدام برنامج حاسوبى مصمم لهذا الغرض، وتعزيز التكامل بين المواد الدراسية المختلفة لصقل القدرات التخيلية للمتعلمين وحتى تصبح أنشطة التخيل جزءًا من المقررات الدراسية، وكذلك العمل على تنمية الصور الذهنية الدقيقة علميًا لدى طلاب التخصصات العلمية بهدف صقل القدرات التخيلية لدى المتعلمين لصناعة علماء عرب للألفية الثالثة.

الفصل الثانى

نحو آفاق تربوية متجددة

أولاً: تجديد التعليم وثقافة التغيير.

ثانيًا: نحو ثقافة جديدة للتعليم.

ثالثًا: التعليم وثقافة الجودة.



أولًا: تجديد التعليم وثقافة التغيير:

نحن نعيش عصر التطور السريع فى كل مجالات الحياة. وهذا التطور يتميز بأنه يحدث بمعدلات متسارعة فى حقبة زمنية محدودة حيث ينحسر الزمن بين اكتشاف علمى نظرى ما وتطبيق التكنولوجيا. وهو عصر يؤدى إلى المزيد من تداخل العالم وترابطه، وإلى المزيد من الاعتماد المتبادل بين أطراف الثورة التكنولوجية. وهو عصر التطور فيه يتضمن ازدياد أهمية دور المعرفة، ذلك أن السمة الرئيسة للثورة التكنولوجية المعاصرة هى اعتمادها على المعلومات، وأنها تقوم على مصدر متجدد ولا نهائى قوامه العقل. وفى عالم اليوم صار البقاء للأكثر ذكاءً، وللأجدر على استثمار المعرفة والمعلومات المتاحة وعلى مواجهة التغير المتسارع، بل والتنافس فى القدرة على تهيئة المناخ لتقبل التغير ومواكبة التطور، وتوجيه حركة الحياة ذات الإيقاع السريع.

إن هذا الكم الهائل من المعرفة المتسارعة سوف يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد استخدامها، وستكون طرق استخدام المعرفة محك التقدم. إن هذا يعنى المراجعة الدقيقة لأنماط حياتنا والنظر فيها إذا كنا مؤهلين لقبول هذا التغير ومواكبة اتجاهات التطور. نحن مطالبون بخلق بيئة جديدة تستوعب الجديد، نحن مطالبون بثقافة جديدة هى ثقافة التغيير، ثقافة هى أسلوب للحياة بجوانبها المادية وغير المادية بما فى ذلك من أنساق قيمية ومعيارية وسلوكية، وما يرتبط بها من مسائل الهوية الحضارية والشخصية القومية. إن الواقع الثقافى يعانى فجوة بين داخل

الإنسان وخارجه، بين العادات والتقاليد والمفاهيم الغالبة والطموحات والسلوك والمفاهيم الغائبة. نحن محتاجون إلى نقد العقل نفسه وطرائق تفكيره، ونقد المجتمع بأعرافه وتقاليده وتلك مهام لها الأولوية لإعادة الإنسان العربى.

إن إعادة بناء الإنسان العربى تتطلب تربية حديثة وتعليمًا متقدمًا وثقافة وفكرًا يراعى مطلوبات العصر ورؤى المستقبل، وفنًا وأدبًا وموسيقا تعتقل روحه وتسمو بأخلاقه. إن بناء الإنسان العربى الجديد يقوم على ذلك كله، كما يقوم على توجيه اجتماعى رشيد، وتزكية النفس، وإتاحة فرص الحياة الكريمة التى تكفل لإنسان الألفية الثالثة التنشئة السوية فى ظل مناخ نقى يتيح التمتع بالحقوق والتمتع بأداء الواجبات.

إن التعليم يعكس فى شكله ومحتواه وأدواته السياق الثقافى الذى يعمل من خلاله، كما أن التعليم يسهم فى تحريك وتغيير وتطوير النمط الثقافى من خلال نواتج التعلم، وعليه فإن التعليم هو الآلية الرئيسة لصنع ثقافة التغيير، فهو يعدّ الأفراد لفهم التغيير وامتلاك المهارات اللازمة لإحداثه، وبالتالى يصبح التغيير عملية عمدية تتم عن وعى وإرادة. إن نمط التنشئة وأسلوب التربية يصنع دعاة التغيير ودعاة النهضة والتنوير، وهم من يحولون المجتمع إلى بيئة تستجيب للتغيير وتتفاعل معه ذلك لأن لديهم قناعة بفكر التغيير، وهم قادرون على مقاومة رضا الناس بما ألفوه، قادرون على الفحص والمراجعة وارتياد آفاق جديدة ونشر ثقافة التغيير من خلال تعليم جديد له سياساته وله استراتيجياته وخططه وبرامجه. إن تنمية ثقافة التغيير تتم من خلال تعليم جديد يمتلك رأس المال الاجتماعى الذى هو شبكة من القيم والأخلاق والنظم والعلاقات المتداخلة، والتى تعمل من أجل تحقيق الصالح العام على مستوى الجماعة والدولة والوطن العربى الكبير.

إن ثقافة التغيير تتطلب مواجهة حاسمة للفساد، والتناقض بين القول والفعل، والتطرف، واللامبالاة، وهيمنة الأفكار المتخلفة، إن ثقافة التغيير تتطلب فى الوقت

ذاته دعم المحفزات كثقافة الديمقراطية، وشيوع الحرية، والوعى بالأولويات، والفكر الاستراتيجى الشبكى والإيمان بأهمية التطوير، واستشراف المستقبل، وممارسة الحوار والتنافس والنقد والانفتاح على إيقاع وحركة عصر يتواصل علميًا وتكنولوجيًا بغير انغلاق، ذلك أن الهويات الثقافية النابضة الحيوية نسبية غير مطلقة، منفتحة غير مغلقة، متواصلة مع عالمها. نحن فى حاجة إلى إيجاد الكوادر العلمية القادرة على مواكبة التغير والتطور العلمى والتقنى الذى يتسابق مع الزمن إلى درجة يصعب معها التنبؤ بما هو قادم. إن إنسان الألفية الثالثة بإبداعاته الخلاقة يختزل المسافات الزمنية مدركًا بوعى أن المعرفة قوة، ومن ثم كانت وثباته الكيفية فى الانتقال من عالم الطاقة وحسن ترشيدها إلى المعرفة حيث استثمار طاقات الإنسان الإبداعية والعقلية عن طريق تكنولوجيا المعلومات. وهذا الأمر يستلزم أن تكون مناهجنا وطرائقنا العلمية والتربوية غايتها إيجاد الطالب الكوكبى التكوين، المسلح بمهارات البحث العلمى السليم، والمنفتح على علوم عصره على نحو يتيح له الولوج إلى عالم المعرفة حيثما كان، مستخدمًا الشبكة العنكبوتية التى هى بطبيعتها مجاوزة للحدود الجغرافية والعرقية والثقافية. إن ثقافة التغيير تتطلب التسامح فى حرية الفكر وحرية الاعتقاد حيث إن تعدد الآراء أمر مشروع، وأن التباين فى الفكر يضفى على الأفكار والأشياء معنى وثراءً، وأن حق التباين جوهرى فى حياة الناس، ففى التباين إقرار بتفرد الإنسان واختلافه. إن الإيمان ثمرة للإرادة الإنسانية الحرة بغير قهر أو تسلط، ودعوة إلى العدالة والمحبة والتواضع وإنكار الذات وهزيمة الخطيئة.

إن ثقافة التغيير تتطلب مناخًا علميًا يقدم على التسامح، حيث التباين والتنوع باعتبارها قاعدة الانطلاق نحو المستقبل، ومن ثم لا توجد إجابة واحدة صحيحة ومطلقة، ولا أنموذج فكرى راسخ لا يمكن تغييره، ولا تفكير قطعى صارم لا بديل عنه، فكل حجة لها حجة مضادة، وكل سؤال من الممكن أن يتحول إلى إشكالية تستلزم حلولًا متعددة.

نحن فى حاجة إلى تنمية أنماط اجتماعية جديدة تتميز بدرجة عالية من المرونة فى أساليب تفكير الأفراد واتجاهاتهم بما يتلاءم مع مطلوبات العصر الحديث ومتغيراته ومع طبيعة المجتمع العربى وقيمه الأصيلة والحفاظ على الطابع العام لتوجهات المجتمع الأخلاقية، وبذلك يتكون جيل قادر على أن يصبح قوة فى توجيه التغيير الاجتماعى وتحقيق درجة عالية من التقدم الاجتماعى حيث يتميز أيضًا بعقلية ناقدة مبدعة.

إن المضامين القيمية فى ثقافة التغيير هى الأطر الفكرية الناظمة لمجموعة العناصر التى تشكل ثوابت فى شخصية المجتمع، والتى تتحدد فى ضوئها معالم الرؤية للتفاعل مع المستجدات، وإصدار الأحكام حول مسارات الحركة الآمنة لدعم مفهوم التنمية فى صور متجددة، ولدعم الوجود الحضارى على المسرح العالمى فى مشاركة آمنة لبناء مستقبل الإنسان العربى. والمضامين القيمية المرتبطة بثقافة التغيير لابد وأن يستند إلى ثلاثة محاور تشكل فى مجملها الرؤى تجاه المستقبل وهى: قيم الهوية للحفاظ على خصوصية المجتمع وأصالته، وقيم التقدم لإنجاز المشروع الحضارى للتنمية فى المجتمع العربى، ثم قيم التعاون الدولى والسلام العالمى من أجل تأكيد الوجود على المسرح الحضارى العالمى والمشاركة فى عالم الإنسانية.

نحن نرفض الاستسلام للجمود باسم التراث، وللحداثة بغطاء التبعية، فإن هناك طريقًا يعنى تنمية القدرة الذاتية على معايشة الحضارة من خلال مسارات آمنة تحددها الرؤى حول الهوية والمستقبل، ويتميز بكونه:

- يميز فى موروثنا بين الثوابت والمتغيرات، ومن ثم يكون الانطلاق من تراث الأمة باعتباره طاقة تشحن أبناءها بالكبرياء المشروع الذى يعينها على مواجهة التحديات المعاصرة وإنجاز مشروعها الحضارى الخاص بها.
- يحقق النضال من أجل الحفاظ على نقاء الهوية الحضارية للأمة العربية فى مواجهة

محاولات المسخ والتشويه الذى تمارسه فكرة التغريب وتيار المغتربين. إنه طريق المحافظة على القسمات والسمات التى تمثل البصمة الثابتة فى شخصية الأمة العربية وحضارتها.

- يفتح نوافذ العقل العربى على مختلف الحضارات من موقع الراشد المستقل الباحث عن عوامل القوة التى يدعم بها ذاتيته ونهضته الحضارية المستقلة، والرافض لكل عوامل الاستلاب لشخصيته القومية وللسمات التى ميزت حضارة الأمة العربية عبر تاريخها الطويل.
- إن نظرة متأملة ناقدة لإشكاليات التعليم فى العالم العربى تبدو وكأنها نتيجة حتمية للرغبة الملحة والمتنامية فى التحديث لمسايرة العالم المتقدم تعليميًا، غير أنه فى حال الغفلة عن الأصول الداعمة للهوية العربية الإسلامية الحضارية والذاتية الثقافية يتحول الأمر فى كليته إلى كارثة. وهى قضية تتعلق بداية بالأنموذج الذى يعبر عن الفكر العربى والأسبقيات الحاكمة للممارسة التعليمية فى علاقتها ببناء إنسان عربى للألفية الثالثة، وإشكالية الأصالة والمعاصرة ترتبط بقضية مهمة هى البحث عن آليات الارتباط بالجذور الحقيقية فى شخصية الأمة العربية مع مرونة الاستجابة للمتغيرات، والوعى بتأثيراتها المحتملة على المحاور المفصلية فى الثقافة والهوية، وكذلك مع الاختيار من بدائل هذه المتغيرات ما ينشط فاعلية المخزون الحضارى فى وجدان الأمة العربية. وتلك هى ثقافة التغيير القائمة على آلية التعليم لصناعة إنسان عربى جديد لمجتمع عربى جديد.

العولمة لم تعد مجرد خيار، بل غدت واقعًا وحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو يغض الطرف عن إيجابياتها المتعددة، غير أنه فى ذات الوقت لها وجوه سلبية، إذ إنها عززت من سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية، نتيجة امتلاك هذه الدول مقومات وأدوات هذه السيطرة، من تقدم علمى مذهل، وتقنية رفيعة، وشبكات معلوماتية واتصالية، أهلتها فى مجموعها لاحتكار المعرفة وأساليب التنظيم

والإدارة، وهو ما يدعو الدول النامية أن تقتحم هذا العصر وتتحول إلى مجتمعات معرفية تستوعب مضامين الثورة المعلوماتية والمتغيرات العالمية فى ألفية المعرفة. إن ذلك كله يدعونا إلى تأسيس تربية جديدة تحقق التنمية الشاملة المتواصلة وتحدد قوى المجتمع، وتفعل حراكه، بتنمية قدراته البشرية وتحسين مستويات معيشتهم، وتمكينهم من الاستفادة الواعية المثلى من منجزات الحضارة الإنسانية. وهذا ما يتطلب السعى نحو وضع الحلول والبدائل للمشكلات التربوية والثقافية التى يعانى منها المجتمع، والتى تقف حائلًا فى طريق اقتحامنا عالم المعرفة المعلوماتية، وتعرقل تفاعله مع مسيرة الفكر العالمى، كذلك لابد من وضع الحلول والبدائل لاقتحام مشكلة الإدارة الهرمية البيروقراطية والأشكال النمطية للمناهج الدراسية فضلًا عن مشكلات التخلف والتمهل والتريث عند اتخاذ أية خطوات إصلاحية تطويرية بدافع إيثار آليات السلامة والمحافظة على الأوضاع الراهنة.

إنه من واقع خبرات علمية وثقافية تربوية تربو على أربعة عقود من الزمان فإن علينا أن نطرح رؤى مستقبلية عميقة للتعليم تنطلق من فكر تصميم المنظومة الذى ينطوى على الإبداع والتصور الاستراتيجى المستقبلى وليس على فكر تحليل المنظومة الذى يبدأ من ترميم الواقع والتمتع بالحديث عن الماضى وتقييم الواقع. إن ما ندعو إليه هو البدء من الرصد الواعى للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتقدمة، مما يخلق تفاعلًا إيجابيًا مع تلك المتغيرات يمكن من استكشاف ما تحمله من فرص وبدائل ومخاطر خاصة فى تلك المرحلة التاريخية التى اتسمت بتلاحق الفكر الجديد والمتجدد. إنه لابد من توظيف إيجابيات العولمة فى حفل التعليم، والربط بين تطوير التعليم وبين التنمية المنشودة، والتأكيد على أهمية الثروة البشرية باعتبارها معيار قوة الأمم ورأس مالها المعرفى فى ذلك العصر الذى صارت فيه قوة العقل والمعرفة أقوى وأمضى من قوة السلاح، والتأكيد على قيم ثقافة السلام، ودعم التسامح، وتعميق قيم المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية المدنية، وأدوار مؤسسات المجتمع

المدنى، وترسيخ قيمة دور المرأة وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل مجتمعيًا وقوميًا ودوليًا، بل والسعى نحو إبراز تواصل الإبداع القومى عبر أجياله المختلفة وتياراته المتنوعة.

إن تأسيس فكر تربوى جديد لابد وأن يمتد من القضايا التى تم طرحها مع تضمينه مقولات المبدعين حيث لا يسأل الجهلاء لم لَم يتعلموا قبل أن يُسأل العلماء لم لم يعلموا، وحيث إنه لا يترك مستحيل فى استحالته حتى يحيط عن وجه إمكان، وحيث قلة العاملين وكثرة الواصفين فلابد من تدبر مقولة العارفين أكثر من الواصفين والواصفين أكثر من العاملين، وحيث إن كبير القوم لا علم عنده صغير إذا التفت عليه المحافل، والمرء ما عاش فى تجريب، كما أن الطريق يصنعه المشى، وحتى نتفاكر فى مقولة تقدم سؤالًا: لماذا كلما وجهت وجهى صوب عنوان، أرانى فى مكان غير ما دلت عليه أحرف العنوان، ولماذا تنقص الأيام فيها تكثر الجدران ؟ ولماذا الآن ؟ إنه لابد وأن ننتقل من المنظور العالمى الكوكبى لفضاء الفكر إلى محاولة مزجه مع معطيات الواقع الفكرى العربى وتطلعاته، فى تصور لما يضطرب به عالمنا العربى الكبير من إشكاليات التعليم والعولمة بين المحافظة والتجديد، والمشكلة والحل، والاستهداف الاقتصادى والتنمية البشرية، بين الماضى والحاضر والمستقبل، وبين تحديات العولمة ونهج مواجهتها من خلال التعليم المتجدد.

إن هذا الاهتمام بقضايا التعليم وتجديد دماء التعليم العربى وإطلاقه ليتواكب عالميًا مع مسارات وطفرات فى التعليم الكوكبى والعولمى المنفتح، استدعى كل ذلك ما يجرى حاليًا على الساحة العربية من جهود واجتهادات تتزاحم حول مسارات تطويره بآليات المؤتمرات والندوات، كذا بأنشطة البحث العلمى. إن هناك أفكارًا وممارسات تختلط إلى حد التناقض أو النظرة الجزئية أو الحلول المرحلية أو مسيرة التصور الذاتى التقليدية، وهى تشوهات قديمة لابد من معالجتها فى إصلاح التعليم حتى لا تفسد أى جهود لمواجهة المتغيرات الجديدة فى سياق العولمة والإفادة

من منجزاتها العلمية والتكنولوجية، ومن ثم إلحاح الحاجة إلى تغيير النظرة الأحادية أو التوافق عند الواقعة المفردة إلى رؤى أكثر شمولاً وأبعد فى أفقها الزمنى. إن عالم المعرفة والمعلوماتية هو عالم الفكر والتفاكر الجديد والمتجدد فى تلاحق وتسارع وتنام دون انقطاع، ومن ثم تبرز الأهمية البالغة لمسيرة الفكر العالمى فى اقتحامه لكثير من المسلمات السائدة، ولضرورة التفاعل معه، والتكيف والتكييف له على الأصعدة القومية والوطنية والمحلية، وبأكبر قدر من الإدراك الواعى لتداعياته على مختلف تلك الأصعدة.

ولعله من نافلة القول التأكيد على أن معيار قوة الدول وتقدمها ورخاء مواطنيها لم يعد معتمدًا أو مقيسًا بما تملكه من ثروات طبيعية تتناقض يومًا بعد يوم، أو من السلاح والعتاد، بل بما يتاح لها من قدرات وما تملكه من رأس المال المعرفى مما لدى الأمم الأخرى، ومما تولده قوتها البشرية توليدًا وإنتاجًا ذاتيًا. ومن ثم جرى الاصطلاح على ما يعرف بالقوة الناعمة، أى البشرية، فى مقابل القوة الصلبة أى المادية. والحاصل أن الأولى قد غدت المصدر الأمثل والأفضل لإنتاج الثانية وتطويرها وتوظيفها واستمرار نموها. لقد غدا النصر للأعلم والأعقل لا للقوى والأعنف.

إن تعليمنا محشور بين الثقافة التقليدية والثقافة الكوكبية فى المنظومة العالمية القديمة الجديدة، أى أنه يقع بين شقى الرحى، فحجر الرحى الأسفل ما تراكم من الأفكار والممارسات بعضها فوق بعض فى مسيرتنا التاريخية، وحجرها الأعلى تحديات الكوكبية وثورتها المعرفية وضغوطها السياسية والاقتصادية والثقافية. وفى الحجر التقليدى الأسفل من الرحى أفكار ومؤسسات منها هيمنة السلطة المركزية والأشكال التعليمية النمطية وسرية الكنترولات والكتاب المقرر وغيرها حيث التردى فى عمليات التطوير والتى حين تحدث فمقدارها ضئيل حيث المعلومات المحدودة تخوفًا من زعزعتها للأوضاع الراهنة، وركونًا إلى آليات السلامة والعافية

وخشية المجهول، واستقبال أشكال الحداثة وصورها المستعارة دون ما تتضمنه وتستدعيه من فكر تحديثى يعرف أسرار تلك المستوردات وكيف تم التفكير فيها وفى وسائل إنتاجها أو تنظيمها.

وإشكاليات الحداثة تفاقمت دونما تحديث، واحتدمت إشكاليات ما عرف بالأصالة والمعاصرة دونما تآلف الأصالة والمعاصرة. هذا كله ما يخص الشق الأسفل من رحى التعليم العربى، أما الشق الأعلى فهو ما يكثر الحديث عنه وفيه عن ظواهر الكوكبية ومتغيراتها المختلفة بفرصها ومشكلاتها، وخاصة ما تموج به من ثورات معرفية لها مصادرها العلمية والتكنولوجية والاتصالية، فضلًا عن آليات السوق والاقتصاد الحر وما ترتب عليها من تكييف هيكلى لاقتصادات الدول النامية، وعلينا ألا تجرفنا تلك الآليات والتيارات للسوق الطليق، حيث نستطيع أن نُعمل العقل والإرادة الجماعية لضبطها والتحكم فيها وفق مصالحنا.

إن تعليمنا فى حاجة إلى تطوير ثقافته من أخلاطها البدوية والريفية وتوجهات العقل النمطية الميكانيكية لنتجاوزها إلى عقلية ثقافية مرنة تطورية نسبية التوجه متعددة الرؤى والمناظير، منفتحة للبدائل والامتداد إلى ما بعد معطيات الواقع وتجاوزها إلى آفاق أرحب وأخصب فى التفاعل مع الحضارات شمالية وجنوبية، وعلينا كذلك أن نرسخ تلك التوجهات فى الأجيال الجديدة منذ الطفولة. وتلك هى مرحلة بداية التنمية البشرية، تتلوها مراحل التعلم والتثاقف فى إطار التربية المستمرة. إن مجالات التعليم سوف يزداد تأثرها يومًا بعد يوم بعالم الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، حيث تحتل موقعًا تتسع مساحاته ومضامينه للتعلم الذاتى والتواصل فى متابعة تطور المعارف والأحداث، وسوف يكون لذلك آثاره الإيجابية فى قدرة الباحث على الاختيار وإدراك التنوع، وإمكانية الحرية فى الحكم على ما يقرأ أو يسمع. إن مهمة التعليم جد خطيرة فى مواجهة ذلك الفيض من المعلومات مما يتطلب تكوين قدرة فائقة على الفرز والتقييم والنقد والوعى بما تحتضنه مختلف

المعلومات من رسائل وتوجهات ظاهرة ومستترة. إن من يستفيد من الخدمات التكنولوجية المتقدمة فى عالمنا العربى لا يتجاوز 7٪ من عدد السكان، وتلك هى الفجوة الرقمية التى تتطلب تعليمًا جديدًا للتعامل مع دنيا المعلوماتية الرهيبة المتغيرة سريعة التغير، ويتطلب فى ذات الوقت عقليات منفتحة على الثقافة التكنولوجية وبيئة ثقافية مبدعة فى آلياتها وقياداتها.

إن الجامعة معقل الفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب العربى، ومراعاة المستوى الرفيع للأخلاق الوطنية، وآلية توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات الدولية.

إن أهم ما يهدف إليه التعليم الجامعى فى الدول العربية خدمة المجتمع العربى والارتقاء بالإنسان العربى، وترقية الفكر، وإنتاج المعرفة، وتسنيم القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء، وإعداد الإنسان للألفية الثالثة مزودًا بالمعرفة وطرق البحث والتنقيب وامتلاك التقنية المتقدمة، ومقومات الهوية العربية الإسلامية لصنع مستقبله ومستقبل أمته ولخير الإنسانية.

وتتحدد الوظائف الأساسية للتعليم العالى فى: تنمية قدرات ومهارات الطلاب فى حقول البحث العلمى، وإعداد خريجين فى مجالات التخصص لمواجهة مسئوليات الحياة، وتأكيد أهمية التعليم المستمر والتدريب، والتفاعل مع مؤسسات المجتمع إنتاجية وخدمية، ومواكبة المتغيرات العالمية وتنمية صيغ التعاون الدولى ومجالاته.

إن المتتبع لمسيرة التعليم العالى على امتداد جامعاتنا العربية على مستوى التطبيق يلحظ مجموعة من الإشكاليات والمشكلات التى يعانى منها التعليم فى تلك الجامعات والتى من أهمها:

1- يصل مجموع سكان العالم العربى حاليًا إلى ما يقرب من 390 مليونًا ويتميز ببنية شبابية كبيرة الحجم فى الفئة المناظرة للتعليم الجامعى التى تقدر بحوالى 20٪ من مجمل السكان، ومع ذلك نجد أن معدلات القيد فى التعليم الجامعى العربى متدنية حتى فى أعلاها 30٪ مقارنة بالولايات المتحدة 70٪ وإسرائيل 51٪. وهذه المستويات المتدنية تضيف تحديًا ضاغطًا لتكوين قوة عمل تواجه التنافس الحاد فى السوق العالمية. إن نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ فى مجمل الأقطار العربية لا يتجاوز 9٪ فى أحسن التقديرات، ونحن نتجه إلى بناء مجتمع المعرفة الذى هو رأس المال البشرى كمًا وكيفًا، مما يفرض على الجامعات العربية مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعى لإعداد الكفاءات العالية للتنمية المستدامة.

2- قوى السوق العالمية وثقافته لا تتجاوز الجامعات العربية فى حالتها الراهنة، حيث تفرض مستويات ومواصفات عالمية للمنتج التعليمى فى كل مجالات العمل والأداء والقدرة على الدخول والمنافسة فى السوق العالمية، بل وفى السوق العربية والمحلية أيضًا، وهذا ما يعنى أن تخرج الجامعات العربية شبابًا ذا مستويات عالمية يستوعب الثورة المعرفية الجديدة والمتجددة ويوظف آلياتها التكنولوجية المتقدمة.

3- نصيب الإنفاق العام على التعليم الجامعى فى كثير من الأقطار العربية يبلغ ما يعادل 30٪ مع تزايد تكلفة التعليم عامًا بعد عام، أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة التوسع فى إدخال تكنولوجيا المعلومات وسيلةً ومصدرًا فى أداء عمليات التعليم والتعلم. وتدور حاليًا حوارات حول إلغاء مجانية التعليم الجامعى الرسمى فى بعض الأقطار العربية وهو ما يتنافى مع العدالة الاجتماعية، كما أنه ينعكس سلبًا على مجمل الكفاءة الإنتاجية لقوة العمل فى الدول العربية.

4- الجامعات العربية تتجه إلى تكوين شخصية السوق أكثر من عنايتها بتكوين

شخصية المواطن، وعليه همشت قضايا الصالح العام وقيم التماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والانتماء العربى، على حين تم تركيزها على مطالب السوق والجودة والتكنولوجيا، وفتح باب الاستثمار فى التعليم الجامعى للقطاع الخاص والأجنبى، وشاع الحكم على كفاءة التعليم الجامعى بمعيار واحد هو ملاءمته لاحتياجات سوق العمل المتغيرة أبدًا، وتم تكوين المنتج التعليمى العالى والجامعى ليصبح قادرًا على امتلاك المعرفة والمهارات واللغات الأجنبية والتفاهم والتداخل مع الحواسب وشبكات المعلومات وتنمية الذهنية المرنة وإتقان مهارات التفاوض وأنماط الإدارة الكلية وحل المشكلات، أى اكتساب نمط الشخصية فى إطار السوق العالمية وتوحش العولمة وهى التى لا تعبأ بالصالح العام وثقافة المواطنة والانتماء العربى والهوية، مع أن التعليم قضية أمن قومى فى المقام الأول، وهو ما يوحى بالتناقض عند النظر إلى أهداف التعليم الجامعى العربى فى تشكيل المنتج التعليمى الجامعى.

5- الوقوع تحت الضغوط العولمية والسوقية جعل بعض الجامعات العربية، الحكومية والخاصة على حد سواء، تستخدم اللغات الأجنبية وخاصة الإنجليزية فى العمليات التعليمية والتعلمية، وعليه تم تهميش اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، فى التدريس والدراسة والامتحانات. واللغة أداة الفكر التى يعبر بها الإنسان عن واقعه وعلاقاته وهمومه بل وأحلامه، وهى مكون رئيس من مكونات الهوية والمواطنة وثقافته وتواصل أجياله، والعربية هى لغة تفكير الإنسان العربى، ثم إنها مصدر الإبداع فى كل ثقافة، الأمر الذى يتطلب الحفاظ عليها وعلى تعليم اللغات الأجنبية لا التعليم باللغات الأجنبية.

6- تآكل مبدأ استقلالية الجامعات العربية، حيث يغلب على توجهاتها ما توحى به الأوامر والنواهى الفوقية، خاصة فى قضايا الضبط والربط لحريتها الأكاديمية فى التفكير والبحث والتعبير لدى أساتذتها وطلابها على حد سواء. إن علينا أن

نحكم بأن ثمة خللًا فى حياة الجامعات العربية حين نرى كل شيء فيها على ما يرام، فليس لدى الطلاب ما يشكون منه، وليس لدى الأساتذة ما يشغل بالهم. والقافلة تسير منضبطة وفق لوائح وقوانين صارمة قوامها (افعل ولا تفعل) وهو ما لا يجعل جامعاتنا قاطرة للتطوير والتنوير، وهو ما يجعل الجامعات العربية فى حاجة إلى الاستقلال المادى وتنويع مصادر تمويلها بتسويق أفكارها وأبحاثها وفكر علمائها حتى يصبح لها شخصيتها فى المسار واتخاذ القرار.

7- تأرجح الجامعات العربية بين جوهرها كرسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها من ناحية، وبين حركتها كمؤسسة تعليمية كغيرها من مؤسسات التعليم الأخرى. إن تسييد مفهوم المؤسسة فى كثير من جامعاتنا العربية يغلب البناء البيروقراطى الذى تتحكم فيه القوانين واللوائح وترتب فيه الهياكل الوظيفية فى توزيع مواقع السلطة من الأعلى إلى الأدنى، أو التوزيع العمرى من صاحب الأقدمية العليا إلى الأقدمية الدنيا، ويغدو تطبيق النظام وروتين المؤسسة مدعاة لاعتبار ذلك هو التقاليد الجامعية، ويشتد الحوار والصراع وتتكاثر التوجيهات الفوقية والمشكلات بين سكان الجامعة العربية المؤسسة. إن علينا أن نحول جامعاتنا إلى رسالة تحتضنها مؤسسة حتى تصبح بيتًا للحكمة وخلية لإنتاج المعرفة، وقيادة الرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع العربى ووجدانه وطاقته على الفعل.

8- ومن الممارسات والآليات التى تحقق الروح الجامعية المنشودة فى جامعاتنا العربية ما يعرف بالكتاب الجامعى المقرر المصدر الوحيد للمعرفة وليس أحد مصادر المعرفة مع تقادم مضامينه فى حالات كثيرة، واعتباره الأداة الرئيسة للتعليم والتعلم، مع أن التقنيات الرقمية قد أتاحت وسائط جديدة ومتجددة لنقل المعرفة ونقدها. إننا فى حاجة إلى الأخذ بمجموعة من التحولات فى التعليم

الجامعى أهمها: التحول من الجمود إلى المرونة، والتحول من التجانس إلى التنوع، والتحول من ثقافة الحدّ الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، والتحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار، والتحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم، والتحول من السلوك الاستجابى إلى السلوك الإيجابى، والتحول من الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات، والتحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة، والتحول من ثقافة القهر إلى ثقافة المشاركة، والتحول من ثقافة الإبداع إلى ثقافة الإبداع والتفكير، والتحول من ثقافة القطيع إلى ثقافة الفريق، والتحول من ثقافة التعليم ونقل المعرفة إلى ثقافة التعلم ونقد المعرفة.

9- الجامعات فى عدد من الدول العربية تعانى من اكتظاظ غير مسبوق من الطلاب لا يقابله إمكانات تعليمية تتناسب أو تقترب من المستوى المتعارف عليه دوليًا، أى أنها (جامعات الأعداد الكبيرة والإمكانات القليلة) الأمر الذى أدى إلى تدهور كبير فى العملية التعليمية، ونتج عنه تدنى فى مستويات الخريجين سواء من الناحية العلمية العامة أو التخصصية أو تكاملية بناء شخصية الخريج بما يجب أن تحتويه من ثقافة عامة وفنية واجتماعية ورياضية.

إن الآثار السلبية لضعف الجودة النوعية فى التعليم الجامعى تكمن فى ضعف المردود التنموى للتعليم، وفى انخفاض تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة، ويصبح تأثير التعليم على التنمية تأثيرًا هامشيًا لا يكافئ المنصرف عليه، لأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب نتيجة ضعف الجودة فى التعليم، والتى أفرزت مجموعة من المشكلات أهمها:

1- ضعف دافعية الإنجاز. فلم ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى، حيث إن مشروعات التنمية يتم تشغيلها وإدارتها من قبل العمالة الوافدة.

2- تشوهات هيكلية فى سوق العمل. حيث تسوده قيم اجتماعية معاكسة للتنمية

دون أن يواكب ذلك استجابة حقيقية من التعليم لتوفير العمالة فائقة التدريب، وحينئذ يتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة أيضًا.

3- تشوهات هيكلية فى بنية الأنظمة التعليمية. مما عاكس إسهام التعليم فى التنمية، ومن هذه التشوهات المناهج النظرية والتحصيل اللفظى والارتباط بالشهادات، وقياس الحفظ وعدم قياس مستويات المهارة والكفاية، وعدم ربط التعليم بالعمل المنتج.

4- انفصام المدرسة عن المجتمع وأسواق العمل وعدم توجهها للإعداد للمهن القائمة والقادمة ومتطلباتها، فمناهجها وخبراتها فى تاريخ العلم من صنع الماضى ولا يمكن أن نعدّ الشباب للمستقبل بخبرات ماضوية.

5- لا تتمكن الجامعة من إعداد مخرجات تتكيف مع التغير وتتفاعل مع محاذير المستقبل وتحدياته، ولا تجعل طلابها يمتلكون المهارات المستقبلية مثل التصور والتخيل والتحسب وتحليل البدائل والسيناريوهات واتخاذ القرارات وإدارة الأزمات.

إن التغيير الذى نتوقعه من الجامعات العربية يتجاوز مدارسة ماذا نعلم وكيف نعلم إلى قيامها بدور قيادى رائد فى تطوير المجتمع العربى، وأن طاقة الرغبة فى التغيير تبدأ من المنظومة الجامعية فى كل دولة عربية أساتذة وقيادات جامعية مؤمنة بالله ومثابرة لا تهدأ ولا تمل ساعية إلى وضع التعليم الجامعى باعتباره أحد وظائف الجامعة فى إطار المنافسة العالمية. إن تطوير التعليم الجامعى للخروج من الأزمة يتطلب معايير عالمية تتناغم مع هويتنا العربية الإسلامية ويتطلب فى الوقت ذاته التخلى عن مصادر أزمة التعليم الجامعى لتصبح الجامعة ملتقى لمختلف الأجيال من الأقطار العربية والإسلامية، يلتقون فيها على عشق المعرفة والبحث وتنوع الآراء، واستقلالية الفكر والمبادأة، والتفكير النقدى والابتكارى، وتقديم الحلول والبدائل

والتصور والتخيل والعمل ضمن فريق، وتوليد مستقبل جديد، وتقبل مبدأ لانهائية العلم، والحرص على التعلم الذاتى ووضع الفروض والنماذج والسيناريوهات والمحاكاة.

إن جامعاتنا العربية فى حاجة إلى إنشاء مستودعات أو بيوت خبرة أو بنوك أو أمناء فكر تعنى برسم سياسة عربية مستقلة بناءً على وضع تصور لمستقبل التعليم الجامعى، على أن يتم اختيار أفراد هذه المؤسسات بصفتهم الشخصية ولقدراتهم الحقيقية بصرف النظر عن وظائفهم خصوصًا فى مجال تحديث نمط الإنتاج الواجب تحفيزه، وفلسفة ونظام التعليم والتعلم والأهداف الجامعية والمرجعيات العالمية الخاصة بالتعليم الجامعى.

إن من الأفكار المغلوطة عن التعليم الجامعى، والتى شاعت فى جامعاتنا العربية، القول إنه ليست هناك وظيفة اقتصادية تنموية للتعليم. فالجامعة مؤسسة للتعليم والتثقيف والتنوير وليست للتوظيف والإنتاج. وقد نسى هؤلاء أن مفاهيم العلم للعلم والتعليم للتنوير فقط لم تعد صالحة لمعطيات وتحديات الألفية الثالثة، ولم يدركوا أن التعليم الجيد لا يوظف فقط، إنما يخلق فرصًا للعمل، لأنه تعليم يستشرف المستقبل، ويستشرف اتجاهات الصناعة والاقتصاد، كما أن التعليم الجيد يستثمر الطاقات البشرية إلى أقصى طاقاتها المبدعة، وينمى فى العقل البشرى كل إمكاناته التى خلقه الله من أجلها، وفى مقدمتها الاكتشاف والاستكشاف والنقد وإنتاج المعرفة والتخيل والتصور والإبداع وإتقان العمل.

إن المنتج التعليمى فى حاجة إلى مراجعة وتقييم، ولابد من تطوير الطاقات البشرية مما يستدعى رؤى متكاملة لإصلاح التعليم الجامعى، رؤى أساسها التشخيص الصادق والأمين لحالة التعليم، ماذا نعلم وكيف نعلم، ولمخرجات التعليم. رؤى تستشرف المستقبل، تقوم على أن الجامعة مفتاح التقدم الوطنى وأداة النهضة، وهو ما يفرض إصدار قانون لإنشاء هيئة مستقلة مستقرة مستمرة للاعتماد

وضمان الجودة فى التعليم الجامعى، مما يوفر الأساس التشريعى والقانونى لتوفير الجودة النوعية فى التعليم وجعلها التزامًا مجتمعيًا وإلزامًا أخلاقيًا دينيًا، ويفرض فى الوقت ذاته متابعة مجتمعية مدنية للاهتمام الرئيس لمشكلة الجودة والتميز فى التعليم الجامعى، وتتمثل فى:

1- الأهداف التى يسعى النظام التعليمى الجامعى إلى تحقيقها لابد أن تكون معلنة وواضحة وذات استراتيجية طويلة المدى ترتبط بالفكر العالمى وتدور حركتها فى فلك التنمية الشاملة للدولة حسب خطط التنمية المعلنة.

2- المواد التعليمية وطرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم حلقات متكاملة يتم تخطيطها وتطويرها فى إطار المعايير العالمية للكليات المناظرة فى الدول المتقدمة تعليميًا، تقوم على نشاط وحركة المتعلم وتنتقل من الثقافة الورقية إلى الثقافة الكمبيوترية، ومن التعليم إلى التعلم، ومن الكتاب إلى المكتبة ويجب أن تقوم مصادر التعلم على أنشطة الحوار والتناقش وحل المشكلات والعصف الذهنى وإجراء الأبحاث وتوظيف الورش والمعامل والخروج إلى المصانع والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية لتنمية مهارات التفكير العلمى والنقدى والإبداعى ومتابعة التغيرات السريعة المتلاحقة فى المعرفة والتقنيات المتقدمة.

3- كفايات الإدارة الجامعية التى تتحول من إدارة تسييرية لتحقيق الانضباط إلى إدارة استراتيجية تفكر فى مستقبل التعلم ومستويات الأداء، وحيث توفر أدوات التقويم الشامل والمستمر من اختبارات ومقاييس وبطاقات للتشخيص وحسن إدارة الموارد وجعل التمويل ملبيًا لاحتياجات الطلاب وأعضاء هيئات التدريس لدعم عناصر الجودة والتميز فى التعليم الجامعى.

ثانيًا: نحو ثقافة جديدة للتعليم(*):

هذه مجموعة من المفاهيم والرؤى التعليمية غايتها تعزيز وتسنيم التعليم فى مجتمع المعرفة لكل القوى الحية فى أمتنا العربية الواعية بمخاطر اللحظات المفصلية فى حياتها، تعكس إيمانًا قويًا بما للتعليم من مسئوليات جسام فى ضمان أمننا الوطنى، وتماسك وحدتنا المجتمعية، وفى دعم عروتنا الوثقى بانتمائنا لعروبتنا، وتأتى هذه المفاهيم والرؤى التعليمية فى إطار مثلث أضلاعه بنية جديدة لعقل المتعلم، ومناخ إيجابى للتعليم، وتعليم للطلاب غير العاديين موهوبين ومعوقين. إنها ثقافة جديدة للتعليم تبنى أمتنا العربية بالحرية والفكر والحوار والتوافق، تبنيها بالحقل والمصنع والجامعة من خلال إرادة واعية وفعل رشيد فى إطار متغيرات العصر ونحو رؤية مستقبلية متجددة.

1 – نحو بنية جديدة لعقل المتعلم :

إن تحديث طرائق واستراتيجيات التعليم قضية محورية فى السعى نحو تحقيق الأهداف التعليمية، والشغل الشاغل لقيادات التعليم والآباء حتى يعود إلى المدرسة دورها التربوى والتعليمى. وقد تعددت نظريات التعليم والتعلم وأصبحت تطبيقاتها آلية تسهم فى رفع مستوى العوائد التعليمية، وفى توظيف أفكار ومبادئ وميول وقيم تثرى المواقف التعليمية. والتعلم ذو المعنى نظرية حديثة تعنى بالجانب العقلى للمتعلم، وتستخدم المنظمات المتقدمة التى تسهل التعلم ذا المعنى وتساعد فى زيادة قدرة المتعلم على تمييز الأفكار الجديدة وما يرتبط بها من أفكار فى البنية المعرفية وبين ما يعرفه المتعلم وما يحتاج إلى معرفته وما يكتسبه من معارف جديدة، وزيادة فترة بقائها فى أذهان المتعلمين.

(*) المؤتمر العلمى الثانى: تطوير المنظومة التعليمية فى إطار المعلوماتية27 – 28 فبراير 2006، جامعة القاهرة – معهد الدراسات التربوية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

إن علماء النفس المعرفيين يتفقون على أن ما لدى المتعلم من معلومات وأفكار هى التى يمكن أن تؤثر على ما يمكن أن يتعلمه، وأن ما يتعلمه الفرد يعتمد أساسًا على ما يعرفه بالفعل، حيث يتضمن التعلم استيعاب المعلومات الجديدة فى البنية المعرفية القائمة أصلاً لدى المتعلم. إننا يجب أن نجعل للتعليم قيمة ومعنى ومغزى لدى المتعلم حتى ينشط ويتفاعل فى الموقف التعليمى لاستخلاص ذلك المعنى، وإنه كلما كان هناك تنظيم جديد لما يتعلمه الفرد يسّر ذلك استخلاص المعنى، وزاد من احتمالات الاستفادة من هذا التعلم فى مواقف مستقبلية أو لاحقة. إن البنية المعرفية للمتعلم هى ما يعرفه المتعلم عن موضوع ما، ومدى تنظيم هذه المعرفة فى عقله. وعليه فإن بنية المتعلم المعرفية الراهنة أو المتوافرة لديه فى لحظة ما تشكل عاملاً رئيسًا فى تحديد معنى المادة التعليمية الجديدة، وتسهل عملية اكتسابها والاحتفاظ بها، لذلك فإن التركيز على معارف المتعلم السابقة واستثارتها وتعزيز ثباتها ووضوحها قبل تقديم أى مادة جديدة يقوى البنية المعرفية الراهنة ويسهل من تعلم المادة الجديدة. ويرتبط بذلك أسلوب تقديم المادة العلمية والذى يؤدى دورًا آخر فى الفهم ووضوح المعنى.

إن أية عملية تعلم لا بد أن تبدأ بتقديم مجموعة من المفاهيم والقواعد الشاملة المجردة، ويندرج تحتها فيما بعد ذلك المفاهيم الأقل عمومية والتفصيلات البسيطة. إن نماذج التعلم الارتباطية أو الاشتراطية غير قادرة على تفسير أنواع التعلم كافة، ولابد هنا أن نؤكد على العمليات المعرفية كالفهم والتفكير والاستدلال والاستبصار كمثيرات أساسية تسهم فى عملية التعلم. إن إدراك العلاقات والمفاهيم القائمة وما بينها، والمبنى على استراتيجيات معرفية منظمة، تجعل هذه المفاهيم والعلاقات ذات معنى، فالمتعلم لا يكتسب ارتباطات بل إنه يكون بنى معرفية تمكنه من التبصر فى مجمل العلاقات التى ينطوى عليها وضع تعليمى معين.

إن التعلم ذا المعنى الذى نريده فى مدارسنا يحدث عندما يتم دمج المعلومات الجديدة بالمعلومات القائمة بالفعل داخل البنية المعرفية للمتعلم بأسلوب جوهرى

وبشكل يؤدى إلى نشوء تلك المعانى الجديدة التى بدورها تعتبر بمثابة أدلة ضمنية على أن المادة المتعلمة حديثًا قد تكاملت مع نظام فكرى موجود ضمن بنية المتعلم المعرفية، ومثل هذا الأسلوب فى تعلم وتخزين المعلومات يتسم بعدم اعتماده على ما لدى المتعلم من سعة تخزينية خاصة بالمواد اللفظية المنعزل بعضها عن بعض، ومن ثم فإن قابلية هذه المواد للبقاء داخل البنية المعرفية للمتعلم يكون أكثر ثباتًا. وبعد أن يتم دمج هذه المواد الجديدة وتخزينها تنطبق عليها المبادئ التنظيمية كافة التى تحدد كلاً من عملية التعلم والتخزين داخل النظام الفكرى الذى تم دمجها ووضعها بين جنباته. وتتطلب عملية الدمج وجود مكان مناسب لها داخل هرم المعلومات للفرد.

إن المادة التطبيقية تكون ذات معنى للمتعلم عندما ترتبط ارتباطًا حقيقيًا وغير عشوائى بالمبادئ والمفاهيم ذات العلاقة بها، والتى تكونت على نحو مسبق فى البنية المعرفية للمتعلم. لهذا لا يحدث التعلم ذو المعنى إلا إذا تم ربط المادة التعليمية بالخلفية التعليمية السابقة للمتعلم، والمكونة من المفاهيم والمبادئ والأفكار ذات العلاقة، والتى تجعل ظهور المعانى الجديدة أمرًا ممكنًا.

إنه كى تكون المادة التعليمية ذات معنى ينبغى أن تكون مألوفة لدى المتعلم، ومعنى الألفة أن يوجد ما يشابهها فى بنائه المعرفى، وعلى العكس فإنه يصعب تعلم فكرة أو مصطلح أو حتى كلمة لا يوجد لها ما يكافئها فى بنية المتعلم المعرفية، ومن ثم تصبح لا معنى لها بالنسبة للمتعلم فيضطر إلى حفظها عن ظهر قلب مما يسهل نسيانها. إن التعلم ذا المعنى يعزز قدرة التلميذ على استخدام المفهوم، بمعنى أن يكون التلميذ قادرًا على أن يعمم فهمه للمفهوم على أمثلة جديدة، كما يميز الأمثلة التى لا تنتمى إلى المفهوم وكذلك يمكنه تصنيف المفاهيم الأكثر عمومية والأكثر خصوصية، بالإضافة إلى استخدامه فى حل المشكلات التى تواجهه أثناء المواقف الجديدة.

إننا يجب أن نتعامل مع عقل المتعلم بوصفه نظامًا لتشغيل المعلومات وتخزينها حيث يشبه العقل فى بنائه نظام البناء المعلوماتى فى شتى الأنظمة المعرفية، حيث تنظم المفاهيم الأساسية لتمثل ركائز معلوماتية ترتبط بها المعلومات والأفكار الفرعية. ومثل هذه المفاهيم العامة يتم تعلمها وإدخالها فى البنية المعرفية للمتعلم، ومن المهم أن يرتبط بالمفاهيم السابقة لدى المتعلم كما هو الحال فى نظم تشغيل المعلومات، فإنه عند اكتساب معلومات وأفكار جديدة يحدث للبنية المعرفية ما يسمى بإعادة التنظيم الذاتى، وهذه النظم والبنى تكون فى تغير دائم.

إننا فى حاجة إلى تبنى التعلم ذى المعنى فى مؤسساتنا التعليمية، حيث يقوم على دمج المعلومات الجديدة والخبرات الجديدة فى بنائه المعرفى، ويتم دمجها عن طريق استيعابها وإيجاد العلاقات بين المفاهيم والمواد التى يتضمنها البناء المعرفى، وحيث تحقق عملية الدمج تسهيل عملية تعلم الخبرة الجديدة وتنظيمها وتثبيتها وجعلها أكثر استقرارًا واحتفاظًا فى بنية المتعلم المعرفية، كما تزوده باستراتيجيات فاعلة تمكنه من استدعاء هذه الخبرات والمعلومات فى المستقبل. إن سرعة التعلم هنا تعتمد على:

- قدرة المتعلم على إحداث ارتباط بين المادة الجديدة موضوع التعلم ومحتوى بنائه المعرفى الراهن.
- قدرة المتعلم على توليد واستخلاص علاقات بين المعلومات الجديدة والمعلومات التى سبق أن اكتسبها.
- قدرة المتعلم على استيعاب وتمثل المعلومات الجديدة وتوظيفها وتحويلها إلى جزء دائم من البناء المعرفى له.
- نتائج المعلومات اللفظية للمتعلم من خلال أسلوب التعلم بالاستقبال أو التلقى أو التعلم بالاكتشاف.
- يتم تعلم المعلومات الجديدة اعتمادًا على المعنى، أو اعتمادًا على الحفظ والاستظهار.

و يمتاز استخدام التعلم ذى المعنى بمميزات من أهمها :

- التعلم ذو المعنى يحتفظ به العقل لمدة زمنية طويلة أغلب الأحيان.
- التعلم ذو المعنى يزيد من كفاءة الفرد المرتبطة بالمفاهيم التى تكون البنية المعرفية للمتعلم فى تعلم المزيد من المعلومات الجديدة لأن هذه المفاهيم تكون ذات تشعبات كثيرة، وذات أبعاد مختلفة، ولها ارتباطات وثيقة بغيرها من المعلومات.
- إذا حدث نسيان للتعلم ذى المعنى، فإن المفاهيم الأساسية تفقد بعض عناصرها الفرعية، لكن كل هذه المفاهيم تظل محتفظة بالمعانى الجديدة التى اكتسبها المتعلم، وبذلك تستمر فى أداء دورها المهم فى تسهيل دخول معلومات جديدة ضمن البنية المعرفية للمتعلم.
- إن التعلم الآلى يعوق تعلم أية معلومات جديدة، حتى ولو كانت متماثلة فى المعلومات التى تعلمناها آليًا، وفى حالة نسيان التعلم الآلى لا تتبقى أية معلومات جديدة إلا إذا كانت هى نفسها المعلومات السابقة، أما فى حالة التعلم ذى المعنى فإن ما يتبقى فى البنية المعرفية يساعد فى إعادة أية معلومات جديدة مشابهة أو مماثلة للمعلومات التى سبق تعلمها.

إن القضية المحورية فى التعليم هى وعى المعلمين بطرائق حديثة فى تفعيل الأهداف التعليمية فى وقت قليل وجهد مناسب يبذله المتعلمون والمعلم لتحقيق عوائد تعليمية متنوعة. وهناك شكلان من أشكال التعليم الحديث : الأول يقوم فيه المعلم بالدور الرئيس فى العملية التعليمية، حيث يعد المادة التعليمية وينظمها ثم يقدمها إلى المتعلم، وذلك هو التعليم الاستقبالى. والثانى يؤكد على أدوار المتعلم فى العملية التعليمية، حيث يقوم المتعلم فى نفسه باكتشاف المادة التعليمية جزئيًا أو كليًا، ويسمى التعليم الاكتشافى.

إن الوسائط والأنشطة التى يستخدمها المتعلم فى معالجة المادة التعليمية وطرائق تعلمها يمكن أن تتوافر لديه عندما يحاول استدعاءها، فإذا قام المتعلم بدمج أو ربط هذه المادة الدراسية ببنيته المعرفية الحالية فيكون للتعلم معنى لديه، أما إذا قام المتعلم

باستظهار المادة وحفظها عن ظهر قلب دون إيجاد أى رابطة أو علاقة بينها وبين بنيته المعرفية فسيكون التعلم آليًا. إنه ليس من العسير فهم الفروق بين التعلم بالاستقبال والتعلم بالاكتشاف، ففى حالة التعلم بالاستقبال تقدم المادة الدراسية المراد تعلمها للمتعلم فى الشكل النهائى لها، ولا يتضمن التعلم أى اكتشاف من المتعلم، حيث إن المطلوب فقط هو استيعاب المادة الدراسية وإدخالها فى بنيته المعرفية بحيث يصبح من السهل استرجاعها مستقبلاً. غير أن الميزة الرئيسة للتعلم بالاكتشاف هى أن المادة لا تقدم للمتعلم، بل على المتعلم أن ينشط لاكتشافها قبل أن يستوعبها. ومن هنا فإن المهمة التعليمية هى اكتشاف المادة الدراسية ثم استيعابها وإدخالها فى بنيته المعرفية مثلما يحدث فى التعلم بالتلقى.

إن ما يجب أن يلتفت إليه المعلمون فى مدارسنا هو أن لكل طالب ركيزة فكرية من المعلومات والخبرات تشكل نسيجًا معرفيًا متميزًا، يختلف من شخص إلى آخر، وإنه لكى يتحقق التعلم ذو المعنى لابد أن يكون المحتوى الدراسى الذى يقدم إلى الطلاب له قيمة ومغزى لديهم، وأن يمتلك المتعلم قدرًا من المعرفة المرتبطة بتلك التى يمتلكها فى بنيته المعرفية تعمل كركيزة فكرية لتعلم لاحق، وأن يعمل المتعلم على ربط المفاهيم الجديدة بتلك التى توجد فى بنيته المعرفية والتى هى معلوماته فى مادة دراسية معينة فى وقت معين من حيث وضوحها وثباتها وثرائها وطريقة تنظيمها، فالتفاعل بين ما هو موجود فى البناء المعرفى للمتعلم والمعلومات الجديدة يؤدى إلى إعادة تنظيم البنية المعرفية للمتعلم بحيث يحقق لهذه المعلومات الجديدة الثبات والاستقرار. إن كل بناء مفاهيمى فى مجال ما يمكن أن يدرس للطلاب إذا نحن نجحنا فى الربط بين البنية المعرفية الحالية والمعلومات المقدمة بحيث يكون البناء المفاهيمى بمثابة خريطة عمل عقلى يمكن بواسطتها أن يقوم بتحليل المجال الدراسى موضع الاهتمام، ومن ثم يمكنهم تناول المعلومات المقدمة حديثًا فى البنية المعرفية تناولاً ذا معنى. وهناك وسائل عديدة لتيسير عملية التوفيق بين مادة التعلم والبنية المعرفية للطلاب مثل أن :

- يؤكد المعلم على أهمية استيعاب الطلاب للأفكار الأساسية.
- يطلب منهم تلخيص الخصائص العامة للمادة المتعلمة.
- يطلب منهم ذكر التعريفات الواردة فى المادة الجديدة بدقة.

كل ذلك يحدث علاقات وارتباطات بين المعلومات الموجودة بالفعل فى البناء المعرفى للمتعلم وما يقدم له من معلومات جديدة، ولذلك تؤدى البنية المعرفية بما تشمله من معرفة أو معلومات أو أفكار أو مبادئ أو علاقات دورًا رئيسًا فى عملية التعلم، حيث تعتبر هذه المعلومات والمعارف بمثابة الأسس التى تعتمد عليها فى إضافة ما نريد أن نقدمه. وكلما استمر الطالب فى عملية التعلم فإن المفاهيم الموجودة فى البنية المعرفية تزداد وضوحًا وثباتًا، وتحصل المفاهيم الموجودة فى البنية المعرفية على ذلك إذا بدأنا التعلم بالمفاهيم الأكثر عمومية ذات العناصر الأكثر شمولاً، ثم يلى ذلك إضافة التفاصيل والجزئيات.

إنه عند استقبال المتعلم لمعلومات جديدة يمكن أن تندرج تحت ثمة مفهوم أو علاقة عامة. وتعلم مثل هذه المعلومات يؤدى إلى تحسين وتنقيح فكر المتعلم الخاص بهذا المفهوم أو تلك العلاقة، وهو ما يسمى بالتمايز التدريجى. وهى عملية يمكن أن تحدث أكثر من مرة أثناء عملية التعلم ذى المعنى. ولذلك يتوجب على المعلمين تنظيم المادة الدراسية بصورة تضمن سهولة التمايز التدريجى للمعلومات، ويتم ذلك عن طريق وضع المفاهيم الأكثر عمومية فى البداية يتبعها زيادة تدريجية فى كم التفصيلات والتنوع المعلوماتى. وكلما تقدم الطالب فى التعلم تكونت لديه بنى معرفية أكثر تعقيدًا، وكان أكثر قدرة على التميز والتجريد والفهم. إن عملية النمو المعرفى للمتعلم تحدث من خلال مفهوم التميز التدريجى، حيث إنها العملية التى يتم من خلالها تكوين بنى معرفية تتزايد فى التعقيد عند إعطاء المتعلم مفاهيم فرعية أكثر تعقيدًا. والغرض الأساسى من مفهوم التميز التدريجى هو مساعدة المتعلم على تمييز المادة التعليمية الجديدة عن المادة التعليمية السابقة.

إن التوفيق التكاملى أمر مهم فى النمو المعرفى لدى المتعلم حيث يتم ارتباط مفهومين أو أكثر من خلال مفهوم أكثر شمولاً لينتج المعانى الجديدة لهذا المفهوم حيث ضرورة ربط الأفكار الجديدة بمضمون التعلم السابق على نحو شعورى وغير شعورى. أى يجب أن يكون المنهج منظماً بطريقة متدرجة تمكن من ربط التعلم اللاحق بالتعلم السابق، وعملية التوفيق التكاملى هى التى تجعل الأفكار الجديدة التى تعلمها الطالب جزءًا من كلٍّ متماسك ومترابط، وبذلك يتمكن المتعلم من إدراك المعنى الكلى للمادة التعليمية حيث يتم تقوية وتدعيم البناء المعرفى باستخدام هذه العملية.

إن ما نحتاجه بشدة فى تدريسنا فى المدارس وفى مختلف المواد الدراسية استخدام المنظمات المتقدمة،و هى حقائق كبرى وقواعد عامة ونظريات ترتبط بموضوع مادة دراسية تعطى للطلاب فى مقدمة الدرس قبل تعلمهم شرح وتفاصيل الموضوع، وهذا يتطلب من معلمينا الأكفاء تقديم معلومات للطالب فى بداية الدرس تحمل حقائق ومفاهيم وأفكارًا رئيسة وتكون هذه المعلومات على درجة عالية من التجريد والعمومية والشمول، وتقدم بصورة هرمية من الأعم والأكبر إلى الأخص والأصغر، وتصاغ فى عبارات مألوفة للمتعلم وتكون متصلة اتصالاً وثيقًا بالأفكار الموجودة فى بنيته المعرفية.

إن العملية التعليمية لا تحدث إلا عند استخدام أدوات ربط معرفية يكون من شأنها إحداث الترابط الهادف والتمثيل الناجح للمعلومات والمفاهيم الجديدة المراد تعلمها مع المعلومات المصنفة فى البنية المعرفية للمتعلم، وهذه الأدوات هى منظمات متقدمة، ولذلك فهى تساعد على:

- اكتساب المتعلم كميات كبيرة من المعلومات بطريقة فعالة.
- وضع الأفكار حسب طريقة المتعلم فى تعلمه عن طريق وضع المتعلم فى مواقف حية يطور فيها المعلومات ويعالجها حسب أساليبه المعرفية.
- تنمية استقلالية المتعلم وتدريبه على النقد الذاتى.

- تزود المتعلم بمخطط عام للمادة الدراسية التى سيتم تعلمها.
- تقديم عناصر تنظيمية شاملة مع الأخذ فى الاعتبار العناصر الأكثر أهمية فى موضوع الدراسة.
- تسهم فى تطوير تفكير الطالب بفاعلية، وذلك عن طريق تزويده بالأفكار الرئيسة فى موضوع الدرس بطريقة منظمة، والسير وفق هذه الأفكار خطوة خطوة للوصول إلى المفاهيم الرئيسة.
- مساعدة الطالب على تطوير منظور تفكيره بطريقة متكاملة يتضمن بنية محددة تظهر مستوى عمليات تفكيره أمام قضايا مشابهة.
- يساعد على استخدام الأفكار المفتاحية والحقائق فى تنظيم مواقف التعلم وفهمها، والإسهام بالتالى فى تنمية أبنية التفكير لديهم.
- تصنيف المفاهيم الجديدة بطريقة يسهل دمجها مع المفاهيم المختزنة فى البنية المعرفية.
- تسهيل استيعاب وتعلم المفاهيم العلمية واستعمالها كمحاور ينظمون ويصنفون على أساسها المعلومات والتفاصيل اللاحقة.
- تسهيل استرجاع وتذكر أكثر المفاهيم والمعلومات فيما بعد حيث تنظيم عملية التعلم وإنهائها وعمل جسور معرفية بين المعلومات الجديدة والمعلومات السابق تعلمها، مما يساعد على حدوث تعلم ذى معنى.
- إحداث التوافق التكاملى الفعال عند مستوى تعلم المجردات والعموميات والشمول للمادة الجديدة.

إن الوعى وإدراك مداخل واستراتيجيات وطرائق ومهارات التدريس الحديث يعيد إلى المعلم مكانته ويؤكد قدراته، ويجعل مدارسنا تقوم بأدوارها التربوية والتعليمية التى تخلت عنها تحت ضغط تكدس الفصول بالمتعلمين، وخلو المدارس من التقنيات الحديثة، والقصور الواضح فى قيام كليات التربية بأدوارها فى تكوين معلمين أكفاء.

2 – نحو مناخ إيجابى للتعليم :

الاستراتيجيات الدافعة للتعلم من المفاهيم التعليمية الحديثة التى لها تأثير مباشر على أداء المتعلمين ومستويات تحصيلهم، كما أن لها أهمية فى زيادة انتباه المتعلم واندماجه فى الأنشطة التعليمية، وسيطرته على العوامل المؤثرة فى إنجاز مهمة التعلم، ولها دور واضح فى رفع مستوى أداء الطالب وإنتاجيته فى مختلف الأنشطة التعليمية، وهى وسيلة موثوقة وثابتة للتنبؤ بالسلوك الأكاديمى للمتعلم، بل إنها إجابة لسؤال يردده الآباء والمعلمون كثيرًا، هو : كيف يحفزون أبناءهم وطلابهم على التعلم ؟ ذلك أن معرفة استراتيجيات الدافعية تؤثر على المتغيرات المتعلقة بالمتعلم وبعملية التعلم، كما أنها تزودنا ببحث الطرق التى يتبعها المتعلمون فى تنظيم مستويات جهودهم ومثابرتهم فى المهام الأكاديمية، كما يزودنا باستراتيجيات الإبقاء والمحافظة على مثابرتهم فى المهام الأكاديمية، وعلى الإنجاز الأكاديمى، والشعور بالسعادة والرضا عن العمل.

إن المناخ التعليمى هو الخطط التعليمية ونوعية المعلمين المنفذين لها وكلها يؤثر على الأداء الأكاديمى للمتعلمين، واستمرارهم فى الدراسة أو انقطاعهم عنها. أما الاستراتيجيات الدافعة للتعلم فهى الطرائق التى يتبعها المتعلمون فى تنظيم مستوى جهودهم ومثابرتهم على المهام الأكاديمية، أو هى السلوك الذى يساعد فى توضيح واستمرار رغبة المتعلمين فى التزود بالجهد لإكمال المهام الأكاديمية المتنوعة، واستراتيجيات التعلم بذلك مجموعة من الاعتقادات والانفعالات المرتبطة فيما بينها توجه سلوك المتعلم. وهذه الاعتقادات الدافعة لعملية التعلم تشمل الاعتقادات عن المهارات والقدرة، وعن السبب والتحكم وعن الفاعلية والكفاءة الشخصية. وحيث تحدد هذه الاعتقادات ما يقوم به المتعلم من مهام وتكليفات، وتوجه الجهود نحو نتائج محددة مثل تعلم المواد الدراسية، كما تحدد المستويات المقبولة للإنجاز، وتؤثر على ما يختاره المتعلم من أنشطة للقيام بها، ناهيك عن مثابرته فى أنشطة معينة.

وترتبط الأبنية الدافعية مثل فاعلية الذات وتنظيم الذات بالنتائج الأكاديمية الإيجابية.

إن الطلاب الذين يعتقدون أن الغرض من التعلم هو إتقان الأفكار والبحث عن التحدى الشخصى، وهؤلاء الذين يجمعون بين هذه المعتقدات ومشاعر الذات الموجبة، والثقة فى تنظيمهم لذواتهم يحصلون على نتائج أفضل فى التعلم. إن هؤلاء الطلاب يستخدمون استراتيجيات دافعية متنوعة للإبقاء على مستوى جهدهم فى المهام الأكاديمية منها ما هو داخلى ومنها ما هو خارجى. وتتضمن مصادر الدافعية الداخلية تقدير الطلاب لمادة المقرر الدراسى، والميل الشخصى، والشعور بالإتقان، على حين تنتج الدافعية الخارجية عن عوامل مثل تشجيع المعلم، والدرجات والمكافآت. إن الطلاب المدفوعين داخليًا يبذلون جهدًا أكبر، ويكونون أكثر التزامًا، ويظهرون نتائج إنجازية أفضل من الطلاب المدفوعين خارجيًا.

إن الدافعية التى تعمل على تحسين التعلم يمكن تصنيفها فى ثلاثة جوانب هى : ضمان انتباه المتعلم، والرغبة فى التعلم، والإبقاء على الرغبة فى التعلم. وهناك أربع استراتيجيات دافعة للتعلم هى : الدافعية الداخلية، والدافعية الخارجية، والخوف من الفشل، ودافعية التحصيل. إن بروفيل الدافعية الأكاديمية لدى طلاب الجامعة هو بناء متعدد الجوانب يشمل عدة أبعاد هى : الثقة، والرضا، والمطابقة، والانتباه. وما يرتبط بالنتائج الأكاديمية الإيجابية هو فاعلية الذات، وتنظيم الذات، وأهداف المهمة، والتفاؤل، والقيمة، ومفهوم الذات، أو هو: الرغبة فى تقدم الذات، والرغبة فى التقدير، والاستمتاع بالتعلم، والاستمتاع بالتفاعل الإيجابى، والرغبة فى النجاح. إن الاستراتيجيات التى يستخدمها الطلاب فى تنظيم دافعيتهم الأكاديمية تصنف فى أربع استراتيجيات هى :

- التنظيم الخارجى ويشمل أهداف الأداء، والمكافآت الخارجية.
- التنظيم الداخلى ويشمل أهداف الإتقان، وقيمة المهمة، والميل والفاعلية.

- عمليات المعلومات وتشمل المعرفة وطلب المساعدة.
- الإرادة وتتضمن استراتيجيات فرعية هى: البيئة والانتباه والانفعالات وقوة الأداء. وهناك ثلاثة شروط تؤثر على الدافعية: الأول يختص بمادة التعلم ما إذا كانت شائقة أم لا، والثانى يختص بمادة التعلم أيضًا ما إذا كانت مهمة أو عديمة الأهمية، والثالث يختص بالجهد المطلوب لإكمال المهمة ما إذا كانت المادة صعبة وغير مألوفة للمتعلم. إن نوعية الدافعية التى يستخدمها الطلاب للاحتفاظ بدافعيتهم للتعلم تختلف باختلاف المشكلات الدافعية، فإذا كانت مادة التعلم غير شائقة يستخدم الطلاب استراتيجيات الإرادة، وإذا كانت عديمة الأهمية أو صعبة فإنهم يستخدمون استراتيجيات التنظيم الداخلية والخارجية والإرادة. إن هناك تأثيرًا دالاً للذكاء الاجتماعى على الدافعية للتعلم لدى طلاب الجامعة، كما أن الطلاب ذوى الدافعية المرتفعة لديهم قدرة على حل المشكلات، وأن الذكاء يؤثر على دافعية الإنجاز، وأنه يمكن تنمية دافعية الطلاب للتعلم من خلال توظيف الذكاء المتعدد فى التدريس.

إن حرية الإرادة وحرية الاختيار إذا توافرت للطلاب داخل قاعات الدرس، وإذا تم تجنب سيطرة المعلم، فإن من شأن ذلك أن يسهم بقدر كبير فى زيادة الدافعية الذاتية لدى المتعلمين. كما أن تبنى استراتيجيات لتعزيز الاستقلال الذاتى لدى الطلاب فى المهام التعليمية داخل قاعات الدرس يؤدى إلى تحسين الدافعية الذاتية لدى الطلاب. إن بيئة الفصل الدراسى من شأنها تحفيز دافعية الطلاب إذا حاول المعلم البحث عن اهتمامات الطلاب وتوقعاتهم وابتكار أمثلة تناسب الطلاب وواقع حياتهم، وتشجيع الطلاب على البحث عن البدائل فى تنفيذ المهام وكسر الروتين المتبع داخل قاعة الدرس.

إن المدرسة ليست مقررات دراسية وأساليب تدريس وتقويم وعمليات إدارية وفنية فحسب، بل هى كذلك مناخ تعليمى، يسعى إلى تحقيق الأهداف، وإثراء

النمو العقلى والانفعالى للطلاب، كما يؤثر على تكوين القيم والاتجاهات الشخصية والشعور بالأمن والعمل بفاعلية.

إن نتائج الدراسات الحديثة تشير إلى أهمية الاستراتيجيات الدافعة للتعلم، وأنها راجعة إلى مستوى الذكاء والمناخ التعليمى لذلك يتوجب على المعلمين والآباء إتاحة الفرص أمام الطلاب لتنمية مستويات ذكائهم، وتوفير المناخ التعليمى الإيجابى فى المدرسة وداخل حجرات الدراسة، وذلك لزيادة دافعية الطلاب إلى التعلم، ويجب تدريب الطلاب على الاستراتيجيات الدافعة للتعلم لزيادة جهدهم ومثابرتهم فى المهام التعليمية مما يؤدى إلى زيادة إنجازهم وأدائهم الأكاديمى. ويتم ذلك عن طريق : تقديم العمل المدرسى الذى فيه تحد لعقليات الطلاب، والثقة فى القدرة على التحصيل، وأن يتمرن الطالب على الأسئلة والتدريبات فى نهاية كل درس وكل وحدة تعليمية، وأن يحب الطالب ما يتعلمه، وأن يقارن مستواه التعليمى بما كان عليه وما وصل إليه، وأن يتعامل الطلاب باحترام فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين معلميهم.

إن التغذية الراجعة مفهوم جديد ظهر فى ميدان التربية، وهو عملية تزويد المتعلم بمعلومات أو بيانات عن مسيرة أدائه فى العملية التعليمية، حيث يتم مقارنة أدائه الفعلى بالأداء المعيارى الأمثل ومساعدته فى تعديل ذلك الأداء إذا كان فى حاجة إلى تعديل أو تثبيته كما هو إذا كان يسير فى الاتجاه الصحيح. وهو مفهوم اشتق من أحد فروع الهندسة التى تهتم بميكانزمات الضبط وتوجيه الأجهزة التى تحافظ على سير العمليات فى مسارها الصحيح. إن معرفة نتائج الأداء لا تعنى بالضرورة استفادة المتعلم منها فى تعديل سلوكه التعليمى وتوجيهه الوجهة الصحيحة، ذلك أن مفهوم التغذية الراجعة أكثر شمولاً حيث إنه يعنى بالإضافة إلى معرفة النتائج أمورًا أساسية أخرى أهمها استخدام هذه المعرفة فى إجراء التحسينات المطلوبة فى عمليات التعليم التى يسعى المتعلم من خلالها إلى تحقيق أهداف منشودة. وعليه فإن التغذية الراجعة نوعان :

- التغذية الراجعة السالبة، وهى التى تعمل على تقليل التذبذبات للمحافظة على الوضع الراهن، حيث يقصد منها المحافظة على السلوك والعمل على استمراره.
- التغذية الراجعة الموجبة، وهى التى تعمل على إعادة التوازن فى سلوك المتعلم من أجل إحداث تغييرات أوسع، والقصد منها تقوية أو إضعاف سلوك كان قائمًا لدى المتعلم.

إن توظيف مفهوم التغذية الراجعة فى مدارسنا وجامعاتنا هو نقلة نوعية فى التعليم تؤكد على أن العلاقة بين عناصر المنهج من أهداف تعليمية ومواد تعليمية وأنشطة تعليم وتعلم وتقنيات تعليمية وامتحانات علاقة دائرية لا علاقة خطية، يؤثر كل عنصر فى الآخر ويتأثر به، والفائز فى كل ذلك هو المتعلم ، حيث يتم إخباره بصحة استجابته ويعززها ويزيدِ من احتمال تكرار الاستجابة الصحيحة فيما بعد، وحيث يتم إثارة المتعلم إلى المزيد من التعلم، وتدفعه إلى إتقان ما يتعلمه وإنجازه فى الوقت المحدد بحماسة ودافعية عالية، وهو ما يؤدى إلى تعديل سلوك المتعلم وتصويبه بصفة مستمرة، ومساعدته على تبنى توجهًا نحو التعليم بدلاً من التوجه نحو الأداء وتحصيل الدرجات. إن التغذية الراجعة حينئذ تزيد من مستوى انتباه المتعلم إلى المظاهر المهمة للمهارة المراد تعلمها، وترفع من مستوى اهتمامه ودافعيته للتعلم فيتلافى مواطن الضعف والقصور لديه، وتثبّت المعانى والارتباطات المطلوبة وتصحح الأخطاء وتعدل الفهم الخاطئ، وتسهم فى مساعدة المتعلم على تكرار السلوك الذى أدى إلى نتائج مرغوبة. وهذا يزيد من ثقة المتعلم بنفسه وبقدراته وبنتاجاته التعلمية، وتدفعه إلى تركيز جهوده وانتباهه إلى المهمة التعليمية التى تحتاج إلى تعديل، مما يزيد من احتفاظه بالمادة التعليمية وما تعلمه لفترة أطول، ولانتقال أثر التعلم ليصبح ممارسة سلوكية فى حياة الفرد اليومية.

إن تزويد المتعلم بمعلومات عبر التغذية الراجعة بعد الاستجابة الخطأ تعد أكثر أهمية من عملية تأكيد الصواب. ففى حالة الاستجابة الصحيحة فإنه لا يطلب من

المتعلم أن يغير هيكلية الاستجابة، أما فى حالة الاستجابة الخطأ فإن المتعلم أمام أمرين : إما إزالة الإجابة الخطأ أو استبدال الاستجابة الصحيحة بها، وهنا يقوم المتعلم بحذفها أو التعويض عنها بالصواب، وبذلك يساعد على حفظ صدق الهيكلية المعرفية لديه.

و هناك نمطان من التغذية الراجعة بالنسبة إلى مصدرها هما:

- التغذية الراجعة الداخلية وهى التى يتلقاها المتعلم من خلال أدائه ومن خلال ملاحظاته الذاتية لنتائج ذلك الأداء.
- التغذية الراجعة الخارجية وهى التى يتلقاها المتعلم عن أدائه من مصدر خارجى كالمعلومات التى يقدمها المعلم للمتعلم عن أدائه من حيث مستوى الكفاءة.

أما عن التغذية الراجعة وما يتعلق بالطريقة التى يتلقى بها المتعلم تلك التغذية، فإنها تقسم إلى :

- التغذية الراجعة الظاهرة، وهى المعلومات التى يستقبلها المتعلم باستخدام حاسة أو أكثر من حواسه الخمس.
- التغذية الراجعة الباطنة، وهى التى يتلقاها المتعلم عن أدائه عن طريق الإحساس الداخلى بواسطة أجهزة الاستقبال الجسمية والنفسية والعقلية.
- إن التغذية الراجعة التى يقدمها المعلم للمتعلمين، أو يحصل عليها المتعلم باستخدام حواسه هى مهمة فى المراحل التعليمية الدنيا، أما ما يحصل عليه من إحساسه الداخلى أو ملاحظته لنتائج أعماله هى أكثر أهمية فى المراحل التعليمية العليا. والتغذية الراجعة سبعة أنماط ثنائية القطب هى: حسب التزامن مع الاستجابة (متلازمة – نهائية)، وحسب زمن تقديمها (فورية – مؤجلة)، وحسب شكل معلوماتها (لفظية – مكتوبة) وحسب توزيعها (منفصلة – متصلة – متراكمة) وحسب مقدار المعلومات (تكرار نسبى – تكرار مطلق) وحسب الغرض منها

(إيجابية – سلبية – تعتيمية). وهذه الأنواع لا يمكن تطبيقها فى موقف تعليمى واحد، وأهمها هو ما كان المتعلم نفسه محورها الأساسى.

إن التغذية الراجعة الفورية سواء كانت ملفوظة أو مكتوبة تتصل مباشرة بالسلوك الملاحظ وتعقبه مباشرة، وتزود المتعلم بالمعلومات أو التوجهات والإرشادات اللازمة. وتؤدى هذه التغذية بطريقة سلسة لا تعقيد فيها ولا غموض، فقد تكون بنوع (نعم / لا) وتسمى تغذية إعلامية، وهناك نوع أكثر تعقيدًا مثل تقديم معلومات فورية لتصحيح خطأ وقع فيه المتعلم، أو يطلب منه توجيه إجابته الوجهة الصحيحة، أو أن يتعمق فيها لكونها إجابة سطحية، وهى تغذية راجعة تصحيحية تساعد المتعلم عندما يقدم إجابة يعتريها الغموض فتوجه له أسئلة يقدم على إثرها تفسيرًا، ومن الممكن أن تعقب استجابته بالمدح والثناء وتلك التغذية الراجعة التعزيزية، ومن الممكن أن تزداد العملية عمقًا واتساعًا لتقترب من العملية التدريسية وتصبح خارجة عن كونها عملية إخبارية تصحيحية أو تأكيدية.

و التغذية الراجعة الفورية تعقب كل المواقف الامتحانية سواء القصيرة التى يعقدها المعلم لمعرفة مدى تحقق الأهداف المخطط لها وبعدها فورًا أو أثناء الحصة؛ لتوجيه المتعلمين إلى الإجابات الصحيحة بتدوينها لهم على السبورة. وهناك التعقيبات التى تعقب الامتحانات الفترية حيث يزود المتعلمون بملحوظات وإرشادات عن إجاباتهم، وتدوين الإجابات الصحيحة لمن كانت إجاباتهم خطأ ويطلب إليهم تصويب مسارهم نحو الأفضل من خلال النصح والإرشاد والتوجيه إلى الإجابات والموضوعات التى تثرى حصيلتهم وتدعم ما سبق أن تعلموه.

والتغذية الراجعة المباشرة لها علاقة بالتقويم المستمر التكوينى المرحلى البنائى الذى يستمر طوال مواقف التدريس، ومن خلالها يعدل المعلم ويبدل فى مواقفه

التعليمية لتنفيذ الرسالة بأيسر الطرق وأقل مجهود، وتنطلق التغذية الرجعية من نظريات التعليم الارتباطية والسلوكية.

إن ما يجب مراعاته هنا هو أن التأخر لبضع ثوان فى تقديم التعزيز بعد الاستجابة الصحيحة يقضى على الأثر الذى تتركه تلك الاستجابة، ويضعف التعلم. ولذلك فإن معرفة النتائج الفورية عقب الاستجابة الصحيحة ضرورى لتعزيزها ولأنها تعمل على إثارة دافعية المتعلم وتوجيه طاقاته نحو التعلم وتسهم فى تثبيت المعلومات وترسيخها، وبالتالى تساعد على رفع مستوى الأداء فى المهام التعليمية اللاحقة. وقد أشارت نتائج البحوث التربوية والنفسية الحديثة إلى أنها تجذب انتباه المتعلمين إلى معلومات معينة يجب التركيز عليها، ومساعدة المتعلم فى استرجاع المادة التعليمية بعد مضى وقت عليها، وكذلك فإن التغذية الراجعة الإخبارية فى وقتها المناسب تؤدى إلى تمييز المفاهيم وإتقانها. وعلى المعلم أن يأخذ الأمور التالية فى الاعتبار :

- أن تتصف التغذية الراجعة بالدوام والاستمرارية.
- أن تكون فى ضوء أهداف مخطط لها مسبقًا.
- أن تفسر نتائج التغذية الراجعة عمقًا ودقة.
- أن تتصف بالشمول لجميع المتعلمين على اختلاف مستوياتهم التحصيلية والعقلية.
- أن تستخدم فيها أدوات معدة ومختارة مثل الاختبارات والاستمارات وبطاقات الملاحظة والمقاييس.

إن مدارسنا فى حاجة إلى تدريب معلمينا على معرفة أنواع التغذية الراجعة وكيفية استخدامها باعتبارها من الاستراتيجيات التعليمية المهمة فى عملية التعليم والتعلم، والتى تعمل على تعزيز دور المتعلم، وتشجيعه على الاستمرار فى عملية التعليم والتعلم المتقن بحيث يصبح نشطًا مشاركًا فاعلاً، بل لتوظيف أثر التعلم فى

الحياة اليومية بشكل مناسب يساعد على التوافق والتكيف مع مطلوبات الحياة اليومية المتجددة بكل تحدياتها ومشكلاتها، وحتى يصبح التعليم للحياة وليس للامتحانات.

3 – نحو تعليم الطلاب غير العاديين :

إن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى إلى الكشف عن الطلاب الموهوبين، والاهتمام بهم ورعايتهم، لأنهم يمثلون ثروة وطنية فى شتى مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع. إن استثمار طاقات وقدرات الطلاب الموهوبين يسهم فى رفاهية المجتمع وضمان أمنه واستقراره. إن مقياس تقدم الأمم محكوم بطاقات وقدرات أفرادها فى المجالات العلمية والتقنية ومجالات الآداب والفنون على حد سواء، كما أن مواكبة المجتمع للتقدم العالمى وقدرته على مواجهة تحديات العصر يعتمد بدرجة كبيرة على تلك الرعاية التى تقدم للطلاب الموهوبين وتهيئة الظروف الملائمة لكل طالب موهوب حتى يصقل طاقاته وإبداعاته ويحقق ذاته.

إن الطلاب الموهوبين فئة تتمتع بسمات وخصائص جسمية وعقلية وانفعالية واجتماعية تميزهم عن الطلاب العاديين، وعليه فهم يحتاجون إلى معلمين يستطيعون أن يتفاعلوا معهم، وأن يقدموا لهم ما يشبع مواهبهم. ويتميز معلمو الموهوبين بما يلى:

- الكفايات الشخصية التى تتمثل فى أن يكون هذا المعلم متفهمًا لذاته ولمتطلبات الموهوبين واحتياجاتهم، منفتحًا على الأفكار الجديدة، ويتحلى بالتفكير العلمى الإبداعى والثقة بالنفس وتحمل المسئولية، والاحتفاظ بالاتزان الانفعالى.
- الكفايات المعرفية من حيث الإلمام بطبيعة الموهبة، واحتياجات الموهوبين الوجدانية والنفسية، ومواكبة التطور المعرفى والتقنى فى مجال إجراءات الكشف عن الموهوبين ورعايتهم.

- الكفايات المهارية من حيث تشجيع التفكير الإبداعى، وتقنيات الأسئلة وتيسير البحث، وتنمية الحل الإبداعى للمشكلات، ومهارات التدريس وتقنياته، واستخدام الاختبارات، وتوفير فرص التعلم، وإرشاد وتوجيه الموهوبين، وتنمية القدرة القيادية.

إن على قيادات التعليم اختيار المعلمين من بين ذوى الأداء المتميز، وإسناد تدريس الموهوبين إليهم، وحثهم على رعاية ومساعدة كل موهوب فى مجال موهبته، وتوجيههم لاستخدام أساليب فعالة تركز على الحوار والمشاركة، وطرح مواقف تعليمية تشجع على الإبداع وتنمية الدافعية نحو التعلم الذاتى، وإتاحة الفرص للتعبير عن قدراتهم ومواهبهم، واستخدام المكافأة لمن يعبر عن أفكار جديدة وإجابات مبتكرة.

إن الموهوبين شأنهم شأن الطلاب العاديين يواجهون مشكلات قد تعيق موهبتهم مثل ضعف تكيفهم مع المجتمع، حيث يظن الناس أن الموهوبين يمكنهم أن يؤدوا كل شيء نافع وناجح وأنهم يتحكمون فى إظهار مشاعرهم، وكذلك غياب وعى الوالدين والمعلمين وفهمهم لظاهرة الموهبة وميول الموهوبين وسلوكهم الأمر الذى يفرض على القيادات التعليمية توفير مرشدين للتعامل مع الموهوبين، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم مع الأسرة والمدرسة بإجراء دراسات اجتماعية شاملة عن الطلاب الموهوبين وإنشاء الملفات والسجلات والبطاقات التتبعية، وتبصير أسرهم بأساليب التعامل معهم، وتطبيق المقاييس والاختبارات التى تساعد فى الكشف عن الموهوبين وإرشاد الموهوبين لإدراك جوانب موهبتهم واستعداداتهم وحاجاتهم.

إن النشاط الطلابى ركيزة أساسية تعمل على إبراز مواهب الطلاب، حيث إنه مجال خصب لتعبير الطلاب عن ميولهم وإشباع حاجاتهم، ولأنه مجال خصب

لتطبيق الأفكار وللتدرب على تحمل المسئولية والعمل الفريقى وضبط النفس. إن ذلك يفرض على مسئولى المدارس وضع برامج متنوعة للأنشطة تكشف عن الطلاب الموهوبين مبكرًا للعناية بهم، وبحيث تتفق هذه الأنشطة مع إبداعات الطلاب وما يميزهم من استعدادات وقدرات مع مراعاة الفروق بينهم فى نفس مجال الموهبة، وتوفير برامج إثرائية تتميز بالعمق والتوسع عما يمارسه الطالب الموهوب فى النشاط المدرسى، وتبادل الزيارات الميدانية بين الطلاب الموهوبين فى المدارس المختلفة، وإقامة المعارض لتسويق إبداعاتهم على مستوى المدرسة والمنطقة التعليمية، وإقامة الملتقيات بين الطلاب الموهوبين، وتوفير ورش عمل لممارسة النشاط الطلابى، وتوفير متطلبات الأنشطة للموهوبين سواء أكانت مادية أم بشرية.

إن الموهوبين لديهم نهم فى توسيع معارفهم وتعميقها والسعى نحو معرفة العالم من حولهم، ومحاولة فهمه، ناهيك عن حب الاطلاع والقراءة خارج المقرر لذلك يتوجب توفير مراكز لمصادر التعلم فى المدرسة باعتبارها تنوع فى مصادر المعرفة وتنمى قدرات الموهوبين.

إن مدارسنا فى حاجة إلى توفير مناخ ثقافى منفتح عبر المكتبة المدرسية من حيث البيئة الفيزيقية من إضاءة وتهوية وتجهيزات من أثاث ومواد قرائية ومصادر للتعلم وأساليب البحث بواسطة الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت"، ومساعدة الطلاب الموهوبين على الاشتراك فى المسابقات المحلية والدولية والعلمية والأدبية والفنية، واستخدام الحوافز المادية والمعنوية والحفاظ على استمرار الموهوبين وتنمية وتطوير مواهبهم لخدمة التنمية المجتمعية، وذلك بإقامة حفلات التكريم، ولوحات الموهوبين، وشهادات التقدير والأوسمة والمكافآت المالية والزيارات والبعثات.

إن على المدرسة واجبًا آخر يمتد إلى الأسرة لرعاية الموهبة والموهوبين عن طريق

إعداد نشرات وكتيبات دورية تتضمن معلومات عن الموهبة ورعايتها وخصائص الموهوبين وأساليب رعايتهم، وبث الوعى لدى الآباء فى مجالس الآباء والمعلمين من حيث ثقافة التسامح، وتقبل أنماط التفكير الابتكارى والنقدى والأسئلة المتشعبة، والابتكارات والمبادرات وحرية التفكير والتعبير واحترام الآخر، وإقامة علاقات آمنة ومشجعة بين الطلاب وبينهم وبين الآباء. إنه من المفيد أن تسجل كل مدرسة أسماء الطلاب الموهوبين وتعمل على رعايتهم تعليميًا وصحيًا واجتماعيًا، ومتابعتهم من خلال مراكز لرعاية الموهوبين فى كل منطقة تعليمية، ومنح هؤلاء الموهوبين مزايا من خلال بطاقات للتعامل مع مؤسسات المجتمع من دور ثقافة ومؤسسات الفنون ومراكز العلوم والأندية ليتيسر الاطلاع والحضور المجانى. كما أن تعاون كتيبة التعليم مع كتيبة الإعلام يساعد فى رعاية الموهوبين وتنمية مواهبهم من خلال إجراء مقابلات معهم وعرض إنتاجهم الإبداعى، وتقديم المنح الدراسية والسفر إلى الخارج، ولعل عالم الموهبة والموهوبين يتطلب التنافس بين مؤسسات المجتمع المدنى فى تقديم أساليب الرعاية والاهتمام بهؤلاء الموهوبين، الذين هم الرصيد الذهبى للوطن، والقادرين وحدهم على نقله إلى المستقبل باعتبارهم قاطرة التطوير والتنوير.

إن الإنسان المعوق هو كل فرد نقصت إمكاناته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصًا فعليًا نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية. وهذا الإنسان المعوق لم يعد عالة على مجتمعه، بل أصبح قوة منتجة فعالة بعد تأهيله وتشغيله، بل إن الدول أصبح يقاس تقدمها ورقيها بمقدار ما تقدمه لأبنائها المعوقين من خدمات تعليمية وتأهيلية حتى يحيا حياة كريمة. إن التأهيل المهنى للمعوقين رسالة اجتماعية وإنسانية تهدف إلى إعدادهم للقيام بالعمل المناسب لإمكاناتهم كسائر أفراد المجتمع بدلاً من أن يكونوا عبئًا على غيرهم، وبذلك يتغلبون على إعاقتهم، ذلك أن التأهيل المهنى عمل بناء بفضله يستعيد الفرد قدرته، ويشارك فى العمل والإنتاج مشاركة

إيجابية ليحصل على الحياة الكريمة، وبفضل التأهيل المهنى يتم تنمية المهارات اللازمة للمعوقين لينجحوا فى عملهم. إن هذا التأهيل المهنى يؤدى إلى توعية المعوقين بعصرهم وبالبيئة التى تحيط بهم وبمجتمعهم الذى يعيشون فيه، بل وتشجيعهم على التفكير فى أنفسهم ومستقبلهم. والمعوق إذا أعد عقليًا إعدادًا مهنيًا وأحسن تدريبه فإنه يستطيع أن يعطى قدر ما أُنفق عليه أربعين مرة.

إن المعوقين كغيرهم من أفراد المجتمع يملكون الحق فى الحياة والنمو والحق فى التعليم والتدريب على مهنة من المهن، ليكونوا منتجين فى المجتمع يستغلون ما لديهم من قدرات وإمكانات واستعدادات إلى أقصى حد ممكن، وإهمال تربيتهم وتأهيلهم خرق لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى نادى به الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. كما أن العناية بهم فى حد ذاتها توفير لطاقات إنتاجية فى المجتمع يمكن استغلالها، حيث يوجه هؤلاء المعوقون إلى عمل مناسب لقدراتهم وظروف إعاقتهم، وبذلك لا يعيشون عالة على مجتمعهم. إن معظم الدول المتقدمة حين أدركت أهمية التأهيل المهنى للمعوقين عقليًا فى تقدم المجتمع نوعت فى تقديم أنظمة حرفية جديدة، ونوعت فى برامج التدريب المهنى، بل أنشأت جامعات مهنية تتولى مسئولية تنظيم التعليم المهنى.

إن الإيمان بالإنسان وقدراته وعمله ومشاركته وعطائه فى عالمنا العربى يمثل جوهر بناء هذه الأمة ومستقبلها، وهذا الأمر يتطلب الانتفاع بالتقدم الكبير فى ميدان العلم والتقنية والانتفاع بديمقراطية التعليم والتوسع فى منح فرص التعليم للجميع، وهذا كله لابد وأن يثرى العناية بالمعوقين وتأهيلهم تقنيًا وتدريبهم وتشغيلهم وتسويق منتجاتهم فى معارض دائمة متنوعة، والحد من المواقف الإحباطية والانحرافية والعدوانية التى يتعرضون لها فى حياتهم اليومية، والتوسع فى مدارس التربية الفكرية الخاصة بالمعوقين وإثرائها وتزويدها بالعيادات المتخصصة والملاهى والملاعب وورش التدريب المتقدمة تكنولوجيا والإفادة منهم

فى مشروعات وأعمال الأسر المنتجة خاصة وأن نسبة المعوقين عقليًا حسب تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء 4.3٪ من إجمالى السكان، وأنها تصل إلى 9.3٪ فى الأحياء التى تعانى من مظاهر ونتائج الفقر والجهل وسوء التغذية. والجدير بالذكر أن التأهيل المهنى للمعوقين عقليًا نال اهتمامًا متزايدًا فى المجتمعات المتقدمة من حيث ابتكار الأدوات والآلات والأجهزة التعويضية التى تسهم فى تقريبهم من عالم الأسوياء باعتبار أنهم كغيرهم يملكون الحق فى الحياة وفى التعليم والتدريب؛ ليكونوا منتجين قادرين على كسب عيشهم والاندماج فى المجتمع وباعتبارهم جزءًا من الثروة البشرية التى يجب الإفادة من طاقاتها.

لقد تبنت منظمة العمل الدولية تعريفًا للتأهيل المهنى واعتباره تلك العملية المستمرة والمنسقة التى تشتمل على تقديم الخدمات المهنية مثل التوجيه المهنى، والتدريب المهنى، والتوظيف الانتقائى وذلك لتمكين الشخص المعوق من تأمين عمل مناسب والاستقرار فيه، أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفته بأنه الإفادة من الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتربوية والمهنية من أجل تدريب وإعادة تدريب الأفراد لتحسين مستوياتهم الوظيفية، وهذا معناه أن التأهيل المهنى الذى ننشده هو عملية تساعد الإنسان المعوق على الاستفادة من طاقاته البدنية والاجتماعية والمهنية وتنميتها للوصول إلى أقصى مستوى ممكن من التوافق الشخصى والاجتماعى والمهنى.

إن أهداف التأهيل المهنى للمعوقين تتمثل فى :

- توفير الفرص والإمكانات اللازمة فى مجالات العلاج والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية، سواء من خلال الأسرة أو المؤسسات المتخصصة فى ميدان الخدمات الاجتماعية المتنوعة.
- إتاحة فرص التعليم للمعوقين، والعمل على اكتساب المعرفة ونموها فى المراحل

التعليمية المختلفة سواء فى مؤسسات التربية الخاصة أو المدارس العامة أو برامج محو الأمية وتعليم الكبار بما يتناسب مع فئة من فئات المعوقين.

- توسيع مجالات التدريب والتأهيل المهنى بما يتناسب مع ميول واستعدادات وقدرات المعوقين.
- توفير فرص العمل والتشغيل فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى الحكومى والخاص أو من خلال ترتيبات للعمل فى المنزل.
- تمكين المعوقين من عملية الاندماج الاجتماعى، واكتساب الثقة بأنفسهم، والعمل على زيادة ثقة المجتمع واتجاهات أفراده نحوهم.
- تهيئة كل المجالات والوسائل المناسبة للنمو، وذلك للوصول إلى درجة معينة من الإشباع الثقافى والترويحى، وذلك عن طريق الأنشطة المختلفة المناسبة فى مجالات الرياضة والثقافة والفنون والإعلام.
- وضع السياسات التى تكفل للمعوقين حق المساواة مع غيرهم من أقرانهم غير المعوقين وخاصة فى مجالات الحقوق السياسية والمدنية.
- توفير فرص الوقاية والتحصين والعلاج من الأمراض المتوطنة فى البيئات الاجتماعية والإنسانية المختلفة، وتأمين الشخص المعوق ضد حالات العجز والشيخوخة والبطالة.

إن فلسفة التأهيل المهنى للمعوقين تقوم على أن عملية التأهيل المهنى للمعوقين عملية منسقة تستخدم كل الإجراءات الطبية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية مجتمعة لمساعدة الفرد المعوق على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفاعلية لنفسه والاندماج، كما يعتبر التدريب المهنى للمعوق جزءًا من التأهيل، ووسيلة من وسائل الإعداد للعمل دراسيًا وعمليًا من أجل إعداده ليتولى العمل الذى يتفق وقدراته واستعداداته.

إن الخبرات الدولية لتأهيل المعوقين عقليًا تشير إلى الاعتبارات التالية التى يمكن أن تثرى هذا المجال مستقبلاً من خلال :

- زيادة الاهتمام بالتأهيل المهنى للمعوقين عقليًا باعتباره ضرورة اقتصادية اجتماعية إنسانية حتى يتحولوا إلى طاقات إنتاجية، كما أنه يحفظ لهم حقهم فى الحياة الطبيعية لينالوا حظهم فى التنمية والثقافة والعمل والإبداع.
- الاهتمام بالتدريب على المهارات الأساسية للأعمال اليدوية والكمبيوترية مما يتناسب مع نمو المعوقين عقليًا ويجعل التعليم ذا معنى وله بعد وظيفى لديهم.
- التعاون الوثيق بين العمل الفكرى والعمل اليدوى إيمانًا بأن التنمية الاقتصادية ثمرة التعاون المتكامل بين النظرية والتطبيق، مع تخصيص مراكز التأهيل المهنى تعادل المرحلة الثانوية المهنية بعد الانتهاء من التعليم فى مدارس التربية الفكرية مع تشجيع الجهود الأهلية فى إنشاء هذه المدارس.
- تخصيص قسم لمتابعة خريجى التأهيل المهنى وحل مشكلاتهم ومساعدتهم خاصة لمنتجاتهم وتسويقها، ودعم البحث العلمى فى مجال الإعاقة العقلية، وتخصيص مراكز لإجراء البحوث وعقد المؤتمرات والندوات التى تواجه حاجاتهم ومطلوباتهم.
- إنشاء مكاتب التأهيل والمزودة بالمرشد التأهيلى الذى يساعد المعوقين على اختيار الحرفة المناسبة، ومساعدة الآباء فى حسن التعامل مع الطفل المعوق من خلال الجمعيات الأهلية.
- وضع سياسة إعداد كوادر فنية متخصصة فى كليات التربية للعمل فى مجال تأهيل المعوقين، ووضع برامج تساعد على إكساب المتدربين المهارات والخبرات الجديدة التى تساعدهم فى الحصول على فرص عمل حسب متطلبات سوق العمل، مع حث أصحاب الشركات والمصانع والمؤسسات على توفير فرص عمل للمعوقين طبقًا لإمكاناتهم وللاندماج فى المجتمع وتحقيق ذواتهم.

- توسيع مجالات الحرف التى يزاولونها، زراعية وصناعية وتجارية، حتى يختار كل منهم ما يتفق مع قدراته وميوله مع الاستفادة من موارد هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجهات الدولية والقومية المعنية بشئون المعوقين حتى يتم التوسع فى تلك الخدمات.

ثالثًا: التعليم وثقافة الجودة:

الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم وإصلاحه تقتضى أن يكون الإصلاح جذريًا متكاملاً مستجيبًا للاحتياجات المتزايدة، ومتجاوبًا مع شعورنا جميعًا بأن التعليم الذى يجده أبناؤنا فى المراحل المختلفة فى المستوى المطلوب، وأن الارتقاء بالتعليم هو ارتقاء بالمدرسة والمعلم والمنهج، وأن يزداد الإنفاق على التعليم من قبل الدولة ومواردها لا من إمكانات الأسرة حتى تأتى المحصلة النهائية للتعليم فى شكل منتج تعليمى يتفق ومتطلبات العصر ورؤى المستقبل، وتعليم فيه توازن بين الاهتمام بالكم والكيف معًا لمواجهة متطلبات عصر جديد، أخص خصائصه ثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه، فضلاً عن إعداد أجيال جديدة أكثر قدرة على مواجهة تحديات الحياة العلمية، تحسن استيعاب علوم المستقبل تفرق باستخدام قدرات العقل البشرى بين دعاوى الزيف والحقيقة.

إن الدولة العصرية تحرص على وضع التعليم فى طليعة أولوياتها وهمومها، كما أنها تسعى إلى تطوير نظم التعليم فى شتى المراحل، باعتبار أن التعليم هو ركيزة التقدم، وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه لملاحقة كل تطور، وهو العنصر الذى يحكم قدراتنا على مواجهة تحديات العصر، خاصة وأن المجتمع البشرى يشهد تاريخه ثورة علمية وتقنية هائلة تمتد إلى شتى جوانب الحياة. وتصوغ تصورنا للمستقبل، ولذلك فإنه لابد من أخذ هذا بعين الاعتبار عند التصدى لقضية إصلاح التعليم التى تعنى فى الحقيقة والواقع بإعادة تشكيل الحياة فى ربوع الدولة، وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام على تنمية قدرة الطالب على استيعاب حقائق الحياة

المعاصرة وتطويرها بما يخدم قضية التنمية، وبما يتواءم مع التحديات المتجددة، وربما يجعل التعليم والارتقاء به الطريق والمدخل لخريطة العالم الجديدة.

فالتعليم هو المحور والأساس لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد والسياسة، وفى دورنا الحضارى الذى بدأناه قبل الأمم وعلينا مواصلته فى الاستقرار الداخلى والنمو والرخاء، ذلك أن التعليم هو الطريق للمنافسة فى الأسواق، أسواق الداخل وأسواق الخارج. وعليه فلابد أن يجد القدرة المالية والإمكانات المادية بغية المضى بعيدًا، وتخصيص الاستثمارات التى يحتاجها هذا القطاع الحيوى للتوسع فى التعليم وتطوير مناهجه وتحديثه وانتشاره جنبًا إلى جنب مع برامج تدريب وتأهيل مكثفة وعلى أعلى مستوى.

إن التعليم لم يعد مجرد توفير مكان لتلميذ فى فصل، أو إعداد معلم لمدرسة، أو بناء كلية جامعية وتأهيل أساتذتها، بل إن التعليم فى عصر العلم والمعلوماتية اختلف مفهومه، وارتفعت أهميته، ولم يعد التنافس بين القوى العظمى الآن صراع حول تملك القنابل والصواريخ والطائرات وأسلحة الحرب، بل منافسة وحرب حول التعليم، ومنافسة وحرب لمن يملك علوم العصر وتكنولوجياته، وطريق هذه المعرفة التى تحقق السبق والتقدم هو التعليم. إن التطور التكنولوجى الهائل وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه تفرض علينا فى كافة الدول العربية تغيير أسلوب التعليم وطرقه ومناهجه، وحتى نجعل المدرسة ليست مجرد بناء ولكنها تجهيز بالمعامل والملاعب والمكتبات والورش وتقليل كثافة الفصول لتصل إلى المعدل العالمى 25 — 30 تلميذًا، وتحسين أحوال وأوضاع المعلمين بالفعل واعتماد حوافز مهنية لهم ومضاعفة مكافآت الامتحانات؛ لأنه لا تطوير ولا تحديث للتعليم إلا بتطوير وتحديث إعداد المعلم وتحسين أحواله المهنية والمالية بما يتواءم مع ما يبذل من جهود فى بناء أبناء الأمة، رصيدها الذهبى والمدخل لعصر المعلومات وثورة العلم والتكنولوجيا، فهم الأساس الذى يتم التعامل به

مع الزراعة والصناعة والخدمات والثقافة، وهم الأساس والقاعدة لبناء وقيام دولة عصرية.

إنه لن تكتمل رحلة التقدم بغير إطلاق قدرات الإنسان العربى وتحويل أكبر عدد من أبناء العروبة إلى مشاركين بالعمل فى زيادة الإنتاج والارتقاء بجودته، وتلك هى المهمة الأولى من مهام عديدة يجب أداءها، وسبيل هذه المهمة أن نعيد النظر فى مفاهيم مؤسسات التعليم والتدريب التى هى فى الحقيقة مؤسسات إنتاجية لها الأولوية فى حساب برامج وطنية للاستثمار. لقد أدرك العالم المتقدم أن الإنسان المنتج يتم تشكيله وتنمية مهاراته وقدراته ابتداء من سنوات التعليم الأولى، وعليه فإن المدرسة هى مكان تلقى العلم وتنمية المهارات والقدرات، وإن الارتقاء بجودة التعليم يساعد فى تأهيل المتعلمين للحصول على فرص العمل المناسبة، ويتم ذلك فى إطار برنامج قومى شامل لتحديث مدارسنا وتطوير مناهجنا بحيث نركز فى الدراسة على المضمون والكيف لا على الكم كى نتيح للمتعلمين أن يمارسوا أنشطة مدرسية تساعد على تسليحهم بالقدرات والمهارات والقيم والأخلاقيات. كما نركز على التعليم والتدريب فى مواقع العمل وفى نفس الوقت، باعتبار أن التدريب هو العنصر الأساسى فى إكساب المتعلمين المهارات العملية التى تكون العامل الماهر القادر على التعامل مع المشاكل الفنية المعقدة وعلى الارتقاء بمستوى المنتجات، ومن الممكن أن تطبق هذه الفلسفة التعليمية المتطورة لنقتحم بها تحديات القرن الواحد والعشرين حيث يرتبط المصنع بالمدرسة والمعمل.

إن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة فى أى إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته، ويقتضى ذلك الأخذ ببرنامج يعالج شتى جوانب المسألة التعليمية بدءًا بإقامة المدارس الجديدة على أسس عصرية تتيح للتلاميذ فرصة ممارسة أنشطتهم التعليمية والتربوية المختلفة، وإصلاح الأبنية المدرسية القائمة بالفعل، وإعادة النظر فى المناهج والبرامج، وإعادة تأهيل التلاميذ، وزيادة

قدراتهم على التعامل مع حقائق العلم وتطوراته الحديثة، وتكوين شخصياتهم بما يعزز إمكاناتهم فى إدارة الحوار الخلاق الذى يمكنهم من المشاركة وحسن اتخاذ القرار.

إن التعليم مسألة ترتبط بالأمن القومى، لأن الأمن القومى فى أبسط تعريف له هو مجموعة القدرات والأنظمة والإجراءات التى تكفل حماية الوطن من كل ما يتهدده من أخطار منظورة أو محتملة تهدد استقراره ورفاهيته وسلامة أراضيه واستقلاليته فى اتخاذ قراره. وتتمثل هذه القدرات والإجراءات والأنظمة فى محاور ثلاثة : محور سياسى، ومحور اقتصادى ومحور عسكرى. وبالنسبة للمحور السياسى فإنه يقوم على الديمقراطية وعلى السلام الاجتماعى. والديمقراطية هى نتاج طبيعى لتعليم جيد يقوم على إعمال الفهم والتحليل وعلى النقاش الحر، وعلى إبداء الرأى بشجاعة ويقول الرأى الآخر، كما تقوم على تحمل المسئولية والقدرة على التعايش مع الناس، وامتلاك رؤى اجتماعية ومسئولية اجتماعية. إن التعليم الجيد يؤدى إلى إعداد المواطن الذى يؤهل بحق ليكون دعامة السلام الاجتماعى فى الوطن، والسلام الاجتماعى لب الأمن القومى الداخلى للدولة العصرية.

أما المحور الاقتصادى، فهو المحور الثانى من محاور الأمن القومى، ويقوم على زيادة الإنتاجية. إن الفارق الأساسى بين أكثر الدول تقدما فى العالم وأكثرها تخلفًا هو فى إنتاجية الإنسان الفرد. وهذه الإنتاجية نتيجة منطقية وعملية لمقدار الرعاية المتكاملة التى تقدم للمتعلمين أطفالًا ثم شبابًا، فهى تصقله بالقدرات وتمده بالمهارات، وتقدم له العديد من الخبرات ويتحدد بها موقعه من الإنتاج وقدرته على المساهمة فيه وعليه فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته، كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار ونوعية التعلم الذى حصل عليه، ومقدار ما يتوافر له من الخبرات الأساسية والقدرات، وهكذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موقع الدولة العصرية على خريطة العالم.

كما أن المحور العسكرى يكشف أن العالم يسير فى اتجاه الإيمان بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل، وأن المفهوم التقليدى للحروب التى كانت تدور فى ميادين القتال بتنظيم الجيوش قد تغير فى ظل ثورة المعلومات، وأصبحت حروبا فى الرياضيات وإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة، وهكذا تبدأ الحروب بالعلم فى عقول البشر وتنتهى أيضا عقول البشر، وهذا معناه أن التفوق العسكرى نتاج تعليمى وعليه فإن كل مقومات الأمن القومى تصبح مرهونة بالتعليم.

إن قضية الاستثمار فى التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية بل قضية أمة، وعليه يلزم أن يحصل التعليم على الاستثمار اللازم.

إن التعليم يجب اعتباره فى إطار الخدمات، بل فى إطار الاستثمار فى القوى البشرية التى هى أغلى أنواع الاستثمارات. إنه يجب أن تتوافر الاستثمارات لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة لأنه مهما حسنت النوايا، ومهما تم الإدراك لأهمية التعليم فإنه إذا لم يكن لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم فلن يمكن تحقيق ما نتمناه للدولة وما نعمل فى سبيله. إن التمويل له مصدران: أولهما، مصدر توفره الدولة فى الميزانية العامة، وثانيهما، الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يعاملوا الاستثمار فى التعليم على أنه قضية مصيرية، فإذا استقر فى وجدان الناس أن التعليم يشكل مستقبل الدولة، وأن الاستثمار فى التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعى، فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجدية فى نفقات التعليم من منطلقات عدة : المنطلق الوطنى وهو الشعور بأن استقرار الدولة وإرادتها ومستقبلها أهداف كبرى تستحق التضحية، ومنها المنطلق الاجتماعى وهو الشعور بأنه لا تقدم للمشروعات الاقتصادية، ولا تنمية لرأس المال إلا فى جو من الاستقرار بحيث يسود السلام الاجتماعى، والتعليم هو أقرب دعامات السلام الاجتماعى. إن الالتزام بهذه الخطوط العريضة فى تعليم الأمة العربية، بالإضافة إلى الأخذ بمنجزات العلم، وما حققته الشعوب المتقدمة من تطور كل ذلك يجعل التعليم هو المعبر الحقيقى إلى المستقبل.

إن قضية التعليم مسئولية المجتمع بكل فئاته وطبقاته، وتتطلب وفاقًا مجتمعيًا لإصلاح التعليم ومنظومته خلال المرحلة القادمة، يتطلب رؤى وبدائل لفكر جديد يقوم على تصميم المنظومة فى إطار المنافسة العالمية التى تبدأ من المستقبل وتنطوى على الإبداع لصناعة منتج تعليمى للألفية الثالثة. ويبدأ تحقيق ذلك من مناهج مطورة تنتظم مراحل التعليم على اختلاف مستوياتها، تركز على مفاهيم المستقبل من تعلم ذاتى وتعلم مستمر لامتلاك المعرفة التى هى قوة يتطلبها مجتمع الغد، معرفة باللغات الحية وباللغة العربية، ومعرفة بعلوم العصر والعلوم والرياضيات والآداب والفنون بعد تحديث مناهجها ودمج التكنولوجيات المتقدمة فى تلك المناهج الحديثة القائمة على التطبيقات الحياتية والأنشطة العملية التى تتبنى وحدة المعرفة وبنائها من منظور يحفز الطالب على البحث والنقد والابتكار، ويصقل قدرات المبدعين والمبتكرين والمتميزين فى المواد الدراسية المختلفة، كلٌّ حسب تفوقه بتقديم تعليم متميز لكل منهم.

إن تنمية قدرات ومهارات المعلم وعضو هيئة التدريس قضية مهمة للارتقاء بمستويات التدريس تتم خلال آلية التدريب على التقنيات الحديثة واللغات الأجنبية، والاحتكاك الدولى، وتوفير مناخ جيد للبحث العلمى، وتعزيز استقراره المادى والنفسى الذى يضاعف من قدرته على العطاء مع ربط ذلك بنسب النجاح لدى الطلاب ومستويات هذا النجاح وبالمحاسبية، وبالتقويم باعتباره مدخلاً لتطوير عناصر العملية التعليمية، وباعتباره عملية متلازمة مع التدريس غايتها التنمية الشاملة للمتعلم، وباعتبار أن التعليم للحياة وليس للامتحانات.

ثم التوسع فى تطبيق مفاهيم وآليات اللامركزية فى التعليم الجامعى وما قبل الجامعى، مع الحفاظ على استراتيجية للتعليم مستقرة مستمرة مستقلة لها أهداف بعيدة وقريبة، ومراحل زمنية ومعايير موضوعية تلتزم بها كل جامعة وكل منطقة تعليمية يؤدى كل ذلك إلى المزيد من الفاعلية والإنتاجية والمحاسبية والمرونة فى

التطبيق، ونقل التجارب الناجحة فى جامعات ومناطق تعليمية داخل الوطن إلى نظرياتها فى أماكن أخرى داخل الوطن أيضًا ليتم تجريبها توطئة لتعميمها، ولتشكل أساسًا لوفاق مجتمعى حول قضايا التعليم والبدائل والحلول المناسبة لمواجهة مشكلاتنا التعليمية، الأمر الذى يترتب عليه المزيد من المشاركة المجتمعية فكرًا وتمويلاً، بل تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا، الأمر الذى يترتب عليه تعميق الإحساس بأن المسألة التعليمية مسالة مجتمع بكل فئاته وطاقاته، تعزز أدوار القطاع الخاص غير الهادف للربح، والمجتمع المدنى فى توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق مسيرة التعليم المتنامية وإدارتها فى إطار يحقق الأهداف القومية فى تجويد التعليم والتوسع فى التعليم من إقامة جامعات أهلية وخاصة ومدارس تعاونية ومدارس نموذجية لتعزز من اندماج التعليم مع حركة التطوير وتحديث الوطن.

إن الفكر الجديد لتحديث التعليم يتطلب ثقافة جديدة للبحث العلمى تنطوى على مفاهيم ليست تقليدية تؤدى إلى توفير مستلزمات البحث العلمى الجامعى وما قبل الجامعى؛ حتى يصبح البحث العلمى جزءًا من النسيج المكون لتفكير المتعلم، ويحقق الاستفادة من الخبرات المحلية والدولية فى تطوير وتحديث الوطن.

ويمتد الفكر الجديد فى تحديث التعليم ليحتضن ذوى الاحتياجات الخاصة فى مراحلها المختلفة باعتبار أن التعليم والديمقراطية حق لكل أبناء الوطن، وتمكينهم من تحقيق فرص تعليمية متكافئة تصنع من هؤلاء المهمشين عناصر فاعلة مشاركة فى تطوير الوطن.

ويمتد الاهتمام بالتعليم الجامعى إلى تحقيق التنوع بأن تنفرد كل جامعة، بل كل كلية جامعية، بتميز فى جانب ما من أدوار الجامعة، التعليم، أو البحث العلمى، أو خدمة المجتمع وتنمية البيئة. تتميز بها يجعلها متفردة فى أداء أدوارها الجامعية وحتى تصبح لها شخصيتها المستقلة، ويأتى تميز الجامعات من تميز أعضاء هيئات التدريس القادرين على نقد المعرفة لا نقل المعرفة، واستخدام البحث العلمى لإحداث التقدم

فى فرع من فروع المعرفة فى إطار أن للجامعة حرية ومسئولية فى التفكير والتعبير والبحث والتعليم، مما يتطلب المزيد من الجامعات الجديدة الصغيرة الحجم المشاركة فى أنشطة البيئة المجتمعية، وتسعى إلى تعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة، ومضاعفة روح الابتكار والإبداع، ومضاعفة القدرة التنافسية لدى الشباب، وتعظيم فرص نجاحه فى تحقيق طموحه وتعزيز ثقته بنفسه فى قدرته على المنافسة فى مجال تخصصه، وتعميق روح الانتماء، والوعى بالواجبات والحقوق، والإيمان بمفاهيم التحاور والتواصل والإقناع.

إن الرؤى الدولية فى تحديث التعليم تتطلب، كما هو فى دول متقدمة تعليميًا اكتشاف الموهوبين ورعايتهم منذ المراحل التعليمية الأولى بتوفير بيئات تعليمية ثرية تلبى احتياجات ومتطلبات هؤلاء الموهوبين فى جميع مراحل التعليم، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الشاملة والمستمرة، وكذلك الرعاية الاجتماعية باعتبار أن هذا التوجه الحديث يوفر للموهوبين تعليميًا نوعيًا وتدريبًا دوليًا يمكنهم من المشاركة فى البحث والتطوير، ويتطلب هذا النسق التعليمى الخاص بالطلاب الموهوبين توافقًا مجتمعًا بين المعلمين والآباء والطلاب أنفسهم، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى الذى يتيح الفرص أمام الموهوبين للتدريب الفنى والمساندة المادية لتوفير بيئة التعلم الثرية بالتقنيات والرعاية المتنوعة والمساندة المادية والمناخ العلمى وتقنيات العلم، خاصة ونحن نعيش الفجوة الرقمية التى تشير إلى وجود فارق مهول بين المجتمعات والأفراد الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة وفاعلية، وبين المجتمعات والأفراد الذين لا يستخدمون هذه التكنولوجيا.

إن تقارير البنك الدولى تشير إلى أن ثلثى سكان العالم الذين يعيشون فى الدول النامية ومن بينهم الدول العربية، لم يسبق لهم القيام باتصال تليفونى بشبكات المعلومات الرئيسية، وبالتالى لم يتعاملوا مع الكمبيوتر. وعلينا أن ننظر إلى هذه الفجوة الرقمية باعتبارها عائقًا أمام عمليات التنمية الشاملة وبالتالى أمام الجهود

المبذولة فى عمليات إصلاح التعليم وتطويره، الأمر الذى يتطلب من مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص مساندة الجهود التى تبذل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على كافة المستويات لتضييق هذه الفجوة الرقمية، حيث إن زيادة استخدام التكنولوجيا الجديدة يسهم فى التقريب بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويعمل على تقليل الفوارق بين المجتمعات المختلفة داخل الوطن، وفى تطوير مسيرة التعليم. ومن ناحية أخرى فإن التلاقح الفكرى بين الاكتشافات المتبادلة فى مجالات الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، والإنسان الآلى تشير إلى أن المستقبل مرشح لأن يشهد نقلة نوعية جذرية فى مناشط الحياة كافة بما فى ذلك الطريقة التى يحيا بها الناس، حيث استطاعت هذه التكنولوجيات الجديدة أن تعطى الإنسان المتعلم إمكانات وقدرات هائلة فى التشخيص والعلاج، ومن هنا يتعاظم دور النظام التعليمى فى تربية وجدان المتعلم أسوة بتربية عقله؛ كى يتمكن هذا الوجدان من ضبط إيقاع العقل وتوجيهه لاستثمار هذه التكنولوجيا فى تحديث الوطن والمواطن معًا. وهنا لابد من الالتفات إلى أن هذه الثورات المتعاظمة فى العلم والتكنولوجيا، والتى تجمع بين الثورة التكنولوجيا المتقدمة والثورة المعلوماتية الفائقة، تتميز بالاعتماد المتزايد على المعرفة وتتطور تطورًا سريعًا فى جميع مجالات الحياة. وأدى التقدم فى مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى التعلم عن بُعد، وأصبحت قدرة الدولة تتمثل فى رصيدها المعرفى. ويرتبط مجتمع المعرفة بمفهوم مجتمع التعلم الذى يتيح كل شىء فيه فرصًا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعمل، ويتعلم ليعيش، ويتعلم ليحقق ذاته، كل ذلك يستتبع بالضرورة وجود شريحة عريضة فى المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمى عالٍ ومتطور قادر على الإبداع والابتكار. الأمر الذى يفرض على النظام التعليمى الحالى سرعة تطوير نفسه بحيث يتقن كل متعلم القدرات والمهارات اللازمة لإنتاج المعرفة واستخدامها.

وتطوير التعليم حتى يصبح للحياة وليس للامتحانات، وتطوير الامتحانات لقياس القدرات العقلية العليا والقيم الأخلاقية والمهارات الحياتية شرط ضرورى وأساسى لبناء إنسان جديد للألفية الثالثة، وحتى يعد ذلك مدخلاً للانطلاق بالممارسات التعليمية نحو ترسيخ ثقافة الإتقان وثقافة الجودة الشاملة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤى المستقبلية للتعليم فى عصر جديد.

ولما كان الامتحان هو الشغل الشاغل لأطراف العملية التعليمية، فإن هناك ركائز أساسية تشكل رؤية متكاملة فى تطوير الامتحانات من أهمها أن :

- عملية الامتحانات جزء من منظومة كاملة، فلا يجب أن ننظر إلى عملية الامتحان بمعزل عن المنظومة الشاملة للعملية التعليمية كلها، بل ننظر إليه باعتباره المعيار الذى يسيطر على الفكر التنموى، والتنافس من أجل الجودة الشاملة التى يجب أن تنظم كل محاور العملية التعليمية : المقررات الدراسية، وأنشطة التدريس، ومهارات أداء المعلم ومهارات أداء المتعلم. والامتحانات وسيلة مهمة للتحقق من وجود الجودة الشاملة فى كل مكونات منظومة العملية التعليمية، تلك الجودة لا تتحقق بنظم امتحانات تقيس قدرات المتعلم فى لحظة معينة، أو تقيس قدرة واحدة من قدراته، أو تقدم مرة واحدة باعتبارها فرصة وحيدة تحكم بها على المتعلم ولا تستمر لتعطى صورة مستمرة ومتطورة عن مستوى المتعلم، وهى بذلك مثل كاميرا التصوير العادية التى لا تعطى إلا صورة ثابتة عن المتعلم، ولا تدل على كل حركاته وأطوار نموه. إن الامتحانات التى ننشدها مثلها مثل آلات تصوير الفيديو، تعطى صورة المتعلم متحركة متطورة حية، وهى لا ترصد فقط، بل هى إجراء تنموى علاجى تعزيزى.
- الامتحانات التى نريدها تتطلب ثقافة جديدة تتبنى فكرًا تعليميًا يرفض أن تكون الامتحانات محنة تحل بالمتعلم، ومعاناة تصيب المتعلم وأسرته بالتوتر، بل تهدف إلى تخفيض المعاناة التى تحدث نتيجة التوتر المصاحب للامتحانات التى

تعدّ فرصة واحدة أمام المتعلم لقياس القدرة على التذكير دون أن تمتد إلى فرص متنوعة للامتحانات ولا قدرات متنوعة يمتلكها المتعلم، إنها امتحانات جديدة مستمرة شاملة متعددة تراكمية.

- وهناك ضوابط تجعل الامتحانات موضوعية ومفيدة وفق مفاهيم ومعايير الجودة الشاملة وهى: الشفافية، والمساءلة، والرقابة المجتمعية، وأخلاق مهنة التعليم التى تمثل أصلاً من أصول العمل المهنى للمعلم.
- والامتحانات المنشودة هى آلية حقيقية تحقق الحكم على المعلم وعلى المؤسسة التعليمية. وعليه، فإن هذه الامتحانات يجب أن تتصف بما يلى:

(1) الاستمرارية بحيث تكون الامتحانات ملازمة للتدريس، تبدأ مع بداية عملية التعليم والتعلم، وتسير معها حتى نهايتها، وتسعى على تصحيح مسار عملية التعليم والتعلم، ولذلك فإنه لابد أن ننتقل من الامتحانات الأحادية التى تقوم على الامتحانات التقليدية التى تتم مرة واحدة فى نهاية العام أو نهاية الفصل الدراسى إلى امتحانات تعقد بصفة مستمرة وتندمج فى سياق عملية التعلم وتصبح جزءًا لا يتجزأ منها.

(2) الشمول بمعنى عدم اقتصار الامتحانات على جانب واحد من جوانب التعلم، بل ينبغى أن تشمل كل جوانب الشخصية العقلية والجسمية والنفسية للمتعلم، بجانب ما يقوم به من أنشطة وبحوث ومشروعات، وما يؤديه من مهارات عملية.

(3) التنوع بمعنى أن تتنوع أنماط الامتحان فتشمل امتحانات شفوية، وأخرى سريعة، وبطاقات ملاحظة، وملفات إنجاز واختبارات فى الأداء العملى لتعطى صورة شاملة وصادقة عن المتعلم.

(4) التراكم بمعنى أن يعبر الامتحان فى مرحلة تعليمية معينة عن مجمل أداء المتعلم فى الصفوف الدراسية بهذه المرحلة التعليمية، أى الامتحان فى كل

مرحلة تعليمية تحسب نتائجه على أساس المجموع التراكمى لنتائج الامتحان فى جميع صفوف الدراسة فى المرحلة التعليمية.

إن المطلب التعليمى الذى يحقق المتابعة الموضوعية وتصحيح المسار أولاً بأول يتطلب تحديد الخطوط الفاصلة بين المركزية واللامركزية، الأولى فى التخطيط والثانية فى التنفيذ، ويجب تهيئة المناخ التعليمى عن طريق تدريب القيادات التعليمية الحالية أو اختيار وإعداد قيادات مدربة تستطيع ممارسة هذه السلطة، وذلك على النحو التالى:

(1) التأكيد على أن المسئولية القومية تتطلب تحديث التعليم، وتنمية موارده، وتعبئة القدرات على التخطيط والتنظيم والمساندة، ثم فى مرحلة تالية تأتى المساءلة والرقابة للحفاظ على النسيج الوطنى ودعم الهوية والسلام الاجتماعى وصيانة الأمن القومى وتطبيق مبادئ القانون والدستور بعيدًا عن الضغوط التى قد تنشأ على مستوى المحليات، وتحقيق تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع، والقدرة على تصويب الأخطاء أو الانحراف وإصلاح ما تثبت التجربة ضرورة تعديله، ثم قبول التقييم المحايد بشكل دورى للاطمئنان على تحقيق الأهداف القومية للتعليم، والالتزام بثبات الدولة فى العلاقات المجتمعية والانتماء والوحدة الوطنية والمساواة، وتنمية القيادات والكوادر التى تمتلك قدرات إدارية فعالة ورؤى مستقبلية واضحة.

(2) التوسع فى اللامركزية مفهومًا وممارسةً، ويتم ذلك من خلال : تفويض السلطة من خلال كل ما هو أكفأ أو أعلى، وتنمية المجتمع المحلى سياسيًا واجتماعيًا.

(3) الأخذ بتوزيع المسئولية والتدرج بها بين المستويات المختلفة من حيث المستوى المركزى، ومستوى الإدارات المحلية والمحافظات ثم الوصول إلى مستوى المدرسة.

(4) التوسع فى تطبيق مبدأ التجريب قبل التعميم، وتوسيع محيط التجارب الناجحة فى المناطق التى يتوافر فيها شروط النجاح والاتفاق على تنفيذ المشروعات فى المحافظات على غرار المشروعات التى أثبتت التجارب الميدانية المحلية نجاحها.

ما يبقى هو تأكيد ثقافة الجودة الشاملة فى النظام التعليمى وفى المدرسة، ذلك أن ثقافة الجودة الشاملة هى التى تضمن عملية تقويم وتطوير مستمرة لكل أبعاد وبيئة المدرسة وفق المعايير والأسس الدولية.

إن إرساء ثقافة الجودة الشاملة يساعد فى تحقيق : تفعيل إنتاجية المدرسة، وتحسين الأنشطة الاجتماعية والتعاونية وزيادة الترابط بين أعضاء المدرسة مدرسين وإداريين وقيادات تعليمية بل ومتعلمين وآباء، ثم تدعيم مسيرة الإصلاح والتقليل من عوامل المقاومة للتغيير والتجديد، وتأكيد الالتزام الخلقى والتميز لدى المعلمين والمتعلمين والإدارة التعليمية، ثم تعظم دافعية وحيوية المعلمين وكذلك المتعلمين، وزيادة الوعى بالأولويات التى ينبغى إنجازها. إن ضمان تحقيق الجودة فى التعليم تتم من خلال تطبيق المعايير الدولية التالية فى : طرائق التعليم والتعلم، ومحتوى المنهج والمصادر التعليمية، وبيئة المدرسة والمشاركة مع البيئة، ثم تتحقق فى الديمقراطية والتعددية، والمبنى المدرسى، والمسئولية والمساءلة. والتأكيد على ثقافة الجودة الشاملة من شأنه أن يربط النظام التعليمى بالمفاهيم أو المبادئ العالمية التى تحكم العملية التعليمية فى نظم التعليم المعاصرة، والتى من أهم مفاهيمها المشاركة المجتمعية والتكامل والشفافية.

إن ما يجب أن نؤكد عليه هنا هو أن المستقبل صناعة تربوية ذلك أن مستقبل الأمة إنما يعتمد على نوع التعليم الذى يقدم لأبناء الوطن، وعلى قدرة النظام التعليمى فى صياغة وصناعة هؤلاء الأبناء والبنات، بل وعلى توجيه أهداف هذا النظام وفلسفته وممارسته فى تكوين العقلية المستقبلية المبدعة للمتعلمين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات الخلقية التى تمكنهم من التعامل مع مشكلات

وسيناريوهات المستقبل التى لم تعاصرها ولم يسبق لنا أن نتعامل معها، بل ربما لا نكون قد تخيلنا إمكانية حدوثها.

وهذا كله يتطلب رعاية المناهج الدراسية المتكاملة والبينية، وتحقيق مجتمع التعلم، وتعدد مصادر المعرفة فى المدرسة، وتحديث الإدارة المدرسية والجودة الشاملة، والاستثمار الأمثل للسنوات الذهبية للطفولة المبكرة، وإنشاء قاعدة معرفية عريضة، وتحقيق ثورة فى المفاهيم وطرائق التعليم والتعلم الذاتى، والتعامل الناجح مع النظم المعقدة واللاخطية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وتطوير منظومة الامتحانات، وإعادة هيكلة النظام التعليمى فى ضوء رؤى المستقبل وتوجهاته.

الفصل الثالث

المنهج ومتطلبات الهوية الثقافية

أولاً: الدور الثقافى.

ثانيًا: الدور السياسى.

ثالثًا: الدور الاجتماعى.

رابعًا: الدور الأخلاقى.

خامسًا: الدور الأكاديمى.

سادسًا: الدور التربوى.



المنهج ومتطلبات الهوية الثقافية(*)

تسعى المناهج الدراسية لتوسيع شرايين الهوية الثقافية بضخ دماء ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وأخلاقية، وأكاديمية وتربوية فى عروق المنتج التعليمى، باعتبار المنهج الدراسى قلب المؤسسة التعليمية يؤثر ويتأثر بكافة المجالات والمؤسسات الداخلة فى التنظيم الاجتماعى للدولة، وبيان الأدوار التى يقوم بها المنهج الدراسى تتحدد فى:

أولًا: الدور الثقافى:

ثمة جملة من المتطلبات الثقافية تقع على كاهل التربويين، باعتبارهم أبرز حملة الثقافة فى المجتمع، ورسل العلم والأخلاق فى أى مجتمع متقدم. ومن أهم هذه المتطلبات:

1- القدرة على العطاء الثقافى: إن من أهم المتطلبات الثقافية للمفكر التربوى قدرته على العطاء من المخزون الثقافى والقيمى والمثل العليا التى تحمل مصداقية وشفافية، تجعل منها سلاحًا ينتصر به حاملها على واقعه، فيعطى شعبه خير ما عنده. ومن أمثلة المثقفين العرب الذين أتيح لهم من كثير من علم ومعرفة

(*) هذا الفصل قام بإعداده: الدكتورة فاطمة الزهراء سالم، المدرس بقسم أصول التربية بكلية التربية – جامعة عين شمس.

وخلق وضمير وتحسس بالمسؤولية على الأصعدة الثقافية والتربوية والوطنية والقومية والإنسانية: "طه حسين"، وهو أستاذ ومربى الجيل. وقد عنى المربى الفاضل بأوضاع المثقف العربى فى همومه وعطاءاته، وركز تفكيره المستقبلى على الحالة الثقافية لأمتنا العربية، وهو ينطلق فى ذلك من قناعاته بأن ثقافة الأمة هى الزاد الذى يستمد منه أبناء الأمة وقادتها وأعلامها. وقد تعامل " طه حسين" مع مجتمعه وشعبه عبر قنوات الفكر والتربية والنشر، وإقامة المؤسسات والحلقات والندوات، ومن خلال مبدأ رئيس: " ازرع بذور ثقافة صحيحة فى الجيل الحالى تجنى نهضة شاملة يحققها جيل الغد ويستمتع بها"، والعطاء الثقافى للمفكر التربوى ليس منحة، بل هو واجب عليه، إذ كيف يمكن نعته بالمفكر التربوى من دون عطاء ثقافى وعلمى وأخلاقى ؟

وعطاء المفكر التربوى لا يقتصر على الناحية الثقافية والعلمية والأخلاقية فحسب، بل فى التوجيه الاجتماعى والسياسى بوصفه منتجًا للوعى وحاملًا للمعرفة، إذ يكمن دوره فى شيوع روح التضامن الجماعى والوطنى والقومى ضد مختلف أشكال الفئوية، ويؤدى دوره فى تنمية وعى الشعب دون استعلاء علمى، ونشر العدالة ضد الإحجاف الاجتماعى، والانتصار للحرية ضد الاستبداد والعنف.

2- بث الوعى بديمقراطية الثقافة: بكل ما تتضمنه من تكافؤ الفرص الثقافية لجميع الأفراد، وتحقيق العدل الثقافى. إذ يجب أن يتمتع كل أفراد المجتمع بقدر من التعليم والتثقيف يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم، هذا بالإضافة إلى تطهير العقول من البدع والخرافات، وتذويب الفوارق الثقافية، وتهيئة مناخ ثقافى حر يقوم على الحوار والإبداع والإنتاج المعرفى.

3- تأصيل الهوية الثقافية: وهى من أهم المهام الثقافية للمفكر التربوى بعد العطاء الثقافى وديمقراطية الثقافة، ويتم ذلك من خلال تنمية مفاهيم المواطنة والانتماء والمسئولية والواجب، والعناية باللغة كمكوّن رئيس للهوية، وأداة للتواصل

الإنسانى وتعزيز الثقافة العربية. هذا فضلًا عن تعزيز الأمن الثقافى من خلال تنمية قيم الالتزام الخلقى والضبط الاجتماعى وتنمية الجوانب الإنسانية المتعددة من فكر وحس ووجدان.

ويرتبط تأصيل الهوية الثقافية بتأصيل ثقافة المقاومة، إذ يلعب المعلمون دورًا حيويًا فى تطوير تراث ثقافة المقاومة من أجل مواجهة أساليب القهر والكبت والإرهاب والهيمنة.

والمقاومة من أجل الحرية ومقاومة الاستبداد وتسلط النظم الحاكمة، المقاومة من أجل تدعيم الفكر القومى والإسلامى، المقاومة من أجل بناء فلسفة القوة، فلسفة العلم والتقنية، المقاومة من أجل تغيير أساليب التربية، ومساعدة النشء على التحلى بأخلاق وقيم تساعدهم على مقاومة الانحرافات، المقاومة من أجل المشاركة الفعلية لجماهير الشعب فى عملية اتخاذ القرار، العناية أكثر بتربية المرأة، فما أحوجنا لنساء مثيلات بالخنساء وعائشة رضى الله عنها، وأسماء أم عبد الله بن الزبير كرم الله وجهيهما. فالمرأة عليها مسئولية كبيرة فى إحياء روح المقاومة للفساد وحماية الوطن.

4- القضاء على آليات إعادة الإنتاج: للمثقف التربوى دور بارز ومهم فى القضاء على عمليات وصور الهيمنة والتبعية الثقافية والفكرية، ومحاولات إعادة إنتاج الثقافة من جديد دون إبداع أو إنتاج حقيقى، فالإبداع العلمى للمفكر التربوى هو كسر للتبعية الفكرية وأشكال الهيمنة الثقافية، هذا فضلًا عن أن المثقف التربوى المبدع، لا يستأثر بالإبداع والتفرد وإنما يؤلف مدرسة مبدعة وخلاقة فى التربية لا تسير على نهجه وإنما تأخذ منه القدرة على الإبداع وإنتاج الجديد، لتكون مدرسة أخرى جديدة مبدعة وخلاقة، وهكذا فى سلسلة من الحلقات المبدعة التى لا نهاية لها .

ويكون الحصاد للمجتمع إذ يتقدم ويرتقى من خلال الفعل الثقافى المبدع والحر

الذى يسمو بمؤسسات المجتمع، ويقضى على كافة آليات التهميش والاستبعاد التى يتبعها الفاعل الغربى للقضاء على الثقافة العربية بكل أشكالها وأنماطها الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية. والإبداع الحر لا يتأتى إلا من حوار حر وفعل حر، وجماعة حرة، ودولة متحررة من قيود الفردية والأنانية، وتشجع على تنمية الإطار الكلى الذى يجمع المجتمع بالسلطة وقادة الرأى فى تآلف وانسجام حر، كلٌّ يبدع فى مجاله، ولكن الهدف واحد، وهو التنمية من أجل التقدم والاستقرار وإغناء الحضارة العربية، وتكوين قومية عربية متآخية متعاونة لمواجهة تحديات العصر ومتطلباته.

ثانيًا: الدور السياسى:

التربية منذ أقدم العصور عملية سياسية وطبقية فى الأساس، كما أنها كانت دومًا تهدف إلى تثبيت واقع ما، أو تغيير هذا الواقع. فالجمهورية عند أفلاطون كانت تهدف إلى تثبيت واقع المجتمع العبودى لأن الناس خلقوا هكذا " أشراف " ومنهم أفلاطون، و"عبيد" يعملون ولا يصلحون إلا للعمل فى الأرض، وطبقة ثالثة للحماية وهم الجند، والأشراف يفكرون ويحكمون وهم قلة منتقاة للحكم والفكر والسيطرة، والجنود للحماية، والأقنان للعمل . وقد هدف "روسو" من كتابه (إميل) إلى تغيير واقع المجتمع الفرنسى الذى تحالفت فيه الكنيسة مع الإقطاع، وسيطر هذا التحالف على الجماهير المطحونة العاملة، وجاءت صيحة "روسو" بالعودة إلى الطبيعية وكل شىء حسن ما دام فى يد الطبيعية. وكان يرى أن السبيل إلى إصلاح ما أفسده المجتمع يقوم على التربية والديمقراطية، وجاءت الفلسفة البراجماتية التى عمدت إلى تثبيت واقع هو ما يسمى (بالنمو التلقائى للإنسان)، إذ تتحكم فى هذا الإنسان عوامل وراثية بيولوجية. والتربية من وجهة نظر البراجماتية عملية تحكمها الخبرة بالضرورة .

ونلحظ أن الماركسية قامت لتغيير واقع؛ لأنها تعد العالم كله الطبيعى والاجتماعى والفكرى فى حالة دائمة من الحركة والنمو والتغيير، على اعتبار أننا نعيش عالم (اللاثوابت)، وحركة المجتمع تخضع لمجموعة من القوانين الوضعية تحكمها، وهى القوانين نفسها التى تحكم التربية. ونستنتج من هذا أن الطبقة المسيطرة ماديًا فى أى مجتمع هى نفسها الطبقة المسيطرة فى حقل بناء الإنسان، وبمعنى آخر تصبح هذه الطبقة مسيطرة على الفكر والتعليم فى المدرسة وفى الإعلام وفى أية أنشطة أخرى، وأخيرًا تصبح المدرسة بوصفها المؤسسة الرسمية للتعليم والتربية، تصبح طبقية بالضرورة.

وقد ظهرت فلسفات تربوية تهدف إلى التحرر السياسى، والديمقراطية والحوار الثقافى، كما جاءت نظرية باولو فريرى المفكر البرازيلى، وجاءت النظرية النقدية فى التربية التى نادت بالعقل الموضوعى التواصلى، وركزت على الإنسان بدلًا من ثقافة المادة التى دشنتها قيم المجتمع المعاصر. ومن أبرز رواد المدرسة النقدية هابرماس – ماركيوز. وقد برزت فلسفة عربية إسلامية تنادى بالحوار الثقافى، والحفاظ على هوية وكرامة المجتمعات الإسلامية العربية، خاصة بعد هجوم الغرب الشرس على الإسلام بوصفه دين إرهاب وتخلف، ومن أبرز روادها : محمد عمارة، ومحمد سليم العوا، ويوسف القرضاوى. كل هذه الفلسفات ووجهات النظر محركها الأول هو واقع المجتمع الذى تنخرط فيه، إذ إن واقع هذا المجتمع أو ذاك محكوم بتاريخ هذا المجتمع، وتراثه الحضارى وأصوله الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية ومشكلات واقعه، وتحرره أو تبعيته، ومطامحه وآماله، وعليه تتباين فلسفات التربية وأهدافها فى كل مجتمع فى ضوء تثبيت هذا الواقع أو تغييره، والتغيير إما إصلاحيًا أو ثوريًا، وعليه يستحيل نقل فلسفة تربوية من مجتمع لآخر، لأنه يندر وجود مجتمعات متطابقة.

على هذا النحو: ثمة جملة من المتطلبات السياسية التى من المفترض أن يقوم بها التربويون من أجل عبور أزمة الهوية السياسية. **ومن أبرز تلك المتطلبات:**

1- تبنى فلسفة للإصلاح التربوى : إذا كان ثمة متطلبات ثقافية على التربويين الوفاء بها، ففى حقيقة الأمر أن تلك المتطلبات من الصعب تحقيقها بغير إصلاح تربوى، إذ يقف المثقف العربى اليوم أمام أنظمة تربوية متعددة وهياكل وسياسات تعليمية لم يكن قد سمع عنها فى السابق، مثل نظام الساعات المعتمدة، والتعليم المفتوح، والجامعات الخاصة، والدبلومات الأمريكية والإنجليزية، والجامعات الأمريكية والألمانية والفرنسية، ونظام الجودة والاعتماد. وكلها أنظمة دخيلة على الحقل التربوى تعكس ثقافات بينية من مجتمعات شتى ولم تتفق على فلسفة واحدة أو إطار عام تسير عليه، ولم تكن لها أهداف مشتركة، سوى الربح والإفادة المادية فحسب، ولهذا أصبح لكل جامعة أهدافها الخاصة بها، وسياستها التعليمية الخاصة بها، كما أصبح لكل مدرسة نظامها الخاص الذى يعبر من خلاله التلاميذ إلى الجامعة دون محاسبية مثلما يحدث فى النظام المعتاد للثانوية العامة.

وعلى هذا النحو يكون الهدف هو الكسب المادى من الطلاب على حساب الجودة والأهداف التعليمية التى من أهمها إعداد المواطن الحر المسئول. وأصبح مألوفًا أن نجد المجموع النهائى للطالب قد بلغ مائة فى المائة، بل يمكن أن يحصل على ما هو أكثر من ذلك، وهذا ظاهريًا يوحى بأن الطالب عبقرى وخارق، ولكن تأتى الصدمة الثقافية عندما يلتحق بالجامعة ويفشل فى سنوات الدراسة بالجامعة نتيجة لعمليات تزييف الوعى التى تمت أثناء مراحل التعليم الأولى. إلى متى سيستمر الحال هكذا؟ إلى متى يفيض علينا الغرب بنظريات وأنظمة وفلسفات تربوية ليست لها علاقة بواقع حالنا ونهرع نحن إلى الأخذ بها؟ إلى متى ستستنزف عقولنا، ويغيب وعينا، وتعجز عقولنا عن الخلق والإبداع؟ إلى متى يتدخل الآخر فى محتوى تعليمنا ومقرراتنا ومناهجنا، وأسلوب تدريسنا وتعليمنا؟ الواقع ينذر بالكثير من الخطر، ومستقبل أبناء الأمة العربية فى خطر إذا استمر الحال هكذا، وأصبحنا هدفًا للاستثمار والاستغلال وترويج الثقافات غير المواتية أو المواءمة لثقافتنا.

من هنا فإن الأمر يصبح بحاجة إلى تجديد، والتجديد لا يأتى بغير إصلاح، وإعادة هيكلة لكافة الأنظمة التربوية، والاتفاق على فلسفة واضحة المعالم للإصلاح التربوى، تعمل من أجل خدمة فلسفة المجتمع العربى، وأهدافه. لهذا على الفكر التربوى أن يتبنى فلسفة هادفة للإصلاح التربوى ذات ملامح محددة، أهمها:

أ – ما المقصود بالإصلاح التربوى؟ هل هو تجديد أم تطوير أم إعادة هيكلة أم إعادة بناء كما كان الأمر فى الاتحاد السوفيتى (البيروسترويكا) أم هو تحديث أم تنمية؟ ويرى البعض أن الإصلاح التربوى المقصود به هو التغيرات المقصودة التى أدخلت على المناهج ونظم التعليم.

ويمكن نقد هذا التعريف بأنه مقصور على عمليات التغيير التى تحدث فى مناهج التعليم، دون الهدف من وراء هذه العمليات أو النتائج التى ترتبت على هذا التغيير.

وهناك من يربط الإصلاح التربوى بعمليات التنمية الشاملة المستدامة، وعمليات التغيير الجذرى لمؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا يعترفون بالإصلاح الجزئى والوضعى والترقيعى، الذى يقتصر على مجال واحد دون بقية المجالات الأخرى. فالإصلاح الشامل هو إصلاح بنية مجتمعية تكون مؤسسة التربية إحداها وليس كلها. وتلك البنى الاجتماعية الأخرى تؤثر بشكل كبير فى مؤسسات التربية وتتفاعل معها بطريق مباشر أو غير مباشر.

ب– الارتقاء إلى مفهوم إجرائى للإصلاح التربوى، وهذا لن يتم إلا من خلال الوقوف على الأهداف المرجوة من الإصلاح فى مؤسسات التربية.

ج–تأكيد مفهوم الإصلاح الشامل وليس الجزئى .

د– الإصلاح التربوى، شأن التربويين، أما قطاعات المجتمع الأخرى، فهى جهات استشارية أو تمويلية فحسب وليست تنفيذية.

هـ - وضع خطة زمنية للإصلاح، يتحقق فيها الأهداف المرجوة من الإصلاح.

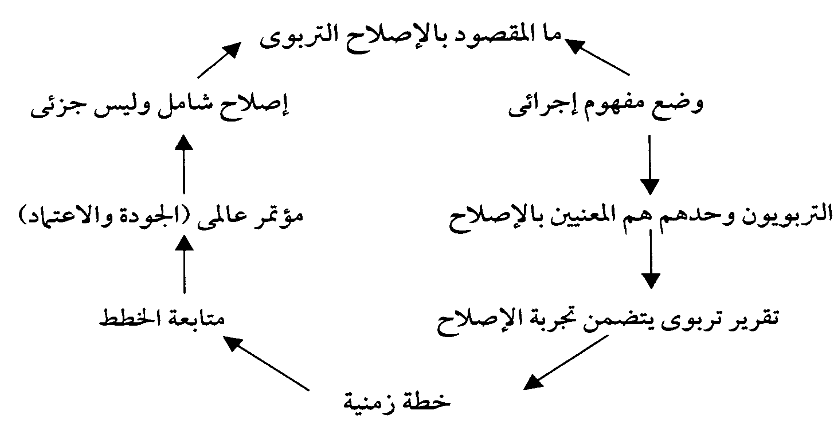
و- متابعة تنفيذ خطط الإصلاح وتقويمها واعتمادها تربويًا.

ز- إعداد مؤتمر عالمى لتقويم واعتماد خطة الإصلاح التى تم تنفيذها.

ح- توضيح رأى الخطاب السياسى والإعلامى فى عمليات الإصلاح التربوى التى تمت.

ط- إعداد تقرير تربوى يتضمن تجربة الإصلاح وما أحدثته من إنجازات وتنمية، ومثال على ذلك تجربة اليابان والصين وماليزيا فى الإصلاح التربوى .

وفيما يلى مخطط يوضح أهداف فلسفة الإصلاح التربوى:



شكل (1) مخطط يوضح أهداف فلسفة الإصلاح التربوي

2- الاتفاق على سياسة تعليمية تنطلق من سياسة المجتمع : عندما يتم وضع استراتيجية للإصلاح التربوى، يتم وضع سياسة تعليمية ترتكز على أهداف وفلسفة الإصلاح التربوى، ومن الصعوبة وضع سياسة المجتمع، ونظرتها إلى التعليم، ونظرة المجتمع إلى نظم ومؤسسات التعليم الرسمية وغير الرسمية

ورسم السياسة التعليمية لتتماشى مع سياسة المجتمع أمر له خطورته، وتبدو خطورة هذا التوجه من أنه يؤدى إلى عزل التعليم عن التربية السياسية أحيانًا، وممارسة عمليات تزييف وعى التلاميذ أحيانًا أخرى، وذلك من خلال أمرين:

- **أولهما:** أن هذه العملية تسلب الدور المرتقب للتعليم فى تنمية الوعى والتشكيل السياسى للناشئين.
- **وثانيهما:** أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تفريغ العملية التعليمية من مضمونها السياسى، ويولد فراغًا سياسيًا، لدى التلاميذ، كثيرًا ما تصاحبه السلبية والانسحاب من المجتمع أو الاغتراب السياسى أو تكوين شخصيات مشوهة تعجز عن فهم المغزى الحقيقى للمستحدثات المعاصرة، ومن ثم فقد القدرة على التفاعل معها أو المشاركة فيها.

والحق أن التعليم إذا كان هو وسيلة السياسة وأداتها، فإن النتيجة قد لا تكون دائمًا فى صالح الأمة، فإذا ما كانت السياسة تعكس بالفعل المصالح المجتمعية وتعبر عن ممارسة ديمقراطية، فسوف نجد التعليم يسير فى نفس الاتجاه، وبالتالى لا يقف عند مرحلة التنظير فحسب. والعكس يكون صحيحًا كما نرى فى كل النظم التى عرفت القهر والاستبداد، منذ أيام أسبرطة ومرورًا بتجارب عدة أشهرها التجربة النازية والتجربة الفاشية، وحاليًا بعض الدول العربية والنامية، حيث يتمحور العمل السياسى حول شخصية الحاكم، والبعد الواحد فى اتخاذ القرار وبالتالى التنميط وقتل الإبداع، ومن ثم الاغتراب والتبعية.

ويرى " كمال نجيب " أن المناخ غير الديمقراطى الذى يحكم الحياة السياسية فى مصر يعوق ممارسة الفئات الجماهيرية المختلفة لنشاطها السياسى، فى إطار أحزاب تعبر عن آرائها ومصالحها، وتعقد لها المؤتمرات والندوات. كما أن وسائل القهر والقمع بشتى ألوانها تعمل على الحيلولة دون إقدام الجماهير على الحوار والفعل السياسيين النشطين، ومن شأن هذا المناخ حرمان القطاعات الشعبية والفئوية

المختلفة من فرص تكوين وعيها السياسى، واغتيال الشروط الضرورية، لتكوين مواقف والتزامات أيديولوجية ناضجة.

ويصبح مبدأ (الخلاص الفردى) والحلول الشخصية هو المبدأ المهيمن فى ظل هذا المناخ، ولقد دعمت أجهزة الدولة الأيديولوجية المختلفة هذا الاتجاه، مما أفضى إلى سلبية المواطنين وضعف فكرهم السياسى والقومى.

ويشير " كمال نجيب " إلى أهمية دور المدرسة فى التنشئة السياسية وبث القيم السياسية فى نفوس المواطنين، والدور الذى تلعبه عملية التنشئة فى بناء التأييد الجماهيرى فى نفوس الصغار، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسى لنظام الحكم. وهذا كله لن يتحقق إلا من خلال فلسفة سياسية واضحة للتعليم، تنطلق من الإطار العام للمجتمع.

3- تأصيل مبدأ المواطنة فى الأهداف العامة للتربية : عندما يتم الاتفاق على فلسفة للإصلاح التربوى ورسم السياسة التعليمية التى تنطلق من فلسفة المجتمع، يتم بناء على ذلك تأصيل بعض المبادئ التى تحدد الأهداف العامة من التربية، وأولى هذه المبادئ التى ينبغى تأصيلها هو مبدأ المواطنة كهدف للتربية السياسية، فى كافة مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والتربوية.

وفى حقيقة الأمر، نجد أن أزمة الهوية هى أزمة مواطنة، نتيجة لعمليات التنميط والقولبة وفرض أنظمة غريبة وبرامج دخيلة على الثقافة العربية ونتيجة لتطور آليات وأدوات الاتصال المجتمعى التى جعلت المواطن العربى فى صورته البسيطة وثقافته الأصيلة فى مواجهة حقيقية وغير متكافئة مع الآخر، وبالتالى تنعكس عليه بشكل مباشر جميع آثارها ونواتجها، وتتعمق أزمة الهوية لانبهار المواطن بالآخر، ومنجزاته الحضارية، وخطر تحول هذا الانبهار إلى قناعة واتباع وما يصاحبهما من الانسلاخ عن الذات وغياب مفاهيم، من مثل المواطنة

والمسئولية والانتماء، وقد يكون هذا مدعاة إلى تزييف الوعى الذى ينبثق عنه انتماء زائف ضعيف غير حقيقى.

ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بنشأة الدولة البيروقراطية، أو التنظيم الإدارى للدولة، إذ ينشأ المفهوم مع نشأة الجماعة السياسية والتكوين القومى لها.

وقد انعكست الظروف المجتمعية التى مر بها العالم من تحولات سياسية وانقلابات وأزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية على تماسك الجماعات السياسية ووحدتها الوطنية، خاصة فى الدول العربية التى عانت من بطش الاستعمار واستنفاد ثروات الشعوب، إذ لم يحتل الغرب الأرض ويستعمر الشعوب فقط، ولكنه انتهك الجماعات السياسية فى توحدها وتكاملها، وقسم الأقطار والأقاليم وهاجمت حركات التحرير هذا الفعل الاستعمارى إلا أنها لم تلغ مشيئته فى التقسيمات الحاصلة منه.

وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على الجماعات التربوية كما انعكس من قبل على الجماعات السياسية، إذ عززت الآثار السلبية للمتغيرات المجتمعية من فشل جهود التوحيد، ومحاولات الإصلاح، إذ مثلما افتقدت مصر السير وفق فلسفة قومية كلية عامة، افتقدت بالمثل فلسفة تربوية عامة تستهدف تأصيل قيم المواطنة والانتماء وتحمل المسئولية.

وقد تنامى مفهوم المواطنة فى الآونة الأخيرة فى المجتمع الدولى، خاصة مع سيطرة التكنولوجيا وثقافة التقانة على ثقافة بعض الشعوب وأفقدتها هويتها فى بعض الأحيان، وكان نتيجة ذلك التحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى، والتمرد والعنف والبطالة والجريمة والمخدرات، وانتشار نوع من التعصب الشديد الذى يتصف بالتفكير أحادى الاتجاه الذى لا يعبأ بالمتغيرات، ولا يقيم وزنًا للاعتبارات العلمية الموجودة فى الحياة .

هذا مع العلم أن ثقافة التقانة إذ أصبحنا نأخذ بأسبابها وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال، فعلينا أن نحرص ونؤكد على الضوابط التى تحمى جذورنا وتقاليدنا وقيمنا؛ لأن المجتمع العربى يتسم بقيم ومعتقدات وهوية مميزة وجذور تمتد إلى أعماق الماضى، ونحن لا نستطيع أن نغامر ونجازف كما حدث لبعض البلاد أو بعض الشعوب الأخرى، بفقدان هويتها، ومن ثم علينا أن نأخذ بأسباب التقدم والوصول بها إلى غايتها ومنتهاها، وعلى أن تعمق جذور الانتماء وأسس الحضارة وقيم التراث حتى لا نكون ضحية الموجة الثالثة أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة.

من هنا يقع على التربويين وواضعى المناهج دور لا يمكن إغفاله وهو:

أ- أن تؤكد المقررات الدراسية على علاقة الوطن بالمواطن، فالدولة كيان يمثل المواطن، ومن ثم فتعريف الدولة أمر لابد أن يكون متضمنًا فى النصوص، كما أن موقع المواطن فى تكوينها لابد أن يبرز. ومن ناحية أخرى فإن تعريف الحكومة وكيفية تكوينها يجب أن تتضمنها المقررات حتى تتضح أمام التلميذ صورة كاملة عنها وعن دوره فى تكوينها.

ب- من الضرورى أن تعرض المقررات الدراسية الحقوق والواجبات بصورة متوازنة وألا يتم تفريغ الحقوق من مضمونها السياسى، ومن الضرورى أن تعرض المقررات للحقوق فى سياق المواطنة التى تترجمه إلى صورة حقوق سياسية فى مقابل واجبات سياسية إلى درجة الإلحاح، فتهميش أو تجاهل الحقوق السياسية التى تمكن المواطن من المشاركة السياسية أمر يحتاج إلى مراجعة.

ج- التأكيد على أن أهم هدف للمواطنة هو وعى الذات بالجماعة التى تنتمى إليها، إذ أن المواطنة التزام، والالتزام قيمة، والمواطنة انتماء، والانتماء مسئولية، فالمواطنة مسئولية خلقية متعددة المرامى والأهداف.

د- من أجل هذا قام الباحثون التربويون بدراسة أثر تربية المواطنة لفهم كيف يصبح الشباب مواطنين فعالين، وقد أوجد هؤلاء الباحثون الأدوات،

والاستراتيجيات لدراسة المفهوم بشكل عام، وتوصلوا إلى أن المسئولية الاجتماعية متكاملة، حيث تسمح لنا بالوعى بالاتجاهات التخصصية للمجالات الأخرى، ودراسة فهم ووعى الأفراد لعلاقتهم بالمجتمع، وفهم متضمنات التصرف الأخلاقى. بالإضافة إلى ذلك فإن المسئولية الاجتماعية تضع على عاتق المواطن افتراض الوعى على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنها مسئولية متعددة الأبعاد، شاملة للوعى السياسى والسلوك الاجتماعى الإيجابى للمواطن، وذلك يتيح له إصدار الأحكام الأخلاقية والتصرف بناءً عليها.

والجدل المطروح الآن:

- هل تتطلب تربية المواطنة تدريبًا من نوع خاص؟
- هل يتطلب دعم المواطنة المسئولة التأكيد على دعم الاستقلال الشخصى؟
- هل يتطلب دعم وتكريس الهوية المدنية أو التعليم المدنى التشاركى تعليم القيم والمبادئ السياسية المشتركة، فضلًا على دعم هويات قومية أو ثقافية معينة؟

هذا الجدل الذى يفرض نفسه دائمًا فى أذهان المثقفين والمفكرين ورجال التربية يطرح قضايا التربية للمواطنة، والتربية السياسية، وعلاقة المثقف بالسلطة، ودعائم المجتمع المدنى، وغيرها من القضايا التى تشغل الرأى العام العالمى والمحلى التى تنادى بدورها بضرورة المسئولية من أجل المواطنة الصحيحة والسليمة.

4- التنشئة السياسية عملية تربوية فى الأساس: مثلما كان تأصيل مبدأ المواطنة شأن مؤسسات التربية فى الأساس وليس حكرًا على المؤسسات العسكرية والسياسية وحدها، فإن عمليات التنشئة السياسية بالمثل هى شأن تربوى، ولا يمكن إغفال هذه الحقيقة المهمة التى من خلالها يسعى الفكر التربوى إلى وضع المناهج والآليات التربوية وفقًا لها .

وأولى عمليات التنشئة السياسية تتم داخل الأسرة حين تطلب من الفرد أن يحترم قواعد الجماعة التى يوجد بها، وحين تطبق الأسرة أساليب الضبط

الاجتماعى، وقواعد التهذيب المختلفة فى السنوات الأولى من عمر الطفل. وبالتالى فالأسرة هى الجماعة الأولية، والمؤسسة الأولى لتنشئة الطفل سياسيًا، وتعويده على الاحترام: احترام الذات، واحترام المجتمع، وتغرس فى نفسه مبدأ الكرامة الإنسانية التى هى جزء من كرامة الوطن الذى ينتمى إليه، وذلك من خلال أساليب التنشئة المختلفة المباشرة (المقصودة)، وغير المباشرة (بالصدفة). وترتبط عمليات التنشئة السياسية داخل الأسرة، بالقدرة على التواصل والاتصال بين أعضاء الأسرة، من خلال القدرة على الفعل واتخاذ القرار داخل الأسرة كجماعة أولية، هذا مع فرضية أساسية وهى شراكة جميع أعضاء الأسرة فى اتخاذ القرار الجماعى، وإلا افتقد شرط التفاعل داخل الأسرة كتنظيم سياسى أولى، ويأتى الأبناء إلى المدرسة محملون ببعض القيم السياسية التى تكرسها الأسرة فيهم كمبادئ أولية، تتخذ شكل التنظيم المنهجى العلمى داخل المدرسة لتكون نسقًا يتفق وثقافة المجتمع .

على هذا النحو إذا اتفقت أهداف الأسرة فى التنشئة السياسية مع أهداف المدرسة؛ تأتى النتيجة فى صالح المجتمع والسياق المجتمعى المحيط. أما إذا لم تتحقق الأهداف السياسية المعلنة المنوط بالمدرسة تحقيقها، أو تعارضت مع الأهداف الخفية غير المعلنة التى يكرسها المجتمع فى نفوس النشء، لإعادة بناء ثقافة المجتمع من جديد، وإيثار (ثقافة الصمت)، ينشأ الصراع السياسى بين الأسرة والمدرسة، وبين الأسرة والمجتمع، وتنشأ جماعات تأخذ شكل التنظيم السياسى لمقاومة عمليات التنميط والقولبة السياسية، ومقاومة ثقافة الفساد والتبعية وثقافة البعد الواحد.

5- التربية للتخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار: تسهم عملية التنشئة السياسية السليمة فى تعويد الأبناء على اتخاذ القرار، والسعى إلى تنفيذه من خلال القنوات الشرعية التى تساهم فى حل المشكلات التى تقع فى نطاق الحياة اليومية.

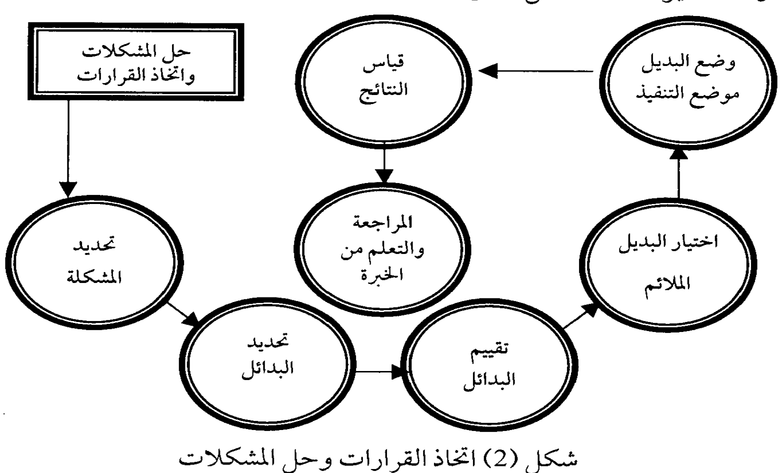
ويعرف (القرار) بأنه اختيار أو تصرف معين يتم التوصل إليه بعد دراسة مستفيضة للموقف أو المشكلة محل البحث. أما (اتخاذ القرار) فيشير إلى دراسة

وتحديد واختيار البدائل الملائمة لحل المشكلات، ويعنى هذا أن هناك دائمًا خيارات أمام متخذ القرار عليه التفكير فيها واختيار أفضلها عند حل المشكلة أو الموقف محل الدراسة.

ويتكون نموذج اتخاذ القرارات وحل المشكلات من عدد من الخطوات المتتابعة والمنطقية التى يؤدى اتباعها إلى حل المشكلة. وهذه الخطوات هى:

1- تحديد المشكلة.
2- تحديد البدائل الملائمة لحل المشكلة.
3- تقييم البدائل.
4- اختيار البديل المناسب لحل المشكلة.
5- وضع البدائل (الحل) موضع التنفيذ.
6- المتابعة وقياس النتائج.

وهذا ما يوضحه الشكل التالى:



شكل (2) اتخاذ القرارات وحل المشكلات

ويقوم فن اتخاذ القرارات الصائبة على عدة أساليب، أهمها:

العصف الذهنى، وتمثيل الأدوار، وبلورة الأفكار، ومشاركة الآخرين فى القيم والحقائق، واستخدام الأسلوب الاستقرائى لدراسة علاقات السبب والنتيجة، واستخدام التحليل والتصور للوصول إلى حلول، وتحليل المهام، والتخطيط الخلفى (من الخلف إلى الأمام) واختيار حل وحيد للمشكلة، وتداعى المعانى عن طريق الكلمات، وتبنى وجهات نظر الآخرين.

6- الاستقلال الثقافى لمؤسسات التربية استقلال سياسى فى الأساس : ترتبط عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات بالاستقلال السياسى، الذى يستند إلى حرية الاختيار بين البدائل المفترضة لحل المشكلات، ويرتبط الاستقلال السياسى بالاستقلال الثقافى، إذ يقوم الاستقلال السياسى على مبادئ ومقومات لا يوفرها إلا السياق الثقافى المحيط فى المجتمع .

والتربية كمؤسسة ثقافية هى التى تؤسس للاستقلال السياسى أو تسلبه، وهذا وفقًا لنمط التربية داخل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وما تكرسه من سياق ثقافى محيط .

وقد يكون للتربية والتعليم دور مهم فى تغييب الوعى السياسى، إذ تشير الكتابات العلمية التى تمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين إلى قلة الاهتمام اللازم بالارتفاع بالمستوى الثقافى والسياسى للمتعلمين، وتسييس التعليم على النحو الذى يكرس أوضاعًا داخلية فيها أتيح من دراسات، إذ يشير " محسن خضر " إلى أن المدرسة تعنى بتكريس وإبقاء الوضع السياسى القائم، عن طريق تلقين القيم والاتجاهات السياسية المقبولة فى المجتمع.

وأكد "عبد الباسط عبد المعطى" فى دراسة له عن مقرر القراءة لتلاميذ الصف السادس الابتدائى، أن التعليم يسهم فى إقامة الحواجز بين التلاميذ وبين إدراك

واقعهم كما هو، ويسعى إلى تفسير الواقع المعيش تفسيرًا غير حقيقى ومن ثم يسهم فى تزييف وعى التلاميذ، وإعادة إنتاج أبعاد الواقع الاجتماعى. والسبب كما يراه أن التعليم المصرى جاءت ولادته مشوهة على يد الاستعمار الإنجليزى، الذى صاغ نظامه، أو على الأقل أثر فى صياغاته؛ حتى تتناغم مخرجاته مع مصالحه فى إحكام السيطرة على المجتمع، وانعكس تشوهه على دوره فى صناعة الوعى الزائف.

من أجل هذا يرى " سعيد إسماعيل على " أهمية الدور السياسى للتربية بكافة مؤسساتها فى تنمية وتكريس الوعى بأبعاد الخطر، وواجبات المواطن من أجل مجابهة الخطر، والحصول على الاستقلال السياسى من خلال التحرر الثقافى من التبعية وعمليات تغييب الوعى، وتهميش الرأى، وطمس الهوية والثقافة العربية.

وهذا يتطلب العمل الدؤوب على تطوير التعليم فى إطار خريطة شاملة لتطوير بنية المجتمع العربى ككل. ذلك أن التجربة أثبتت، فى كثير من الأحيان والعديد من الأقطار، أن الاهتمام بتطوير التعليم ككل أو الاقتصاد على أحد جوانبه بمعزل عن الرؤية الأوسع لتطوير المجتمع تبوء بالفشل غالبًا، نظرًا لتعارض السياسة التعليمية المستهدفة مع السياسة العامة للمجتمع التقليدى. إذ إن تطوير التعليم لتكوين الوعى السياسى لا يمكن أن يثمر ما لم يتم فى إطار خريطة واسعة لتطوير البنى السياسية للمجتمعات العربية بحيث تفسح مساحات أوسع للحريات واتباع النهج الديمقراطى فى الحكم، والمشاركة السياسية الفاعلة فى بناء الوطن.

ثالثًا: الدور الاجتماعى:

يتجدد الدور الاجتماعى للفكر التربوى من الدور الثقافى والسياسى الذى يقوم به، إذ يمارس المفكر التربوى ورجل التربية مسؤوليات اجتماعية تتعلق بالتنشئة الاجتماعية والتنشئة الثقافية والتنشئة السياسية. ويستند المفكر التربوى إلى الرصيد الثقافى والخبرى والسياق السياسى والاجتماعى والتاريخى لحركة الجماعات والأفراد

فى إحداث التنمية الاجتماعية لدى الأبناء والطلاب ورجل الشارع والمثقف والنخبة السياسية.

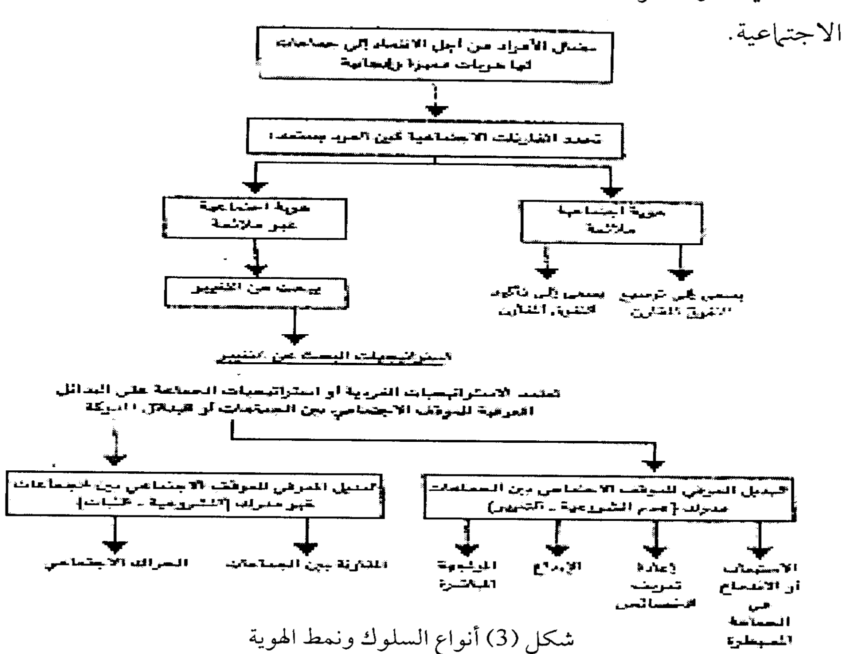
فى هذا الصدد، لا يمكن الحديث عن هوية ثقافية، أو هوية سياسية دون الحديث عن هوية اجتماعية، بل إن الهوية الاجتماعية هى حصاد للهويتين الثقافية والسياسية، وبمعنى أدق: لا يمكن الحديث عن الاستقلال الثقافى والحوار الثقافى وديمقراطية التعليم، ونمو الفكر القومى، وبناء المواطنة والمسئولية والانتماء بغير تأصيل ذات اجتماعية وفاعلة، تمارس دورًا اجتماعيًا تحقق به هويتها الثقافية والسياسية .

من هنا، كان على الفكر التربوى أن يجسد الهوية الاجتماعية فى عمليات التنشئة الاجتماعية من خلال:

1- فهم طبيعة الدور الاجتماعى.
2- تكريس المسئولية الاجتماعية.
3- الدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
4- التأكيد على تأصيل مفهوم الإبداع الجماعى بدلًا من الإبداع الفردى.
5- التأكيد على ضرورة النهوض بالأسرة كنواة أولى للتنشئة الاجتماعية.
6- تعظيم دور المجتمع المدنى.

[1] فهم طبيعة الدور الاجتماعى: تختلف طبيعة الدور الاجتماعى عن بقية الأدوار الأخرى، فى أن الهدف هو الوقوف على مبادئ مشتركة ونظرية واحدة، هى التى تشكل هوية الجماعة. وعلى ضوء ذلك بدأت نظرية الهوية الاجتماعية كمحاولة لتفسير أوجه التمييز والصراع بين الجماعات، وذلك من خلال نموذج الجماعات التجريبية المصغر The menimal Groupparadigm الذى ابتكره (ناجيفل) Najifl وزملاؤه عام 1971، ووجد أن التوحد مع الجماعة، والائتلاف بها، يجعل درجة الصلة أكبر والتحيز أعظم لأعضاء الجماعة الداخلية أكثر من أعضاء الجماعة الخارجية.

وقد أحدث أيضًا (جون تيرنر) تقدمًا نظريًا مهمًا فى بداية النصف الأول من الثمانينات، عندما أشار إلى نظرية (تصنيف الذات) Self- Categorization Theory التى طورها فى نظرية الهوية الاجتماعية، ويعتقد (تيرنر) أن نظرية (تصنيف الذات) تمدنا بفهم أكثر لنقل الأفراد على متصل (ناجفيل) (بين الأفراد وبين الجماعات)، فقد افترض أن مفهوم الفرد لذاته يمكن أن يعرف على مدى المتصل من تعريف الذات فى سياق من الهوية الشخصية، إلى تعريفها فى سياق من الهوية الاجتماعية. وهذا يعنى أن السلوك الذى يحدث بين الأفراد يكون مرتبطًا ببروز الهوية الشخصية، والسلوك الذى يحدث بين جماعات يكون مرتبطًا ببروز الهوية الاجتماعية.



شكل (3) أنواع السلوك ونمط الهوية

ومما يبعث على الاعتزاز حقًا تأكيد التربية الإسلامية أهمية المشاركة الاجتماعية وتدعيم الهوية الاجتماعية والقومية، وفى ذلك يشير "سعيد إسماعيل على" إلى أهمية تدعيم الهوية القومية، وتعزيز القسمات المشتركة، وتأكيد الهوية الإسلامية، واللغة العربية كركيزة للحفاظ على الهوية العربية، والترابط الاجتماعى.

والتركيز على الهوية الإسلامية يعد أعمق وأكثر أثرًا لتكريس الهوية الاجتماعية، ذلك أن التربية الإسلامية ساهمت فى ائتلاف الكثرة وتوحيدهم على مرجعية دينية واحدة، فنشأت الهوية الاجتماعية، وتحدد الدور الاجتماعى تلقائيًا من غير ترتيب أو تحديد لمقومات الهوية، ومن ثم صار الهدف واحدًا وهو الوحدة من أجل الاستقرار والسعادة الإنسانية وطاعة الله وطلب العون والمغفرة فى الدنيا والآخرة.

وعلى ضوء التحليل السابق، يمكن القول إن تربية الهوية الاجتماعية، وفهم طبيعة الدور الاجتماعى يقوم على ثلاث نقاط أساسية، وهى:

أ - التربية على الهوية الاجتماعية: حيث التأكيد على الذات الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

ب - التربية بالهوية الاجتماعية: حيث القدرة على الإبداع الجماعى وإبراز الذاتية وسط الجماعات الأخرى المختلفة السياق والأيديولوجيا.

ج - التربية للهوية الاجتماعية: وفيها تأصيل لعمليات التنشئة الاجتماعية التى يجب أن تركز على غرس المقومات والركائز الاجتماعية والأخلاقية التى تنهض بها أية أمة تريد أن تصل إلى التقدم الإنسانى دون المساس بهويتها أو كرامتها الإنسانية.

[2] تكريس المسئولية الاجتماعية: تقع المسئولية الاجتماعية على كاهل أهل الفكر التربوى بعد فهم متعمق لطبيعة الدور الاجتماعى الذى سيقومون به لغرس الهوية الاجتماعية. ومن ثم يكرس الفكر التربوى مفهوم الشراكة والانتماء

والمسئولية الاجتماعية، وتعنى المسئولية الاجتماعية الوعى بالآخرين من خلال استحالة الفعل (أوجد) إلى الفعل (يوجد)، وهذا كله بفعل الجماعة عندما تذوب الذات فى المجموع وتستقى منه أفكارها وأيديولوجياتها، فتصير الأخيرة لا تعارض بينها وبين أيديولوجية الجماعة.

والسؤال: ما المصادر الدافعة للمسئولية الاجتماعية ؟

إن المسئولية الاجتماعية لا تنشأ من شعور الشخص بالفاعلية والاقتدار لممارسة العمل الجماعى أو الفعل الذى ترغب فيه الجماعة، وإنما تنشأ من مصادر أعمق بكثير، أهمها: توافق الذات مع أخلاقيات الشخص من ناحية، وأخلاقيات المجتمع والآخرين الذين يتعامل معهم من ناحية أخرى، وأن يشعر المرء أنه يشارك فى عمل أكبر مما كان يعمل لذاته وحدها. وهذا يستلزم من المرء تدعيم مفاهيم لابد منها كركيزة أساسية فى بناء الشخصية الاجتماعية مثل الثقة والالتزام واحترام إمكانات وقدرات الآخرين، وتغطية ملمة بالبيئة الاجتماعية والسياسية التى يعيش فيها ويعمل بها، ويتواصل فيها مع الآخرين.

من هنا توجد أربعة مصادر أساسية قد تكون مسئولة بشكل كبير فى تحريك دافعية الإنسان نحو المسئولية الاجتماعية:

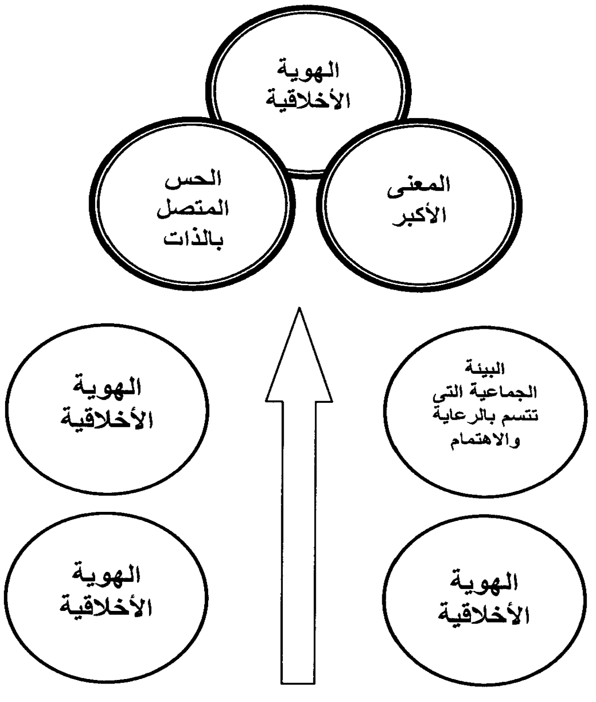
1- بيئة مغذية تتسم بالرعاية والاهتمام خاصة داخل الأسرة، ويكون التعقل هو النمط السائد فيها، وتكون علاقات الدفء والاهتمام الإنسانى المشترك هى الحافز الدائم لها.

2- قدوة نموذجية تنتظم أنماط السلوك الاجتماعى ممثلة فى الآباء والمعلمين أو البالغين وجماعة الأفراد.

3- تنمية مهارات تكوين الرأى والتى تسمح للأطفال بدخول عالم الآخر والتوحد مع ضحايا الظلم.

4- المواجهة العقلية مع أنواع الظلم، وتنمية أساليب وطرق فعالة لتناول مواقف الصراع .

والشكل التالى يوضح هذه العوامل الأربعة للدافعية:



شكل (4) (الدوافع - العوامل الدافعة)

وقد اهتم "حسين طاحون" بتنمية الجانب الخلقى الاجتماعى فى شخصية المسلم، لذلك يتناول بالتجريب الأوساط الميسرة لنمو المسئولية الاجتماعية ومنها

الأسرة والمدرسة والمسجد والمعلم والجماعة التربوية، وكذلك مدى ملاءمة هذه الأوساط وتهيئتها لجعل الطالب يتحمل المسئولية. كما تحدث الباحث عن الأصول العامة التى يجب أن تراعى عند إحداث التنمية للمسئولية الاجتماعية، وكذلك عن العمليات المستخدمة لإحداث هذه التنمية، وانتهى إلى أن المسئولية الاجتماعية مطلب أساسى فى مجتمعاتنا الإسلامية، والتربية منوطة بتنميتها بعد أن اتجهت تدريجيًا إلى الحياد الأخلاقى والاجتماعى تمشيًا مع الضغوط الخافية والفعالة التى أثرت فى الفكر التربوى العربى الحديث.

[3] تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص: على الرغم من المناداة المستمرة بالتكافؤ الاجتماعى، وتكافؤ الفرص الدراسية، وعلى الرغم من حركات التوسع فى التعليم ورفع راية ديمقراطية التعليم منذ التسعينيات، إلا أن الشواهد والدراسات لازالت تشير إلى اللاتجانس الاجتماعى، واللاتكافؤ فى الفرص الدراسية. وتزداد حالة اللاتكافؤ فى الفرص التعليمية فى حالة الاصطفاء المدرسى التى تميز بين الفئات الاجتماعية على أساس الثروة أو الملكية أو المكانة أو الاعتبارات الشخصية .

ويمكن أن نلحظ أيديولوجية الاصطفاء المدرسى من خلال التعامل اليومى للمعلمين مع تلاميذهم فى الصف إذ يصطفى المعلم أبناء الطبقات العليا مستبعدًا أبناء الفئات الدنيا، بسبب عدم إدراكه لطبيعة النظام التربوى وعلاقته بنظام الطبقات الاجتماعية .

كما أن طرق التعليم يمكن أن تكون أيضًا ذات طبيعة نخبوية، ولاسيما فى التوازن الذى يجريه المعلم بين ما هو مادى وما هو شكلى، وبين المحسوس والمجرد، لذلك يهتم المعلم بطرق التدريس التى تنطلق من المجرد نحو التطبيق لأنها تتناسب أكثر مع الفئات الاجتماعية الوسطى والعليا الذين اعتادوا على التعليم، وهذا فضلًا عن نظم التقويم والامتحانات التى تعد للصفوة ومصالح أبنائهم، وبعيدًا عن

مصالح وميول أبناء الطبقات الدنيا، وتظهر أيضًا معالم غيبة العدالة الاجتماعية فى مدارس اللغات بدءًا من الحضانة إلى الثانوية العامة لتعلم بغير اللغة القومية، ذلك أن توجه السادة الجدد ليس إلى مصر العربية الإسلامية، وإنما إلى مصر جديدة تسير فى أحيان كثيرة مع التوجهات الإسرائيلية الأمريكية، وفقًا لما يدل عليه جدول المعونات التى تدفعها الولايات المتحدة للدول الصديقة والمتعاونة، فتتقطع الروابط بين آلاف من شباب مصر بالأصول الثقافية العربية والإسلامية، وتتحول الجمل والأساليب التعبيرية إلى ألغاز تحتاج إلى مَن يفك رموزها، وفى نفس الوقت تتدعم وتتعزز الروابط التى تصلهم بثقافة القوة العالمية المهيمنة.

والخلل يتضح أيضًا فى المدارس الحكومية من مظاهر تمييز كبيرة، إذ تحولت مئات المدارس الحكومية إلى مجرد (مأوى) يريح الآباء والأمهات من أبنائهم جزءًا من اليوم إلى أن يعودوا من أعمالهم، أما التعليم نفسه فقد أصبحت له سوق فى البيوت والمراكز ليعمل من الغروب حتى الشروق.

أما عن التعليم الفنى فالمأساة حقيقية، إذ لا يحظى بربع الاهتمام الذى يحظى به التعليم الثانوى العام، وتمر امتحاناته خاصة سنواته الأخيرة (الدبلومات) فى صمت مخز، لا تحظى باهتمامات أجهزة الإعلام وتصريحات المسئولين، ذلك لأن جمهور هذا التعليم من أبناء الفقراء الذين لم يستطع أهلهم توفير مصدر إنفاق للدروس الخاصة التى يحتاجون إليها، أو لأن الظروف المعيشية خانقة لا تتيح لهم فرص التحصيل والاستيعاب، أو لأن الظروف تفرض عليهم الحصول على دبلوم فنى كى يتيح لهم فرصة سريعة للعمل الذى تنتظره الأسرة بفارغ الصبر.

كما انتشرت المعاهد الأزهرية بسرعة كبيرة فى الآونة الأخيرة؛ ليرتادها فى الغالب أبناء الفقراء، وظهر ما يسمى (بالمعاهد النموذجية) لتقدم تعليمًا لبعض المواد باللغة الأجنبية تحت مظلة الأزهر الشريف .

وبصفة عامة فالتعليم أصبح أداة لتعزيز مواقع الفقر وتدعيم مواقع الغنى، بعد أن كان ركيزة للتقدم والتطور والحراك الاجتماعى.

والفكر التربوى له دور مهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، من خلال تأكيده على المسئولية الاجتماعية. فما حدث من تخلف ومعاناة وفقر وتمييز وعنف ثقافى مسئوليتنا نحن، لأننا منذ البداية ذهبنا إلى البديل الأسهل والتبعية الفكرية والثقافية، ركنا إلى اللاعمل، واللاتعاون واللامصداقية، والتراخى والتهاون فى أداء الواجب، وقول الصدق والشفافية. ركنا إلى السلبية والتساهل والاستهلاك، فضعفت نفوسنا، وقلت حيلتنا فى الدفاع عن حقوقنا والتعبير عن ضمائرنا، وفقدنا الضمير الجمعى المعبر بصوت الحق. فقدنا المرجعية الدينية والأخلاقية فتهاوينا، وتخلينا عن كرامتنا فى سبيل إحلال قيم وثقافات غزت عالمنا، واغتربت ثقافتنا وذابت مع الثقافات الجديدة بفعل إرادة خارجية من أهم أهدافها طمس معالم الهوية فى المجتمعات العربية من أجل التسلط والاستعمال الثقافى والأيديولوجى قبل السياسى والحربى.

والتربية الإسلامية هى الفاعل الرئيس فى التكوين الخلقى السليم والتكوين الفكرى والحسى الاجتماعى، فمهمة التربية الإسلامية هى العدالة بغير تمييز بين قوى أو ضعيف إلا بالتقوى والعمل الصالح، والتضامن بين المسلمين على جميع الأصعدة من خلال إقامة علاقات اجتماعية يطبعها التعاون والتناغم والتكامل والتوازن تمشيًا مع الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.

واعتبارًا لذلك، كان دور الفكر التربوى الإسلامى هو المساهمة فى تكوين مجتمع إسلامى أصيل يعرف كيف يستفيد من التطورات التقنية والفكرية التى يشهدها العصر الحالى دون أن يفرط فى تحسين نمط عيش الشعوب الإسلامية وملاءمة مؤسساتها وتغيير سلوكها الاجتماعى بشكل يتفق ومتطلبات العصر دون التفريط طبعًا فى الخصوصيات الإسلامية للأمة.

[4] تأصيل مفهوم الإبداع الجماعى مع الإبداع الفردى: عندما نتحدث عن عدالة اجتماعية وتكافؤ فرص، نعنى بذلك إتاحة الفرصة لإطلاق إبداعات الأفراد وطاقاتهم العلمية والأدبية والفنية، دون تزييف وعى أو مراعاة للمصالح

الخاصة أو الشخصية، ويتم ذلك من خلال التشجيع على الإبداع الجماعى كنواة أساسية للتنمية الشاملة، بدلًا من التركيز على الإبداع الفردى التنافسى، وهذا لا يقضى على التنافس الفردى، بل يفسح المجال للتنافس والتمييز فى إطار الجماعة، وذلك من خلال النقد والتوجيه والاستفادة من آراء الغير دون الاستئثار بالرأى أو المبالغة فى التأييد.

والشرط الأول للإبداع، هو امتلاك الإرادة الحرة القادرة على النقد والتجاوز ومن ثَم الإبداع، وأن تستثير قوى التنوير فينا التى تمكننا أن ننظر إلى الأمور نظرة نقدية عقلانية، وأن نضع كل شيء موضع تساؤل ونقاش وحوار، وننظر إلى دوافعنا دون خوف أو رهبة، ووضع الوافد والموروث معًا تحت شروط التفكير العقلانى. فالتنوير هو دراسة عقلانية لأحلامنا المنطلقة نحو المستقبل، وهو تنمية لوعى الناس وأخلاقياتهم وإطلاق لطموحاتهم وقواهم نحو نهضة منشودة. والتنوير هو استلهام روح التقدم دون نقل، أى هو حركة نقد عقلانية ومبدعة تسعى إلى اكتشاف الروح الكامنة خلف كل تقدم، إذ يعنى إطلاق طاقات الإبداع والعمل، وتعبئة الجهود تجاه خطوط وموجهات العمل المستقبلية فى سبيل تحقيق العدل والحرية والتنمية فى مجتمع ديمقراطى حر.

[5] النهوض بالأسرة كنواة أساسية للتنشئة الاجتماعية: تُعد الأسرة النواة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية، وهى التى تؤصل للعدالة وتكافؤ الفرص والإبداع والنقد. وتتعدد مشكلات الأسرة فى السياق الحضارى، ذلك السياق الذى تعتريه الكثير من العناصر المتضادة والمتناقضة .

وفى مجتمعنا المصرى، ومنذ عام 1970 وإعلان سياسات الانفتاح الاقتصادى والسياسى، تأتى سلع الاستهلاك من خلال قناة الاقتصاد، وتنتشر قيم الليبرالية فى المجال السياسى. بيد أن الدخول محدودة وعاجزة عن ملاحقة توجهات الاستهلاك التى انتشرت فى المجتمع، والإطار السياسى لا يستطيع هضم كل القيم الليبرالية،

وهنا من المحتمل أن تحدث مشكلة، وبالتالى فإن السياق الحضارى وما تموج فيه من تيارات أصبح سياقًا مشكلًا. ومن أهم العوامل التى تؤثر على بنية الأسرة واستمراريتها ضغوط المجتمع المادية، التفسخ الاجتماعى، صعوبة تحديد الدور، غياب المرجعية الدينية والتربية الأسرية القائمة على المناقشات الأخلاقية وما تتضمنها من خبرات ومواقف مربية. ولأهمية الأسرة فى تنشئة الأفراد نجد أن الإسلام اهتم بها ورعاها بحسن التوجيه لتقوم عليها الأمة الواحدة.

ومن هنا فإن من واجب الأسرة المسلمة أن تغرس فى نفوس أبنائها العقيدة السليمة وتربيهم فى جو من الإيمان الصحيح، مما يدفعهم إلى طاعة الله ومراقبته فى السر والعلن والاستقامة على مكارم الأخلاق لتحقيق السعادة لهم فى الدنيا والآخرة.

وقد تناولت كثير من الدراسات الإطار الأسرى وتأثيره فى الشخصية، ونوع العلاقة التى يتلقاها الأبناء، وتأثيرها فى سلوكهم، منها على سبيل المثال دراسة (بولدين) عن أثر كل من الأسرة الأوتوقراطية والأسرة الديمقراطية، ففى حين يكون أبناء الثانية موجهين مُبدعين يتصف أبناء الأولى بعكس ذلك.

وغنى عن البيان أن العنف الذى يمارس فى الأسرة يأخذ أبعادًا اجتماعية تتجاوز حدود ما هو قائم أو سائد فى الأسرة عينها، فالأسرة لا تلبى احتياجات الكبار فى المحافظة على سلطتهم فحسب، ولكنها تلبى أيضًا احتياجات أرباب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وعلى هذا الأساس تتم عملية إعادة إنتاج القهر والتسلط والعبودية فى المجتمع بصورة واضحة.

من هنا يأتى دور المفكر التربوى فى رأب الصدع والتخلص من آليات إعادة الإنتاج والاستعباد التى قتلت روح الإبداع والتنافس والحرية والنقد، وأرست دعائم الخوف والقهر والتسلط والتبعية، وتكريس الصمت والأسطورة، والنكوص إلى الماضى، وتعطيل طاقات الإنسان المبدعة .

ومن ثم فالفكر التربوى لابد أن يسعى إلى حقر الأسرة على عدم التخلى عن دورها فى تنشئة الأبناء نفسيًا واجتماعيًا وخلقيًا ودينيًا، وأن تعود أبناءها على الحوار والنقد والتنمية الثقافية فى المجال الأسرى وخارجه من خلال تشكيل الذاتية الموسوعية فى كافة المجالات.

وهذا أمر لا تؤديه المدرسة أو المؤسسات التربوية الأخرى، إذا لم تكن النواة الحقيقية والبذور الأولى والوعى الحقيقى داخل الأسرة، حيث التنشئة الاجتماعية والخلقية والدينية.

[6] تعظيم دور المجتمع المدنى: حظيت مسألة مساهمة المنظمات غير الحكومية فى الحكومة باهتمام كبير من قبل الباحثين والممارسين وصانعى القرار. وقد عكس الحوار حول هذه المسألة اهتمامًا متزايدًا بأسلوب التعامل مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى اقتضتها العولمة. وقد كان ينظر بالتفاؤل إلى المنظمات غير الحكومية على أنها العلاج الحاسم لكافة الأمراض، بدءًا من التخلف إلى غياب الديمقراطية. وعند منتصف التسعينيات أخذت حركة المنظمات غير الحكومية فى التراجع، ووصفت فى كثير من الكتابات العربية والغربية على حد سواء بأنها منظمات نخبوية يشوبها الفساد ولا تلتزم بالمساءلة، وأنها تعتمد على التمويل الغربى وتروج للبرامج الغربية، واعتبرت على أقل تقدير غير فعالة وعاجزة عن القيام بالمهام الكبيرة التى أوكلت إليها فى بداية التسعينيات. والمنظمات غير الحكومية بدأت تندمج مع المجتمع المدنى من أجل تعزيزه، والمشاركة بفعالية فى الحكومة الديمقراطية، على أن يكون الهدف هو تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة والقوة التنظيمية والفعالية، ومن ثم فإن المنظمات غير الحكومية لا تشكل العنصر الوحيد للمجتمع المدنى، كما لا يجوز استبعادها من المجتمع المدنى عندما تتعارض أهدافها مع مصالح الدولة القومية.

رابعًا: الدور الأخلاقى:

يحظى الفكر التربوى بالعديد من القضايا والإشكاليات التى يقف الثقات وعلماء الاجتماع والسياسة أمامها عاجزين عن إيجاد حلول مناسبة لها أو بدائل لعلاجها.

وتشكل مثل تلك القضايا معضلات أخلاقية تؤثر فى الهوية الثقافية، وتسهم فى تبدل القيم الأخلاقية وتحولها فى الاتجاه المغاير لقيم وثقافة المجتمع الإنسانى، مثل قضايا الأمانة والاغتراب والمسئولية وتبدل القيم والانحراف. وفى هذا الصدد يجتهد الفكر التربوى فى معالجة تلك المعضلات الأخلاقية قبل تفاقمها وتداخلها فى قيم المجتمع الأصلية من خلال :

1- وضع ميثاق أخلاقى للفكر التربوى .
2- الموازنة بين الفكر الأخلاقى والفكر التربوى .
3- تجدد مباحث الأخلاق .
4- التركيز على الأخلاق العملية .
5- توأمة العلم والأخلاق .

(1) وضع ميثاق أخلاقى للفكر التربوى: قبل أن نطالب المفكر التربوى بممارسة مهامه الأخلاقية، من الضرورى وضع ميثاق شرف للفكر التربوى يحيى الجانب الإنسانى والضمير المهنى فى نفس المفكر التربوى عند التعامل مع النشء أو طلاب الجامعة، أو عند وضع نظرية تربوية أو مؤلف علمى، إذ ينبغى وضع الهدف والمقصد الأخلاقى من النظرية التربوية الذى هو شأن تربوى فى الأساس.

ويهدف ميثاق الشرف إلى الارتقاء والتسامى الأخلاقى بمهنة المعلم،وفهم المفكر التربوى لطبيعة دوره وتأدية رسالته الأخلاقية والاجتماعية.

وميثاق الشرف هو حصاد الدراسات الأخلاقية النظرية والعملية، وما يتخللها من مواقف مربية معلمة وموجهة ومستوحاة من السياق المجتمعى المحيط.

ويلعب السياق التاريخى دورًا مهمًا وبارزًا فى صياغة الميثاق الأخلاقى لما يحويه من حكمة مخزونة وخبرات متراكمة على مر العصور، فالتاريخ هو عصب الأخلاق، وضمانات أى عمل عظيم تتطلب وعيًا عميقًا بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرة هذا الإنسان بدوره على التأثير فى التاريخ.

وإذا كان التاريخ للإنسان ماضيًا يعيش فى الحاضر، ويمتد إلى المستقبل، فهو يمثل الدعامة الأولى لتشكيل الميثاق الأخلاقى، وهو الوعى بأهمية التاريخ.

أما الدعامة الثانية للميثاق فهى الوعى بمقتضيات الثقافة العربية، من إلمام باللغة العربية، والحفاظ على الهوية الإسلامية، وضرورة الإبداع والتقدم فى كافة المجالات والارتقاء بالمستوى الإنسانى والاجتماعى للشعوب العربية من تعاون وتسامح وشراكة فعالة فى حالات السلم ووقت الأزمات.

والدعامة الثالثة تتحدد فى تكوين عقل إسلامى ناقد. فالعالم العربى الإسلامى يتحدث فى الآونة الأخيرة عن إسلامية المعرفة، وضرورة إنتاج معرفة إنسانية خاصة بالعالم الإسلامى العربى وغير العربى، وهذا أمر ليس بجديد، فالعالم الإسلامى له لغته الناطق بها، ومبادؤه الأخلاقية التى يؤمن بها، إلا أنه يبدو أن المعرفة الجديدة، والثورة المعرفية الجامحة الطامحة، قد وضعت من ضمن أهدافها وطموحاتها الإنسان العربى، من أجل جذبه وشده إلى عالمها الترفى الباعث على تشيؤ الإنسان واستلابه فى عالم يفوق قدراته المادية، ولا يزاوج تقاليده وعاداته الخلقية والاجتماعية.

هذه الأطروحة أصبحت واضحة لنا جميعًا، بل أصبحت مدعاة للسخرية

والملل، وجعلت الثقات والمفكرين والعامة يطالبون ببدائل، بدلًا من الهجوم المستمر والينبغائيات التى لا زالت أوراقًا على أرفف المكتبات. من هنا كان من الضرورى تقديم بديل لا ندعى فيه كل الحل لمعاناتنا الممثلة فى أزمة الهوية العربية، وضرورة وضع ميثاق أخلاقى، حيث إن الأزمة مثلما أصابت الأمة جميعها، فالأمة وليس فردًا هى الأقدر على الخروج منها.

هذا البديل المهم هو العقل الإسلامى الناقد الذى يستجلى الحقيقة بالنظر العقلى لا بالتقليد، وهو العقل النشط الذى يتفكر فى معانى وأحكام الكتاب المنزل، ومن خلال الاستدلال العقلى والحدس القلبى، يبدأ فى الربط بين القناعة الذهنية، وبين الواقع المعاش أو بين القياس والتجربة .

ومن أهم سمات العقل الإسلامى الناقد:

أ - قبول الآخر وليس رفضه كما يدعى البعض.

ب - إعلاء الجانب الإنسانى وتكوين الضمير الجمعى.

ج - العقل الإسلامى الناقد عقل ديمقراطى وليس عقلًا نخبويًا.

د - تربية العقل الإسلامى الناقد فى نفس كل مسلم .

(2) الموازنة بين الفكر الأخلاقى والفكر التربوى: ينبغى التسليم منذ البداية بأن الأخلاق شأن تربوى، وأننا حين نضع ميثاقًا أخلاقيًا للفكر التربوى، نعنى إحداث الموازنة الموضوعية بين الفكر الأخلاقى والفكر التربوى.

والسبب الرئيسى الذى لفت انتباه التربويين لدراسة الأخلاق فى مجال التربية هو الرغبة الحقيقية فى تخطى الفكرة القائلة بأن الأخلاق هى أمور نسبية أو مسألة شعورية أو مسألة ذوق، بل والرغبة أيضًا فى إمداد الطلبة بتربية أخلاقية يعتمدون عليها فى علاقاتهم الاجتماعية والكونية مع مراعاة عدم تلقينهم معرفة مسبقة بماهية الأخلاق،

وإنما بتزويدهم بأدوات تمكنهم من حُسن التصرف أخلاقيًا حتى لا يستهلكهم الفراغ الأخلاقى ويقعون ضحية الاغتراب والانحراف.

وكما يرى " جون ديوى " فإن الطلاب يتعلمون من خبرتهم الاجتماعية الكلية، وأن من الحكمة تحقيق الكفاءة الذهنية والخلقية من خلال الخبرة العينية والمواقف المربية، وأن الأطفال بحاجة إلى معايشة المثل الأخلاقية، التى يطلب منهم أن يعوها ذهنيًا، لهذا فإن المبدأ الأساس الذى تقوم عليه التربية الخلقية فى فكر " جون ديوى" هو أن: التربية الخلقية تقوم على الفكر، وليس على العاطفة أو استمالة القلوب، فالتربية الخلقية والتربية الذهنية وجهان لعملة واحدة.

هكذا يسير الخطان: التربوى والأخلاقى فى طريق واحد، وهدف واحد، هو الارتقاء بالسلوك الإنسانى، والعمل على تقدمه.

وهذا ما تدعو إليه المؤتمرات العالمية من حيث ضرورة المزاوجة بين العلم والأخلاق، والتركيز على التربية من أجل الصحة الخلقية، والارتقاء بالإنسان إلى مستوى الجدارة الخلقية، بحيث يصبح ذاتًا أخلاقية تمارس على نحو أخلاقى شتى أنواع الفضائل والقيم الرفيعة.

من هنا يمكن القول أن التربية فى تحليلها النهائى ذات طبيعة خلقية، بل إن العامل الخلقى هو أساس العمل التربوى. فالعامل الخلقى يؤثر ويتضح فى كل ما تتصدى له المدرسة من قرارات وفيما تنظمه من علاقات،وفيما تختاره من وسائل وبرامج. ويكون لهذا كله أبلغ الأثر فى سلوك الناشئين والشباب. وفضلًا عن ذلك فإن القيم التربوية لابد وأن تتصل بأساسيات الوجود الإنسانى فى المجتمع، فهى تعبر عما هو صواب وما هو خطأ، كما تعبر عن المسئوليات والمعتقدات وأنواع الولاء والارتباطات المختلفة التى تشكل نظرة الإنسان إلى مجتمعه وعلاقته به.

وبناء على ما سبق، يمكن الاستنباط أن أهداف التربية لا يمكن أن تستخلص

من المبادئ الكونية، فهى مرتبطة أشد الارتباط بالأخلاق والقيم، إذ تمتزج التربية بأخلاق توجهها بشكل يصعب الفصل القاطع بين أهداف التربية وأهداف الأخلاق كل على حدة، والأجدى النظر إلى التربية والأخلاق نظرة متكاملة، والأخذ فى الاعتبار أن العامل الخلقى يوجه التربية، وتستقى منه مبادءها ونظرياتها، بل والأيديولوجيا التى تعمل بها فى كثير من الأحيان.

(3) تجدد مباحث الأخلاق: تتجدد مباحث الأخلاق بتجدد النظريات التى تبحث فى الأخلاق، وترتبط بمعالجة المشكلات الأخلاقية والاجتماعية داخل المجتمعات المختلفة.

وتختلف موضوعات البحث فى الأخلاق من مجتمع إلى آخر، وذلك حسب زاوية الرؤية والبناء الأيديولوجى لكل مجتمع. كما تختلف مباحث الأخلاق حسب درجة الوعى الخلقى وعمليات التنشئة الخلقية التى تتم داخل الأسرة والمدرسة وغيرها من مؤسسات التربية.

وتحدد مؤسسات التربية المختلفة أولويات البحث فى موضوعات الأخلاق حسب درجة الاهتمام والوعى بالمواقف المشكلة، والتى تنشئ معضلة أو أزمة أخلاقية. وبناء على ذلك تحدد أهدافها التعليمية التى هى فى الأساس مبادئ أخلاقية ينبغى تحقيقها وتمثلها، من مثل :

إعداد المواطن الصالح، التعاون بين الأفراد، الصدق فى القول والعمل، الأمانة والالتزام، تحمل المسئولية واجب قومى، العمل فى مجموعات ... وغيرها من الأهداف التى تعكس المباحث التى تناقشها فلسفة التربية الأخلاقية، وآليات تنفيذها.

وتتبدل القيم الأخلاقية وتتحول باختلاف الوعى القيمى مع تغير الزمن، ومع تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

فإذا كان الحديث فى السابق عن قيم الحق والواجب والعدل والفضيلة والخير والشر، فقد تبدلت تلك القيم لتحل محلها قيم أخرى معاصرة، مثل الحداثة وما بعد الحداثة، والتكنولوجيا وما تحمله من أيديولوجيا مادية تشيىء الإنسان وتستهلك إمكاناته وقدراته فى عبثية الشكل دون المضمون.

لذلك طرأت على الساحة التربوية معضلات أخلاقية لم يكن لها وجود فى السابق، تتعلق باختراق النظام، والاغتراب الثقافى والأنطولوجى، واهتزاز معنى الفضيلة، وصعوبة التكيف واستيعاب قيم العصر. وهذا الأمر طرأ على قيم العالم أجمع، شرقه وغربه، فالأزمة الأخلاقية عامة على دول العالم، المركز والهامش.

كما يتحدث علماء النفس المعاصرون فى هذا الصدد، ويرون أن مراحل النضج الخلقى قد تغيرت، وأصبح الوعى بالقضايا الخلقية لدى النشء مبكرًا جدًا، إلى الحد الذى معه ينمو الضمير الخلقى والوازع الدينى مع بداية مرحلة المراهقة، تلك المرحلة التى يصنفها " أريكسون " بأزمة الهويـة وتكوين الضمير.

(4) التركيز على الأخلاق العملية: مع تجدد مباحث الأخلاق، تغيرت النظرة إلى الأخلاق من البحث فى الأخلاق النظرية إلى البحث فى الأخلاق العملية.

ولم تعد الحاجة إلى المثل العليا، والأفكار النظرية ما لم يمكن تحقيقها فى الواقع التطبيقى. وحل الاهتمام بالنظريات السلوكية والوظيفية محل الاهتمام بالنظريات الإنسانية الكلاسيكية والمثالية المطلقة، وذلك منذ منتصف القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.

ولعل مبعث هذا الاهتمام ما طرأ على الساحة الثقافية من تغيير جذرى فى القيم والمعتقدات والثقافة، استلزم معه تغييرًا شاملًا وليس جزئيًا فى نظريات ومناهج البحث فى العلوم الإنسانية كى ترتبط بالواقع محل العناية والاكتراث.

وتتضمن الأخلاق العملية مواقف مربية مستوحاة من إرادة ذاتية أو جمعية

تستهدف استدلال القاعدة الأخلاقية من الموقف الأخلاقى، وإرجاع الأخلاق للإرادة العملية لا للعقل الناظر، أو لقوة العاطفة والخيال. فالأخلاق تتحدد من خلال التجديد والابتكار والعمل المبدع كما رأى "أرسطو" ومن بعده "كانط "، و"برجسون".

وقد تركزت الأخلاق العملية فى فلسفة كانط النقدية على العقل العملى، ذلك العقل الذى يستوفى شروط العقلانية من خلال الفضيلة العملية. كما ميّز كانط بين ميدان العلم وميدان الضمير، بين العقل العلمى والعقل العملى.

وفى كلا الميدانين يظهر القانون، وفى كليهما تخضع الأشياء للقانون وتسير حسبه. وإنما يمتاز ميدان العمل بأن الإنسان فيه يتصور القانون ليعمل به، ويريده قانونًا لعلمه، بينما تخضع الظواهر العلمية لقانون العلم فحسب، ويتمايز الواجب فوق ذلك بأن الإنسان يراعى فيه أن يكون عمله طاعة القانون للقانون ذاته، لا لأى سبب آخر، فأغلب الأعمال الإنسانية التى تعتبر فاضلة لدى البعض، إنما هى أعمال مطابقة للقانون، ولكن قد يكون الدافع إليها لذة القيام بفعل معين، أو لذة ناتجة عن الفعل وبعده، أو يكون الدافع إليها أيضًا الخوف من القانون أو من مخالفته.

هكذا يميز " كانط " بين ما يتم حسب القانون، وبين ما يتم حسب تصور القانون. بين نص القانون، والعمل بنصه وروحه معًا، هذا من أجل أن تصبح ممارستنا الخلقية بمثابة تطهير مستمر لأفعالنا، كى تصدر بروح القانون، لا بأى شيء آخر.

والدين الإسلامى أكد على ضرورة العمل، والتنشئة الأخلاقية للأبناء، وفق نسق من القيم الدينية التى أرسى دعائمها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. لهذا يأتى الحديث فى الآونة الأخيرة عن إسلامية التربية كفريضة دينية وضرورة تربوية، ذلك أن الإسلام أكد على أهمية احترام العقل الإنسانى، والتفكير وحرية الاجتهاد لا النقل والتقليد، كما حث على التعلم والتعليم، ومعرفة ما ينفع الناس،

والتمسك بالأخلاق الحميدة قولًا وسلوكًا، فالإسلام دين ورسالة أخلاقية، ومهمة التربية إرساؤها وبثها فى نفوس النشء.

(5) توأمة العلم والأخلاق: عند الحديث عن العلم ينبغى البحث عن المبادئ والقوانين التى تحكم هذا العلم. وتلك المبادئ الضابطة للعلم هى ميدان علم الأخلاق، وهذا ما لفت علماء الأخلاق إلى ضرورة الكشف عن أخلاقيات العلم. والسؤال الرئيسى: هل ثمة أخلاق واحدة تحكم ميدان العلم بأكمله بجميع فروعه ومباحثه ؟

يجيب (وليام وردكر) Wiliam Wardeker أن اختلاف المنهجية العلمية، التى تميز كل علم عن الآخر، وكذلك المباحث الخاصة بكل علم، تستهدف وضع أخلاقيات نابعة من طبيعة المعرفة العلمية ذاتها، لهذا تتميز المبادئ الحاكمة لكل علم عن الأخرى، ولا توجد أخلاق واحدة عامة لكل العلوم.

ويشير " أحمد زويل " إلى أن سبب تخلف العرب، ليس فى الثقافة العربية والدين الإسلامى كما يعتقد الغرب، وإنما فى البيروقراطية والتسلط وغياب نظام قانونى يعين بوضوح الحدود بين المجالات المدنية والثقافية والدينية ينطبق على جميع المواطنين بدون استثناء، وأن تتشرب روح العلم بثقافة المجتمع التى تحمل ملامح جديدة للنقد والحوار والخبرة والمواقف الأخلاقية الملزمة والتى تحول الإلزام الفرضى إلى التزام طوعى.

على هذا النحو تكمن توأمة العلم والأخلاق فى سياق شامل وكلى، يستهدف استجلاء الهدف والغاية من كل علم، وهو المبدأ الأخلاقى الكائن وراء المعرفة العلمية، من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث الثقافى. ووجه الاستفادة العلمية من أى معرفة لا يتعارض مع الثوابت الأخلاقية أو الدينية، وذلك هو حال الأمم المتقدمة مهما اعترضتها من ثقافات فهى أقدر على غربلة تلك الثقافات، وانتقاء ما يلائم ويناسب مجتمعها دون تحول فى الهوية الثقافية أو ذوبانها.

ويطرح " ديفيد رزنيك " منظورًا استشرافيًا (نحو علم أكثر أخلاقية) يوضح فيه المعايير الملائمة للسلوك والنحو الذى يدرك به العلماء الحيثيات الأخلاقية فى العلم، ويضع فرضية مؤداها أنه من أجل ضمان السلامة والأبستمولوجية للبحث يحتاج العلماء بالمثل إلى أن يدرسوا أيضًا معايير معينة للسلوك لضمان السلامة الأخلاقية فى العلم، إذ لا ريب فى أن العلماء فى حاجة إلى أن يعلموا طلابهم أخلاقيات البحث العلمى. وأفضل الطرق التى يدرس بها العلماء لطلابهم كيف يكونون علماء خلوقين، هى أن يكونوا مثلًا أعلى لهم. والأرجح أن يكون الجانب الأكبر من المعرفة الأخلاقية مكتسبًا بطريق غير مباشر عن طريق المواقف المربية والسلوك المتبادل.

خامسًا: الدور الأكاديمى:

لعل الدور الأكاديمى للمفكر يكون معروفًا أكثر من الأدوار السابقة، بحكم أنه دوره الأساسى، وإلا ما كان مفكرًا أو مربيًا، إذ من أدل علامات التدريس الجيد الإلمام الشامل بالتخصص الأكاديمى، وإلا لماذا نعلم؟، لهذا فالدور الأكاديمى من المفترض أن يكون متحققًا فى المفكر التربوى .

والسؤال الذى يطرح نفسه:

ما طبيعة هذا الدور ؟ وهل يقتصر على التخصص وحده وإسقاط بقية التخصصات الأخرى؟ وهل يكتفى فيه المعلم باستحداث أنماط جديدة للتدريس؟

يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

1- طبيعة الدور الأكاديمى.

2- التخصص الأكاديمى وحوار التخصصات الأخرى.

3- استحداث أنماط جديدة للتدريس.

4- التفاعل وتنمية مهارات التفكير.

5- المعلم المبدع يولد متعلمًا مُبدعًا.

1- طبيعة الدور الأكاديمي: **تعرف التنمية المهنية بأنها العملية التى تستهدف:**

أ- إضافة معرفة مهنية جديدة .

ب- تنمية وتأكيد القيم المهنية الداعمة للسلوك .

ج- تمكن المعلم الجامعى من تحقيق تربية فعالة لطلابه .

د- تنمية المهارات المهنية .

وقد تبنى هذا التعريف مشروع جامعة (كيل) Kell بإنجلترا، ويعكس ثلاثة مكونات رئيسية، وهى:

- **التدريب المهنى:** أى العمل على إكساب المعلم الجامعى مجموعة من المهارات اللازمة لرفع كفايته والوصول بهذه الكفايات إلى المعايير المعمول بها.
- **التربية المهنية** : أى العمل على تعديل أفكار المعلمين ومعتقداتهم بشأن عملهم وممارساته، والتأكيد على القيم المهنية .
- **المساندة المهنية** : بمعنى تحسين ظروف العمل والاستقرار المهنى.

من هذا المنطلق يمكن القول إن طبيعة الدور الأكاديمى تختلف مع كل عملية إصلاح تربوى جديدة، إذ يخضع الأداء الأكاديمى للمفكر التربوى للنقاش من جديد وبيان ما له وما عليه، وضرورة الكشف عن المستجدات التربوية التى تثرى الأداء الأكاديمى للمعلم، أو الأستاذ الجامعى من أجل تحسين التعليم والتعلم، وتنظيم خبرات التعلم التى يكتسبها المتعلم من المؤسسة التعليمية أو البيئة والظروف الخارجية التى يتعامل معها.

وكل هذا يفرضه السياق المجتمعى المحيط من تحديات تكنولوجية فرضت علينا إعادة النظر فى نظم تفكيرنا، وضرورة غربلة أدواتنا وأساليبنا المنهجية كى تتفق وروح العصر .

هذا مع ضرورة تحقيق المعادلة الصعبة بين التراث الثقافى وبين التقدم الذى لا حدود له.

2- التخصص الأكاديمى وحوار التخصصات الأخرى: يُعد الدور الأكاديمى للمعلم دورًا أساسيًا، وركيزة لترقى المعلم من مستوى أكاديمى إلى آخر، إلا أن تخصص المعلم وحده يُعد أمرًا غير كاف لإعداده أكاديميًا، إذ ينبغى على معلم القرن الحادى والعشرين أن يتحاور مع التخصصات الأخرى ويلم بها، سواء أكانت تخدم تخصصه الأكاديمى أم لا.

فإذا كان التخصص الأكاديمى للمعلم أو المفكر التربوى هو مادة الفلسفة — مثلًا – فهذا التخصص يفرض على المفكر أو المعلم أن يكون ملمًا بتخصصات قريبة من تخصص الفلسفة مثل علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم المنطق، وكذا التخصصات البعيدة نسبيًا مثل التاريخ والرياضيات والفيزياء؛ ليكتشف المفكر فى نهاية الأمر أنه لم يخرج عن تخصصه بعد إلمامه بهذه التخصصات الأخرى وحواره معها، ذلك لقناعة رئيسية فى البحث العلمى، هى أن التخصص بغرض الدراسة فحسب، والمطلوب هو النظرة المنظومية الشاملة للمعرفة بكافة فروعها وأنواعها.

لذا يجب أن تركز برامج تكوين المعلم فى ظل خضم المعارف المتراكم على تكوين المعلم المتنور ذى العقلية الناقدة المبتكرة، الذى يدرك أهمية المعرفة فى اتخاذ القرار العقلى الصائب. وعليه أن يكون قادرًا على تحديد حاجاته المعرفية، وصياغة تلك الحاجات على شكل تساؤلات، ومن ثم يطور استراتيجيات ملائمة، ويوظف مصادر متعددة للوصول إلى تلك المعارف، ويقوم بتنظيمها وتحليلها وتقويمها.

وعلى هذا النحو، فإن عملية إنتاج المعرفة العلمية أمر ليس يسيرًا، إذا كان المفكر

التربوى يركز على تخصص بعينه. ويكون الأمر عكس ذلك، حين يتطلع المفكر التربوى إلى التخصصات الأخرى ليكون موسوعة ثقافية فى كافة المجالات التى تدعم تخصصه، وتكسبه أصالة معرفية ومرونة وطلاقة ليكون مبدعًا وصاحب رؤية ووجهة نظر شاملة وموضوعية.

ويعد الأسلوب التكاملى من أنسب الأساليب التى يمكن اتباعها فى إعداد المعلم الجامعى أو معلم المدرسة أو كل من يتخذ التربية والتعليم مهنة له، ويكفى ما يحققه هذا الأسلوب من تهيئة نفسية للملتحقين بكليات التربية ليصحوا أقدر على التكيف مع مهنة التعليم فيما بعد بصورة سريعة عن غيرها من الكليات الأكاديمية الأخرى.

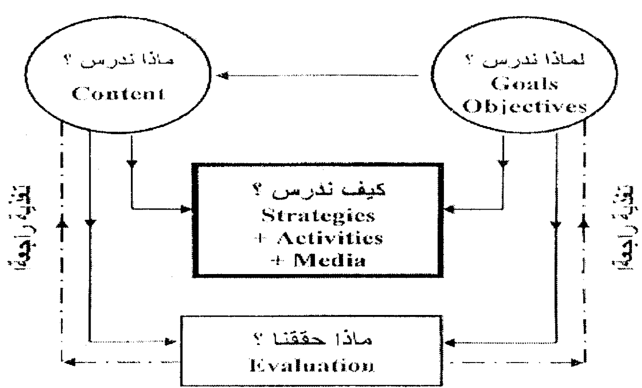
3- استحداث أنماط جديدة للتدريس: **يعتبر العصر الراهن بحق عصر المعلوماتية والذى يفرض استخدام تقنيات التواصل المعرفى مع الآخرين عبر وسائط تقنية تحقق أغراض نقل المعلومات وتداولها والاستفادة منها. ويعتبر التعامل مع الحاسب الآلى فى مقدمة المؤشرات التى تبين حجم التعامل مع المعلوماتية وإنجازاتها الحضارية.**

والمعلم الجيد هو المعلم الذى تكون لديه قدرة على إدارة وقت الحصة أو المحاضرة بفاعلية واقتدار، وذلك من خلال استحداث أنماط فعالة للتدريس تثير انتباه المتعلم، وتزيد من فعاليته داخل العملية التعليمية .

وتتنوع استراتيجيات التدريس باختلاف الهدف والغاية من كل استراتيجية. ويأتى التعرف على استراتيجيات التدريس وطبيعة كل منها، وكيفية استخدامها، وحدود هذا الاستخدام فى إطار اهتمام المعلم وغيره من المهتمين بالتعليم والتعلم بتوفير إجابة عن سؤال مركزى ومهم وهو: كيف يدرس ؟

وتعتمد الإجابة المطلوبة عن هذا السؤال على الإجابة عن جملة من الأسئلة الأخرى من أبرزها: لماذا ندرس ؟، ومن نعلم ؟، وماذا ندرس؟ ثم فى أى سياق تغرس ممارساتنا التدريسية قيمًا ومعتقدات وإمكانات متاحة ؟

ومن ثم فإن تحديدنا استراتيجيات التدريس التى نستخدمها مع طلابنا هو بالتعبير الرياضى متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة أهمها الأهداف التعليمية، وطبيعة المتعلم المستهدف واحتياجاته وقدراته ومحتوى التعليم، والفلسفة التربوية التى تتبناها مؤسسة التعليم والإمكانات الفنية والمادية فى بيئية التعليم والتعلم.



شكل (5) موقع استراتيجيات التدريس فى منظومة التدريس

وتنظر التربية الحديثة للمتعلم على أنه شريك فى العملية التعليمية، وليس مجرد متلق سلبى تفرض عليه الأنشطة التعليمية فرضًا من قبل المعلم أو من قبل واضعى المناهج. وكون المتعلمين شركاء فى العملية التعليمية يعنى أنهم يؤثرون فى وضع الأهداف واختيار المحتوى ويتحملون جزءًا كبيرًا من مسئولية تعلمهم. ومن جهة المعلم فهو يقوم بدور الميسر الذى يوفر الظروف الملائمة للتعلم، باعتباره مشاركًا فى البناء التربوى يسبح فى فضاء التربية، ويطلع على ما هو جديد فى نظم التعليم والتعلم، وبالتالى مهارات التفكير .

على هذا النحو تعرف استقلالية المتعلم : " بأنها قدرة المتعلم على المشاركة فى

تحمل مسئولية تعلمه، من حيث القدرة على اتخاذ القرار وتفعيله". وتتعدد المداخل التى يمكن من خلالها تحقيق استقلالية المتعلم، ومن أهمها:

1- يعتمد بشكل كلى على ذاته.
2- يستطيع اتخاذ قرارات.
3- على وعى تام بنقاط ضعفه وقوته.

ومن أهم أنماط التدريس المستحدثة والتى يمكن من خلالها تفعيل حركة التربية والتعليم ما يلى :

أ- التعلم بالتعاقد: يعرف بأنه " صيغة أو استراتيجية تدريسية تعتمد على تحمل الطالب مسئولية أشكال وأنماط تعلمه، واتخاذ قرار بشأنها، وذلك بمساعدة المعلم، وتقوم هذه الصيغة على التفاوض بمساعدة المعلم حتى يتوصل الطالب لقرار بشأن تعلمه يحرر به عقدًا أو وثيقة مكتوبة توضح فيها أبعاد الاتفاق بدقة بين المعلم والطالب، بحيث يلتزم الطرفان بعناصر هذا الاتفاق أثناء المرور بالخبرة التعليمية".

ب- التعلم التعاونى: " استراتيجية تدريس تتضمن وجود مجموعة صغيرة من الطلاب يعملون سويًا بهدف تطوير الخبرة التعليمية لكل عضو فيها إلى أقصى حد ممكن ".

ج- أما عن التعلم الإلكترونى: وهو نوع من التعلم يحتاج للتعامل مع مستحدثات تكنولوجية متعددة، وإلى التدريب عليها بشكل جيد قبل المرور بالخبرات التعليمية من خلالها.

والبعض ينظر إليه على أنه نمط أو وسيلة لتقديم المناهج الدراسية عبر شبكة المعلومات الدولية أو أى وسيط إلكترونى، والبعض الآخر ينظر إليه على أنه طريقة للتعليم أو للتدريس يستخدم فيه وسائط تكنولوجية متقدمة كالوسائط المتعددة، والهيبرميديا والأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية، حيث يتفاعل طرفا

العملية التعليمية من خلال هذه الوسائط لتحقيق أهداف تعليمية محددة. ويمكن تلخيص الفوائد من التعليم الإلكترونى فيما يلى:

- تطويع التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية .
- التوثيق الجيد لمناهج التدريس (بعد التخلص من الحشو الزائد).
- الاستفادة المثلى من الإمكانات المتاحة.
- استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد.
- القضاء على مشكلة الكتاب الجامعى أو المدرسى واهتمام المحاضرين فقط بتوصيل ومناقشة المفاهيم استثمارًا للوقت.

د- التفاعل وتنمية مهارات التفكير: ترتبط أنماط التدريس بأنماط التفكير. فالحديث عن طريقة من طرق التدريس، يرتبط بالفكر والمنهج وراء هذه الطريقة مثل التفكير المحسوس، والتفكير المجرد، والتفكير الواقعى، والتفكير التخيلى، والتفكير الاستقرائى والتفكير الاستنباطى والتفكير العلمى والتفكير الإبداعى والتفكير التباعدى، والتفكير التقاربى، لهذا فنمط التفكير المستخدم يستلزم طريقة تدريس معينة بالضرورة.

ويعد التفكير أعقد نوع من أشكال السلوك الإنسانى، فهو يأتى فى أعلى مستويات النشاط العقلى، كما يعد من أهم الخصائص التى تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات .

ورياضة الفكر من أهم العمليات الذهنية التى تبرز رغبة الفرد فى الاستمتاع والاستطلاع معًا حين يقوم بالبحث عن المعرفة، وهذا ما يزيد المعرفة ويغنى الثقافة والحوار. وهناك حكمة تقول: " ابحث عن المعرفة لأن المعرفة لا تبحث عنك". والبحث عن المعرفة لرفع المستوى الفكرى يبقى لمن يريد أن يركب فى سفينة الإبداع.

والتنمية الذهنية مصطلح ارتبط بقيم الحداثة وما بعد الحداثة، إذ يشير المفهوم إلى تحول كيفى فى نمط التفكير الذى يمارسه إنسان ما، كأن ينتقل من التفكير الصورى إلى التفكير الاستقرائى الاستدلالى. كما ترتبط عمليات التنمية الذهنية بأنماط الحياة المستحدثة التى من أهم ملامحها التعقد والاحتمالية والديالكتيكية واللايقين والجوع المعرفى والاعتراف بالجهل.

لذا فإن التكوين الثقافى والمعرفى والذهنى للمعلم والمفكر التربوى فى إطار فلسفة تربوية توجه العمل التربوى نحو الإصلاح والتجديد يبرز الهدف من التكوين الذهنى للمعلم أو المفكر التربوى، وهو تنشئة جيل ذى رؤية تربوية وفلسفة تعكس الأصول الحضارية للأمة وتتسم بالأصالة والإبداع والابتكار.

وتبرز الموجهات الثقافية الأصيلة والمستحدثة وجوانب الإعداد المهنية والأكاديمية والثقافية للمعلم أو المفكر التربوى.

ويؤكد الكثير من المربين وعلماء النفس والتكنولوجيا على دور المعلم فى تعليم الوعى بما بعد المعرفة (الميتا معرفة)، وأن يكسب المتعلم صفة النقد والحوار الدائم، وأن يدرس المهارات العليا للتفكير لكل التلاميذ.

وفى مؤلف (مدارس تعليم التفكير) "لجون برو" Johnt Bruer يؤكد فيه أن المدرسين الخبراء يمتلكون مثل الخبراء فى أى مجال معرفة ضمنية كامنة، معرفة وصلوا فى ممارستها إلى درجة عالية من الآلية، ويمكن أن يحول البحث المعرفى هذه المعرفة الضمنية إلى معرفة واضحة صريحة، وهذه المعرفة تتضمن خبرة يمكن أن ندمجها فى برامج إعداد المعلمين، بحيث تتحول إلى نظام لحل المشكلات. وعلينا لكى نواجه مشكلاتنا التعليمية، أن نغير أيضًا من نظرياتنا، إذ لا ينبغى أن نبحث عن حل، حيث لا يوجد مثل هذا الحل، وبدلاً من أن يركز على نظام جاهز بديل للحل علينا أن نركز على العملية التعليمية، وعلى التعلم كعملية، وليس كمنتج.

هـ- المعلم المبدع يولد متعلمًا مبدعًا: كتب "مصطفى سويف": (إما أن نبدع فنبقى أو لا نبدع فنفنى).

يُعد الإبداع جوهر وجود الإنسان، وهو المكون الراسخ الذى ميز الوجود الإنسانى عن باقى الموجودات .

وما نعيشه من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية هو نتاج جهد إبداعى إنسانى، استغرق آلاف السنين، فمر الإنسان بمراحل كان تفكيره فيها نرجسيًا أى عاشقًا لنفسه متمركزًا عليها غير عابئ بالآخرين، وكان يعتقد فى السحر، ثم مر بمرحلة الطوطمية وعبادة الطبيعة، حتى وصل إلى بدايات تشكيل الضمير والموضوعية، مع ظهور الزراعة والحضارة فى مصر والصين والهند واليونان والمكسيك.

وهذه الحضارات هى نتاج عقل الإنسان وخياله الخصب ووعيه بذاته، وبهذا الوعى وبذلك العقل وبتلك القدرة على التخيل، عاش الإنسان وتغلب على الطبيعة المادية، وأعلى من قيمة الفكر والطبيعة الإنسانية .

والإبداع فى الفكر التربوى يعنى تخليص الفكر من الاختزان والتذكر والإدراك، إذ إن فعل الإبداع ينطوى على عمليات وشروط تساعد على التنمية والتقدم.

وهذا ما أوضحه "جليفورد" حين أكد على أن الإبداع فعل ينطوى على مكونات عديدة، أهمها:

أ - القدرة على رؤية المشكلات Sensitivity To Problem.

ب - الطلاقة Fluency .

ج - المرونة Flexibility .

د - الأصالة Originality .

هـ - التفاصيل أو التوسيع Elaboration .

و - التقويم Evaluation .

والشرط المهم لتوفر هذه المكونات هو بيئة الإبداع والمناخ أو الوسط الذى يبدع فيه الشخص، وهو جملة الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والنفسية التى يمر بها الشخص المبدع.

ويلعب المناخ دورًا هامًا فى الإبداع عند أصحاب الاتجاه الإنسانى " فروم وماسلو وروجرز وآخرون "، حيث يرون أن الإبداع هو عملية تنتج من العلاقة بين الفرد السليم والوسط المشجع والمناسب. وقد حدد (روشكا) Roshka خصائص المناخ الذى يشجع الإبداع بأنه " المناخ الذى ينعدم فيه النقد الهدام، والأحكام الجائرة، والذى يسمح بالفكرة أن تأخذ طريقها".

والمفكر التربوى لا يصل إلى مستوى فكرى متميز، ويكون صاحب رؤية ووجهة نظر بغير إبداع وابتكار. كما أن المربى المبدع يرتقى بأبنائه إلى أن يكونوا طلابًا مبدعين ومنتجين. هذا مع العلم أن نظام الجودة والاعتماد سوف يطبق فى السنوات القادمة على جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية، ويصبح معيار الجودة هو الإنتاج والإبداع والتكيف مع متغيرات العصر، والتعرف على سبل وأنماط جديدة ومستحدثة فى التربية والتعليم، ويمنح حق الاعتراف لمن يجتاز المعايير الموضوعة للجودة أو يطابقها ويمنح شهادة (الأيزو) وهى شهادة عالمية من أجل اللحاق بركب التقدم والتطور.

وقد وضع الكثير من المربين استراتيجيات تعليمية تشجع على الإبداع، والتنظيم الذاتى، فقد قدم (ألبرتسون ويللينجستلى) برنامجًا لتحسين كتابه القصصى ومراقبة المتعلمين فى ذلك، من حيث التخطيط للكتابة ونوعيتها.

كما تم إبداع المنحى الإثرائى الذى قدمه (فرنون) وهو برامج موجهة للأطفال تعودهم على الابتكار والتجريب والمبادأة والأصالة، كما توصل فى نهاية البرنامج إلى إعداد مصفوفة لتوسيع المهارات والكفاءات الأساسية.

كما قدم " ويليامز " نموذجًا للتفاعل المعرفى – الوجدانى لإثراء برامج الموهوبين. ويتميز هذا النموذج بالتفاعل بين الجوانب العقلية المعرفية والجوانب الوجدانية والاجتماعية فى تنمية الشخص المبتكر، كما يعتمد على التفاعل بين المعلمين والمتعلمين فى سياق المواد والمقررات والأنشطة الدراسية. فتفكير الفرد ومشاعره لا تحدث فى فراغ، ولكن فى سياق تفاعلها مع الحقائق أو المعلومات ومن خلال استراتيجيات تدريسية فعالة.

وفى ظل تطوير كليات التربية، وبالتالى إعداد المعلمين والمربين إعدادًا متميزًا، فالسؤال الذى يطرح نفسه: ما هى رسالة كليات التربية فى ظل التطورات الحادثة ؟

يمكن القول فى هذا المقام إن كليات التربية بحاجة إلى إعادة النظر فى رسالتها بعامة، وفى مفردات هذه الرسالة، وفى العلاقات التى يجب أن تقوم بين هذه المفردات. إذ تعانى كليات التربية من توترات شديدة تعوق عملها، وكل هذه التوترات تجرى فى إطار ثنائيات مقيتة يجب التخلص منها، ومن أهمها:

- التوتر القائم بين عالم التربويين فى الجامعات وعالم الممارسين فى الوزارة والإدارات التعليمية وفى المدارس.
- التوتر القائم بين أعضاء هيئات التدريس القائمين على تعليم المادة الأكاديمية التخصصية، وبين القائمين على الإعداد المهنى.
- التوتر القائم بين خريجى كليات التربية، وبين المعلمين القدامى فى المدارس التى يعينون فيها.
- التوتر القائم بين نزوع كليات التربية إلى أن تكون كليات أكاديمية، وبين كونها كليات مهنية.
- التوتر القائم بين ما يقال نظريًا فى أهداف التعليم واستراتيجياته فى كليات التربية، وفى الكتابات التربوية، وما يمارس فعلًا فى الواقع التعليمى الذى تقيسه.

ومن ثم فرسالة كليات التربية أصبحت على محك التغيير والتطوير، إذا أرادت البقاء والصعود إلى قمة الإبداع، ومن هنا ينبغى التأكيد على أن نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة يجب ألا تعالج بصورة جزئية يتوجه فيها الجهد إلى إصلاح جانب واحد أو أكثر دون معالجة لبقية الجوانب الأخرى .

وعلينا أن نتوجه فى إعادة بناء نظم إعداد المعلمين إلى وضع قضاياها ومشكلاتها فى بوتقة واحدة، نصهر فيها ما هو معيارى (الأهداف – معايير مشكلات البحث)، وما هو بنيوى هيكلى (النظام التتابعى) النظام التكاملى، العمادة، والأقسام والشعب، وما ينبغى أن يقوم بينها من علاقات دينامية، ويدخل فيها هو بنيوى هيكلى بنية الكليات ذاتها (أنماط متنوعة – نمط واحد يحاكى الكلية الأم)، وما هو تنموى متصل أوثق صلة بواقع ومستقبل أعضاء هيئات التدريس الحاليين والمستقبليين (أجور – حوافز – تخطيط للمستقبل) .

وكذلك ما هو إدارى يتعلق بإدارة الكليات ثم أخيرًا وليس آخرًا المقررات واستراتيجيات التعليم والتعلم فى ضوء هذه الكليات .

ومن ثم ينظر إلى عمليات التطوير والتنمية الشاملة للمعلمين نظرة شاملة منظومية فى إطار نسق كلى.

ويضع الكثير من علماء وأساتذة التربية سيناريو للإبداع داخل المؤسسات التربوية يتضمن تنمية الإبداع التكنولوجى والمعرفى والاجتماعى وتعميق صلة الطالب المعلم بعصره وعروبته ودينه، هذا إلى جانب إيلاء التربية الجماعية أهمية كبيرة، بحيث تكون مهمة التعليم العليا فى هذا كله، هى إعداد المعلم المبدع والقادر على صنع مستقبله ومستقبل أمته والمشارك فى القضاء الإنسانى العالمى.

هذا وتؤكد العديد من الدراسات أن الإبداع لا يحدث من فراغ بل لابد له من أطر مؤسسية ومجتمعية تيسره وترعاه وتعززه، وأن توفر القدرة والدافعية يشكلان بذرة الإبداع التى تظل كامنة ما لم يتيسر لها ظروف بيئية ومناخية مواتية.

سادسًا: الدور التربوى:

يُعد الدور التربوى للمفكر التربوى الدعامة الأولى والركيزة الأساسية التى ترتكز عليها أدواره الأخرى، ومن ثم فالتربية ليست حرفة أو موهبة يمارسها كل من تؤهله قدراته وإمكاناته لذلك، وإنما التربية مهنة لها أصولها ومبادؤها وأركانها التى يجب أن تكتسب وتعلم بالتدريب والإعداد الكافيين، فليس كل معلم تربوى بالدرجة الأولى فهناك الكثير من المعلمين والمفكرين ينقصهم البعد التربوى، وهذا هو ما يبرز الكثير من الإشكاليات والأزمات على سطح مؤسسات التربية والتعليم.

وتأسيسًا على ما سبق، نجد أنه على الرغم من الاهتمام الواضح بإعداد المعلم وتدريبه والارتقاء بمستوى الإعداد الجامعى، وبحيث تتكامل جوانب الإعداد الأكاديمى والمهنى والثقافى، إلا أنه لا زال يدور خلاف حول حجم كل مكون من المكونات الثلاثة، ولم يتم الاتفاق حول نسب هذه المكونات، على الرغم أن المسألة قد حسمت عالميًا، وهناك العديد من الدراسات فى مجال التربية المقارنة، وقد أكدت على عدم ملائمة نسب الإعداد الحالية، وقد أكدت أيضًا على ضرورة زيادة عدد سنوات الإعداد إلى خمس سنوات بدلًا من أربع، وخاصة لمعلم المرحلة الثانوية لكى تتيح الفرصة لصقل كفايات المعلم بما يتلائم مع التغيرات المتلاحقة فى مجال العلم والمعرفة وتنامى علوم المستقبل وتقنياتها.

وعلى الرغم من ضرورة الإعداد المهنى والثقافى والأكاديمى للمعلم، وتلاحم الجوانب الثلاثة مع بعضها البعض، إلا أن تلك الجوانب الثلاثة تقدم منفصلة ومنعزلة وتفتقد إلى التكامل والاتصال والتنوع فى إطار سياق كلى موحد.

من هنا يمكن وضع جوانب الدور التربوى للمفكر التربوى من خلال :

1- تكامل جوانب فلسفة الإعداد فى إطار كلى .

2- تقليص الفجوة بين الفعل الثقافى والفعل التربوى .

3- تآزر واتساق المعرفة التربوية مع الخبرة -- التربوية .

4- جودة أداء الطالب تتوقف على جودة أداء المعلم .

[1] تكامل جوانب فلسفة الإعداد فى إطار كلى: أشرنا فى السابق إلى ضرورة وجود خط فكرى يربط المجالات المتنوعة التى يتطرق إليها المفكر التربوى، وهذا الإطار يعكس أهمية تكامل الجوانب الأكاديمية والثقافية والمهنية والتربوية التى تهدف إليها فلسفة الإعداد، بحيث تشكل منظومة فكرية للمعلم أو المفكر التربوى .

فبناء الأمة -- أى أمة -- ليس مهمة النظام التربوى وحده، كما لا يتأتى بقرارات سياسية قومية، فالمجتمع حين يسعى إلى بناء أمة فإن هذا البناء تحكمه جملة التصورات والمفاهيم والأفكار التى تشكل عقله، وتكون نظرته إلى الأمور، كما تحكمه مجموعة القيم والمعايير التى توجه سلوكه وتحدد له مسارات الحركة، فضلًا عما تقوم به عواطفه وميوله وانفعالاته من شحن طاقة العمل بالحيوية والحرارة أو بالسكون والبرودة، وهذا وذاك هو عمل ما نسميه بصناعة الإنسان.

وصناعة الإنسان هى ميدان التربية، فوظيفة التربية هى بناء الإنسان الكلى أو النموذجى الذى يحمل ثقافة مجتمعه وقيمه وأصالته وعاداته وموروثاته. فالتربية وظيفتها الأم هى تنشئة وتربية مثقفى المستقبل أى أنها بوسعها الإسهام -- تحت شروط معينة -- فى صناعة المثقفين، ولكن فى الوقت الراهن يعوز التربية الجهد الإبداعى للمثقف كما يعوزها الجهد العلمى التنظيرى والتطبيقى لاختصاص التربية، ولعل مردود ذلك إلى ضياع الخط الفكرى الواضح أو الهدف العام التى تنطلق من خلاله مؤسسات التربية بافتراض أن ما تقوم به التربية هو صناعة بشرية

وإنسانية واجتماعية أرحب وأوسع مدى، هو ما يعمق الإعداد المتميز والتكوين الثقافى الأمثل للمعلم والمفكر التربوى.

هكذا يؤثر الإطار الثقافى على المعرفة البشرية، كما يرى (ميشيل توماسيللو) فإن نشوء علم اللسانيات وتواصل البشر مع بعضهم البعض، ومشاركة الآخرين فى أنشطة الانتماء المشترك، كان حافزًا كبيرًا لتطور النوع البشرى والارتقاء به إلى مستوى العلاقات الاجتماعية وبناء قدرة معرفية اجتماعية مكتسبة وموروثة فى الوقت نفسه، الأمر الذى تصبح معه ثنائية الطبيعة والثقافة أو التنشئة أمر جدلى واستاتيكى لا ينتسب للواقع بأى حال من الأحوال.

[2] تقليص الفجوة بين الفعل الثقافى والفعل التربوى: من أجل تفعيل دور مؤسسات التربية ومفكريها فى الحفاظ على الهوية الثقافية، والقضاء على أزمة تكوين الذات، يتسنى للمفكر التربوى أن يوازن بين الفعل الثقافى والفعل التربوى ويدرك أهمية المزج بينهما، والإعداد المنهجى لهما مجتمعين. فالتربية هى الوعاء الثقافى الذى يشمل كافة مراحل الخبرة التى يمر بها النشء، وبالتالى فممارسة الفعل الثقافى بجانب الفعل التربوى ضرورة من أجل إتمام عمليات التنشئة الاجتماعية والخلقية للنشء .

هذا فضلًا عن أن عطاء المثقف العربى مرهون بعطائه التربوى، وأن يؤدى دوره كاملًا فى حماية المجتمع والبسطاء من الوقوع فى براثن الجهل وضعف الخبرة والمعرفة، فالمثقف العربى تقع عليه قيادة الفكر وتطويره لدى الجمهرة الكبرى من الناس من أجل تغيير المجتمع وتطويره، وهو بحكم إيمانه بدور الفكر والثقافة فى قيادة التغيير وبناء المجتمع المتحضر تقع عليه مسئولية البرهنة على هذه الحقيقة وغرسها فى وعى الناس ونقلها من الأذهان إلى الأعيان والوصول بها إلى مستوى العمل والتطبيق.

والفعل الثقافى يعنى الانتماء لثقافة واتجاه وعقيدة وسلوكيات تحدث بناء على هذا الانتماء، ولا ينفصل الفعل التربوى عن هذا السياق، إلا فى عمليات التنشئة الاجتماعية التى تحدثها مؤسسات التربية لنقل الثقافة والحفاظ على التراث.

والبعض يعتقد ومنهم " برهان غليون " بأن التعليم هو الذى يخلق النخبة المثقفة، ويعتقد بأن للتعليم دورًا أساسيًا فى خلق النخبة المثقفة، لكنه ليس العامل الوحيد فهناك عوامل عديدة تفرضها طبيعة مرحلة النمو التاريخية التى يمر بها كل مجتمع من المجتمعات.

لقد كان للتعليم فى السابق أثر واضح، لاشتماله على ثقافة عامة. فقد كان هناك خط فكرى واضح يستهدف التعرف على ثقافة الأمة وتاريخها والعمل على تكوين النخبة المثقفة، فقد كانت الومضات الثقافية فى كتب التاريخ واللغة العربية ذات حس قومى عربى، أما اليوم فيقوم التعليم على الكم المعرفى والتجزئة الثقافية. ولأن الثقافة مسطحة فلا يتذوق التلاميذ شعرًا رفيعًا، ولا يستفيدون منه، كما أنهم يدرسون التاريخ على أساس قطرى إقليمى، إضافة إلى أن الموجة الدينية التى بلغت أقصى مداها وعنفوانها فى الثمانينيات وما بعدها قد أثرت فى التعليم، وظهرت الطائفية فى المدارس يروج لها بعض المعلمين والمعلمات من أصحاب النزعة الطائفية، وهى انعكاس للوضع العام الذى ساد المنطقة بعد هزيمة عام 1967، وبعد الثورة الإيرانية، وفى أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.

لذلك فإن التعليم يعيش أزمة، ويمر بمرحلة اللامعقول، وغياب الهدف والغاية منه، ولا يروج للثقافة بل يغيبها ويطمسها ويصبح من آليات طمس الهوية والثقافة العربية القومية.

[3] تآزر واتساق المعرفة التربوية مع الخبرة التربوية: أن نعرف شيئًا وأن نمارس ما نعرفه شيء آخر، هذا ما يهدف إليه المدخل الحالى، بمعنى أننا كثيرًا ما تكون لدينا معرفة تربوية فى أذهاننا، ونعرف الكثير من النظريات عن التربية

وأساليب التنشئة، أما فى الواقع الفعلى فنفتقر إلى الممارسة والخبرة التربوية التى تعمق النظرية التى تلقيناها وأدركناها جيدًا، وبالتالى يعزف متخذو القرار عن استثمار نتائج بحوث أغلبية الباحثين فى مجال التربية، وذلك لغيابها عن رصد المشكلة الحقيقية فى الواقع، وعدم قابلية نتائجها الوهمية للاستثمار.

بناء على ما سبق، ليس بوسعنا أن نعزل نظمنا التعليمية عن الواقع المجتمعى، وما يفرضه من تحديات ومطالب يجدر بمؤسسات التربية استيعابها ومواجهتها والتفاعل الإيجابى معها، من أجل تجديد النظام التعليمى وتطويره ليصبح أداة أساسية تساعدنا فى حاضرنا ومستقبلنا على مواكبة التطورات الحضارية المتسارعة فى مناحى الحياة المختلفة .

وفى الحقيقة إن أزمة الفكر التربوى العربى تكمن فى أن منطلقاته وفرضياته لا زالت أسيرة الذهن وحده، ولا تسهم تلك الأفكار فى تحقيق التنمية الشاملة أو بناء الإنجازات الحضارية.

ويضيف " أحمد زويل " أن الإسهام الحقيقى فى أى مجتمع هو وضع بذور الاستقرار والرفاهة ورفع المعاناة عن أبناء المجتمع، وهذا لا يحققه غير العلماء، الذين لديهم القدرة على غرس ما أدركوه بأذهانهم فى بناء مجتمعاتهم والعمل على رقية وتقدمه.

كما يرى العالم الحائز على جائزة نوبل، أن العالم الحديث يقوم على دعامتين أساسيتين ترتكز عليهما القوة والسيطرة والتطور، وهما العلم المتطور، والإنتاج القومى. وقد استند العالم المتقدم على العلم والإنتاج ليشكل فى النهاية القوة المسيطرة على هذا الكوكب .

ويستطرد أن تحقيق التقدم والتطور المماثل لدول العالم المتقدم فى الدول النامية يستلزم بناء القاعدة العلمية والمجتمع العلمى، والاثنان هما ضرورة بحتة للانضمام إلى الركب العالمى.

وتفرض علينا معايير ومقاييس الجودة العالمية، تقدمًا ملحوظًا ومتناميًا فى مجال التربية، وهذا لا يعنى أن يصبح التعليم سلعة كما هو الحال فى حقل الصناعة - فالجودة فى التربية هى باختصار شديد هى (جودة - الخريج) وهذه الجودة لا يمكن أن تكون إلا حالة ديناميكية متحركة تظهر آثارها فى المجتمع فى مجال العمل ومع المحيطين به، وأثناء التعلم الذاتى، وعمليات التدريب أثناء الخدمة، والمشاركة فى الرأى والحوار والقدرة على المساهمة الفعلية فى تغيير حركة المجتمع وتطويره.

[4] جودة أداء الطالب تتوقف على جودة أداء المعلم: اتساقًا مع ما سبق، تقاس المعرفة التربوية من خلال الخبرة التربوية، ونوعية الخريج المقدم، إذ ترمى منظومة التطوير التى تأخذ بها وزارة التعليم العالى ووزارة التربية والتعليم الآن فى مصر إلى أن يشمل التطوير مكونات وحدة الفعل الاجتماعى التعليمى، من الفاعل - الأستاذ - والفاعل الآخر - الطالب - والموقف الذى يشملها، ويشمل البيئة الفيزيقية بما توفره من إمكانات تساعد على إتمام الفعل التعليمى من أجل تحسين كفاءة جودة التعليم؛ كى تتوافق مخرجات هذا الفعل مع معايير الجودة التى تحددها الهيئات المحلية والعالمية المنوط بها متابعة وتقييم أداء العملية التعليمية بالجامعات والمدارس للتوجيه المستمر للأخذ بالأفضل والأحدث.

وتشمل نظم إدارة الجودة تطبيق مبدأى التفاوض والتعاقد بين المتعلم والمعلم، بمعنى أن الجودة تقاس من خلال السماح للمتعلم بإدارة الجلسة التعليمية، ومن خلال النقاش الحر والهادف بين المتعلمين حول المشكلة أو القضية المطروحة، ويكون دور المعلم هنا هو تطبيق معايير الجودة والحكم على المتعلمين من خلال التغذية الراجعة المستمرة التى يدعمها المعلم لطلابه.

ويُعد الحماس والاهتمام أهم عناصر النجاح فى كافة مجالات التعامل الإنسانى تقريبًا، ولتحقيق هذا النجاح يجب أن يتصرف كل من المحاضر والمتلقى وفقًا لتلك

العناصر، وثمة نقاط إضافية ذات أهمية ينبغى مراعاتها وتسمى العناصر الأربعة، وهى:

أ ـ الاتصال Contact الواجب تحقيقه بين المدرس والطالب .

ب ـ التعاقدات Contracts بين المتدربين والمدرب على خط سير العملية التعليمية .

ج ـ التشاور Consultancy إتاحة الفرصة للطلاب للتشاور مع شخص ذى دراية .

د ـ التنسيق Co-ordination بين جهود التعليم والتدريس وتقييم النتائج.

وبخلاف هذه العناصر الأربعة يؤكد " بير بيتر Per Peter " أهمية التدريب على مهارات التفكير بداية من مرحلة التكوين والإعداد للطفل، وتشمل الاستنتاج وتوليد الأفكار، والبحث والتساؤل، وحل المشكلات، حيث إن التدريب على تلك المهارات ينمى لدى الطفل القدرة على أداء المهام ومواجهة الأزمات، وتساعده فى أن يتحرر من المدرس، وبالتالى تزيد اختياراته وتتسع آفاقه المعرفية .

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أن جودة أداء الطالب فى العملية التعليمية تتوقف على جودة أداء المعلم بالضرورة، ومدى رضا المعلم عن دوره وأدائه الأكاديمى والتربوى . ومما لا شك فيه أن أداء المعلم يتأثر بمستوى إدراكه للضغوط المهنية التى يتعرض لها، فإن كان إدراكه لهذه الضغوط فى أقل مستوياته فإن ذلك يجعله يقبل على المهنة، ويؤدى دوره بكفاءة كميسر للعملية التعليمية، وينعكس هذا بالضرورة على سلوك وأداء طلابه، وهو ما ينشده الجميع. أما إن كان إدراكه لهذه الضغوط فى مستويات عالية، فهذا يجعله ينفر من المهنة، ويؤدى أداء سلبيًا سيئًا، وينعكس هذا الأداء على طلابه بالضرورة، مما يؤدى إلى إضعاف العملية التربوية وعدم فاعليتها.



الفصل الرابع

التعليم وخدمة المجتمع

أولاً: التعليم وثقافة المشاركة المجتمعية.

ثانيًا: التعليم والمشاركة واللامركزية.

ثالثًا: التنمية المهنية للمعلمين.



أولاً: التعليم وثقافة المشاركة المجتمعية:

إن الاهتمام المتزايد بقضايا التعليم، والمشاركة الفاعلة من قبل مؤسسات المجتمع المدنى من أجل تحقيق وفاق وطنى محوره أمة لها مستقبل، مكونات أساسية وعلامات على الطريق، نحو تحديث أمتنا العربية، ودعم الديمقراطية والحرية، وتجسير الفجوة بين الواقع القائم والمستقبل القادم ومطلوبات الألفية الثالثة.

نحن فى حاجة إلى اهتمام مجتمعى متزايد بشأن مواصفات المنهج التعليمى وقدرته على المنافسة فى السوق العالمية، وامتلاكه القدرات والمهارات والمعارف والأخلاقيات وأنماط السلوك اللازمة للنجاح فى عالم العمل.

إن مدرسة الغد فى مجتمع المعرفة تجعلنا نتناول التعليم من زاوية جديدة تمامًا هى زاوية تأهيل الإمكانات الفكرية للإنسان لاستيعاب الفضاء المعرفى بأشمل أبعاده وأدق تفاصيله. والتحدى الحقيقى الذى يتعين على الإنسان مجابهته هو تصور أشكال جديدة من العمل المجتمعى، واعتماد أنماط جديدة من التفكير فى مستوى المدرسة بقصد بلورة أشكال أخرى لنظام المجتمع. والحديث عن بيئة المدرسة يعنى اكتساب وتحصيل معارف فكرية ومكتسبات أخلاقية بجانب معرفة آداب المجتمع وممارستها على الوجه الأكمل، وإعداد الإنسان للحياة لا للامتحانات. إن ضمان مقومات أى نظام سياسى يقدم على انخراط فكر مواطنيه ووجدانهم فى المبادئ والرؤى والمرجعيات المشتركة، وعمل المدرسة عمل توحيدى يضع أبناء الأمة فى محيط أخلاقى وفكرى وعاطفى متجانس، وهو نتاج تأويل الماضى ورؤى للمستقبل

وسلم للقيم، إضافة إلى رصيد جوهرى من الأفكار والمعلومات يمثل لهم تراثًا مشتركًا، كما أن التعليم يساهم فى إذكاء الحس المدنى والالتزام الاجتماعى والاهتمام بالآخر وفى فك طوق الانعزالية. كما أن إحدى مهام المدرسة مساعدة الإنسان على النظر إلى الأجنبى باعتباره كائنًا حقيقيًا وليس كيانًا مجردًا، وأن تسهم فى حثه على احترام الآخر وتحقيق التوافق والانسجام بين الأسرة والمجتمع، وربط المتعلم بواقعه الاجتماعى وتراثه الحضارى واللغوى وخصوصياته الثقافية، ذلك أن التأطير الوطنى المباشر يصبح واجبًا فى بداية فترة التعليم للأطفال والمراهقين، وهذا ما يدعو إلى تكثيف الجهد فى إنتاج البرامج التعليمية الرقمية وإعطاء الأولوية فى ذلك للمواد التعليمية الموجهة للطفولة، والدروس العلمية المتصلة بخصوصياتنا الثقافية وهويتنا الوطنية، مع الأخذ فى الاعتبار أن التكنولوجيا الحديثة للمعلومات تقتحم بشكل مطرد مجالات التعليم والثقافة والترفيه، كما تمتد قدراتها الاجتماعية الكامنة وتتوسع إلى ما وراء الحدود الجغرافية والقانونية. وعلى التوازى مع هذه الثورة التكنولوجية فإنه يجدر بنا أن نستنفر الحس المدنى فى أوساط شبابنا بإدراج مقررات تعليمية تتصل بحقوق الإنسان ومفهوم الديمقراطية، وتلك ذات الصلة بالدساتير، ويتعرف أدوار المؤسسات والجمعيات والمنظمات الدولية والديمقراطية. وفى هذا الإطار بالذات فإنه يتعين على المقررات الدراسية المستقبلية أن تبرز مبدأ نبذ أشكال التمييز بين الرجل والمرأة كافة، وكذا كل ما من شأنه أن يدعو إلى الكراهية من الديانات والشعوب والحضارات والثقافات، حيث تكون غايتنا تنشئة أجيال متشبعة بقيم التسامح والحوار والتعاون والتضامن.

إن التحدى الذى نحن مدعوون إلى مواجهته فى سياق هذه النقلة إلى تعليم جديد لمجتمع جديد تنتفى فيه الحدود، وتصبح فيه المعلومات مصدر كل تطور، يقوم على الأمور التالية :

- اعتماد أشكال جديدة من التفكير والتنظيم والعيش فى المجتمع.

- النهوض بمختلف سبل التنمية، مع الوعى بتأثير العوامل الثقافية على الطريقة التى تنظر بها المجتمعات إلى مستقبلها والتى تختار بها طرق إنجازه.
- بناء توازن مجتمعى جديد قوامه القيم الإنسانية، وعماده الروح التطوعية والتضامن.
- مدرسة مفتوحة للتعليم مدى الحياة، تهيئ لتعلم العيش، وتمكن الفرد من المساهمة الفاعلة فى عملية الانتقال من ألفية إلى أخرى ومن مجتمع صناعى إلى بيئة لا مادية.

إن الوعى المجتمعى الجديد يدعو إلى الوعى الجماعى وإلى إعادة النظر فى مصادر المعلومات، كما أن غزو البيئة اللامادية يجب أن ينظر إليه باعتباره سيطرة القدرات الذهنية فى المجتمعات كافة، وهو ما يقتضى إعادة تنظيم مجتمعى شامل، قوامه تجدد حضارى يستمد نسقه من تراث الشعوب مادية ولا مادية على حد سواء. وكما كان فى الماضى فإن الحضارة الوليدة يجب أن تستمد ثراءها من تنوع القيم والطموحات المشروعة، واحترام الهويات والخصوصيات الثقافية كافة.

إن العمل على دفع مسيرة التعليم لا يعتمد فقط على قبول نخبها بمبدأ توسيع المشاركة فى الحوار والتناقش، ولكنها تعتمد بشكل رئيس على مدى الوعى بقضايا التعليم لدى غالبية المواطنين باعتبارهم الجمهور المستهدف الذين يمنحون للتعليم مضمونه الحقيقى بكل ما يتضمنه من قيم ومفاهيم تحترم المؤسسة التعليمية وتقدر المعلمين وتسنم جهودهم وجهود القائمين على تسيير وتحريك وتطوير التعليم فى مؤسساته وعلى مستوياته كافة. وعليه، فإن عملية تغيير المفاهيم التعليمية لدى هؤلاء المستهدفين بشكل يحفظ لمسيرة تطوير التعليم أهدافها ومراميها، ويساهم فى الثقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع يتطلب تعاونًا مستمرًا مطردًا بين كتيبة التعليم وكتيبة الإعلام يقوم منذ البداية على ضمان قيام المدرسة بدورها التربوى والتعليمى

معًا عبر آلية الشراكة بين مجالس المعلمين، مع العمل على ترسيخ التعاون وروح التكامل والتضامن بينهم، وكذلك من خلال آلية التحاور والتشاور البناء.

إن ما يجب أن نؤكد عليه على المستويات المجتمعية كافة هو أن تطوير التعليم عملية مستمرة تبعًا للمستجدات القومية والعالمية التى يجب أن تضع المؤسسة التعليمية فى قلب العصر الحديث قادرة على المنافسة بمنتج تعليمى متطور دائمًا، وإصرارنا على دور التعليم فى تحديث الأمة يعكس قناعة التربويين والاقتصاديين بأن التربية تجعل الحداثة قوة نهضوية حقيقية متأصلة فى عقول الأفراد ووجدان الأجيال، فهى معنية ببناء الوعى ونشر الثقافة وإعادة تشكيل الإنسان فى ضوء رؤى مستقبلية لا خبرات ماضوية.

إن التـطور الديمقراطى الذى ننشده لمجتمعنا العربى يصعب اختزاله بمجرد إجراءات أو حتى تشريعات، أو مؤسسات تنقل من مجتمع إلى آخر، أو تفرض بشكل قسرى، ولكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمؤسسة التعليمية التى تربى الأفراد من خلال معلومات متنامية وأنماط سلوك تمارس طوال عقدين من الزمان يعيشها الطفل والشاب فى بداية حياته الممتدة، ومهمة التعليم حينئذ هى غرس مفاهيم تهيئ لتكوين الإنسان الثقافى. كما أن أجهزة الإعلام وقنواته ومؤسسات المجتمع المدنى لها دور المساندة والدعم والمشاركة الفاعلة المتواصلة لترسيخ واستزراع تلك المفاهيم والقيم الديمقراطية وممارستها.

إن جهود المؤسسة التعليمية فى استثمار البشر لصناعة أمة لها مستقبل تتحدد فى تربية وتنشئة الشباب على الحوار الديمقراطى، بل ومؤازرة التنوع الثقافى من خلال تأمين استقلال الثقافات وسلامتها وتنوعها المثمر، ذلك أن التنوع هو تراث مشترك للإنسانية، وتعد حمايته ضرورة أخلاقية ملموسة لا تنفصم عراها عن ضرورة احترام الكيان البشرى.

إن مؤسسات المجتمع المدنى عليها أن تعمل متعاونة مع الجهود التى تبذلها الدولة من أجل توفير تعليم يتسم بالجودة فى القرن الواحد والعشرين. عليها أن تساعد فى تقدير قيمة التعليم، لأن نوعية الحياة بالنسبة لنا جميعًا مرتبطة بنوعية التعليم الذى نقدمه لأبنائنا وبناتنا، عليها أن تجعل التعليم أولوية بأن تجهز المدارس والجامعات وتغير هيكلتها لتكون مناسبة للتعليم فى الألفية الثالثة، وأن تعمل مع جهود الدولة فى المجالات المتعلقة بالتمويل والمحاسبة والمشاركة؛ لتظهر العلاقة قوية بين التعليم الجيد والأمة القادرة على الحياة الكريمة السعيدة.

إن من أهم المقترحات التى توصلت إليها الدراسات التربوية الحديثة فى توضيح أدوار وجهود المشاركة المجتمعية فى دعم مسيرة تطوير التعليم المتنامية ما يلى :

- تخصيص جانب من أموال الضرائب لينفق على التعليم كاستثمار طويل المدى ؛ حيث ينظر إلى التعليم على أنه استثمار، وأن ينظر إلى الأطفال والشباب كاستثمار. إدراك تأثير التعليم على تقدم المجتمع وخلق مجتمع أكثر حيوية، وبالتالى إلى خلق اقتصاد أشد قوة، ذلك أن رأس المال البشرى هو أغلى ثروات الأمة، فعلى سبيل المثال أثبتت الدراسات الحديثة أن الزيادة فى مستويات تعليم العمال تزيد من كفاءة العمل بمقدار الضعف مقارنة بالزيادة فى قيمة الأدوات والآلات.
- البرهنة على أننا أمة تقدر التعليم، وتدرك العلاقة بين التعليم والدولة القوية؛ ذلك أن التعليم من أهم العوامل المنفردة المسئولة عن نجاح الفرد والأمة. ودليل ذلك هو أن قدرة الفرد على الكسب تزيد بشكل ملموس مع زيادة ما يحصل عليه من تعليم وظيفى حديث، كما أن حياة المتعلمين تكون أكثر إشباعًا وتزيدها دراسة الفنون والتاريخ والشئون الدولية والعلوم المتقدمة ثراءً ومتعة، بل إن التعليم يساعد الدول على المنافسة فى الاقتصاد العالمى، فقد كانت أمريكا تعد ذات يوم رائدة فى الأعمال والصناعة، لكن اليوم هناك دول أخرى مثل

اليابان وألمانيا وكوريا تنتج منتجات أفضل وأقل ثمنًا من أمريكا. إن التعليم هو الذى يحافظ على وجود الديمقراطية وينميها، فالمدرسة هى المكان الذى نعلم فيه النشء والشباب الدستور والحرية والاستقلال والمعايير والقوانين والمبادئ التى تدعم المجتمع الحر الديمقراطى، بما فى ذلك الإقبال على الانتخابات وحسن اختيار المسئولين على افتراض وجود جمهور متعلم.

- المساواة فى التعليم والدعم والفرص بين المحافظات كافة، خاصة بين الريف والحضر، والبيئات المحرومة والفقيرة اقتصاديًا والبيئات المتقدمة والمتحضرة. ولابد من مراجعة مستمرة من أجل تحقيق فرص متكافئة فى الالتحاق بالمدارس، ومن أجل أن يجد كل مواطن ويحصل على تعليم جيد، وأن تتوافر لكل متعلم الفرص للتفوق بغض النظر عن الفئة المجتمعية التى ينتمى إليها والبيئة التى يتعلم فيها، وتلك هى المساءلة والمحاسبة التى يجب أن توليها مؤسسات المجتمع المدنى أولويتها.
- زيارة المدارس، والحصول على معلومات عن القضايا المهمة، ثم التأثير فى عمل المدارس عن طريق انتخاب قيادات مدرسية تتميز بالوعى والاهتمام بشئون التعليم. إنه إذا أردنا أن يكون للتعليم قيمة حقيقية فإنه يجب أن يشارك فى عملياته الآباء، وكذلك المؤسسات الاقتصادية المحلية والمؤسسات السياسية شريطة أن يشعر التلاميذ وأن يروا فى الواقع أن كل هؤلاء يقومون بدور فى الحياة وأن يقوم التلاميذ بدور له قيمة. إن من أهم الوسائل لدعم المدارس انتخاب وتعيين قادة للمدارس يهتمون بحق الأطفال فى التعليم وفى تعليم متميز، والاهتمام بأمور المدارس ومعرفة كيفية المساعدة فيها، وتوفير الدعم المالى الذى تحتاج إليه المدارس، وزيارة المدارس وتكوين فرق من المتطوعين لمساعدتها ومرشدين، وانتخاب أعضاء للمجالس المدرسية يعملون بالتعاون مع المعلمين من أجل توفير خبرات تعليمية إيجابية مفيدة، وحتى تعمل

المدارس كمواقع للتدريب من أجل القيام بأعمال بسيطة منتجة للتلاميذ ولأبناء المجتمع المحلى باعتبار أن المدارس مكان مشترك يلتقون فيه ويتعلمون فيه، وحتى نمد التعليم إلى خارج المدرسة إلى المجتمع المحلى إلى ما وراء المجموعات العمرية المتعارف عليها، وحتى توسع المدارس دوائر أعمالها، وأن تتحول إلى مراكز إشعاع تعليمى وإنتاج ،و أن تجذب إليها أعدادًا متزايدة من أبناء المجتمع المحلى. إن المدرسة توفر التعليم النظامى كما أنها تتوسع فى الأفكار الأساسية المعنوية والخلقية والفلسفية التى يقدمها المسجد والكنيسة، وتقدير الذات والثقة والرعاية التى يقدمها المنزل، وشرح الدعم القانونى والمالى الذى تقدمه المؤسسات الحكومية. والمدرسة فوق ذلك كله لها دور متغير متزايد ليس فقط نحو تربية الأبناء والبنات، بل أيضًا فى معالجة أمراض المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، وما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، فالمدارس هى مرآة المجتمع، وهى المسئول الأول عن إعداد الناشئة للمستقبل.

- تحديد مستويات عالية يجب أن يصل إليها إنجاز التلاميذ. إن نهاية القرن العشرين قد شهدت تركيزًا متزايدًا على حركة المعايير عالميًا فى مجال التعليم، وانشغل المجتمع التعليمى والشارع التربوى بتجديد وتطوير المعايير من أجل وضع التعليم المصرى فى إطار المنافسة العالمية، وصولاً إلى تعليم أفضل، وكان ذلك مع بداية الألفية الثالثة، ومن المعلوم أن المؤسسات التعليمية تعطى اهتمامًا متزايدًا لنتائج برامجها ومدى فاعليتها، وعليه فإن المطالب تتزايد بضرورة تقويم إنجاز التلاميذ ومحاسبة المدارس فى ضوء معايير محددة للتعليم، وأخرى لمحاسبة الآباء والمعلمين وقادة المجتمع المدنى.

إننا نحذر من الإسراف فى تبنى حركة المعايير فى التعليم وانتقاء بعضها لتعميمه على تلاميذنا، حيث إن كل التلاميذ قادرون على التعلم، وهم يتعلمون على وجوه مختلفة وفقًا لاختلاف أساليبهم واهتماماتهم ورغباتهم، ونتيجة لقبول مبدأ أن

التلاميذ يتعلمون بدرجات متفاوتة من السرعة، يتحول كثير من التعلم القائم على أساس الوقت إلى التعلم المتمركز حول الأداء، حول المعرفة التى اكتسبوها أو المهارات التى أتقنوها. إن ما يجب أن نقف عنده هو:

(1) إن زيادة حجم التوقعات قد يتطلب وقتًا أكبر للتعليم.

(2) لكى تنجح المدارس فى أداء عملها عليها أن تعطى اهتمامًا أكبر لأساليب التعلم المختلفة عند التلاميذ.

(3) إن تحقيق مستويات أعلى من التوقعات قد يتطلب اتخاذ قرارات سياسية مثل: زيادة طول اليوم الدراسى أو السنة الدراسية، وتخصيص موارد أكثر للبحوث التربوية، وإلغاء القوانين التى تمنع المدارس من اتخاذ خطوات جريئة.

إن ما يجب الالتفات إليه فى مدارسنا غير ما تقدم هو أنه بينما ستكون المسئولية والمحاسبة مجالاً مهمًا للإصلاح المدرسى، فإنها ستكون بدورها عرضة للتغير مع انتقال المدارس إلى التربية المتمركزة حول الأداء واستخدام أساليب أكثر فائدة لتقويم التلاميذ والمدارس موجهة إلى قياس مراتب الفكر والأداء، وعليه يجب استخدام البحوث والمشروعات والحقائب والمعارض والمناقشات والتحقيقات وتقويم الأقران والتقويم الذاتى، وقيام التلاميذ بالدفاع المعلن عن أعمالهم وأفكارهم. وهذه الاستراتيجيات تسمح للتلاميذ ليس باستعراض ما يعرفونه فقط، بل أيضًا ما يستطيعون عمله، وهم يقومون على أساس التقدم الذى يحققون، وليس عن طريق مقارنتهم بالآخرين، والمطلوب أن تعمل المراكز التربوية التابعة لوزارة التربية والتعليم معًا لتطوير معايير قومية للمواد الدراسية تكون مرشدة للمعلمين.

- توثيق الصلة بين المدارس والمجتمع المحلى، حيث إن المدارس محور حركة المجتمع المحلى، وهى تقدر التلاميذ، والمدارس تصبح أكثر ارتباطًا بالمجتمع المحلى عن طريق تقديم خدمات مثل تعليم الكبار، والتدريب واستخدام

الحاسب الآلى مقابل أجور زهيدة، وتسويق إمكانات المدرسة وتجهيزاتها وملاعبها وتقديم برامج التربية الوالدية ورعاية الأطفال والعناية بالكبار المسنين مع تقدم العمر، وتوعية الفئات المعرضة للخطر، وتعليم اللغات وتنمية المهارات.

إن قادة المجتمع المدنى عليهم تجسير الفجوة بين المنزل والمدرسة، وأن يتحدثوا مع التلاميذ عن الأعمال والمهن وخبرات الحياة كأخوة كبار أو أخوات كبار، وأن يشاركوا التلاميذ فى الأندية المدرسية علمية ورياضية، وفى كل ذلك يقدمون لهم الأسوة التى يجدها التلاميذ فى المنازل أو لا يجدونها. إنه عندما يتطوع الكبار فى العمل بالمدارس فإن جميع التلاميذ يفيدون من ذلك ويطورون حياتهم، وهنا تدار المدارس مشاركة بين المعلمين والكبار المتطوعين، وتتوافر الحوافز لتشجيع التجديد والابتكار.

إن الأسرة المصرية يجب أن تتحول إلى الصخرة التى تبنى عليها التربية الحديثة. نعم الوالدان هما المعلم الأول للطفل، إنهما القدوة فى السلوك، ومن يزود الطفل بالقيم والأخلاق والمعلومات، بل وأساليب التفكير وثقته فى ذاته وفى الآخرين، ويساعدانه على التعلم. والمدرسة تتحمل مسئولية كبيرة فى إعداد الأبناء للمستقبل، غير أن المدرسة لا تستطيع القيام بهذا العبء التربوى والتعليمى وحدها، لأن الأبناء ينفقون 9٪ فقط من وقتهم فى المدرسة، وعليه تصبح بيئة المنزل الشريك الأول فى تربية الأبناء وتعليمهم باعتبارها المدرسة الأولى التى يلتحق بها الأطفال.

إن السؤال عما يستطيع الآباء أن يفعلوه لإعداد التلاميذ للقرن الواحد والعشرين يتطلب طرح البدائل التالية التى توصلت إليها إحدى الدراسات الأمريكية، إن مسئوليات الآباء تتنوع لتشمل :

1 - العمل بالتعاون مع المدرسين والمدرسة، وزيارة المدرسة والاتصال بها،

والتلميذ حينئذ هو الفائز، حيث يتحقق الآباء من انتظام الأبناء فى الذهاب إلى المدرسة، ومن مشاركتهم فى عملية التعليم، ثم يطلعون على ملفات التلاميذ، ويساعدون فى حل مشكلاتهم، ويقدمون لهم المكافآت على إنجازاتهم التعليمية، ووضع نظام للقيام بواجباتهم المنزلية، ويستمرون فى معايشة الحياة المدرسية مع أبنائهم وفى مراقبة مشاركتهم فى الأنشطة، وتوثيق صلتهم بمعلميهم من خلال مجالس الآباء والمعلمين ومجلس إدارة المدرسة لأن المشاركة الوالدية من أهم العوامل المؤثرة فى إنجاز التلميذ.

2 — دعم التعليم والمدارس، والاهتمام بشكل فعال بالعمل المدرسى للأطفال، ويتحقق ذلك عندما يراجع الآباء الدروس اليومية مع الأبناء، وعندما يناقشون جوانب القوة وجوانب الضعف لدى أبنائهم، وعندما يظهرون اهتمامهم بالمدرسة والمدرسين باعتبار أن المدرسة لها أهمية فى حياة الأبناء. إن السؤال المهم الذى يشرك الآباء فى تعليم الأبناء هو: ماذا فعلت اليوم فى المدرسة ؟ إن التلاميذ الذين يساعدهم آباؤهم فى المنزل ويظل آباؤهم على اتصال بالمدرسة يحصلون على درجات أعلى من زملائهم.

3 — توفير بيئة تعليمية ثرية مستقرة عن طريق جعل المنازل غنية بالفرص التعليمية أمام الأبناء، فكلما زادت كمية المواد القرائية التى يوفرها الآباء أصبح الأبناء قراءً أفضل. ويستطيع الآباء أن يقدموا المثل الطيب بأن يقرأوا هم أنفسهم كثيرًا، وأن يعمل التلفاز بدرجة أقل حتى يساعدوا الأبناء على الإنجاز، وأن يتعلموا الكثير من الصحف اليومية، وأن تتزين جدران المنزل باللوحات التى تمثل خرائط العالم أو المناظر الطبيعية أو الحيوانات الغريبة أو الأرقام والحروف باعتبارها مثيرات بصرية وبيئة تعليمية مرحة، وتصبح مبهجة باستخدام الألوان والأشكال، وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية.

والاستقرار مهم فى رحلة التعليم، فالتلاميذ الذين يعيشون مع كلا الوالدين

يكون أداؤهم أفضل فى المدرسة، وأن يشعر المتعلم بالحب فى ظل حياة عادية رتيبة تسير على نمط منظم لوجبات الطعام واللعب والعمل وساعات محددة يقضونها خارج البيت، ومواعيد المذاكرة والقيام بالواجبات المنزلية وتكليفات المدرسة.

4 — تقديم قدوة خلقية فى السلوك واتخاذ القرار، حيث إن الآباء يستطيعون بأساليب كثيرة أن يجسدوا السلوك الأخلاقى أمام الأبناء، وأن يكسبوهم سلوك الانضباط والاعتماد على النفس والقيم وكيفية اتخاذ القرار، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق التحدث عن القيم والأخلاق مع الأبناء، وأن يتطابق سلوكهم مع كلامهم، وأن يدعموا القيم الإيجابية، وأن يدربوهم على اتخاذ القرارات من خلال التفكير فى نتائج أعمالهم ومناقشة البدائل والخيارات المطروحة أمامهم. إن أفضل طريقة لتعلم اتخاذ القرارات السليمة هى ممارسة ذلك عمليًا.

5 — دعم تقدير التلاميذ لأنفسهم عن طريق الاهتمام والرعاية، وعن طريق فهم التلاميذ لأنفسهم، ومقاومة الضغوط السلبية لجماعة الرفاق، والقدرة على أن يتعلم التلاميذ الدروس من أولئك الذين توافرت لديهم خبرات أوسع بالحياة. إن الآباء يؤدون دورًا مؤثرًا فى تقدير الأبناء لذواتهم بدرجة عالية حيث يشعرون بالحب والتقدير ويمدحون نجاحهم مع توبيخهم عند الإخفاق. إن تقدير الذات هو نتيجة للنجاح كما أنه سبب له، وعلى الآباء أن يبتكروا واجبات يستطيع التلاميذ أداءها بنجاح.

6 — تقدير مفهوم التعلم مدى الحياة وتقديم نموذج عملى له، ويتم ذلك من خلال تشجيع البحث والتساؤل والتجريب حتى يتعلم كل شخص وينمو باستمرار، وعلى الآباء أن يدعموا ذلك بتلقى الدروس وهم كبار بالقراءة ومواصلة التعلم، وزيارة المكتبات أسبوعيًا، وعندما يواجه الآباء سؤالاً لا يعرفون إجابته يقولون لأبنائهم : لا نعرف، هيا نبحث عن الإجابة. من هنا يشعر

الأبناء أن التعلم لا يقف عند سن معينة، بل مدى الحياة، وهذا معناه رسالة للأبناء مؤداها أن التعلم لا يتوقف أبدًا.

7 – القـراءة للأطفـال ومع الأطفال، بحيث تكون بصوت عالٍ من قبل الآباء أو الإخوة أو الأقارب، وتساعد التلاميذ على الإنجاز وعلى إدراك أهمية القراءة طيلة الحياة فى اكتساب المعرفة، وتعرف حياة الناس والشعوب، والقاعدة هى أنه كلما تنوعت المواد القرائية فى المنزل ارتفعت كفاءة التلميذ فى القراءة فهمًا ونقدًا.

8 – إنفاق وقت أطول وأفضل مع الأبناء، مع أن أغلب النساء والرجال يضطرون للعمل تحت وطأة الضرورة الاجتماعية. إن من الأساليب التى يمكن عن طريقها تحسين نوعية الوقت الذى يقضيه الآباء مع الأبناء التخطيط لأنشطة تستمتع بها الأسرة كلها، وتستثير اهتمام المتعلم وخياله وتصوره عن نفسـه، ويمكـن أن تمارس الأسـرة هواية معينة، أو قضاء أمسية هادئة فى المنزل بعد وجبة عشاء منزلية يتم تناولها على مهل.

9 – مراقبة إتمام التكليفات المنزلية، وتوفير الإرشاد للوصول إلى الأهداف. وذلك عن طريق أن يبدى الآباء اهتمامًا بتعلم الأبناء حينئذ يُكوّن المتعلم اتجاهًا طيبًا نحو التعلم ويؤدى إلى النجاح الدراسى. على الآباء أن يجعلوا أداء الواجبات المدرسية له الأولوية، وأن يوفروا مكانًا هادئًا يستذكر فيه الأبناء، وأن يعرفوا أفضل الأوقات للاستذكار، وتحديد وقت معين منتظم للدراسة، وأن يعمل الآباء بهدوء عندما يستذكر أبناؤهم وأن يمدحوا جهده، وأن يحتفظوا فى المنزل بمكتبات فيها المراجع والكتب والمجلات المتخصصة لدعم تعلم الأبناء، وأن يراقبوا أداء الأبناء للواجبات المنزلية، وأن يعلموا كيف يحددون الأهداف وكيف يصلون إليها بقصد بناء الثقة وتحقيق الذات لديهم، وأن يتعلموا كيف يقسمون أوقاتهم وتعييناتهم إلى أجواء يمكن التعامل معها، وأن يتعلموا تحقيق

توازن فى المخطط اليومى بين الاستذكار واللعب، وأن يسمح للأطفال بالمشاركة فى وضع جداول لتحقيق أهدافهم معتمدين على أنفسهم ومتحمسين للدراسة.

10- تنمية مهارات استخدام وسائل الإعلام عن طريق تدعيم الآباء مشاهدة البرامج الإعلامية التى ترتبط بدروسهم، حيث يحصلون على خبرات تعليمية ممتعة، وعن طريق مشاهدة الآباء التلفاز مع أبنائهم والتحدث معهم ونقد ما يرون ويسمعون، وعن طريق تشجيعهم على معرفة الأحداث المحلية والوطنية والعالمية، واستخدام الصحف والمجلات لجمع المزيد من المعلومات. إن الآباء يجب أن يكونوا مثقفين إعلاميًا نظرًا لما يتعرض له الأبناء من قصف يغمرهم بأكوام من الأفكار والمفاهيم، ويجب أن يكونوا على بينة بما يستطيع أبناؤهم الوصول إليه على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والأقراص المدمجة وغيرها من الوسائط، وعلى بينة بمقدار الوقت الذى يستغرقونه، ولماذا يستخدمون مصادر المعلومات هذه دون غيرها كى يستطيعوا أن يفيدوا أبناءهم بما تقدمه التكنولوجيا المتقدمة من قضايا وأفكار وخبرات.

إن أهم الأفكار التى يجب أن يلتفت إليها الآباء فى استخدام الأبناء للتلفاز هى:

- استخدام التلفاز لإثارة حب الاستطلاع عند الأبناء عن طريق تشجيعهم على الذهاب إلى المكتبة للحصول على معلومات حيال القضايا والأفكار التى تثيرها البرامج المتلفزة التى يحبونها، ومناقشة الموضوعات الحساسة التى يشاهدونها.
- اقرأ المزيد حول الموضوع والأحداث الجارية التى يثيرها التلفاز وناقشها بحرية مع الأبناء موظفا الصحف اليومية وما تتضمنه من مقالات منشورة.
- ناقش وجهات النظر المختلفة فى الأخبار أو الرواية أو تقارير الطقس أو الأفلام الوثائقية أو مباريات الكرة، وتحديد وقت المشاهدة التليفزيونية أمر مفيد يساعد فى توفير الوقت اللازم للاستذكار وأداء تكليفات المدرسة يوميًا.

إننا فى حاجة إلى نظام قومى ينقل الطلاب من المدارس إلى مكان العمل، نظام يربط التعليم فى المدارس بالمعلومات والمهارات والقدرات التى تتطلبها المصانع ومؤسسات الإنتاج، ويقوم فى الوقت ذاته بالقضاء على مشكلة التنسيق بين التعليم المدرسى ومكان العمل، والإقلال من المشكلات التى يمكن أن تواجه الطلاب نتيجة للانتقال من المدرسة إلى العمل، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تنظيم التعليم حول مبادئ التلمذة المهنية المعرفية التى تجعل المواد الدراسية وطرائق التعليم مؤهلة لاكتساب المهارات المطلوبة للعمل، ويهدف هذا النظام إلى تكوين عقل أُحسن إعداده، يستجيب بيسر لمتطلبات الحياة العملية وأعبائها، ويؤهل لمواصلة التعلم الذاتى من خلال صناعة أياد وعقول ماهرة، لأن ما نحتاجه هو التزاوج لا التنافر بين التربية العلمية والمهنية، بين النظرية والتطبيق، بين استخدام العقل واختبار المواهب فى بيئات التعلم النظرية والعملية.

إن ما يقلقنا هو إشكالية إعداد متعلمين يستطيعون المنافسة فى سوق العمل العالمية، الأمر الذى يفرض على مجتمع الأعمال مراقبة قدرة المدارس على تزويد المتعلمين بالمهارات والمعارف وأنماط السلوك اللازمة للنجاح فى عالم الأعمال، مع الأخذ فى الاعتبار أن:

(1) دور المدارس أعم من مجرد تزويد المجتمع بمتعلمين يمكن تشغيلهم فى مؤسسات الإنتاج والمصانع، بل يتسع لإعداد متعلمين قادرين على العيش فى مجتمع ديمقراطى، وهم مشاركون يمتلكون معلومات وقيم وأخلاقيات وسلوكيات واتجاهات وعادات ومهارات للتفكير الناقد والمبدع، تؤهلهم للمواطنة الصالحة، والاعتزاز بالهوية العربية الإسلامية.

(2) الاستجابة المتغيرة دائمًا للمتطلبات اللازمة لأداء الأعمال فى المستقبل من حيث نوعية التعليم ومستواه ونوعية المهارة ومستواها. إن التغيرات الحادثة فى الأعمال والصناعات باستمرار تفرض على التعليم تطويرًا مطردًا يتفق مع ما

يحتاجه أو ما سوف يحتاجه عالم الأعمال فى المستقبل والأساليب الجديدة التى سوف تمارس فى إنجاز الأعمال.

(3) توافر قيم وأخلاقيات تميز قوة العمل التى تنتجها المدارس ولتتوافر لدى المتخرجين المؤهلين لعالم الأعمال أخلاقيات عمل حية وسلوك اجتماعى مقبول، واتجاهات قيمية حتى يمكن الاعتماد عليهم فى خطوط الإنتاج والمصانع، ولأنهم يمتلكون غير ما سبق مظهرًا حسنًا، ويتمتعون بشخصية سوية، وهم قادرون على إيجاد الحلول لما يطرأ من مشكلات أثناء العمل، وتحليل الأنظمة من أجل المزيد من الكفاءة، والألفة والانسجام مع التقانة، وحتى تعد المدارس طلابًا قادرين على المنافسة فى عالم التقانة.

إن هذا الواقع الجديد الذى تفرضه مطالب الغد يفرض على وزارة التربية والتعليم أن تستجيب لمطالب مؤسسات الإنتاج وعالم الأعمال لأنها سوف تدخل فى مشاركات مع المؤسسات التعليمية وتقدم برامج للتدريب على الجديد من الأعمال، وتطالب بأن تكون المدارس الفنية معبرًا مفتوحًا للالتحاق بالكليات والمعاهد العليا، دون أن تزاحم مدارس التعليم الفنى بتخصصاتها كافة فى تعليم جامعى تطبيقى تقنى متقدم. اللهم إلا إذا سعت مدارس التعليم العام إلى تخريج طلاب يمتلكون المهارات الأكاديمية التى يطلبها أصحاب العمل وعالم الأعمال، ويمتلكون أيضًا عادات ومهارات العمل بعد إصلاح المناهج الدراسية لتدرب الطلاب على مهارات العمل الجماعى والعمل التعاونى.

إن السعى نحو توفير تعليم فنى عالى النوعية أمر أساسى فى توفير قوة العمل التى يجب أن تكون لدى مصر الحديثة فى المستقبل بغية الوصول إلى المنافسة على المستوى الدولى، وعليه فإن التعليم الفنى عالى المستوى يتميز بما يلى:

- إقامة علاقات وثيقة بين التعليم الفنى ومؤسسات العمل والصناعة.
- استخدام معلمين ومدربين تتوافر لديهم خبرة سابقة فى مؤسسات العمل والصناعة فى التخصصات التى يعلمونها.

- تحقيق قدر من التكامل بين المفاهيم التربوية العلمية والأكاديمية والفنية المهنية.
- التنسيق بين برامج التعليم الفنى المهنى على مستوى التعليم الجامعى وما قبل التعليم الجامعى.
- تخصيص وقتٍ كاف لتوعية الطلاب بشأن مستقبلهم المهنى وكذلك التخطيط له.
- تحقيق التعامل والتنسيق مع جوانب من التربية التقانية المتقدمة.
- توفير الفرص أمام الطلاب لتنمية التفكير الناقد وحل المشكلات ومهارات العمل فى فريق، والالتزام بالتعليم مدى الحياة خاصة تنمية مهارات التعلم الذاتى.
- استخدام عملية التقويم المستمر لضمان تطوير البرنامج بصفة مستمرة، والتحقق من اكتساب الطلاب المهارات والكفاءات التى يتطلبها أصحاب الأعمال بصفة مستمرة.

إن السؤال عن أنواع الدعم التى يجب أن تقدمها مؤسسات العمل والصناعة وأصحاب المهن لضمان حسن إعداد طلاب التعليم الفنى فى الألفية الثالثة تتحدد فى:

- الحصول على دعم مالى من المؤسسات الاقتصادية تقدم للتعليم الفنى المهنى، وكذلك من رجال الأعمال، ذلك لأن الاستثمار فى التعليم أمر مربح من جوانب متعددة ؛ فهو يساعد على تشكيل قوة عمل أفضل تعليميًا، وهو يوفر نوعية حياة أفضل فى المجتمع، وهو يساعد على خلق سوق واعدة للمنتجات والخدمات. إن المتخرجين فى التعليم الفنى المهنى عالى النوعية يكسبون غالبًا أموالا أكثر، وسيكون لديهم دخل أكبر ينفقون منه فى المستقبل المنظور فى شراء منتجات المصانع ويدفعون مقابل الخدمات.
- مشاركة المؤسسات الصناعية والاقتصادية فى شئون التعليم الفنى المهنى عن طريق تشجيع المدارس على تنظيم رحلات ميدانية لزيارة المؤسسات والتبرع

بأجهزة ومعدات، والسماح للمدارس باستخدام التقانة وتقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بأمور العمل، وإتاحة الفرص لتدريب المعلمين فى تلك المدارس فى بناء الفريق والعمل الجماعى والمشاركة فى صناعة القرار، وعمليات الجرد والإدارة والضغط على برامج المدارس للوصول إلى المستويات المطلوبة فى نوعية العمل والإفادة من خبرة المؤسسات الصناعية فى مجالات خدمة العملاء والمنافسة.

- إرشاد المؤسسات التعليمية فى وضع استراتيجية تتضمن توصيف احتياجات العمالة فى المستقبل القريب والبعيد، ذلك أن المشاركة بين التعليم والعمل تعنى مسئوليات وفوائد مشتركة، حيث الاقتسام المتبادل للمعلومات والأفكار والوقت والمال. وتفيد المدارس من هذه المشاركة فى الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية، وفرص لتدريب العاملين فيها والطلاب، وتوفير أمثلة ونماذج إضافية إيجابية يقتدى بها الطلاب. ومشاركة المؤسسات الاقتصادية والصناعية المدارس بفاعلية فى انتقاء ما يدرس وكيف يدرس، بغية رفع مستوى نوعية الملتحقين بالعمل فى المصانع والمؤسسات، عن طريق تطوير العلاقة بين المؤسسات والمدارس فى اتجاه المشاركة المستمرة التى تتميز بتبنى قضايا التعليم وتقديم خدمات من قبل المدارس للمجتمع المحلى، وجعله جذابًا لأصحاب العمل، وفى زيادة القدرة الشرائية والعقلية لأفراد المجتمع المحلى.
- القيام بدور قيادى، حيث إن مشاركة المؤسسات الاقتصادية والصناعية للمدارس فى إعداد الطلاب للمستقبل تحمل فى ثناياها رسالة فحواها الاهتمام بمستقبل المجتمع والعملاء، كذلك الحال حينما يصبح رجال الأعمال أعضاء فى مجلس الآباء والمعلمين، بل فى مجلس إدارة يشكل فى كل مدرسة صناعية أو مهنية تجارية أو زراعية أو غيرها، وكذلك فى ممارستهم الإشراف والتوجيه والحديث مع الطلاب عن العلاقة بين ما يتعلمونه فى المدرسة، والحياة فى عالم العمال والمهن.

- البرهنة على قيمة التعليم بتوظيف الطلاب الممتازين والمتفوقين فى التعليم، الأمر الذى يؤكد قيمة الإنجاز المدرسى، ويدعو الطلاب إلى بذل الجهد الكبير لاكتساب مهارات العمل بالإضافة إلى المهارات الشخصية والاجتماعية والانتظام فى الدراسة، كما يدعو الطلاب إلى إتقان المهارات اللازمة للحياة المنتجة، وإلى اكتساب خصائص الأداء الرفيع الذى يساعد الشركات على المنافسة وإلى الاتجاه نحو نوعيات المهن المطلوبة فى المستقبل، بهدف الانتقال من الدراسة إلى العمل.
- دعم المعلمين والتعليم معنويًا من حيث التقدير والاحترام من قبل المجتمع وعالم الأعمال ورجال الأعمال، وإثارة الوعى بما يبذله المعلمون من جهد خلاق فى صناعة أجيال المستقبل، وزيارة المعلمين فى فصولهم وتقدير المتميزين منهم، ومقابلة رجال الأعمال جهود المعلمين بالمكافأة والتقدير، وتنظيم تدريبات عملية داخل مؤسسات الإنتاج والصناعة.

ثانيًا: التعليم والمشاركة واللامركزية:

التعليم هو المشروع القومى لمصر، والتعليم حق أصيل من حقوق المواطن المصرى، تكفله الدولة مجانًا لجميع الأبناء والبنات، ذلك أن الإنسان المصرى هو ميزة مصر التنافسية فى السباق العالمى، وهو ما يتطلب ضمان المرونة والتنوع فى برامج التعليم، وتطوير المناهج التعليمية بحيث تسمح بحرية الابتكار والإبداع لأبناء مصر، وتبنى داخلهم روح المبادرة الفردية، واحترام حقوق الإنسان وتقبل الآخر والتسامح فى إطار من الانتماء وحب المواطن، وتشكل الإنسان القادر العالم الباحث المثقف المشارك فى التنمية. إن التعليم قبل ذلك كله هو أساس النهضة وركن أساسى من أركان بناء الدولة العصرية، ولذلك فإن تطوير التعليم يتطلب برنامجًا متقنًا خماسى الأبعاد، وهذه الأبعاد المنشودة هى : ضمان جودة التعليم، وتطوير المناهج وأساليب التقويم، والاهتمام بالتدريب وتحسين أوضاع المعلمين،

وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس وتخفيض كثافة الفصول، وتأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية.

إن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية محور مهم، وقاعدة حيوية لممارسة الديمقراطية فى التعليم كأسلوب حياة فى المجتمع. ويشمل ذلك دورًا أكبر وأعمق للمجتمع المدنى والقطاع الخاص فى التعليم، والتوجه نحو اللامركزية. إن المشاركة المجتمعية تتطلب زيادة فاعلية المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة التى تشمل القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية والأسر والأفراد. إن الجمعيات الأهلية يمكنها المشاركة فى التعليم عن طريق الإسهام فى التغذية المدرسية، ومساندة الآباء محدودى الدخل، ودعم النشاطات الطلابية المرتبطة بالبيئة المحلية المحيطة بالمدرسة، وتقديم المنح الدراسية، وتحمل أعباء المصروفات المدرسية، كذلك إنشاء وإدارة المدارس التى يتحمل فيها المتعلم تكلفته التعليمية.

إن من أهم مشاركات المجتمع المدنى فى دفع عجلة تطوير التعليم ما يقوم به رجال الأعمال والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية من:

- نشر أجهزة الحاسب الآلى فى المدارس، وتدريب الطلاب على امتلاك شهادة الكمبيوتر وإجادة استخدام الحاسب الآلى حتى يتم محو الأمية الكمبيوترية لدى المتعلمين.
- التوسع فى بناء وتجهيز المدارس التجريبية، حيث إن هذا النوع من المدارس أثبت كفاءة وسمعة طيبة فى تقديم الوجبات التعليمية التعلمية وتقديم خدمات متميزة للطلاب.
- تجهيز مدارس التعليم الفنى حسب طبيعة النشاط البشرى لكل محافظة لتأهيل الشباب وإعدادهم للحياة المهنية التى تقوم على استخدام التقنيات المتقدمة.

ويمكن حصول كل هؤلاء المشاركين فى المجتمع المحلى على حق نشر الإعلانات

والدعاية اللازمة لمصانعهم ومؤسساتهم الإنتاجية، وتشغيل الطلاب المتميزين فى الأعمال المهنية واحتساب إنجازاتهم المادية من وعائهم الضريبى.

إن ثقافة المشاركة فى التعليم تتسع لتشمل تطوير الأداء التعليمى داخل المدارس من حيث:

- تدعيم القيم الإيجابية والأخلاقية من خلال التشجيع بنوعيه الأدبى والمادى للطلاب والمعلمين والقيادات التعليمية داخل المؤسسة التعليمية ومن خلال الأنشطة المدرسية.
- تكوين مجالس الأمناء لإدارة المدرسة من بين رجال الأعمال والشخصيات العامة والمعلمين والآباء. وتشمل الإدارة هنا المتابعة وحل المشكلات وتشجيع المعلمين والطلاب المتفوقين.
- استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لرفع القدرة التعليمية والإدارية والبحثية، والسعى نحو استكمال مقومات وتطبيقات الحكومة الإلكترونية فى مدارسنا.
- إيجاد نظام مؤسسى داخل كل مدرسة لتقييم الأداء وضمان الجودة يتنوع ليشمل تقييم أداء المعلمين، والطرائق التعليمية والأنشطة المدرسية وأساليب الامتحانات والمكتبات والمعامل ونتائج العملية التعليمية ومستويات التحصيل التى يصل إليها الطلاب.
- الانفتاح على البيئة المحلية المحيطة بالمدرسة وربط المناهج الدراسية بالأنشطة البيئية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والزيارات والرحلات واللقاءات، كذلك الاهتمام بما تقدمه المدرسة لخدمة البيئة والمجتمع الذى تقع فى محيطه من نشر للوعى والمفاهيم والأفكار الصحيحة، ومواجهة الأمية الأبجدية والتدريب على الصناعات الصغيرة ونشر الثقافة السياسية.

- إعداد وتجهيز الوسائط التعليمية التى تعتمد على بيئة المدرسة وإمكاناتها وما يتوافر فيها من أنشطة مهنية يخدم المناهج الدراسية ويخفف عبء التعليم والتعلم على المعلمين.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة المدرسة والمعلمين الممتازين والطلاب الفائقين، وكذلك رعاية الطلاب غير القادرين ماليًا، وذلك من حيث المصروفات المدرسية والإعانات المعيشية الاجتماعية والصحية، وترميم المدارس وإنشاء الفصول الدراسية، وتأثيث المدارس بما تتطلبه العملية التعليمية من مواد وأنشطة تعليمية لتعظيم نواتج التعليم وتحسين الأداء لدى العاملين والطلاب.

إن اللامركزية هدف أساسى من أهداف التعليم العصرى، وهى فى الوقت ذاته تفعيل لنصوص قانونية قائمة بالفعل وملزمة لكل المحافظين. إن المادة (11) من قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981 تنص صراحة وبما لا يترك مجالاً للاختيار أن : (الأجهزة المركزية للتعليم قبل الجامعى تتولى رسم السياسات العامة للتعليم، ومهام التخطيط والتقييم والمتابعة، وتتولى المحافظة العملية التنفيذية التعليمية والمتابعة المحلية وكذلك إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس الداخلة فى اختصاصها).

إن الأخذ باللامركزية فى التنفيذ يزيد من كفاءة إدارة الوحدات التعليمية، ويتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويعطى الفرصة لزيادتها بأنماط جديدة، ويساعد على حسن متابعة المدرسين ومكافأة الجادين والسعى نحو زيادة دخولهم الأمر الذى ينعكس مردوده على الأداء والإنجاز.

إن التوجه نحو اللامركزية لا يعنى إلقاء دور الوزارة المركزية المسئولة قوميًا عن تطوير التعليم وتنمية موارده، بل يعبئ قدرتها على التخطيط والتنظيم والمساندة ثم المساءلة والرقابة. والأبعاد التى يمكن أن تشملها اللامركزية هى :

- المناهج الدراسية: حيث يتم إعداد أكثر من منهج قومى للصف الدراسى الواحد فى كل عام دراسى، وحيث يجوز الأخذ بأحد هذه المناهج المتكافئة

لمدرسة ما بناء على درجة اعتمادها وتقييمها، ويقوم بإعداد هذه المناهج المتعددة للصف الدراسى الواحد خبراء محليون على أن يسبق تنفيذها اعتمادها من الوزارة، ويمكن أن يترك للمدرسة إعداد الأنشطة الإضافية العلاجية أو الإثرائية ويتم الاتفاق عليها فى المدرسة، ويمكن أن تكون التقنيات الحديثة وتوظيفها عبر المناهج الدراسية هدفًا أساسيًا للمنهج الدراسى.

- الكتاب المدرسى: حيث يتم تأليف الكتب التى تعبر عن المنهج القومى لا مركزيًا، ويمكن أن يكون هناك أكثر من كتاب يحقق الأهداف القومية المعلنة تختار المدرسة من بينها شريطة أن يتم توفير الكتاب المرجعى على أقراص مدمجة للراغبين فى استخدامها، كما يتم تخزين صورة من الكتاب على أجهزة الكمبيوتر. ويمكن هنا أن نيسر انتقال الكتاب المدرسى من طالب إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.
- المعلمون والعاملون : حيث يتم تقييم أداء المعلمين والعاملين الشامل والتراكمى من خلال نوعية الأداء ومستويات تحصيل الطلاب شريطة أن يشكل ذلك التقييم عوائد مادية وأدبية على المتميزين، ويمتد الأخذ باللامركزية إلى أسلوب التعيين والنقل الداخلى وحرية تقدير المكافآت والترقيات والإجازات والإعارات فى ضوء معايير وكذلك القيام بالتدريب والترخيص لمزاولة مهنة التدريس.
- التمويل : حيث تحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية ومصادر هذا التمويل غير الحكومى، بل من تمويل إضافى بمشاركة المجتمع المحلى، ويمكن اعتبار المدرسة مؤسسة لها موازنتها المالية وحريتها فى الإنفاق فى ضوء معايير متفق عليها لائحيًا، ويمكن إنشاء صندوق محلى لدعم التعليم، أو إنتاج مواد تعليمية أو وسائط تعليمية داخل الوحدة التعليمية، ويمكن للمدارس الحكومية الإفادة من نسبة محددة من أرباح المدارس غير الحكومية.
- الإدارة والتنظيم : حيث فتح الباب أمام أشكال جديدة من الإدارة بجانب

الالتزام بأساسيات الإدارة الحديثة والمحاسبة والمساءلة وقياس الناتج، وتحديد مساحات السلطة المتاحة لكل قطاع واعتبار المدرسة وحدة أساسية للامركزية مع تشكيل مجلس تعليمى فى المحافظة يضم تمثيلاً للقطاعات المختلفة، ومجلس إدارة ممثل للمعلمين وأولياء الأمور وأهل الفكر والرأى والأعمال.

إن إدارة العملية التعليمية تشمل إنشاء المدارس وتجهيزها، والعملية التنفيذية التعليمية هى اختصاص أصيل بنص القانون للمحافظات والمحليات وهو ما أكده قانون الإدارة المحلية، حيث أوضح أن الاختصاص ليس فقط على مستوى المحافظة ولكنه على مستوى أدنى من مستوى المحافظة، حيث إن بعض المدارس الثانوية من اختصاص المراكز والمدارس الإعدادية والابتدائية من اختصاص الوحدات المحلية. إن النظام التعليمى فى مصر نظام كبير لا يمكن إدارته مركزيًا بكفاءة، فلدينا (38) ألف مدرسة و1.2 مليون معلم يقدمون التعليم لجيوش من المتعلمين يبلغ عددهم 15.5 مليون متعلم فى مرحلة ما قبل التعليم الجامعى. وهذا ما يتطلب إدارة لا مركزية فى التنفيذ ومركزية فى التخطيط. وهذه الإدارة اللامركزية تمكن من المتابعة والرقابة والمحاسبة، وتفعل أدوار الجهود المحلية والمشاركة المجتمعية فى تفعيل أدوار المدرسة التربوية والتعليمية وتؤدى إلى تعميق الشعور بالديمقراطية، وترسى مبدأ مساءلة المؤسسة التعليمية والقائمين على إدارتها أمام المجتمع المحلى.

إن ذلك مطلب مجتمعى عام تعبيرًا عن مرحلة جديدة فى مسيرتنا الديمقراطية نحو المستقبل، وأنه على الجميع السعى نحو الأخذ بمفاهيم المشاركة، والاجتهاد فى وضع البدائل والحلول لمشكلاتنا وطموحاتنا، ويتم ذلك من خلال برنامج معلن وواضح المعالم يعبر عن مشروع مصر الحضارى فى الألفية الثالثة التى تتطلب المزيد من الإنجاز، والمزيد من المشاركة والمزيد من التعاون لتفعيل الأهداف.

إن تعظيم دور المجتمع المدنى هو جوهر أى تغيير مجتمعى، ولا يتم إلا بتحقيق دور كافٍ من اللامركزية، وهو فى ذات الوقت قاعدة حيوية للممارسة الديمقراطية فى التعليم كأسلوب حياة فى المجتمع. إن ما نعنيه بالمشاركة المجتمعية هى تلك الجهود التى يبذلها المواطنون بجميع فئاتهم فى مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية، وبتحقيق من المشاركة استيفاء احتياجات المواطنين وتحقيق الصالح العام فى آن واحد. أما ما نعنيه باللامركزية فهو تكليف وحدات تتبع السلطة المركزية بجزء من مسئوليات هذه السلطة، واعتبار الوحدة مسئولة عن تخطيط وتنفيذ هذه المسئوليات وعن مخرجات التنفيذ فى ظل رؤية عامة وأهداف متفق عليها تعد مرجعًا للمتابعة والمساءلة، وهو ما يعنى أيضًا تفويض السلطة إلى مشاركين من المجتمع المدنى فى إطار الحفاظ على الأمن القومى ودعم الهوية والحفاظ على النسيج الوطنى وتكافؤ الفرص.

إن اللامركزية والمشاركة المجتمعية لها ثلاثة أنماط :

- النمط الأول يقوم على التفويض لأصحاب الخبرة المهنية، أى إنه يفوض سلطة إدارة العملية التعليمية من المهنيين على المستوى المركزى إلى المهنيين على المستوى الأقل مركزية، ونوع المشاركة المجتمعية المتوقعة تتحدد فى المساندة بزيادة الموارد، وتوفير مواد البناء وصيانة المبانى ورعاية الأنشطة الطلابية.
- النمط الثانى يقوم على مشاركة فئات المجتمع بحيث يمتلكون القرار فيما يخص كل جوانب العملية التعليمية، وذلك من خلال مجالس التعليم فى المحافظة ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب ومؤسسات المجتمع المدنى المعنية ويختار الأعضاء فى توازن بين الاختيار والانتخاب.
- النمط الثالث يقوم على آليات السوق، حيث حرية الدول فى تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقًا لمتطلبات السوق وآلياته وحيث تقدم مؤسساته أنواعًا

مختلفة من التعليم، ويختار المواطنون من بين هذه الأنواع وفقًا لاحتياجاتهم، وهو ما يخلق منافسة بين مؤسسات التعليم، وإلى رفع مستوى الجودة والاستجابة لمتطلبات السوق محليًا وعالميًا، وهو ما يلائم التعليم غير الحكومى، ويتطلب سياسة الاعتماد وضمان الجودة فى أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها.

وهنا يجب أن نسعى إلى بث ثقافة المشاركة المجتمعية واللامركزية، وأن نوضح مزاياها ونجابه التحديات التى تقف دون الأخذ بها والتى من أهمها:

- انخفاض قيمة المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها.
- التخوف من المشاركة وما تتبعه من مساءلة.
- عدم نضج مفهوم القيمة الإيجابية للمشاركة والتطوع فى الثقافة العامة.
- عزوف الكثيرين عن العمل التطوعى، وانشغالهم بالبحث عن فرص عمل ذات عائد اقتصادى مباشر.
- وجود خبرات سلبية فى التعامل مع بعض أجهزة الدولة.
- عدم جدية بعض المشروعات أو عدم وضوح نتائجها النهائية.
- نقص المعرفة عن مفهوم وكيفية المشاركة المجتمعية.
- التناقض أحيانًا بين الدعوة لتشجيع المشاركة المجتمعية وما يحدث على أرض الواقع.
- بعض القيادات المركزية التى تعودت على بيروقراطية الإدارة وأحادية الرؤية تتشبث بسلطاتها وسطوتها لمكاسب شخصية.
- عدم تقبل الجمهور لنظام الإدارة اللامركزى حيث لم يتعود عليه وحيث إنه تربى على النظام الأبوى والسلطوى.
- بعض قيادات المحليات لم تتعود على ممارسة السلطة ولا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار والإجراءات القانونية التى يتطلبها العمل الإدارى.

إن هذه التحديات التى تواجه الإدارة اللامركزية تتطلب ثقافة جديدة يتحمل الإعلام بوسائله المختلفة بثها بين العاملين فى مجال التعليم، وتتطلب تدريبًا وتوعية مستمرين وتأكيدًا لدى كل هؤلاء على أنه لاعودة عن اللامركزية والمشاركة المجتمعية فى مسائل التعليم، كما تتطلب أن يقوم على رأس العمل التعليمى فى المحليات قيادات منفتحة مرنة تمتلك الشجاعة والابتكار فى إعلاء المصلحة العامة والقدرة على حسن التعامل مع الآخرين.

إنه لابد من نشر ثقافة المشاركة فى جميع مجالات النشاط القومى، وفى وضع الخطط المستقرة طويلة الأمد عن طريق استغلال الطاقات المتاحة للدولة وترشيدها لتحقيق أهداف التعليم، ولاقتحام مشكلاتنا بجرأة وبحلول خلاقة ورؤى وبدائل مستقبلية لمصر ولتعليم يصنع المستقبل.

إن ثقافة المشاركة المجتمعية آلية مطلوبة حتى نوفر حياة أفضل للمواطن، والتعامل مع مشاكله اليومية التى يواجهها بحرية فى الرأى والتعبير، والتعامل مع غد أفضل نتطلع إليه ونحلم به. ولابد أن نؤكد على أن مفهوم المشاركة المجتمعية مفهوم جديد ابتعدنا عن ممارسته لفترة طويلة، وهو ما يتطلب التسامح مع بعض السلبيات التى قد تنتج عن ممارسة اللامركزية، وأن نساند بالفكر والمشاركة الفاعلة مسيرة المشاركة المجتمعية عن طريق زيارات ميدانية لقيادات المجتمع المدنى، ولقيادات حزبية ومهنية، ورجال أعمال، بل لقيادات مجلسى الشعب والشورى. وتتطلب المشاركة المجتمعية الوقوف على التجارب الناجحة التى أنجزت فى بعض المدارس ومؤسسات التعليم حتى يمكن مدارستها وتعميمها والتوعية بصعوبتها وبالأساليب التى استخدمتها تلك التجارب والسبل التى توافرت لإنجاحها. كذلك الأخذ بفكرة التجريب قبل التنفيذ وذلك بتطبيق اللامركزية فى إحدى المحافظات أو عدد منها مع التنسيق بين الوزارة والمحافظة والمجتمع وتحديد الأدوار لضمان إنجاح التجربة من حيث المساندة والمراقبة والتقييم المحايد للتجربة للاطمئنان أو التوجيه عبر الحوارات المشتركة بين الوزارة والمحافظة والمجتمع المدنى.

إنه حينما توجد تجارب جادة لمشاركة المواطنين، وحينما يرون نتائج إيجابية لمشاركاتهم يزداد عطاؤهم، ويزول الشك من نفوسهم ويقبلون على المزيد من المشاركة المجتمعية فى أنشطة التعليم الجامعى وما قبل الجامعى. إنه يجب ألا تمتد يد السلطة المركزية لسحب التفويضات أو التدخل فيها فى أى وقت، وعليها أن تعيد النظر فى ذلك التحكم فى كل الميزانيات على المستوى المركزى لأن ذلك سلوك يتنافى مع مفهوم اللامركزية بل إنه سلوك معوق للإدارة ويقتل الابتكار والحلول غير التقليدية. إنه يجب أن نثرى ونساند ما لدينا من تجارب للمشاركة المجتمعية واللامركزية والتى من أهمها:

- إدارة عامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم.
- تجربة مجالس أولياء الأمور والمعلمين.
- تجربة مجالس الأمناء فى بعض المحافظات.
- مشاركة أعضاء هيئات التدريس فى صنع القرارات فى أقسامهم وكلياتهم.
- مطلوب مشاركة الطلاب والآباء فى تسيير أمور المدارس والجامعات ومشاركة المجتمع المدنى فى تفعيلها.
- تجربة المدارس المطورة فى الإسكندرية، حيث تضافرت جهود المحافظة مع قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم لتطوير عدد من المدارس بتطبيق النظم التربوية الحديثة.
- مشروع تحسين التعليم الذى يشرف عليه البنك الدولى والاتحاد الأوروبى ويتولى إنشاء وإدارة عدد من المدارس فى (15) محافظة، بما يزيد من حرية الإدارة والمشاركة المجتمعية.
- مدارس المجتمع التى أنشئت بالجهود الذاتية للأهالى فى المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف وتتمتع المدارس بدرجة من الاستقلالية فى التخطيط والإدارة وتعيين المعلمين والتمويل ودور مهم لمجالس أولياء الأمور والمعلمين.

- مدارس الفصل الواحد اللانمطية فى عدد من المحافظات التى تتمتع باللامركزية فى توزيع اليوم الدراسى وتخطيط المناهج وهى تجمع بين التعليم الأكاديمى والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم.
- مشروع (نبنى مدرسة) ومشروع التعليم الثنائى (مبارك – كول) واعتمادها على فكرة المشاركة المجتمعية.
- جهود القطاع الخاص فى إقامة وإدارة مدارس على درجة عالية من الجودة، وإنشاء وإدارة الجامعات الخاصة.

إن متطلبات نجاح المشاركة المجتمعية واللامركزية فى التعليم تتطلب تضمين المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية واللامركزية وأهمية العمل التطوعى والديمقراطية وتكافؤ الفرص وقبول التنوع والفكر الآخر، وإتمام إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة هيئة مستقلة مستقرة مستمرة تابعة لرئيس الدولة، والتدريب للأفراد والجمعيات الأهلية الراغبة فى المشاركة المجتمعية فى كل محافظة ووزارة باعتبارها نواة لتيسير الانتقال إلى صورة متكاملة للامركزية، كذلك تعميق مفهوم المشاركة المجتمعية عند المحليات ذاتها وذلك فى تقرير مشروعاتها والتحكم فى ميزانياتها، وإنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم وتشجيعها على تشكيل اتحاد نوعى يرعى عملية المشاركة المجتمعية فى التعليم مع تدعيمها بالخبراء، وتعظيم دور الإعلام فى تشجيع وتغطية أنشطة المجتمع المدنى العامل فى مجال التعليم، والسماح للمؤسسات التعليمية بتنويع مصادر تمويلها وقبول الوقف والهبات من أجل مجتمع معلم ومتعلم يمتلك القدرة على صنع القرار وتنفيذه ومتابعته وتقييمه فى ضوء قيم الثقة والحرية والمسئولية والإنجاز من أجل مستقبل التعليم لتعليم المستقبل.

ثالثًا: التنمية المهنية للمعلمين(*):

على ضوء المراجعات المستمرة لمؤسسات إعداد المعلم فإن هناك رؤى وأفكار تضع هذه المؤسسات فى إطار المنافسة العالمية وأخرى تستوجب أن نتخلى عنها فى مسيرة تطوير التعليم المتنامية من أجل تحقيق منتج تعليمى جديد لمجتمع عربى منفتح ومتطور. ويمكن عرض هذه الأفكار والمراجعات فى الرباعية التالية :

1- كليات التربية فى الألفية الثالثة:

تطوير كليات التربية قضية أساسية لتشكيل معلم عصرى قادر على تطوير التعليم، ناهيك عن دورها المؤسسى الحيوى والأساسى فى إصلاح مسيرة إصلاح التعليم المتنامية، خاصة وأن تقدم الدول يقاس بعوامل متعددة فى مقدمتها مستوى القوى البشرية تعليمًا وصحة وحياة، غير أن التعليم فوق ذلك هو أساس النهضة وأساس الأمن القومى وأساس التقدم الشامل، كما أن نجاح التنمية البشرية يعتمد على جودة التعليم.

إن الهدف الأساسى لتطوير كليات التربية هو تحقيق تحديث شامل لها حتى تواكب التطورات العلمية والمهنية العالمية فى إطار خصوصية كل كلية وفق بيئتها على أساس منظومى وفاعلية عمليتى التعليم والتعلم والجودة الشاملة، ولذلك توجب عليها :

- متابعة التطورات العلمية، والخبرات الأجنبية فى تكوين المعلم، ومسايرة المستحدثات فى التخصصات العلمية والتكوين المهنى فى إطار خصوصيتنا الثقافية.

(*) المؤتمر العلمى الدولى السابع: مؤسسات إعداد المعلم فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول- جامعة الفيوم - كلية التربية.

- تبنى منظور تربوى علمى يزيل الفواصل بين الأقسام العلمية وداخل الأقسام العلمية؛ بغية التفاعل بين التخصصات والحصول على علوم بينية ووحدة المعرفة معًا.
- تنمية وعى الطالب المعلم بقضايا وطنه وبيئته والعالم حوله بدراستها وتحليلها ومناقشتها، بل بتمكين الطالب المعلم من لغته الأم واللغة الأجنبية معًا، وتمكينه من الاطلاع على حضارته وحضارات الأمم الأخرى.
- تدريب الطالب المعلم على مهارات البحث العلمى الأكاديمى والبحث التربوى والنفسى والمهنى بل والبحث فى هموم التعليم والثقافة معًا.
- تنمية المهارات العلمية التى تساعد الطالب المعلم على التطبيقات العلمية والمهنية والتفاعل النشط مع التلاميذ وصقل مواهبهم فى عملية التعلم.
- تبنى المعايير الدولية القومية فى تكوين المعلم وبناء البرامج، بل من حيث المدخلات والآليات والمخرجات على المستويات التخصصية والأكاديمية والمهنية والنفسية التربوية والثقافية وفق منظور النظم الذى يقوم على الاعتماد المتبادل والتكامل وبنية النظام داخليًا وخارجيًا.
- تنمية قدرات المعلمين والقيادات التعليمية معًا بتطوير بحوث الدراسات العليا، وإيجاد برامج التنمية المهنية، وتزويد كليات التربية بأجهزة تعليمية متقدمة وتكنولوجية، والمعامل والورش والمختبرات، وبآلية البعثات الخارجية، والتدريب القائم على أسس علمية مهنية فى مدارس نموذجية.

إن الرؤية المستقبلية لكليات التربية تنبثق من عدة منطلقات أساسية من أهمها: تطوير هذه الكليات من خلال رؤية شاملة ومتكاملة ومنظومية حتى تستطيع أن تقوم بدورها فى الألفية الثالثة علميًا ومهنيًا تراعى الاحتياجات المجتمعية، وتساير الاتجاهات العالمية شريطة أن يكون أساس التطوير هو تحسين مستوى أعضاء هيئة التدريس، والبنية الأساسية، ونظام إعداد المعلم، كذلك إيجاد شراكة بين وزارة

التربية والتعليم باعتبار هذه الكليات بيوت خبرة متخصصة مع فتح القنوات بين الوزارة والمراكز البحثية التربوية من جهة وبين كليات التربية من جهة أخرى من أجل التعاون والتنسيق المشترك بينها فى عمليات الإصلاح، وأيضًا إقامة علاقة قوية بين مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس وكليات التربية فى كل محافظة على حدة، وبحيث نقوم بإجراء بحوث تربوية ونفسية تتناول مشكلات وقضايا إصلاحية وبدائل وحلولاً ومشرعات، إضافة إلى تفعيل مسيرة التنمية المهنية للمعلمين والعاملين والقيادات التعليمية فى وزارة التربية والتعليم ومديرياتها ومدارسها على حد سواء، ودعم لجنة قطاع التربية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات لفتح قنوات اتصال بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم فى تحسين نوعية التعليم وفى دعم سياسة الوزارة فى مسألة اللامركزية.

إن على وزارة التربية والتعليم وضع آلية لتوظيف البحوث والدراسات والمشرعات التى أنجزتها كليات التربية بما يعزز عمليات الإصلاح التى تقوم بها الوزارة. كذلك أن تقوم كليات التربية بأعباء التنمية المهنية للمعلمين والإداريين وقيادات التعليم باعتبارها مراكز تدريب وتخطيط برامج وأنشطة تلبى الاحتياجات الفعلية لمتطلبات حقل التعليم.

إن تطوير الإعداد العملى لمعلمى المستقبل يتطلب الاهتمام بالتربية العملية لطلاب كليات التربية ووضع آلية جديدة لدعم الوزارة وأجندتها للتربية العملية بتوفير مناخ مناسب فى المدارس لتنفيذها، مع وضع خطة شاملة متكاملة لتطوير التربية العملية من خلال تشريع ولائحة يشترك. إعدادها كل من وزارة التربية والتعليم وكليات التربية.

إن ما يتوجب علينا الأخذ به فى تطوير كليات التربية هو إنشاء مجمع المدارس التجريبية التى تلحق بكليات التربية بحيث يلحق بكل كلية تربية مدرسة تجريبية

تدار تعاونيًا بين الكلية التربوية ومديرية التربية والتعليم فى كل محافظة على ضوء اتفاق مكتوب يوزع السلطات والمهام.

وهذا الاتجاه منتشر فى دول متقدمة تعليميًا، والمهم هو توثيق الصلة الإدارية والفنية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، وتعظيم مساحات التجريب والتجديد، بهدف تحقيق المزيد من الجودة فى ضوء أهداف محددة واتفاقات شراكة معلنة بين المدارس التابعة للوزارة وكليات التربية التابعة للجامعات. ويفضل هنا أن تمثل مراحل التعليم العام، ابتدائى وإعدادى وثانوى وفنى، شريطة أن تركز هذه المدارس على الأمور الآتية :

- تجريب طرائق تدريس حديثة تعظّم دور المتعلم فى رحلة التعليم تحت إشراف المعلم وإرشاده، مع تنويع مصادر التعلم والوسائط التكنولوجية والمكتبة المدرسية والمعامل والمختبرات والأنشطة الصفية واللاصفية.
- تقويم وحدات دراسية متطورة وفق مفهوم يحسن من منهج المواد الدراسية المنفصلة ويقلل من عيوب المنهج الدراسى المنفذ فى مدارسنا.
- تجريب أنماط إدارية مدرسية متطورة، خاصة تلك التى تعظم من اللامركزية والتشاور والتكامل والتعاون بين البيت والمدرسة.
- استخدام أساليب تقويم حديثة تتجاوز فكرة التعليم للامتحانات وليس للحياة، وتركز على النمو الشامل المتكامل للمتعلم، وتأخذ بفكرة التقويم الشامل البنائى المستمر، بحيث تخصص له ثلثى الدرجة النهائية فى كل مادة دراسية، مع تخفيف عبء التدريس على المعلم وتخفيض جدوله الدراسى وتوفير تقنيات حديثة تساعده فى القيام بأعباء التقويم المستمر التى ترهقه والتى ستقلل حتما من توحش الدروس الخصوصية وتصبح أدوار كليات التربية فى المساعدة وإزالة العقبات وتفعيل الفكر التربوى فى الحقل التعليمى.

2- مدارسنا مزارع للفكر التربوى:

التعاون بين المدارس وكليات التربية المسئولة عن إعداد المعلمين يتحقق بتوفير بيئة عملية واقعية لتطبيق واختبار صلاحية ما تعلمه الطلاب المعلمون فى كليات التربية من مفاهيم ومبادئ تربوية ونفسية وأكاديمية وثقافية حديثة، بل إن هذا التعاون المفقود مضمونًا لا شكلاً يتعدى ذلك إلى تزويد المعلمين أثناء الخدمة بفرص غنية يتمكنون خلالها من غربلة أساليبهم ومفاهيمهم التربوية والتعليمية وتطويرها بما يتفق مع روح العصر والمتطلبات المتغيرة للمتعلمين وعملية التربية الرسمية فى المدارس. إن تعاون المعلمين أثناء الخدمة مع المتدربين وتفاعلهم الطبيعى اليومى معهم طيلة فصل دراسى على الأقل يسمح لهم بالتعرف على كل جديد أكاديميا فى مجال تخصص المعلم، ومهنيا فى مجال التربية وعلم النفس، وثقافيًا وتقنية حديثة. أضف إلى كل ذلك منح هؤلاء المعلمين فرصًا متنوعة لملاحظة تطبيق كل هذه المجالات وقياس صلاحيتها على أرض الواقع لتجسير الفجوة بين الفكر النظرى والممارسة العملية التطبيقية، ثم تبنى ما ينتج عن اختبار الفكر التربوى العالمى فى إطار ثقافتنا ومسيرة تطوير التعليم المتنامية توطئة لدمجه فى شخصيات المعلمين الجدد والقدامى وأساليب تعليمهم وطرائق وأدوات تقويمهم.إن هذا الفكر التربوى الحديث هو ما يعرف بالمعلم المتعاون، أى المعلم المتفرغ للتدريس فى إحدى المدارس بصفة رسمية لوزارة التربية ولتعليم، حيث يستقطع من نصابه التدريسى بعض الحصص كى يساعد فى الإشراف على التربية العملية، ويعرف هذا المدرس أحيانًا بالمدرس المشرف، أو المعلم الأساسى والذى يسهم بدوره فى إكساب المهارات التدريسية والتقويمية والتكنولوجية لطلاب كليات التربية أثناء مزاولتهم برنامج التربية العملية فى المدارس الحكومية التى ينتمى إليها المعلم المتعاون، وحيث تسند إليه أيضًا مهمة المشاركة فى تقويم الأداء التدريسى والتقويمى والتكنولوجى للطلاب المعلمين الوافدين من كليات التربية.

إن تبنى أفكار جديدة واختبارها على أرض الواقع آلية مهمة لإعداد معلم المستقبل وإعادة إعداد المعلم القائم بالتدريس، أى تدريبه حتى نطور برامج الإعداد والتدريب القائمة بما يعكس مدى تطور ومسئولية الجامعات والمدارس تجاه بناء وتشكيل الإنسان العربى للألفية الثالثة بفكر تصميم المنظومة الذى يبدأ من المستقبل وينطوى على الإبداع والابتكار وليس بفكر تحليل المنظومة الذى يقوم على تحليل الواقع التعليمى والتربوى وتقويمه والبدء منه وصولاً إلى المستقبل المتغير دومًا والذى يصعب التنبؤ بما يخبؤه لنا من فكر جديد، الأمر الذى يدعونا إلى الأخذ بالتفكير الاستراتيجى الشبكى المنظومى والتخطيط المستقبلى الذى يتبنى سياسة تعليمية مستقرة مستمرة تقوم على فكر المهنيين والمثقفين والاقتصاديين والسياسيين.

إن تحديث التربية العملية فى كليات التربية ومهارات وقدرات واتجاهات المعلمين قضية قومية. وهذه التربية الواقعية أساسية وضرورية لوضع المعلم العربى فى إطار المنافسة العالمية باستزراع الفكر التربوى الحديث لا باستيراد ذلك الفكر، لأن التعليم لا يستورد بل يصنع محليًا. إن فكرة المعلم المتعاون فى مدارسنا تؤثر بصورة مباشرة على الطالب المعلم من حيث تشكيل اتجاهاته، وتنمية مهاراته وقدراته وتشكيل مفاهيمه وإعداده إعدادًا واقعيًا عالميًا لمهنة التدريس. إن الفكرة المحورية للمعلم المتعاون هى مساعدة الطالب المعلم لتطوير معنى عميق لمفهوم التدريس، وتحليل جوانبه المختلفة، وتزويده بالمراجع والمصادر التعليمية اللازمة للتدريس، وتشجيعه على تحقيق تجربة التدريس بنجاح، ذلك أن الخبرة الأولى فى التربية الميدانية العملية تؤثر بوضوح على معلم المستقبل، وأن الربط بين الجانبين النظرى والعملى يعزز دور المعلم المتعاون فى التربية العملية. إن التعاون بين المدرسة والجامعة بين النظرية وخبرة البحث من ناحية أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة وبين الجانب التطبيقى والخبرة التعليمية العيادية لتفعيل برامج تأهيل المعلمين

المبتدئين وتطويرها، لأن التربية العملية تمثل قمة الخبرة فى إعداد المعلمين وأوج النشاط فى الإعداد المهنى قبل الخدمة.

إن المعلم المتعاون فى حاجة إلى أن يتقن أفكارًا واضحة عن طبيعة عمليات التدريس والتقويم وتوظيف التكنولوجيا فى قاعات الدرس، وممارسة الأنشطة اللاصفية فى إطار أهداف التدريس، وإدراك نتائج البحوث التربوية والنفسية والأكاديمية.

إن الإشراف التربوى والأكاديمى الذى يقوم به المعلم المتعاون مهمة معقدة تختلف عن مهمة التدريس، وأن قدرة الطلاب المتعلمين على استخدام المهارات التعليمية التى درسوها فى الجامعة خلال مرحلة إعدادهم التربوى لا تعتمد فى نجاحها فقط على نوعية هذا الإعداد، تعتمد على البيئة التى يجب أن يطبقوا فيها تلك المهارات.

إن مسئوليات المعلم المتعاون الإشرافية تجاه الطالب المعلم تتسع وتتعدد لتشمل:

- تهيئة المناخ المدرسى من حيث معرفة بيئة المدرسة وإمكاناتها والبيئة الاجتماعية المحيطة، ومعرفة المدرسين والهيئة الإدارية، ومعرفة الصفوف الدراسية التى سيتولى التدريس لها.
- التخطيط اليومى للدروس من حيث صياغة الأهداف السلوكية لكل درس، والتخطيط للدرس من حيث اختيار طرائق واستراتيجيات التدريس المناسبة، وبناء الاختبارات، وانتقاء الوسائط التعليمية.
- طرق التدريس من حيث مرحلة المشاهدة والحضور مع المعلم المتعاون ومساعدة الطلاب فى الأنشطة، وفى عمليات التقويم، وربط الدرس بالحياة وقضايا العصر.
- تكنولوجيا التعليم من حيث معرفة الوسائط الموجودة فى المدرسة وإنتاج

الوسائط التعليمية، واستخدام هذه الوسائط فى ثنايا التدريس لإنجاز أهداف التدريس.

- التقويم من حيث إعداد وصياغة الاختبارات المناسبة لأهداف الدرس، وسرعة تسليم النتائج، والاهتمام بالواجبات المنزلية وإدارة النقاش فى الفصل.

إن ما يجب أن نهتم به فى إطار معلم متعاون فى كل مدرسة لكل مجموعة من مجموعات التربية العملية يشير إلى ضرورة التعاون المشترك بين المؤسسات التعليمية المعنية بإعداد المعلمين وبين المدارس على اختلاف أنواعها. ناهيك عن ضرورة تفعيل دور المعلم المتعاون فى التربية الميدانية باعتبارها ركيزة أساسية فى برنامج إعداد المعلمين، ثم وضع معايير لانتخاب المعلم المتعاون من خلال القدرة على المشاركة فى الإشراف، وإتقان العلوم التخصصية والمهنية والثقافية، وإجراء التجارب البحثية وتفعيل السلوك الديمقراطى، وعقد ورش عمل ودورات تدريبية للارتفاع بمستوى تحصيل المعلم المتعاون، وتخفيض النصاب التدريسى للمعلم المتعاون من أجل جودة الأداء التدريسى.

3- توجهات جديدة لإدارة قاعات الدرس:

تشهد مسيرة تطوير التعليم المتنامية رؤى تربوية حديثة تذهب إلى إدماج التكنولوجيا فى الحياة التعليمية التعلمية، وإلى الإفادة من الثورة المعلوماتية، وتأكيد مبادئ التربية للجميع، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، والتأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة وحرية التفكير والتعبير فى الفصول الدراسية، الأمر الذى يفرض على إدارة الفصل توجيهات جديدة نحو التركيز على بعض عناصر نظام إدارة الفصل كالمعلم أو التلميذ أو كليهما معًا، وكذلك العناصر والاعتبارات المتضمنة فى نظام إدارة الفصل. وهناك مداخل متنوعة تأخذ بها الدول المتقدمة فى إدارة الفصل مثل : القواعد والإجراءات، وتعديل السلوك، والدراية والتنظيم

والخيارات العقلانية، والاعتقادات الخاطئة، والتمركز حول المتعلم، وتلك هى عناصر نظام إدارة الفصل.

وهناك نظام الفصل المفتوح والفصل الافتراضى، وإعادة هيكلة الفصل الدراسى والجودة الشاملة، وهى مداخل أخرى تأخذ فى اعتبارها العناصر المكونة لنظام إدارة الفصل من معلم وتلميذ وبيئة مادية وأولياء أمور وإدارة مدرسية.

إن إدارة الفصل تؤدى دورًا فاعلاً فى استثمار الوقت والإمكانات، وفى توظيف الجهود المختلفة، وفى توفير الشروط اللازمة لحدوث التعليم بما يتمكن معه التلاميذ من تحقيق الأهداف المرغوب فيها، وعليه يمكن النظر إلى إدارة الفصل باعتبارها نظامًا حيث يتم تناولها من مناهج ثلاثة هى: المدخلات والعمليات والمخرجات وتشمل مداخل إدارة الفصل مدخلات فكرية تتمثل فى الرؤى التربوية والفلسفة والمبادئ والتشريعات التى يسترشد بها المعلم فى إدارته الفصل، ومدخلات بشرية تتمثل فى المعلم والموجه والتلاميذ وأعضاء مجلس الإدارة، ثم مدخلات مادية فى تأثيث وتجهيزات الفصل والمنهج التعليمى والوقت المتاح أمام عناصر النظام لتحقيق الأهداف.

إن التخطيط يأتى فى مقدمة تلك العمليات على الرغم من تكاملها لأنه يشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بشرية ومادية، وتشخيص مشكلات المستقبل، ووضع الإجراءات الكفيلة لمواجهتها. ويشمل التنظيم عمليات متنوعة هى : تنظيم التلاميذ، وتنظيم البيئة الفيزيقية، وتنظيم الوقت، وتنظيم التوجيه بتقديم حوافز للأداء الجيد، وتوفير الأنشطة المناسبة، ومراعاة الفروق الفردية. وترتكز عملية الضبط على وضع القواعد على مختلف أشكال السلوك التى يقوم بها التلاميذ. أما مخرجات نظام إدارة الفصل فإنها تشمل : القدرات الصادرة والمعلومات، والسياسات والقواعد المتبعة، والمواد المستخدمة، والخطط اللازمة، والسجلات والميزانيات المستهلكة، والأعمال المبذولة، وردود أفعال المعلمين والطلاب والآباء والمربين.

إن الدول النامية تبذل الجهود لتفعيل دور المعلم أثناء الممارسة المهنية فى الفصول الدراسية، ورفع كفاءته المهنية بأساليب متعددة منها :

- إرسال المعلمين فى بعثات خارج البلاد للاطلاع على الجديد فى مجالات عمله.
- تدريب المعلمين بمعاونة مراكز البحوث والامتحانات والمناهج والجامعات.
- عقد المؤتمرات القومية لإعداد المعلم وتدريبه.
- وإنشاء مؤسسة للتنمية المهنية للمعلمين والإفادة من الخبرات الخارجية.
- وتطبيق فكرة مجالس أمناء المدارس، ومجالس الآباء والمعلمين.
- وتطبيق نظام لا مركزية التنفيذ ومركزية التخطيط.

إن الأهداف الاستراتيجية للتعليم المصرى التى أصدرها مجلس الوزراء عام 1997 فى تقرير تحت عنوان: **مصر والقرن الحادى والعشرون**، أظهرت أن تحقيق تلك الأهداف يعتمد على تطوير المحاور السبعة التالية :بنية التعليم وإعداد المعلم وتدريبه والمناهج والامتحانات والإدارة التعليمية والمدرسية والأبنية المدرسية وتجهيزاتها والجودة التعليمية. وتلك المحاور السبعة يمكن أن توفر مناخًا أفضل وظروفًا أكثر ملاءمة أمام المعلم، بحيث تتيح له أن يؤدى أدواره المهنية بشكل أفضل. ورغم تلك الأفكار النظرية إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى : تدنى مهارات المعلمين فى إدارة الفصل، وعدم القدرة على التكيف السريع داخل الفصول وفى التعامل مع التلاميذ، وضعف إدارتهم للأعمال المهنية مثل التخطيط والتنظيم ومتابعة الأنشطة وإدارة المناقشة وإدارة الوقت،و إدارة تكنولوجيا التعليم والمحافظة على جو إيجابى متفاعل، وتنظيم جلوس التلاميذ بشكل ديمقراطى، وتدريب التلاميذ على الإدارة الذاتية، والاستحواذ على انتباه التلاميذ وتعزيز الأداء الإيجابى، وحفظ السجلات والملفات، واستخدام طرائق التدريس والتقويم الحديثة، وتوظيف الكتاب المدرسى، وتنويع التدريس لمراعاة الفروق الفردية، والإفادة من أولياء الأمور فى إدارة الفصل.

إننا فى حاجة إلى اهتمام المعلم بتلاميذه وعطفه عليهم، ورعايته لمصالحهم ومعالجته لمشكلاتهم، وإقبالهم على التعليم، وميله إلى المدرسة لتصبح مكان جذب لهم حيث تعيد الابتسامة إلى وجوههم بما يجدونه فيها من إشباع لحاجاتهم وتنمية لخبراتهم. إن استخدام أساليب لتنمية السلوك الإيجابى داخل الفصل أمر ضرورى للارتفاع بالعوائد التعليمية، وهو ما يتطلب تدريب المتعلمين على إقامة العلاقات المتميزة من احترام واهتمام وثقة متبادلة بين المتعلمين وبينهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة، حينئذ يصبح التلميذ أكثر نضجًا وتحملاً للمسئولية وتتولد لديه قدرة على تفهم مشاعر الآخرين وتعديل سلوكه عندما يقابل بمعارضة، وينمى قدرته على اتخاذ القرارات، وتنفيذها،و قدرته على المشاركة والتفاعل. نحن فى حاجة إلى تشكيل جو إيجابى اجتماعى داخل قاعات الدرس وعلاقات إنسانية جيدة. إن مهارات إدارة الفصل تؤثر على تحصيل التلاميذ، وحفز التلاميذ على العمل، كما تعمل ألوان الرضا العاطفى المستمدة من نشاط المجموعات الصغيرة على دفع كل متعلم كى يبذل طاقته، ويتعلم أساليب التعامل الديمقراطى، والتفكير العلمى ويكتسب البصيرة فى التعامل مع الآخر، ويمارس بكفاءة دور القائد والأدوار الاجتماعية الأخرى.

إن السعى نحو توفير المناخ الفيزيقى الصحيح فى الفصل يشعر المتعلم بالراحة والهدوء، ويزيد من فاعليته ومشاركته وإنتاجيته ويستخدم كل حواسه فى اكتساب المعرفة والسلوك، كما أن السعى نحو إقامة علاقات حميمة تعاونية بين المنزل والمدرسة تعظم العوائد الإنتاجية للعملية التعليمية.

إن الرضا الوظيفى للمعلم يتيح أمامه ممارسات جيدة لإدارة الفصل، حيث التدريس الفريقى الذى يوفر للمعلمين شقة أكبر فى تعاملهم مع المشكلات، ويوفر لهم دعمًا فى التعامل مع الآباء، ومتعة أوسع فى التعامل مع زملائه ورؤسائه من القيادات التعليمية.

إن الدراسات الميدانية التربوية التى عنيت بإدارة الفصل تزودنا بمعايير نظام إدارة الفصل التى من أهمها:

- فلسفة إدارة الفصل تتحدد فى تعديل سلوك المتعلم وتوفير علاقات إنسانية جيدة، واعتبار الفصل نسقًا اجتماعيًا يعتمد على مدى واسع من القوى والعمليات المتكاملة التى تشكل بيئة التعلم.
- أهداف إدارة الفصل متنوعة تتطلب صياغة واضحة محددة، يشترك فى إعدادها العناصر المتضمنة فى النظام، والمرونة والقابلية للتجديد فى ضوء المتغيرات والاحتياجات، وصياغة مشتركة لمخرجات تعليمية يرجى تحقيقها، والتنويع بين الأهداف القصيرة المدى وطويلة المدى، والواقعية والإجرائية من حيث إمكانية تنفيذها.
- إن المعلم هو العنصر الرئيس فى إدارة نظام الفصل، وعليه يجب أن تقدم له برامج حديثة فى إدارة الفصل، وورش عمل لتطبيق الأفكار والمفاهيم الحديثة، وإيلائه سلطات مناسبة تعينه على أداء عمله، ومنحه حقوقه المالية التى تعينه على تحمل أعباء مهنته وتوفر له ظروفًا مناسبة للإنتاج، ودعم عمله بتوفير التكنولوجيا المتقدمة وتأييد عمله من قبل رؤسائه والآباء معًا.
- و المتعلم هو غاية كل جهد تربوى وتعليمى وإدارى وتنظيمى فى المؤسسة التعليمية، فلابد أن يجد بيئة مادية تراعى احتياجاته ومتطلبات نموه، ومناخًا تعليميًا يراعى نموه الاجتماعى والانفعالى والعقلى، وأنشطة متنوعة تعتقل مواهبه وذكاءاته وأدوار متنوعة تكسبه خبرات الحياة ومهاراتها.
- والعناصر المادية فى الفصل تتطلب أثاثًا مدرسيًا يتناسب مع مرحلة نموه ونوعية المناهج الدراسية التى تقدم له، وتقنيات تيسر عمليات التعليم والتعلم والإدارة.

- وإدارة مدرسية تمتلك القدرة على إدارة الموارد، وتستخدم الأساليب الإدارية الحديثة، وتوفر مناخًا حافزًا على العمل والتعاون وارتباط التخطيط بالأهداف، وواقعية التخطيط ومرونته وقابليته للتعديل وشموله لعناصر الفصل، واعتماده على التفكير العلمى والمشاركة بين العناصر نظام إدارة الفصل.
- إن ضبط سلوك التلاميذ فى الفصل يتطلب القدوة الحسنة من قبل المعلم، والاتفاق مع التلاميذ على قواعد العمل وتنويع أدوات ضبط الفصل وإشراك التلاميذ فى الإدارة وإقامة جسر من التعاون المثمر بين المعلمين والآباء للمتابعة والمحاسبة.
- إن توفير الحفز والدافعية للتلاميذ أمر مهم فى تحقيق نظام إدارة الفصل، وهذا يتطلب تنويع المكافآت مادية وأدبية، واتباع نظام حافز ومشجع له قواعده المعلنة، وإشراك التلاميذ فى الحكم وإبداء الرأى.
- و تقويم الأداء يتطلب قياس أداء كل متعلم وفق أسس موضوعية، وقياس الأداء فى موضوعية وربطه بالأهداف التعليمية وشمول التقويم لكل قدرات المتعلم وفى استمراريته وتراكمية وجماعية وتوفير التغذية الراجعة.
- و المنتج التعليمى المطلوب تشكيله يمتلك القدرة على الفهم والتعلم الذاتى والعمل الفريقى والقيادة وحل المشكلات، والشعور بالثقة فى النفس والآخرين، والانفتاح العقلى واحترام الآخر وإنتاج المعرفة وتطبيق ما تعلمه وامتلاك مهارات الحياة.

إنه لا يتقبل بعض العاملين فى الحقل التعليمى كل ما هو جديد ومفيد بسبب الكسل العقلى أو الانغلاق الفكرى لا بسبب عدم جدواه أو ضآلة فاعليته، ناسين أو متناسين أن غايات التعليم وآلياته فى تطور مستمر شأنها فى ذلك شأن العلوم التطبيقية، وأن التعليم يزداد تقدمًا ورقيًا بتقدم العلم وتغير الحياة وتنامى الاكتشافات وتدفق المعلومات، ولا يتقبل بعض العاملين فى الحقل التعليمى الجديد

من إنتاج أبناء وطنهم بسبب ضعف الثقة فى الذات الوطنية والعقل العربى وبسبب الانبهار بكل وافد جديد غربى أو أمريكى. وهذا الوضع التعليمى يعطل الإبداعات الوطنية والقومية، ويوقف مسيرة الإنتاج الأصيل فى حقل التعليم العربى المتدفق.

إنه يتعين أن تتاح الظروف الملائمة التى تمكن المعلمين من أن يكرسوا كل الوقت للتدريس، وأن تخفف عنهم الأعباء الأخرى التى عادة، تفرض عليهم، وأن يتعين خلق البيئة المناسبة التى تتيح للمعلم استخدام تكنولوجيا التعليم فى التدريس. وللحفاظ على تحقيق النظام فى المدرسة يجب على من يتولون الأمور الإدارية أن يعملوا جنبًا إلى جنب مع المعلمين، يساندونهم لإيجاد مناخ أفضل للعمل على ارتقاء مستوى الطلاب واهتماماتهم وقدراتهم.

إن الإخلال بالنظام فى قاعات الدرس يعد أسوأ المظاهر التى تشوب التعليم، ذلك أن الانضباط له علاقة وثيقة بقدرات الطلاب على التركيز، وحتى تظهر قدرات المعلمين وثقافتهم وعلمهم فى مناخ مشجع وثرى وديمقراطى، ولذلك توجب وجود لوائح للانضباط وما يطرح من تفسير للقواعد القانونية. إنه لا بد من أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على مناخ تسود فيه الدافعية فى قاعات الدرس والتى من بينها :

- الالتزام بسياسة واضحة معلنة للانضباط يضعها ويتابعها مجلس الأمناء فى المدرسة.
- كتابة قواعد محددة وتوزيعها على الطلاب والمعلمين والآباء فى بداية العام الدراسى وتطبق بعيدًا عن كل مظاهر المحاباة.
- تُعَّدل هذه القواعد عند الضرورة وفى ضوء المستجدات التى تطرأ على المدارس وتعلن التعديلات على الطلاب والمعلمين.
- يقدم الآباء المعاونة والتأييد الكامل للنظام والانضباط فى المدرسة وفى قاعات الدرس.

- يتيح مديرو المدارس للمعلمين فرص الالتقاء بهم، ويشركونهم فيما يجرى من تخطيط وما يتخذ من قرارات بغية النهوض بمهام العمل التربوى والتعليمى على حد سواء وبتوفير المناخ المناسب للعمل والإنجاز.
- إجراء تقييم موضوعى للقضايا التى تهم الإدارة والمعلمين والتأييد لكل ما يتعلق بالانضباط وحسن الانتظام، كما يضمن قبل كل ذلك ارتفاع مستوى الأداء فى قاعات الدرس.
- تقليل كثافة الفصل بحيث يربو قليلاً على الثلاثين طالبًا على الأكثر حتى يكون فى استطاعة المعلم السيطرة عليه وتوجيه الطلاب بشكل فعال.
- دعم المعلم وتأييده من قبل إدارة المدرسة وزملائه من المعلمين وتوفير ما يتطلبه من وسائط ومواد تعليمية وزيارات ومعامل وورش ومكتبات ورحلات.

إن الارتقاء بمستوى إنجاز الطالب واهتمامه ومشاركته العلمية قضية تعليمية محورية حتى يتسنى للمعلم أن يقوم بالتدريس بشكل فعال. إن أعدادًا كبيرة من الطلاب لا تبدى اهتمامًا ملحوظًا بالعلوم الأكاديمية، ولا ترغب فى دراستها، كما فقد معظم الطلاب الشعور بالاحترام والتقدير لنوعية التعليم ولقيمه، تلك الساعات التى يقضونها فى الفصل ومدى أهميتها. إن ذلك يتطلب سرعة الأخذ بالإجراءات التالية:

- تطبيق أساليب فعالة لقياس معدلات الأداء لتوفير تقويم موضوعى فى ضوء معايير أداء الطالب وأداء المعلم، كما أنها تضيف مغزى للأنشطة التعليمية، وتزيد الإحساس بالمسئولية إزاء تحقيق التعلم والنجاح.
- شغل قاعات الدرس بأنشطة فعالة ذات مغزى تربوى تعليمى حتى يبدأ المعلم عمله فى الفصل منذ اللحظة الأولى، وأن يستبعد كل ما من شأنه إزعاج الطلاب.
- تزويد الطلاب بتعريف شامل لمفردات المنهج المدرسى منذ بداية العام

الدراسى حتى يكونوا عارفين مشاركين وقادرين على ممارسة الأنشطة التعليمية وعلاقتها بتحقيق أهداف المنهج الدراسى المعلنة.

- تكليف الطلاب بمهام تعليمية وواجبات منزلية محددة بشكل منتظم، وعلى المعلم أن يقوم أداءهم تقويمًا فوريًا ويناقشهم فى أخطائهم وأساليب مواجهتها مع إيجاد مهام محددة يتعين تنفيذها ومتابعتها.

إن قاعات الدرس لا بد أن تكون مكانًا محببًا لممارسة مهنة التدريس، ولابد أن يدرك الآباء إدراكًا واضحًا أهمية العمل الذى يقوم به المعلم، وأهمية المحافظة على حيويته ومرونته، كما لابد أن يحصل المعلم النشط الكفء على عائد مجز يكفى لاجتذاب العناصر الممتازة إلى التدريس ويضمن استمرارهم فى هذه المهنة والإقبال عليها. إن ما يجب وضعه فى الاعتبار أن المعلم هو المفتاح الحقيقى للتعليم، والعامل الرئيس فى تحريك اهتمامات الطلاب عن طريق قدراته على مناقشة المعلومات وتفسيرها مع الطلاب بشكل إيجابى وبأسلوب فعال. وعليه توجب النهضة بمكانة المعلم حتى يصير التدريس مهنة لها جاذبيتها ومكانتها الاجتماعية والحصول على عائد عادل يتفق وما يبذله المعلم من جهود وما يقوم به من مهام.

إنه لا بد أن تبذل جهود مستفيضة لتحسين نوعية التدريس ويتحقق ذلك من خلال :

- النهوض بمستوى مهارات المعلمين ومدى إدراكهم العلمى.
- التنمية المهنية الدورية والدائمة للمعلمين الجدد والقدامى.
- وضع بدائل فعالة لنماذج التدريس الجيدة وإعلام المعلمين بها.
- تشجيع العلماء فى مجالات الصناعة والهندسة والشخصيات العامة فى الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية على المشاركة فى تدريب المعلمين وتزويدهم بخبرات واقعية وجديدة ومرتبطة بأهداف المناهج الدراسية التى يقوم المعلم بتقديمها للطلاب.

- ربط المدارس بإمكانات الاتصال التكنولوجية الحديثة كالدوائر التليفزيونية ودوائر الاتصال والمؤسسات الإنتاجية والمصانع والشركات وغيرها من الأنشطة العلمية والأنشطة المجتمعية بهدف الحصول على المعلومات والخبرات والتطبيقات العلمية والأنشطة الميدانية التى تثرى خبرات المعلمين وتعظمها.
- الإفادة من المعلمين ذوى الخبرات الطويلة، وذوى التجارب التربوية الناجحة فى إثراء خبرات المعلمين الجدد، ويتم انتقاؤهم من قبل الموجهين الفنيين، ويفضل هؤلاء الذين يتميزون بالعقلية الناضجة المرنة والمنفتحة والمثقفة، وهنا يتحول المعلم إلى معلم مدرب حتى يمكن نقل التجارب التدريسية الناجحة، والأفكار التربوية الفعالة بين جماهير المعلمين.

إنه فى هذا العالم الذى تتسع فيه المدارك وتتقارب فيه المواقع وتتداخل تبعا لذلك خبرات الشعوب نجد أن الأمم على مختلف إمكاناتها المادية والتقنية تتسابق نحو التفوق والتحصيل، والمعرفة هى المداد الذى يسطر صفحات التفوق. إنه على مستوى العالم يبدأ من الفصل الدراسى، ومفتاح هذا التفوق هو المعلم الجيد والمنهج الدراسى السليم والإدارة المدرسية الفعالة من أجل إصلاح التعليم بوابة الألفية الثالثة.

4- التعليم الإلكترونى والمكتبة المدرسية:

التحدى الحقيقى الذى يواجه عالمنا العربى الكبير هو ذلك التطور التكنولوجى الهائل، وثورة المعلومات التى غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه تطلعًا نحو الانتقال إلى مجتمع الموجة الثالثة، والذى هو انتقال نوعى من مجتمع يتسم بالاقتصاد والإنتاج كثيف العمالة ونتاج الوفرة والسلع والأدوات إلى مجتمع جديد يصبح الإنتاج فيه كثيف المعرفة، إنتاج يعتمد فى تخطيطه على الكمبيوتر. إن ثورة المعرفة والتكنولوجية ليست مجرد أجهزة ومعدات ينبغى الاستخدام الأمثل لها، إنما هى

تتحقق فى المقام الأول بما لها من منهاج راسخ للتفكير تنظيرًا وتطبيقًا. ومن ثم يجيء تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها فى التوجيه النقدى والتجريبى والتحليلى والتركيبى والبنائى والمنظومى والتفاوضى والتقييمى والإبداعى باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها. وهذا التفكير الذى نطلق عليه التفكير العلمى هو الحصاد الحقيقى الذى ينبغى أن يبقى فى الذهن حتى بعد أن ينسى المتخرج فى الجامعة والمدرسة تفاصيل ما تعلمه من مقررات دراسية.

إن غياب القاعدة العلمية والتكنولوجية فى عالمنا العربى الكبير لا يعود إلى نقص فى الأموال أو فى الكفاءات البشرية، ولكنها تعود فى أحايين كثيرة إلى عدم إدراك الدور الحاسم والخطير الذى تلعبه العلوم والتكنولوجيا فى حياة الشعوب.

إن النجاح الحالى للسوق العالمية لبعض الدول مثل الصين والهند هو نتيجة لتطوير النظام التعليمى، والمهارات التكنولوجية فى قطاعات مهنية. فالهند أصبحت إحدى الدول الرائدة فى البرمجيات، أما المنتجات العديدة التى تحمل علامة (صنع فى الصين) فقد انتشرت فى أنحاء العالم نتيجة التعليم الإلكترونى. وسوف يشهد القرن الحادى والعشرون سيطرة شبه كاملة للتكنولوجيا الإلكترونية على حياة البشر، وسيساعد التعليم الإلكترونى على الذهاب أبعد من غرف الصف وفى قاعات الدرس فى المدارس والمدرجات فى الجامعة، وأبعد من المنهج الدراسى إلى قواعد بيانات متعددة الوسائل مثل الكتب الإلكترونية، والبريد الإلكترونى عبر الشبكات الإلكترونية العالمية،و سوف يساعد التعليم الإلكترونى على توصيل المعلومات والخدمات التدريبية، والوسائط إلى أماكن عملهم ومنازل الدارسين، ناهيك عن استفادة الإدارة التربوية من خلال هذا النوع من التعليم الإلكترونى من تسهيل وتسريع تقويم الطلاب وإعداد نتائج الدارسين فى دقائق معدودات.

إننا ونحن نعيش عصر التعليم الإلكترونى لابد أن نتخلى عن منهج الحفظ والطاعة المعرفية، حيث إن هذا المنهج لا يتناسب مع عصر الثورات العلمية

والتكنولوجية. ولابد أيضًا من تحرير التعليم من كل القيود التى تعطل مسيرة التفكير العلمى الدينامى المنظومى بكل أبعاده وقيمه وتجلياته وامتداد آفاقه حتى يتحقق التحرير من التفكير الاجترارى والبنكى.

وحتى يكون التعليم الإلكترونى له دور فاعل فى تحسين جودة التعليم فإننا نحتاج إلى تجهيز المدارس بالوسائط التعليمية المتعددة ومعامل العلوم المتطورة، ومناهل المعرفة، وقاعات لاستقبال القنوات التعليمية. نحن فى حاجة أيضًا إلى تجهيز المديريات والإدارات التعليمية بأجهزة حاسب للميكنة الإدارية والإحصاء وكذلك التوسع فى القوافل التكنولوجية فى المحافظات لخدمة التجمعات السكانية.

إن هناك بعدًا مهمًا من أبعاد التعليم الإلكترونى هو التعليم عن بعد والفيديو كونفرانس، حيث يتم باستخدام الشبكات العالمية للمعلومات متابعة مدارس ومعاهد بحوث وجامعات وتضمن النقل الفورى المباشر والمتبادل فيما بينها. نحن فى حاجة إلى المزيد من المكتبات الإلكترونية من خلال أقراص C.D وكتب وشرائط الفيديو والعديد من مصادر المعرفة من خلال شبكة مكتبات لذوى الاحتياجات الخاصة مثل القاموس المرئى للصم والبكم وأفلام القناة الفضائية، والاهتمام ببرامج المحاكاة المتقدمة فى إجراء التجارب العالمية، كما أنه يمكن من خلال برامج الحقيقة التخيلية القيام بإجراء دراسات معملية، كما يمكن تكوين مجموعات عمل من الدارسين فى شتى الدول عن بعد لإجراء البحوث والدراسات المشتركة كلٌّ فى موقعه، دونما الحاجة إلى التواجد المكانى الواحد، وذلك تطبيقًا للمبدأ العالمى الحديث (الاتصالات بعيدًا عن الانتقالات). نحن فى حاجة إلى تدريب أخصائيى العلوم والرياضيات من معلمين وموجهين والقيادات التعليمية، بل وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات على تشغيل واستخدام المعدات التكنولوجية الحديثة فى تطبيقاتها تأكيدا على أن تدريب وإعداد مدربين يمثل بُعدًا

رئيسًا فى التعليم الإلكترونى، وأن نقص تعلم الكمبيوتر ونقص اكتساب المهارات فى استخدام برامج الإنترنت يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقلة الخبرة باستخدام الآلات التكنولوجية الإلكترونية، وتلك فجوة مستدامة تتطلب إعداد مدربين ملمين بهذه التكنولوجيا الحديثة.

إننا ندعو إلى إنشاء مراكز للتفوق تضم المتفوقين من العلماء، وتهيىء لهم المناخ اللازم لتنطلق طاقاتهم وإبداعاتهم، وهذه دعوة للاستثمار فى مجال رعاية الموهوبين، الأمر الذى يدعو إلى تطوير نظم التعليم فى مدارسنا وجامعاتنا فى الوطن العربى بحيث تدمج وتنمى فكرة وفلسفة البحث العلمى والتكنولوجى بطريقة صحيحة وواقعية تتغلغل فى نسيج المجتمع العربى وثقافته. كما ندعو إلى إنشاء مؤسسة عربية تكنولوجية تهتم بعلوم المستقبل مثل الرياضيات والعلوم الطبيعية والبيولوجية والمهارات التكنولوجية بما يوفر البرامج الناعمة التى يمكن توظيفها فى أجهزة الكمبيوتر وكاسيتات الفيديو التى يمكن استخدامها فى مراحل التعليم، كما ندعو إلى تهيئة وتكامل مختلف شبكات المعلومات والفيديو كونفرانس فى تدريب المعلمين وتحديث معارفهم وقدراتهم المهنية والثقافية والتربوية. إن مؤتمر تطوير التعليم الذى عقد فى مكتبة الإسكندرية فى أغسطس عام 2004م أكد على ضرورة الاهتمام بتطوير التعليم فى مراحل التعليم المختلفة بالتركيز على مفاهيم الحاضر والمستقبل، ومسايرة التكنولوجيا الحديثة التى يشهدها العصر الحاضر، إضافة إلى استخدام تقنيات المعلومات والتكنولوجيا فى منظومة الإدارة الإلكترونية فى مؤسسات التعليم العالى وربطها بشبكة الجامعات مع مراعاة جودة التعليم من خلال تفعيل ودعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مكونات العملية التعليمية التعلمية.

إن التعليم كان ولا يزال وسوف يكون محور التقدم والارتقاء، وتواجه التعليم تحديات كثيرة ومتشابكة وهو يخطو خطواته الأولى فى القرن الحادى والعشرين ؛

حيث المتغيرات سريعة ومتلاحقة تؤثر فى أفراد المجتمع إنسان الألفية الثالثة، وحيث نمت قوى العلم والتقنية وأمست تهيمن على مناحى الحياة، وقضية التعليم قضية أمن قومى يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز الديمقراطية، ونشر التكنولوجيا وتطوير الصناعة، وإعلاء قيمة البحث العلمى، وتأكيد دورنا الحضارى، وعليه فإن التعليم يجب أن ينجح فى ترسيخ الخبرات الأساسية فى إنسان المستقبل بالمهارات والقدرات اللازمة لعصر جديد، ومن أهمها حسن التعامل مع المعلومات وكيفية الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة، وكيفية تنظيم هذه المعلومات ثم توظيفها فى أغراض الحياة، بل تحليل المعلومات واستنباط معلومات جديدة.

والمكتبة المدرسية بصفتها مركز مصادر المعلومات التى تعمل على اقتناء أنواع المصادر كافة المطبوعة وغير المطبوعة، وتيسر استخدامها للطلاب والمعلمين كل حسب احتياجاته ومتطلباته، تعد مرفقًا حيويًا وأساسيًا من المرافق التعليمية التى تسهم بإيجابية وفاعلية فى تحقيق استراتيجيات وسياسات التعليم. إن المكتبة المدرسية تمثل موقعًا متميزًا ومؤثرًا فى النظم التعليمية المعاصرة، إذ عن طريق مصادرها المتنوعة وخدماتها المتعددة، وأنشطتها المتنوعة يمكن لها تحقيق الكثير من الأهداف التعليمية والتربوية الحديثة، والإسهام بنجاح فى الاستراتيجيات التعليمية الحديثة التى تزود المتعلم بالخبرات والمهارات والقدرات التى تمكنه من التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا، ومن ثم من التعلم الذاتى الذى يقوده إلى التعليم المستمر طوال الحياة، حيث يركز تعليمنا على استمرار الفرد فى تعليم نفسه بنفسه على امتداد عمره، إذ إن الأمى فى عالم الغد لن يكون ذلك الفرد الذى لا يعرف القراءة والكتابة، وإنما سيكون ذلك الفرد الذى لم يتعلم كيف يتعلم.

إن توجيهات الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات تعرف المكتبة المدرسية بأنها: مجموعة من المواد المطبوعة والسمعية والبصرية المركزية فى المدرسة تحت إشراف

متخصصين مهنيين مؤهلين. وتوفر المكتبة أكبر عدد ممكن من المصادر مع إتاحتها للمستفيد، مستخدمة فى ذلك أجهزة الحاسبات الآلية وغيرها من الوسائل والتقنيات المتقدمة وتوفر المكتبة المدرسية بيئة تعين على اكتشاف الذات يشجع فيها على التساؤل والاعتماد على النفس.

إن هذا التعريف الدولى للمكتبة المدرسية يقوم على عدة عناصر أساسية:

- المكتبة المدرسية تضم كل أنواع أوعية المعلومات فى مكان واحد داخل المدرسة.
- يقوم على تشغيل المكتبة المدرسية وإدارتها متخصصون مؤهلون فى علم المكتبات.
- ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى المكتبة المدرسية لإتاحة الاستخدام على أفضل نحو ممكن.

إن المكتبة المدرسية تأتى على قمة أولويات قيادات التعليم فى مصر واهتماماتهم المستقبلية باعتبارها أول نوع من المكتبات يتعامل معه المتعلم فى بداية حياته، ويتوقف استخدام الأنواع الأخرى من المكتبات على نجاحه أو عدم نجاحه فى استخدام المكتبة المدرسية والإفادة منها، وأن المكتبة المدرسية تحتل مساحة واسعة فى نظام المكتبات فى أية دولة بسبب كثرة عدد المدارس وانتشارها فى كل مكان، وباعتبار أن الشعار الذى يتوجب الأخذ به هو : مكتبة فى كل مدرسة، يضاف إلى ذلك أن المكتبة المدرسية تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى حياة الفرد ومنذ بداية هذه الحياة من حيث تنشئته وتعليمه وتثقيفه. وعليه فإنه يطلق على المكتبة المدرسية العديد من المسميات مثل : المكتبة الشاملة، ومركز مصادر التعلم، ومركز المواد التعليمية، والمكتبة المدرسية الإلكترونية. وأيًا ما كانت الأسماء التى تطلق على المكتبة المدرسية فإن دورها واضح وكبير فى التكوين التربوى والتعليمى والثقافى للطلاب والمعلمين والإداريين، إضافة إلى أنها تثرى المناهج الدراسية وتدعم الأنشطة التربوية والثقافية والعلمية والأدبية.

إن ما ندعو إليه فى إطار مسيرة تطوير التعليم المتنامية هو تأكيد ملامح المكتبة المدرسية الجديدة، حيث إن هناك أربعة اختلافات واضحة بين المكتبة المدرسية التقليدية والمكتبة المدرسية الجديدة باعتبارها مركز مصادر التعلم والمعلومات هى:

- تصميم المبنى: لم تعد المكتبة المدرسية مجرد حجرة تشتمل على أرفف موضوعة على الحائط ومناضد كبيرة فى صفوف أفقية أو رأسية مزودة بمقاعد، لكن المكتبة المدرسية الحديثة تتشكل من أماكن متعددة محددة بوضوح ومصممة لأداء أنشطة متنوعة، فهناك خلوات للدراسة الفردية، وأماكن لاستخدام المواد السمعية والبصرية، وقاعات لدراسة المجموعات حيث يعمل التلاميذ فى صحبة معلم أو بدونه، وهناك منطقة للقراءة الترويحية أو ركن لحكاية القصص، ومنطقة للدراسة والبحث الهادئ. ويتزايد الاتجاه الآن نحو أن تكون الفواصل بين المناطق داخل المكتبة الحديثة بالأثاث والمناظر المتحركة حتى يكون الترتيب مرنًا، و يمكن تغييره لملاءمة احتياجات المدرسة.
- المواد القرائية المتوافرة فى المكتبة المدرسية، ذلك أن المكتبة الحديثة تحتوى على كل أنواع المواد التى يطلق عليها أوعية المعرفة، وليس هناك أفضلية لنوع معين من المواد ذلك أن حاجات التلميذ فى وقت معين يمكن خدمتها بطريقة جيدة. إن المحتوى والعرض هما الأهم، كما أن هناك حاجة لأنواع متعددة من المواد، وأيضًا هناك حاجة إلى الإرشاد لكيفية استخدام الأشكال المتعددة من الوسائط.
- العاملون المهنيون المتخصصون، حيث إن المكتبة المدرسية الحديث تتطلب مكتبيًا متفرغًا فى كل الوقت، تلقى تعليمًا مهنيًا خاصًا، كما تتطلب أخصائيين فى تكنولوجيا التعليم، ومهنيين فنيين.
- استخدام المكتبة المدرسية كعنصر أساسى فى المناهج الدراسية، ذلك أن المكتبى أصبح مهتمًا بالتدريس والتعليم والتركيز على العمليات الفنية، وإنشاء مكتبات صغيرة لخدمة بعض الأغراض مثل مكتبة الفصل، وتشتمل على مجموعة

صغيرة من المواد القرائية، ومكتبة المقررات وتشتمل على المواد اللازمة لخدمة مقررات دراسية بعينها،ومكتبات المعلمين وتشتمل على مواد مهنية تساعد على تنمية المعلمين مهنيًا.

إن المكتبة المدرسية عليها أن تعتنى المصادر الدقيقة والحديثة التى يستقى منها الطالب والمعلم المعلومات والبيانات التى يمكن أن تلبى احتياجاته وترضى اهتماماته فى تقديم خدماتها وأنشطتها. وأهم ما يجب توافره فى مصادر المعلومات فى المكتبة المدرسية هو :

- إعلان المكتبة عن الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها عند تزويدها لمصادر المعلومات واختيار المصادر التى تخدم هذه الأهداف بطريقة مباشرة.
- الشمول فى تغطية مجالات المعرفة، مع مراعاة التوازن الموضوعى بينها مع التركيز على موضوعات محددة نوعية ترتبط بنوعية المدرسة العامة أو الفنية أو المهنية.
- اقتناء مصادر المعلومات بأشكالها المختلفة المطبوعة وغير المطبوعة مثل المواد السمعية والبصرية باعتبارها مصادر مهمة للتعليم بما يجعل المدرسة مركز مصادر تعلم أو مكتبة شاملة.
- اقتناء بعض المصادر بلغات أجنبية خاصة باللغتين الإنجليزية والفرنسية والتى تلبى احتياجات واهتمامات المستويات المتنوعة من الطلاب.
- اتخاذ إجراءات التنقية والاستبعاد للمواد القديمة أو غير الصالحة، والتأكيد على المصادر التى ترسخ الحس الوطنى والقومى والإنسانى.
- المكتبة المدرسية لا ينبغى أن تتلقى المصادر من الناشرين فحسب، بل تكون منتجة للمصادر بحيث تزود بالتسهيلات التى تسمح لها بالإنتاج المحلى للمصادر مثل : الأنشطة الصوتية والشفافيات والصور والشرائح.

والمكتبة المدرسية الحديثة تصنف إلى :

- الورقيات وهى الكتب والدوريات والنشرات والقصاصات.
- السمعيات والبصريات وهى الأسطوانات، والأشرطة والشرائح والشفافيات والأفلام والأقراص المدمجة ثم الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد.
- المصغرات وهى الميكروفيلم والميكروفش.
- الممغنطات وهى الأشرطة الممغنطة والأقراص الممغنطة.

إن بناء مجموعات المواد فى المكتبة المدرسية وتنميتها قضية أساسية، فالمكتبة نظام فرعى للنظام التعليمى. إن الاختيار والتزويد بهذه المجموعات يتم وفق معايير مناسبة هى الاحتياجات الأساسية لاستراتيجيات التعليم، والمناهج الدراسية، واهتمامات الطلاب وميولهم ومستواهم التحصيلى، واحتياجات المعلمين الأكاديمية والثقافية والمهنية، والبرامج التعليمية، والأنشطة المدرسية،و ذلك هو الذى يحقق فاعلية المكتبة المدرسية ويؤدى إلى نجاحها وضمان جودة مخرجات المدرسة الحديثة خاصة إذا ما تم تنظيمها والإعلان عنها وتيسير وصول المستفيدين إليها.



الفصل الخامس

تحديث التعليم الجامعى

أولاً: رؤى استراتيجية للتعليم.
ثانيًا: ثقافة المعايير والتعليم الجامعى.
ثالثًا: جامعاتنا وبرنامج للعمل الوطنى.
رابعًا: مفاتيح التميز فى التعليم.



أولًا: رؤى استراتيجية للتعليم:

ونحن على عتبات مرحلة جديدة فى تاريخ مصر الحديث، تترجم معانى التغيير الحقيقى للسنوات الست المقبلة، نتطلب حلولاً خلاقة مبدعة فى إطار برنامج يقوم على رؤى مستقبلية تجسر الفجوة بين الخطاب التعليمى السياسى، وتتجاوز لغة الدعاية والشعارات إلى واقع تعليمى جديد تصبح فيه الجامعة لخدمة المجتمع فى برامج وخطط لبناء مصر الحديثة والعبور بها إلى المستقبل عبر الجامعة قاطرة التطوير والتنوير الرصيد الذهبى لمصر بما تضمه من عقول متحررة عالمة مفكرة مبتكرة تمتلك المعرفة والتقنية. الجامعة التى نريدها للمستقبل رسالة لا مؤسسة، نريدها بيتًا للحكمة، وخلية لإنتاج المعرفة، وقيادة للرشد والإبداع والتجديد لعقل المجتمع ووجدانه وطاقاته على الفعل. ويقتضى ذلك أن تتطور المؤسسة لتحقيق الرسالة من خلال استقلاليتها فى المسار، وحريتها فى اتخاذ القرار، ويصبح أساتذتها كوكبة من الفرسان يتصدرون ركب التقدم والعمران، ويصبح البناء المؤسسى وهياكله وقواعده فى أيديهم يطوعونه بما يجعل التنظيم المؤسسى أداة فاعلة فى إنجاز مطالب الرسالة.

إن قبلة الجامعة الرسالة التى نريدها فى مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث هى تنمية الرصيد المعرفى لخدمة المجتمع وتطوير أحواله من خلال التعليم الحديث والبحث المنتج للمعرفة الجديدة، بل ونشر المعرفة وتبسيطها والاستفادة عن طريق الاطلاع والإفادة عن طريق الترجمة للنتاج المعرفى فى الجامعات فى الأقطار الأخرى،

فضلاً عن الريادة فى تطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية سعيا لحل مشكلات الإنتاج والخدمات فى واقعها الوطنى المستقبلى.

إن السعى نحو الأخذ بمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية على حد سواء يمثل الآلية الأهم فى إحداث عملية تطوير وتحديث الجامعات ومنظومة التعليم العالى، وذلك أنه يركز على أهم مكون فى العملية التعليمية التعلمية ونقصد الموارد البشرية، وهو فى ذات الوقت دعوة لإحداث نقلة نوعية فى التعليم الجامعى : من جامعات تقليدية إلى جامعات عصرية، ترقى بعضو هيئة التدريس وقيادات الجامعة إلى المستوى العالمى من حيث توظيف أساليب التدريس الحديثة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، والتمتع بمستوى جودة متميز من خلق إعادة تشكيل موارد بشرية تمتلك المهارات والقدرات المهنية والقيادية التى تضعها فى إطار المنافسة العالمية، وتجعلها قادرة على تحسين جودة مخرجات التعليم الجامعى والعالى، بما يحقق التفاعل الناجح مع تحديات العصر ورؤى المستقبل، بل والتوافق مع قواعد السلوك الأخلاقى المهنى لكل المشتغلين بالتعليم الجامعى، وبذا فإنه يستهدف :

- تنمية القدرات التطويرية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالى بما يمكنهم من تحسين جودة مخرجات التعليم العالى.
- تنمية الخبرات الذاتية التى تدعم التطوير المستمر للأنشطة الجامعية بما يحقق استمرارية عضو هيئة التدريس فى أداء رسالته.
- تحديث المهارات والقدرات الإدارية للقيادات الجامعية والكادر الإدارى بما يمكنهم من إحداث التغيير المستهدف بنجاح وفاعلية.
- نشر ثقافة التدريب والتنمية المهنية المستدامة والتقويم الذاتى.

إن تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية يمهد الطريق أمامهم لصناعة مناهج المستقبل والتى:

- تحترم فى المتعلم حرية البحث والتفكير، وتدعوه لأن يستكشف ويكتشف وينتج معرفة جديدة، وستنتقل محاور التركيز فى مناهج المستقبل من الأستاذ الجامعى إلى طالب الجامعة، ومن التعليم إلى التعلم، ومن الاكتساب إلى الاكتشاف، ومن الاختزان إلى الإنتاج والبناء.
- تحترم وحدة المعرفة وتكاملها، وتدعو المتعلم إلى أن يفكر فيها يتعلم ليدرك التركيب المعرفى، ويدرك العلاقات البينية بين فروع المعرفة، وحينئذ يكون باحثًا لا متلقيًا، بل وصانع قرار التعلم.
- يتحول المنهج الجامعى من تقديم الخبرات التعليمية إلى تخطيط وتنظيم فرص التعلم، وهى بذلك تساعد المتعلم على تحقيق ذاته، وعلى التفرد وعلى تنمية قدراته العقلية العليا، فيكتشف ذاته، فيكتشف ذاته المبدعة ولا يجتر ذاته المقتبسة.
- وتؤكد مناهج المستقبل على الذات الثقافية والهوية الحضارية للأمة لمواجهة توحش العولمة وتياراتها الجارفة التى تهدف إلى تمييع الثقافات وطمس الهويات، وفوق ذلك ستكون مناهج متفاعلة مع المجتمع الخارجى، ملبية لاحتياجات سوق العمل، مساهمة فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة.
- تتيح للمتعلم فرصًا للتعلم الذاتى والتعلم المستمر، ويتعلم كيف يتعلم، وكيف يبقى متعلمًا دون مراعاة قيود الزمان والمكان. إن الطلاب سيشاركون فى تحديد أهداف المنهج ومقرراته وأنشطته وأساليب تقديمه وتقويمه عن طريق التعلم بالتعاقد بين المتعلم والمعلم.
- تقدم المناهج الجديدة التى تراعى المستقبل فى أوعية متنوعة، وتستنفر جميع حواس المتعلم، وتستخدم وسائط متعددة ويصبح الكتاب أحد مصادر التعلم لا المصدر الوحيد للتعلم، وكلها يساعد فى بناء المهارات والقدرات والكفايات ومهارات الحياة والمواطنة المستنيرة.

- تسمح بالحراك المعرفى والعلمى عبر الثقافات، وتعد وسيلة لتحقيق القدرة التنافسية والتراكم المعرفى من خلال إعداد ثم تنمية الموارد البشرية القادرة على تشغيل المعلومات واستخدام التقنيات المتقدمة والحاسوبات الشخصية والمعامل المحمولة والحقائب التعليمية، وتظهر طرائق تدريس مثل التعلم التعاونى والتعلم النشط والتعلم الذاتى، وتسعى إلى تنمية التفكير التأملى ومهارات التفكير المستقبلى مثل تحليل البدائل والسيناريوهات وإدارة الأزمات واتخاذ القرارات.
- يستخدم اختبارات معيارية قياسية، وينتشر استخدام بنوك الأسئلة، وقياس جميع مستويات الأداء، وتستخدم المسوحات الدولية لقياس التحصيل الدراسى، واستخدام معايير عالمية لتضييق الفجوة بين مستويات الجودة فى الأنظمة التعليمية.
- تسمح مناهج المستقبل بمبدأ الشفافية والمساءلة المهنية، ويزداد الضغط المجتمعى من أجل التطوير المستمر والمراجعة الدائمة للمقررات الدراسية، وسيقوم عضو هيئة التدريس فى ضوء آراء طلابه وأمناء المكتبات وذاتيًا وإداريًا الأمر الذى يدعو عضو هيئة التدريس والقيادات الإدارية إلى الحرص على التجديد وصقل الخبرات وتعلم الجديد وتحمل المسئولية وقبول المساءلة، وتنشأ عيادات المهارات للتطوير المهنى المستدام، والتطوير النوعى فى العملية التعليمية وبيئة التعلم من أجل الارتفاع بإنجاز الأهداف، كما يحدث تطور جذرى فى الثقافة المؤسسية الجامعية حيث يعمل الجميع داخل الجامعة وخارجها من أجل تطوير التعليم لأنهم يملكون جميعًا إرادة التغيير.
- تتسع مصادر المعرفة الأكاديمية التى تكتشفها الجامعات لتشمل معرفة اجتماعية تأتى من مواقع العمل والإنتاج ثمرة الإبداع الجماعى، وتتغير فكرة المراحل التعليمية المنتهية لأن التعلم لا ينتهى بالحصول على شهادة، ولا يتوقف

بعد الإحالة إلى المعاش، وهذا الأمر يفسر فكر ة جامعات العمر الثالث التى أنشأتها فرنسا ليلتحق بها طلاب ما بعد التقاعد.

وهكذا فإن تطبيق مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئات التدريس والقيادات فى الجامعات سينعكس مردوده على بناء وتصميم مناهج المستقبل التى يمكن أن تحدث ثورة فى ثقافة التعليم الجامعى، حيث تقتضى تغييرات جذرية فى الأهداف وآليات التنفيذ والسياسات والاستراتيجيات التعليمية الجامعية، وفى العمليات التعليمية والتقويمية، وفى حجم المشاركة المجتمعية، وحيث إن ربط التعليم بالمستقبل ضرورة ملحة من أجل التغيير المؤسسى الشامل فى فعاليات الجامعة والذى يتبنى فكر تصميم المنظومة الذى ينطوى على الإبداع والبدء من المستقبل لا من الماضى أو الحاضر. وتلك هى الجامعة الرسالة لا المؤسسة التى يسلح أعضاؤها بالمهارات والقدرات لتصبح مؤسسة يختلط فيها اكتساب المعرفة مع اكتشافها، وإنتاجها وتوظيفها، ويختلط فيها التعليم والتعلم والتوظيف والتدريب لتصبح رسالة جامعية غايتها البحث والتطوير والتدريب، ومن ثم آلية لصناعة المستقبل.

إن التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئات التدريس تهدف إلى تغيير فى قدرات ومهارات ومواقف وسلوك هؤلاء الأعضاء لتكون أكثر كفاءة وفاعلية لمواجهة حاجات الجامعة ومتطلبات المجتمع بل واحتياجات أعضاء هيئات التدريس أنفسهم. والتنمية المهنية عملية مؤسسية تقوم بها الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز العلمية التابعة للجامعة، وتوجه إلى أعضاء هيئات التدريس بما يكفل للجامعة تحسين وتطوير الأداء فيها كمؤسسة لها خصوصيتها ومكانتها فى المجتمع.

إن واقع الأداء الجامعى على المستوى القومى يشير إلى تدنى مستوى أداء الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز العلمية التابعة للجامعة والمنوط بها إدارة استراتيجيات وبرامج التنمية المهنية فى الجامعات، فهى تنحو إلى الشكلية والمظهرية والروتينية والتقليدية أكثر مما تنحو إلى المنهجية والموضوعية والتخصصية العلمية،

وهى تنحو إلى التقليدية فى النظم الإدارية والبيروقراطية والمركزية، وتواجهها مشكلات متعلقة بالنقص فى الموارد والتمويل لإدارة برامج التنمية المهنية، ناهيك عن عدم وجود كوادر فنية مدربة على تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا من حيث أساليب التدريس وتقييم الطلاب وأنشطة الامتحانات، ومن حيث البحث العلمى وربط الجامعة بالمجتمع وسيادة مناخ أكاديمى موائم.

إن التنمية المهنية المستدامة تمكن عضو هيئة التدريس من القيام بمسئوليات ثلاث: أولها مسئوليته أمام نفسه كمتخصص أكاديمى، وتتطلب منه أن يحقق تقدمًا فى مجاله التخصصى الأكاديمى، ولتحسين كفاءاته ومهاراته ومداومة التحسين والتنمية. وثانيها مسئوليته أمام جامعته فى المشاركة فى أدوار الجامعة وهى التعليم والبحث وخدمة المجتمع والبيئة. وثالث هذه المسئوليات هى مسئوليته أمام المجتمع، وتتطلب منه مواجهة مشكلات وتحديات وحاجات المجتمع بفكر علمى وفكر إبداعى.

والتنمية المهنية لعضو هيئة التدريس رغم كونها عملية فردية، بيد أن خطورتها على الأداء الجامعى يجعلها بحاجة إلى أن تصبح مؤسسية، الأمر الذى يفسر الارتباط الوثيق بينها وبين عمليات ضمان الجودة وإدخال نظام المحاسبية فى التعليم الجامعى. إنها تساند عضو هيئة التدريس فى بناء فلسفة جديدة تجعل التنمية المهنية أساسا لتطوير الأداء الجامعى، وتساعده فى إعداده لتعلم مستمر، والتجريب والانفتاح على الأفكار والرؤى الجديدة، واستخدام استراتيجيات تدريس تتمحور حول المتعلم، وتنمية إحساسه بالمسئولية الأخلاقية والاستقلالية، وبناء ثقافة العمل الجماعى فى فريق وفى إطار تعاونى. إن التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين فى الجامعة هى الأساس لتنمية ثقافة الجودة والإتقان والبحث عن التميز، على اعتبار أن أعضاء هيئات التدريس هم الأساس لتجديد البيئة الجامعية.

إن عمليات إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات تبدأ من وضع رؤية خاصة بالجامعة تحدد لها توجهاتها المستقبلية، وتميزها عن غيرها من الجامعات داخل كل دولة، وذلك من خلال تركيزها على ناحية أو أكثر من نواحى العمل الجامعى يمكن للجامعة أن تحرز السبق والتفوق فيها، كأن تكون للجامعة القيادة فى خدمة المجتمع المحلى، أو السيادة فى عمليات التدريس، أو فى مجال البحث العلمى لتقدم خبرات عالية الجودة فى أحد المجالات التى تشكل رسالة الجامعات وهى :

- توفير مناخ يشجع الحرية الأكاديمية، وتقديم المبادرات والابتكارات.
- تقديم برامج تدريس حديثة وبرامج تدريب لمتابعة المتخرجين فى الجامعة.
- تشكيل مجموعات بحثية فى كل قسم علمى من أقسام الكليات تستطيع جذب التمويل الخارجى والموارد اللازمة لنجاح البحث العلمى.
- إنشاء آليات لربط الجامعة بالصناعة فى التدريس والبحث العلمى والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات لمساندة وتدعيم هذه الآليات.
- الاستخدام الفعال والاقتصادى للموارد المتاحة وتنميتها بالعمل لفائدة المجتمع المحلى.
- تقديم تيسيرات فنية وثقافية لإثراء خبرات وقدرات أعضاء هيئات التدريس.

إن مساندة الجامعة وتدعيمها للتنمية المهنية المستدامة تتطلب السعى نحو تنمية المعارف والمهارات والوعى والاتجاهات لدى أعضاء هيئة التدريس بما يحقق فاعلية الفرد وكفاءة المؤسسة، وعليه فإن أهداف التنمية المهنية المستمرة تتسع لتشمل مساعدة عضو هيئة التدريس على اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات التى تسمح له بالقيام بأعبائه وأدواره بفاعلية ومساعدة الأقسام العلمية على العمل معًا بفاعلية وكفاءة، ومواجهة المتطلبات التى يواجهون بها تغييرات تنظيمية، وإكساب أعضاء هيئة التدريس المؤهلات التى تمكنهم من تنمية مهنتهم مستقبلاً.

إن أهم الموضوعات التى يمكن تنمية مهارات عضو هيئة التدريس فيها فى مجال التعليم الجامعى تشمل : التدريس لأعداد كبيرة، وتصميم التدريس وتنفيذه وتقويمه، واستخدام الوسائط التعليمية وإنتاجها، والأساليب الحديثة فى التدريس، واستخدام صفحات الإنترنت، ومواجهة صعوبات التعلم لدى الطلاب، وتقويم الطلاب قبل التخرج باستخدام مداخل حديثة. وفى مجال البحث العلمى يتم التدريب على تنمية مهارات التعامل مع المؤتمرات والندوات العلمية، وكيفية الحصول على تمويل البحث العلمى، وإعداد وتطوير مقررات التعلم عن بعد، ومعرفة حقوق الملكية الفكرية، والقيام بالبحوث الجماعية المشتركة، والإشراف على طلاب الدراسات العليا، وأخلاقيات البحث العلمى، وبناء الفريق وقياداته، وإدارة الاجتماعات، والتعامل مع الحاسوب والإنترنت، وإدارة الوقت، وإدارة الكوارث. أما فى مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة فإن الموضوعات التى تتطلب تنمية مهنية مستدامة لأعضاء هيئات التدريس هى : كيفية الحصول على تمويل غير حكومى لمشروعات الأبحاث من الهيئات والمنظمات المختلفة، والانفتاح على المجتمع وتوسيع دائرة الاتصالات والخدمات والشراكة مع المجتمع المحلى حسب نشاط كل كلية جامعية.

والمطلب المهم هو إعداد استراتيجية وخطة طويلة المدى على مستوى كل جامعة للنهوض بعمليات إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس باعتبارها مسئولية مؤسسية إدارية تنفيذية، ودور القسم العلمى أساسى فى التخطيط ومناقشة الاحتياجات التدريبية، كذلك السعى نحو إيجاد بيئات أكاديمية فعالة قادرة على صناعة وإدارة التغيير فى الأداء الجامعى وتحويل أداء أعضاء هيئات التدريس إلى المهنية من خلال امتلاكهم المعارف والمفاهيم والقدرات والاتجاهات والمهارات، والأمر الذى يتطلب الآليات التالية :

- الاستمرار فى تطوير الخطط والبرامج الدراسية، ومراجعتها بشكل مستمر فى

كل قسم علمى لضمان مواكبتها للاتجاهات العالمية الحديثة، وكذلك لاستجابتها لخطط التنمية الشاملة.

- تطوير النماذج التعليمية حتى يصبح الطالب محور العملية التعليمية، وتشكيل البيئة التعليمية لتحقيق تعلم فعال تفاعلى يؤكد التعلم المستمر والتعلم الذاتى والمبادرة بإبداء الفكر المبدع فى إطار البهجة والحرية والتسامح.
- توظيف تقنيات التعليم بما تتطلبه طرائق التدريس الحديثة وحتى تصبح المكتبة مركز مصادر التعلم، وكذلك الإنترنت من خلال استخدام الجداول الإلكترونية، وقواعد البيانات، والبرمجة والبريد الإلكترونى، والمؤتمرات المستندة على الكمبيوتر، والفيديو، ومكتبة التعلم الذاتى.
- إنشاء هيئة للتنمية المهنية بمجالاتها المختلفة داخل كل كلية جامعية، وكل جامعة من خلال الاستناد إلى احتياجات أعضاء هيئات التدريس لضمان جودة الأداء الجامعى فى عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإدارة، آخذة فى الاعتبار المعايير العالمية لأداء عضو هيئة التدريس والكلية والجامعة.
- إن ثقافة الجودة هى طريقة حياة ناتجة من التزام صادق من قبل كل فرد لتوفير خدمة جيدة إلى المستفيد، وقيام الفرد بالعمل بشكل متقن وسليم فى كل الأوقات. وثقافة الجودة تعنى اقتناع كل فرد بأن الجودة هى الطريق الوحيد لجعل المؤسسة حيوية ومنافسة للآخرين، وعليه فإنها تعنى المعتقدات والقيم والاتجاهات والمواقف والسلوك الجماعى الذى يجعلهم يدركون البيئة الداخلية الإيجابية للمؤسسة، والبيئة الخارجية المرتبطة برضا المستفيدين عن أدائهم. وثقافة الجودة فوق ذلك تتطلب التزامًا واسعًا بالجودة وتحسينها واقتناعًا وإيمانًا من القيادة والعاملين، والتعهد الراسخ بفائدة وقيمة الجودة ومضامينها للممارسة، ذلك لأنها جملة المفاهيم والقيم والمعتقدات والممارسات التى تؤثر على نجاح أو فشل عمليات تحسين الجودة فى المؤسسة. وإذا طبقنا مفهوم ثقافة

الجودة على الجامعة فإن ذلك يعنى الثقافة السائدة بين إدارة الجامعة والعاملين، والتى تنعكس فى تفاعلات العاملين مع الطلاب، والتى تتضمن دعم الابتكار والانتماء والالتزام بتقديم الخدمة المميزة للمستفيدين للوصول إلى أعلى مردود من الأداء الجامعى. وقد توصلت الدراسات التى أجريت على جامعات بقصد قياس مردود استخدام ثقافة الجودة إلى :

- وجود أثر ثقافى الجودة على الأداء المبدع، والمبادرة عند العاملين، كذلك وجود أثر إيجابى لانسجام العاملين وانتمائهم انعكس على جودة الأداء، وأن ثقافة الجودة تتكامل مع ثقافة الإبداع للوصول إلى الأداء الإبداعى، وامتلاك الأفراد روح المبادرة والمخاطرة.
- تطبيق ثقافة الجودة فى الجامعات يحتاج إلى أن تكون متجانسة مع ثقافة المؤسسة وبنيتها، وترسيخ ثقافة الجودة يتطلب تلبية الحاجات والاهتمامات المختلفة للعاملين، كما أن هناك أهمية للقيادة التحويلية وخلق ثقافة تنظيمية كمؤشر لنجاح إجراءات الجودة، وهو ما ينعكس بدوره على التعليم الجيد، وعلى اقتصاد المجتمع.
- تطبيق ثقافة الجودة فى الجامعة يساعد فى تحقيق الابتكار والرضا والالتزام والمشاركة والتماسك المؤسسى وجودة بيئة العمل وجودة الخدمة ورضا المستفيد وزيادة الإنتاجية، كذلك تعزيز ثقافة المساواة والابتعاد عن التملق، والتحول عن الأدوار التقليدية إلى أدوار جديدة ابتكارية لدى العاملين، وتوسيع المشاركة أثناء تقييم الأداء، وصناعة القرارات، وتطوير قيم المساءلة، ومكافأة العاملين على الأداء المبدع والابتكارى، وتحسين بيئة العمل، وتعزيز الرضا الوظيفى للعاملين.
- بناء ثقافة الجودة تدعم معايير الامتياز، كما أن تفوق الطلاب مرتبط بتوفير بيئة يسود فيها الصدق والثقة والتعليم المنظم والالتزام وحرية التعبير عن الرأى،

وكذلك يتم دعم ثقافة الجودة من خلال إنشاء الوحدات الابتكارية لأعضاء هيئات التدريس، والتعاون بينهم وبين قيادة الجامعة، وتوفير الدعم اللازم لمساعدة الطلاب، والتعامل مع الطلاب كأشخاص قادرين ومؤهلين للعمل الجيد.

- فهم ثقافة الجودة يساعد الأكاديميين على التخطيط وتنفيذ مبادرات الجودة بما يتناسب مع مهمات وأهداف الكلية الجامعية وحاجات الطلاب.

إن النموذج الجيد لإدارة الجودة الشاملة يمثل القوة الداخلية من أجل المحافظة على الخدمة الجيدة والمستمرة، والنموذج يتطلب مسئوليات إدارية لتحسين مجال الخدمة، وبناء القيم الثقافية المرتبطة بالجودة يساعد على تحقيق المناخ الاستشارى فى الجامعة، ونشر المعلومات الصحيحة فى الجامعة، والاهتمام بالتفاعل بين القيادة والعاملين، والاستخدام الأفضل لطرق حل المشكلات والعمل الفريقى، وتبنى استراتيجية واضحة فى التعليم يتم عبرها إعادة ترتيب المناهج لتحقق المفاهيم الحديثة والتقدم العلمى والتقنى، ووضوح المهام الجامعية والأهداف وآليات التنفيذ، والقبول الاجتماعى خلال العلاقات الجامعية والتقاليد الجامعية، والتوجيه المتوازن للمهمة والإنسان معًا، وتجسيد الفجوة بين توقعات الطلاب وما يعايشونه فى الجامعة من حيث الثقة والتأمين والاستجابة والتعاطف والمعرفة والاتصال، ناهيك عن زيادة التدخل من ناحية العاملين للتعبير عن وجهات نظرهم فى كل جوانب المناخ الجامعى من خلال السيمينارات، وفرق حل المشكلات، وتعزيز التكامل الوظيفى لضمان مستوى عالٍ من الاتجاهات والمواقف المرتبطة بالإبداع والتغيير. يضاف إلى ذلك تحمل القيادات المسئولية فى تحقيق الأهداف والمحافظة على رؤية واضحة ومحددة وموقوتة للجامعة، ومواجهة التحديات المتعلقة بالجوانب الشخصية تجاه التطوير.

إنه يتوجب استجابة الجامعة لحاجات المستفيدين، لأن الجودة تعنى المجموع

الكلى لخصائص وسمات الإنتاج أو الخدمة التى تقدمها الجامعة كمؤسسة والتى لها علاقة بمدى تلبية حاجات المستفيدين وتوقعاتهم. إن ما يجب أن يتوفر فى الخدمة ينعكس فى مخرجات الجامعة وتشكيل منتج تعليمى جديد يتفق مع مطلوبات الألفية الثالثة. الجامعة عليها توكيد الجودة من حيث اختيار معدلات نمطية للأداء، وبناء منظومات لإدارة الجودة الجامعية، وإدارة الجودة الشاملة فى الجامعة والتى تحتاج إلى مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار، وهو أسلوب لتحسين الأداء والنتائج الجامعية بكفاءة أفضل وفعالية أكبر ومرونة أعلى. إن هذا الأمر يتطلب من الجامعة إعادة تغيير الثقافة الجامعية وإعادة توجيهها نحو الإنتاج الأفضل وجودة الخدمة.

إنه لا يمكن للجامعة أن تنجز أهدافها فى مجال التطوير وضمان الجودة بدون تعزيز بعد المشاركة والالتزام من قبل جميع العاملين. إن الطريق الأفضل لاستثمار الموارد البشرية الكامنة هو تعزيز المشاركة من خلال العمل بروح الفريق من أجل تشجيع التنافس والتعاون بين الإدارة والعاملين، وتشخيص المشكلات ووضع البدائل والحلول المقترحة للتخلص من الأنشطة عديمة القيمة وتحديد مجالات وفرص التغيير، وجعل التغيير عاملاً لتنشيط دافعية العاملين. إن من أهم أسباب فشل أى عملية تحسين فى الجودة ناتج عن اعتقاد العاملين بأن الإدارة تبحث عن الأخطاء لديهم، وأن عملية التغيير هى طريق لتبرير العقاب وعليه عدم إيمان العاملين بالالتحاق فى لجان تحسين الجودة واعتبارها مضيعة للوقت.

إنه من أجل أن يكون هناك أثر لحركة إدارة الجودة بمعاييرها المتنوعة فلابد من ترسيخ ثقافة الجودة فى الجامعة لمساعدة الطلاب فى تحقيق التفوق، لابد من ثقافة ملتزمة بأعلى مستوى من الإنجاز للجميع، ولابد لعملية التعليم والتعلم أن تتغير بأن تغير وجهة النظر تجاه الطلاب واعتبارهم طاقات إبداعية تتحدى العمل ومهام التعلم، وبالتالى يصبحون مبدعين ودافعية التعلم لديهم مرتفعة. الجامعة الناجحة

هى التى تشرك الأساتذة والعاملين والطلاب فى إطار العمل الجماعى، وهى التى ترى أن ثقافة الجودة يجب أن تبدأ بالقيادات الذين يفهمون ويؤمنون بمضامين النظم وضرورتها لخدمة الطلاب، ثم ربط هذه الثقافة بسلوك العاملين أساتذة وإداريين خاصة القياديين منهم، أى أن ثقافة الجودة هى العامل المساعد على خلق بيئة عمل إيجابية للوصول إلى طلاب وعاملين راضين عن أداء الجامعة من البحوث والخدمات وصناعة منتج تعليمى حديث.

إن ثقافة الجودة مطلب ضرورى للجامعة، ذلك أن البيئة أصبحت أكثر تنافسية بين الجامعات على المستوى الدولى، وأصبحت تعانى معظم الجامعات من تقلص دور الحكومة فى التمويل اللازم لتحقيق تعليم جيد وبحث علمى جيد، وتزايدت المطالبة بالإدارة الأكاديمية التى تتمثل فيها قيم المساعدة والشفافية والاستقلالية فاضطرت الجامعات إلى التفكير فى حلول وبدائل تتعلق بالتكيف والتنسيق والاتصال والفعالية وتحسين الجودة.ثقافة الجودة ترتكز على تعزيز الأداء المتميز والتفكير الإستراتيجى فى مشكلات وتحديات الحاضر والمستقبل، والتكيف الجامعى مع التطورات المتسارعة فى البيئة الخارجية للجامعة وأسواق العمل، ولن تتحقق هذه المخرجات إلا من خلال ترسيخ قيم تحفيز العاملين والطلاب على تحقيق مستوى عال من الأداء الأكاديمى والإدارى.

إن البيئة التنافسية العالمية قد لعبت دورًا مهمًا فى التأثير على توجهات الجامعات فى دول كثيرة من منطلق أن الجودة تعنى إشباع حاجات المستهلك، واعتبار الطالب فى قمة سلم أولويات الأهداف فى الجامعة، وأنه يجب الاتفاق على المقاييس الأساسية للجودة فى الجامعة. والجامعات فى العالم تتسابق فى تطبيق نماذج إدارة الجودة الشاملة من منظور استراتيجية تحسين الإنجازات المستمرة، واعتمد النموذج على قيادة تنشر فكر وثقافة الجودة وتحقق الالتزام والنماء المستمر، ومنظومة إدارية تفجر الطاقات وتستفيد من إمكانات ورؤى العاملين والمراجعات الدقيقة للتشغيل

والأداء لتحقيق التحسينات المستمرة فى بيئة دائمة. وترى الفلسفة الأمريكية فى تطبيقات إدارة الجودة الشاملة فى الجامعات أنها ترتبط بالاعتمادية وحساب الأخطاء، والتوقيت الدقيق لتقديم الخدمة والقدرة على إشباع حاجات الطلاب وتوقعاتهم، وهو ما يحتاج إلى رؤية ثاقبة للمستقبل، ورسالة واضحة لكل جامعة، والاعتراف بتحسينات مستمرة، وروح التعاون بين جميع الأطراف فى الجامعة.

إن ما نتطلبه ثقافة جديدة للجامعة تركز على الطلاب، وتعتبر ثقافة الجودة جزءًا رئيسًا من استراتيجية مستقبلية لها فلسفتها وآلياتها، وإدارتها، وترتكز على مشاركة العاملين والإدارة، وتسعى نحو تقوية الطاقات والإمكانات لتنفيذ معدلات الجودة العالية واعتبار كل فرد فى الجامعة مسئولاً عن الجودة.

إن هذا العصر الذى نعيش فيه يتسم بالنمو العلمى والتكنولوجى المتسارع، وتقدم الأمم والشعوب يقاس بمدى امتلاكها للقوى البشرية المدربة الواعية والقادرة على المشاركة والعطاء من أجل ترقية وتقدم مجتمعاتهم. من هنا جاءت التنمية البشرية فى مقدمة أولويات التطوير الذى ينشده وطننا العربى الكبير، ومن هنا أيضًا أصبح تطوير التعليم الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية. والتعليم تعدى هدفه إثراء المخزون المعرفى لدى المواطنين إلى دوره النفعى فى زيادة الناتج الوطنى مثل أى صناعة من الصناعات، وأن التعليم استثمار وما ينفق عليه يأتى مردوده أضعافا مضاعفة. وعليه برزت الحاجة إلى تكوين المعلم المتفهم لطبيعة العصر المتفهم لتحديات المستقبل، وأمسى تزويده بالمعلومات والمهارات والقيم والاتجاهات أمرًا ضروريًا حتى يتمكن من القيام بأعباء مهنة التدريس، وحتى يكون مستوى تعلم طلابه وإنجازاتهم محققة لمطلوبات العصر ورؤى الغد.

إن حسن إعداد المعلم وحسن تدريبه المستمر يمثل أولوية أولى فى رفع كفاءة العملية التعليمية، الذى يعد العامل الجوهرى فى رفع كفاءة الطلاب المتعلمين وفى إحداث الإصلاح والتحديث المجتمعى، وعليه فإن تدريب المعلم يتم فى إطار احتياجاته وأدواره المتجددة، ويتنوع تدريب المعلم ليشمل الوظائف التالية:

- وظيفة علاجية وتتمثل فى التغلب على أوجه النقص والقصور فى برامج إعداد المعلم قبل إلحاقه بمهنة التدريس.
- وظيفة تجديدية وتتمثل فى إطلاع المعلم على الجديد والمستحدث سواء فى أساليب وطرائق التدريس ومستحدثات تقنيات التعلم أو مضامين المناهج أو فى أنظمة وأساليب الإدارة الصفية.
- تحسين التدريس وتتمثل هذه الوظيفة فى رفع الكفاية الإنتاجية للمعلم عن طريق زيادة كفاياته الفنية وصقل مهاراته التدريسية.
- وظيفة توجيهية وتتمثل فى مساعدة المعلم الجديد بصفة خاصة على التكيف على نظام العمل المدرسى واستيعاب قواعده وقوانينه.
- وظيفة اجتماعية وتتمثل فى تحسين جو العمل فى المدرسة عن طريق رفع الروح المعنوية بين العاملين فيها، وحتى يحس بنمو وارتقاء مهنى يجعله راضيًا عن مستواه المهنى.
- وظيفة تقويمية وتتمثل فى إعطاء نوع من التعزيز لكليات التربية عن نوعية وكفاءة المعلمين المتخرجين فيها، كى تتمكن هذه الكليات من مراجعة خطط وبرامج إعداد المعلم على أساس إجرائى اختبارى أساسه الأداء الواقعى للمتخرجين لتحديد أوجه القصور فى إعدادهم وكذلك تحديد أوجه القوة لتدعيمها، خاصة وأن الاحتياجات المهنية عملية متجددة مستمرة، وهى تتغير وتتنوع وتتجدد بتجدد الظروف والمشكلات، وتتصف بالديمومة فى التعبير عن حركة النظام التربوى.

إن الحاجات التدريبية مجموعة التغيرات المطلوب إحداثها فى معارف ومهارات واتجاهات العاملين فى المؤسسة لتعديل وتطوير سلوكهم، أو استحداث السلوك المرغوب والذى يمكن أن يحقق وصولهم إلى الكفاية الإنتاجية فى أدائهم والإقلال من نواحى القصور أو العجز فى الأداء، وبالتالى السعى نحو زيادة فاعليتهم فى

العمل، أى أن الحاجات التدريبية تشكل جوانب النقص التى يتسم بها الأداء لسبب ما من أسباب متشابكة، والتى ينبغى أن تتضمنها برامج التدريب المقدمة لهم، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين الأداء. وهذا يعنى أنها معلومات ومهارات واتجاهات وقدرات يراد تنميتها وتعديلها أو تغييرها نتيجة تغييرات وتطورات معرفية أو تكنولوجية أو فى الوظائف أو لحل مشكلات قائمة.

إن الحاجات التدريبية تكمن أهمية تحديدها فى كونها مؤشرًا يوجه التدريب توجيهًا صحيحًا، فهى أساس العملية التدريبية، وهى تساعد فى تحديد من يراد تدريبهم ونوع التدريب المطلوب والنتائج المتوقعة منه، ناهيك عن تحديد واقع المعلمين على أساس حاجاتهم ورغباتهم ومشكلاتهم التى قد يكشفون عنها بأنفسهم، الأمر الذى يدفعهم إلى الالتحاق بدورات التدريب بدافعية ورغبة فى النمو المعنى، كما أن غياب تحديد احتياجات التدريب وأولوياتها بشكل دقيق يجعل التدريب عشوائيًا وغير موجه، مما قد يترتب عليه هدر الطاقات والوقت والمال.

وتتمركز تحديد الحاجات التدريبية فى ثلاث طرق رئيسة هى :

- طريقة تحليل النظم، حيث يتم من خلالها التركيز على أهداف المؤسسة التعليمية ومواردها وأساليب العمل بها وتحليل قوانينها وهيكلها.
- طريقة تحليل العمل، ويتم فيها تحليل الوظيفة من خلال دراسة وضعها ومواصفات شاغلها ومقارنتها بالمواصفات الوظيفية الواقعية المتوافرة لدى شاغلها.
- طريقة تحليل الفرد، ويتم من خلالها قياس قدرات الفرد فى وظيفته والمعارف والاتجاهات والمهارات اللازمة لتطوير الأداء.

وأهم ما يتم دراسته فى الحاجات المهنية العوامل التى تؤثر فى مستوى الأداء مثل متغير سنوات الخبرة، والمؤهل الدراسى، ونوع المؤسسة التعليمية، والتخصص

الأكاديمى، والعنف الدراسى. ومن هنا فإن الدورات التدريبية التى تقدم للمعلمين فى عالمنا العربى لابد أن تخضع للتدريب النوعى الذى يرتبط باحتياجات المعلمين لا بالدورات التدريبية العامة مع إيجاد الحوافز المناسبة لجعل المعلمين يقبلون بفاعلية على التدريب، ويجب أن يمتد التدريب ليشمل استخدام وتوظيف مستحدثات تقنيات التعليم فى العملية التعليمية التعلمية مع ضرورة وضع معايير للحكم على كفاية المعلم بعد تدريبه من حيث التخطيط والتنفيذ والتقويم.

إن الاتجاهات التدريبية يجب أن تشمل المحاور التالية :

- مجال التخطيط ويشمل : التخطيط للتدريس اليومى، وإعداد الخطة التفصيلية، وصياغة الأهداف السلوكية فى المجالات المعرفية والوجدانية والمهارية، وتحديد التعلم القبلى اللازم للتعليم الجيد، وتحديد الأنشطة والخبرات التعليمية بما يتلاءم وقدرات الطلاب، واقتراح تقنيات التعليم التى تساعد فى تحقيق الأهداف، وتوزيع الزمن بما يناسب إنجاز المهام، وبناء الخطط الإثرائية للطلاب المتقدمين، والخطط العلاجية المناسبة لبطيئى التعلم.
- مجال المحتوى العلمى والتدريس، ويشمل : تحليل المحتوى العلمى للمنهاج حسب نوع الخبرة التعليمية،و إثراء المحتوى التعليمى، وتوظيف مصادر التعلم لخدمة المحتوى التعليمى، واستخدام الأساليب والأنشطة التعليمية حسب متطلبات الموقف التعليمى، ومراعاة الفروق الفردية عند تنفيذ أنشطة الدرس، وتوظيف تقنيات التعليم بما يحقق أهداف الدرس، واستخدام أنماط التفاعل اللفظى المناسبة للموقف التعليمى، وطرح الأسئلة بما ينسب الفروق الفردية للطلاب.
- مجال الإدارة الصفية، ويشمل معرفة استراتيجيات إدارة الصف وتوظيف التعزيز بأنواعه المختلفة، وإتقان مهارات الاتصال والتواصل، وتنظيم البيئة بما يتلاءم مع الموقف التعليمى، والتعرف على خصائص نمو الطلاب، وتنمية

اتجاهات الطلاب نحو الانضباط الذاتى، والتعرف على الاتجاهات العالمية فى إدارة الصف.

- مجال توظيف تقنيات التعليم ويشمل التعرف على المكونات المادية للحاسوب وكذلك البرامج التطبيقية للحاسوب، وكيفية تشغيل الحاسوب وتوظيف مكوناته، واستيعاب العلاقة بين العلم والتكنولوجيا، وتاريخ الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وطرق تصميم التطبيقات التكنولوجية، ورسم الأشكال الهندسية للأجهزة، والرسوم البيانية للمساقط والأجسام المنتظمة الشكل والمختلفة، والتعرف على طرق توصيل الأجهزة الكهربائية فى الدائرة الكهربائية، واستخدام طرق استخدام أجهزة القياس الكهربائية.
- مجال التقويم ويشمل : إجراء الاختبارات التشخيصية للكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف لدى الطلاب، وإعداد الاختبارات التحصيلية وفق جدول المواصفات، وتحليل نتائج الاختبارات، واستخدام التقويم التكوينى أثناء المواقف التعليمية، واستخدام التقويم الختامى فى نهاية الدرس، وتوظيف التغذية الراجعة فى تحسين عملية التعلم، ومعالجة نقاط الضعف التى تكشفها نتائج عملية التقويم، وتقويم الواجبات المنزلية، وتنويع أدوات التقويم بما يتطلبه الموقف التعليمى.

إن كل ما سبق يؤكد حاجتنا إلى برامج مهنية قائمة على حاجات المعلمين باعتبارها برامج للإصلاح والتطوير التربوى من أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

ثانيًا: ثقافة المعايير والتعليم الجامعى:

التعليم الجامعى والعالى أحد المقومات الرئيسة لبناء الدولة العصرية، ذلك أنه تعليم تخصصى قيادى يمثل ضمير الأمة، وآلية لنقل الدولة إلى مرحلة متقدمة من

مراحل النمو، كما أن لا يتعلق بنقد المعرفة، بل بالبحث العلمى، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًا من خلال ترقية الفكر وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد الوطن بالاختصاصيين والفنيين والخبراء فى المجالات. والجامعات بذلك معقل الفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، ومصدر للاستثمار، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية. إن من أهم أهداف التعليم الجامعى التى ننشدها فى عصرنا الحاضر: تنمية قدرات الطلاب المعرفية والاجتماعية وصقلها وإثرائها ومساعدة الطلاب على إنتاج المعرفة والتسلح بالمهارات العلمية والمهنية، ونشر المعرفة العلمية والسعى نحو تقدمها، والمحافظة على التراث الثقافى للمجتمع وإثرائه شريطًا ألا يكون معوقًا للإبداع. إن إعداد القوى البشرية وتدريبها من أولى أهداف التعليم الجامعى باعتبار أن العنصر البشرى هو مصدر الثروة، وعلى قدر إعداده وتنمية معارفه وقدراته وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه، ويكون بالتالى وزنه وقيمته، ناهيك عن إعداد العلماء والباحثين الذين يتطلبهم التطور التكنولوجى وعصر الصواريخ عابرة القارات والأقمار الصناعية وغزو الفضاء والثورة المعلوماتية، وتتطلبهم تحديات ومشكلات المجتمع الذى نعيشه وهى تحديات ومشكلات جديدة ومتجددة.

إن الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات إنتاجية يتطلب الوقوف على مدى نجاحها فى تحقيق الأهداف المنوطة بها سواء أكانت أهدافًا مرحلية أو أهدافًا بعيدة المدى، فالاستمرارية والتواصل أمر أساسى وشرط ضرورى لظهور تلك المؤسسات وبقائها، كما أنه لابد من التعرف على طبيعة البناء التنظيمى لهذه الجامعات، فهل يمثل هذا البناء أحد العوامل المساعدة فى تحقيق الأهداف المرجوة أم أنه فى حدّ ذاته أحد المعوقات التنظيمية التى تعوق حركة التنظيم ؟ ومن ناحية ثالثة لابد من التعرف على قدرة التنظيم فى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية بمفهومها الواسع من منظور الخصوصية الجغرافية من حيث الموقع، والخصوصية الديموجرافية السكانية، والخصوصية الثقافية من حيث القيم والعادات والتقاليد

والبناء الاجتماعى. إن ما يجب الالتفات إليه هو أن مفهوم الجودة يعتمد إلى حدّ كبير على الظروف القومية لكل مجتمع، وأن تلك الظروف عرضة للتغير من حين لآخر. إننا نريد من الجامعة أن تكون صادقة فى تقديمها برامج على درجة عالية من الجودة، ورجال الاقتصاد يريدون من الجامعة تقديم تبريرات لزيادة معدل الإنفاق فيها. ولعل هذا هو أحد الأسباب التى تكمن وراء المطالبة بأن تكون هناك جودة فى قطاع التعليم العالى مقابل تمويلها، بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسات وممارسات تضمن الجودة فى قطاع التعليم أسوة بقطاع التجارة وقطاع الصناعة.إن مفهوم جودة التعليم يمكن أن يتحدد من خلال عدد من المفاهيم المرتبطة بالجودة هى أن الجودة تعنى تحقيق وضمان الدقة والإتقان من خلال التحسن المستمر للمؤسسة باستخدام إدارة الجودة الشاملة لتكوين ووضع فلسفة للعمل والأفراد والعلاقات الإنسانية داخل المؤسسة ذاتها، وفى إطار نسق من القيم الاجتماعية.وهذا المعنى للجودة يعتبر مثاليًا فبجانبه تكون كل الإنجازات متدنية. والمفهوم **الثانى** للجودة يعتبرها نوعًا من الأداء الفريد الذى يتحقق فقط فى جامعات ذات شهرة عالمية مثل جامعات هارفارد وكمبريدج والسوربون حيث تكثر طلبات الالتحاق فيها، على حين أن الأماكن محدودة ومخصصة للطلاب الذين يتمتعون بقدرات تفكيرية عالية. والمفهوم الثالث يرى أن الجودة تعنى القدرة على إحداث التغيير المستمر فى الطلاب، وإضافة قيم جديدة على معارفهم ونموهم الشخصى وهو مفهوم يتفق مع تقديم التعليم الجامعى للجميع. والمفهوم الرابع للجودة يرى أنها تعنى القدرة على تقدير قيمة المال وبحيث تكون المسئولية شعبية، وهو مفهوم شائع منذ أن أصبحت الهيئات العامة وهيئات التمويل غير راضية عن مسئولية الجامعات وحدها عن ضمان الجودة. والمفهوم الخامس يعتبر الجودة خدمة مطلوب تقديمها أو تحقيقها، وبالتالى إذا كان التعليم المقدم يفى بالفرض يقال حينئذ إنه جيد بشرط أن يتوافق مع المستويات المقبولة للجودة.

إن أهم آليات الجودة فى التعليم العالى هى : تحديد أهداف الجامعات والتأكد من

أن الأهداف تتوافق مع الأهداف العامة للمجتمع، ثم يتم الوقوف على مدى فاعلية إدارة الجودة فى قدرته على تحقيق هذه الأهداف. ونظام إدارة الجودة يتطلب عدة خطوات متتالية ومرتبة أولها تحديد رسالة المؤسسة الجامعية وأغراضها، وثانيها تحديد الوظائف التى تضطلع بها وأهميتها النسبية لتحقيق رسالتها، وثالثها تحديد أهداف كل وظيفة من وظائف المؤسسة ووضع مؤشرات أداء كمية وكيفية، ورابعها تحديد نظام إدارة الجودة بمعنى توضيح عمليات الإدارة التى تستخدمها المؤسسة فى الوقوف على مدى تحقيق الأهداف. وخامسها وضع نظام للفحص والاختيار من أجل تقويم أداء الجامعات فى اضطلاعها بوظائفها، وتحديد المجالات التى تحتاج إلى تحسين وإصلاح. وكل نظم ضمان الجودة تتبع هذه السلسلة من الخطوات والتى تتطلب من المؤسسة التعليمية التثقيفية بيان ما تقوم به وتؤديه وطريقة الأداء، وأن يكون المجتمع على دراية بما تفعله مؤسسات التعليم الجامعى والعالى.

إن هناك ستة شروط لضمان الجودة فى الجامعات والتعليم العالى هى:

1- أن يكون أعضاء هيئات التدريس مؤهلين بدرجة كافية ومناسبة.
2- أن يتفرغ هؤلاء الأعضاء للعمل فى مؤسسة جامعية واحدة.
3- أن تتوافر الخدمات الإدارية والإلكترونية الجيدة.
4- أن يدرك المسئولون والإداريون فى الجامعة الأسباب والعوامل التى تضمن الجودة فى التعليم العالى شريطة أن يكونوا أول الملتزمين بها.
5- أن يعتمد نظام الترقية لأعضاء هيئة التدريس على السمعة الأكاديمية وليس على اعتبارات شخصية أو سياسية أو اجتماعية.
6- أن تتوافر مساحة من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس، بحيث يتم التشجيع والتسامح عند توجيه النقد البناء لسياسة الجامعة أو لسلطة ما فى موقع المسئولية.

إن فاعلية مقاييس ضمان الجودة لابد أن يتم تقييمها بواسطة هيئة أو لجنة من خارج الجامعة، على أن يركز الفحص على تقييم برامج التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، ثم على دور الإدارة فى تحقيق رسالة الجامعة ووظائفها، وبمعنى آخر لابد من مساءلة الجامعات عن مدى تحقيقها للأهداف التى أنشئت من أجلها. كما أنه لابد أن تركز عمليًا على فاعلية عمليات إدارة الجودة، وليس على المستويات التى تحققت وعلى الجامعة وليس على القسم العلمى.

وهناك **سببان** يقفان وراء ضرورة إجراء هذا الفحص: **الأول** أن الجامعات جديدة وحديثة النشأة، وبالتالى من الأفضل تقييم ممارسات ضمان الجودة بدلاً من إصدار أحكام حول المحتويات والمستويات، **والثانى** عدم وجود خبراء بدرجة كافية لإجراء عمليات فحص منتظمة بالإضافة إلى أن قصور التمويل يحول دون استخدام عدد كبير من الممتحنين من خارج الجامعة. ولابد أن تحتفظ كل جامعة بملف عن الجودة، يوضح أدوار الجامعة وممارساتها لضمان الجودة، وتفاصيل تقييم الجامعة لجهودها فى هذا المجال، ويوضح حكمها على جودة النتائج وجوانب القوة وجوانب الضعف وأولويات التحسن على ألا يزيد هذا الملف عن عشرين صفحة، ومثلها للملاحق، وصفحة لقائمة محتويات الملف، ويكون متاحًا عند الحاجة للإطلاع عليه من الجميع. ويجب أن تقوم هيئة ضمان الجودة الشاملة بزيارة كل جامعة بعد فحص الملف الخاص بها لاختبار صحة ما جاء به، والحصول على المزيد من المعلومات حول ممارسات وسياسات ضمان الجودة، وعمليات التقييم الذاتى المستخدمة، وفحص مدى جودة النتائج ومؤشرات الأداء المستخدمة، وأولويات التحسين، ثم تكتب مسودة فى صورة تقرير عن أداء الجامعة، وترسل نسخة منه إلى الجامعة لتصحيح أخطائها وتعديل مسارها، ثم ينشر التقرير بعد تصحيح مسار الجامعة.

إن ما يجب الالتفات إليه هنا هو أن الجامعات التى تخضع لتطبيق معايير الجودة عليها هى المستفيدة من هذه الممارسات، ولعل من أهم هذه الفوائد وقوف عامة

الشعب على أداء الجامعات، وهو ما يعكس الواقع الفعلى المعاش وليس مفردات الخطاب التعليمى الذى يقدمه المسئولون عن الجامعات والذى يعبر عن أفكار طوباوية نظرية ورؤى حالمة لا علاقة لهـا بالواقع، بل إنها تزييف للواقع التعليمى وتسييس للتعليم، ومن تلك الفوائد أيضًا حصول الجامعات على المزيد من التمويل سواء من التمويل الرسمى الحكومى أو من المجتمع المدنى إذا آمن بأهمية المشاركة المجتمعية الحقيقية التى تتجاوز الأقوال إلى الأفعال من حيث تنويع مصادر التمويل الجامعى، ومتابعة مؤشرات الأداء الجامعى وإزالة المعوقات والمشكلات، ومساند مسيرة تطوير التعليم المتنامية.

إنه من أجل الوصول إلى تعليم أفضل فإننا نشهد اهتمامًا متزايدًا على المعايير. اهتمت بذلك المنظمات المختصة بالمناهج الدراسية والجماعات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدنى ناهيك عن المؤسسات التعليمية، تم ذلك بدعم من الحكومة حيث تم الاهتمام بتحديد وتطوير المعايير التعليمية.

وقد صاحب حركة المعايير فى الولايات المتحدة جدلاً كان من أسباب خشية البعض من أن تتحول المعايير القومية إلى مناهج قومية الأمر الذى يضعف من سيطرة السلطات المحلية على المدارس من حيث نتائج برامجها ومدى فاعليتها، وتقويم إنجاز الطلاب ومحاسبة المدارس.

إننا يجب أن نطلب من المتعلمين تحقيق مستويات معيارية تعليمية محددة، وكذلك الأمر لمحاسبة الآباء ومديرى المدارس والمعلمين آخذين فى الاعتبار أن كل الطلاب قادرون على التعلم، وسوف يتعلمون على وجوه مختلفة وفقًا لاختلاف أساليبهم واهتماماتهم ورغباتهم وسرعاتهم. وهنا لابد أن يتحول التعلم القائم على أساس الوقت إلى التعلم المتمركز على الأداء أى على أساس المعرفة التى اكتسبوها أو المهارات التى أتقنوها. كما أن زيـادة حجم التوقعات قد يتطلب وقتًا أكبر للتعلم، وأن المدارس كى تنجح فى أداء عملها عليها أن تعطى اهتمامًا أكبر لأساليب

التعلم المختلفة عند الطلاب، وأن تحقيق مستويات أعلى من التوقعات يتطلب اتخاذ قرارات تربوية مثل زيادة طول اليوم الدراسى، أو طول العام الدراسى، أو تخصيص موارد أوفر للبحوث التربوية، أو تحقيق المزيد من اللامركزية حتى تتخذ المدارس القرارات الجريئة.

إن المعايير قاعدة المسئولية والمحاسبة، وهما مدخل مهم للإصلاح المدرسى، وعليه فإن المدارس ستنتقل إلى التربية المتمركزة حول الأداء، وتستخدم اختبارات تقوم على أساس الأداء كما تستخدم أساليب أكثر فائدة لتقويم الطلاب. والمدارس موجهة إلى قياس مراتب أعلى من مهارات التفكير والأداء، حيث تستخدم آليات جديدة مثل : البحوث والمشروعات والحقائب والمعارض والمناقشات والتحقيقات وتقويم الأقران والتقويم الذاتى، إلى إتاحة الفرص أمام الطلاب للدفاع عن أعمالهم وأفكارهم. وهنا يصبح تقويمهم فى ضوء التقدم الذى يحققونه لا عن طريق مقارنتهم بزملائهم. والمعايير القومية هنا يتم تطويرها دومًا لتكون مرشدة للمعلمين فى أدائهم ونواتج أعمالهم.

إن التحديات التى تواجه مجتمعاتنا كثيرة، فقد زادت الحاجة إلى أن يمتلك كل فرد فى المجتمع المهارات والمعارف التى يحتاج إليها من أجل تنمية ذاته والقيام بدوره فى المجتمع، ومن ثم تزداد حاجة المجتمع إلى أفراد متعلمين بصورة أفضل. ومن أهم الخطوات الوصول إلى متعلم أفضل هو وضع توقعات تعليمية عالية لكل الطلاب. إن أفضل ما يريده الأب لابنه هو ما يجب أن يتمناه المجتمع لكل أطفاله. وانطلاقا من هذه الرؤية ظهرت حركة المستويات المعيارية فى التعليم التى ترى أن المجتمع لابد أن يحدد توقعات تعليمية عالية (المستويات المعيارية) كى يحققها أبناؤه بنهاية فترة تعليمية معينة شريطة توفير الدعم المجتمعى المناسب لتحقيق هذا الغرض.

إن تحديد مستويات إنجاز عالية يتضمن التزامًا بالوصول إلى التميز فى التعليم لكل الطلاب، ومن ثم لابد أن نوفر للطلاب الفرص التعليمية الملائمة من أجل تحقيق النجاح المطلوب إلى أقصى حد يمكن أن تصل إليه قدراتهم. كما أن ثقافة المستويات لا تعنى تخفيض المستويات المنشودة كى تناسب قدرات الطلاب الحالية ولكن تعنى تقديم المزيد من الدعم والتشجيع والإمكانيات من أجل رفع قدرات الطلاب كى يحققوا المستويات المنشودة.

إن تبنى ثقافة المستويات فى التعليم تعنى إجابة السؤال التالى:

ما الذى يجب أن يعرفه الطلاب وما ينبغى أن يكونوا قادرين على أدائه بنهاية فترة تعليمية معينة؟ ومن ثم تبنى الأساليب والاستراتيجيات التدريسية والتقويمية الملائمة وكذلك الأنشطة التعليمية والتعلمية التى يمكن أن تحقق هذه المستويات.

ومن ثم فالمستويات تقوم بالأدوار التالية : تحديد المعرفة والأداء المطلوبين من الطلاب، وتساعدهم على فهم ما يحتاجون إليه كى يحققوا المطلوب منهم، وتساعدهم على توظيف ما تعلموه فى مواقف خارج المدرسة، ومساعدة المعلمين على تخطيط التدريس بطريقة أفضل، ومساعدتهم على وضع أسس علمية للتقويم، وكذلك مساعدة المدرسة على تطوير أساليب تنظيم الجهود التعليمية ومتابعتها من أجل تحقيق المستويات المنشودة، وأخيرًا تمثل المستويات أداة مرجعية لضمان أن تعمل مكونات النظام معًا.

ولابد أن تتصف المستويات بعدة خصائص كى تقوم بأدوارها المنوطة بها وهذه الخصائص هى:

- الدقة والوضوح والقابلية للتطبيق.
- الجماعية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- الارتباط بثقافة المجتمع.

- التغذية الراجعة المستمرة.
- التميز لجميع الطلاب وليس للنخبة.

ولعل من أهم المصطلحات التى ارتبطت بالمستويات المعيارية هو مصطلح مؤشرات الأداء Per Formance Indicators والذى يعبر عن أداءات قابلة للقياس والملاحظة يؤديها الطلاب، وتوضح هذه المؤشرات تقدم الطالب صوب تحقيق المستويات المنشودة. ويجب أن يتوافر فى هذه المؤشرات كل من الصدق والثبات بحيث يدل تحقق هذه المؤشرات على تحقق المستويات المعيارية. كما ظهر فى مجال المستويات المعيارية مصطلحات أخرى مثل العلامات المرجعية Benchmarks ومستويات الأداء Perfomance Standards وتشير الوثائق والأدبيات الخاصة بالمستويات المعيارية بشأن كثيرٍ من هذه المصطلحات أن بينها قدرًا قليلا من الاتساق، وأنها تمثل جميعًا حالات خاصة من المستويات المعيارية Content Standards التى تمثل الحالة العامة.

إن المستويات المعيارية ليست مجرد نظرية أو فلسفة. فإن لهذه المستويات تأثيرًا قويًا على تحصيل الطلاب من خلال تحديد ما ينبغى أن يعرفه الطلاب وما يجب أن يكونوا قادرين على أدائه، ومن ثم خلق الفرص العادلة للتعلم لكل الطلاب، ومن ثم يجب أن تتحول النظرية إلى التطبيق من خلال توفير الفرص والإمكانات لكل الطلاب من أجل تحقيق المستويات المنشودة.

وعلى الرغم من وضع المستويات المعيارية فإن الحاجة لا تزال قائمة من أجل الوصول إلى آليات ملائمة لتحقيق هذه المستويات فعليًا فى الفصل ومن أجل الوصول إلى فصل قائم على المستويات المعيارية Standards Based Classroom يتبنى محتوى وأساليب تدريسية وأنشطة تعليمية، وأدوات تقويم تقوم على المستويات المعيارية.، فوضع المستويات المعيارية وحده لا يكفى لإحداث التطور

المرغوب فيه، ولكن ينبغى إحداث تغييرات شاملة فى المناهج من أجل الوصول إلى تحقيق المستويات المنشودة.

إن أهم الإجراءات التى يمكن اتخاذها من أجل التحول إلى فصل قائم على المستويات المعيارية هو مراجعة ودراسة التجارب الناضجة للنظم التعليمية التى وضعت المستويات المعيارية أساسًا ومنطلقًا لها، ووضعت محتوى يستند إلى هذه المستويات وأساليب تدريس تراعى مساعدة الطلاب على تحقيق هذه المستويات وتقويم يتحرى التأكد من مدى تحقيق المستويات المعيارية.

إن ما سبق يؤكد أن نجاح المستويات المعيارية يعتمد على جهد متواصل لكلٍّ من المعلمين وإداريى المدرسة والآباء والطلاب ومطورى مخططى المناهج ورجال الأعمال وقادة المجتمع من أجل إقامة شراكة تعليمية تتوخى تحقيق المستويات المعيارية، وكذلك تقديم الدعم الملائم واللازم من أجل تحقيقها.

ويرتبط بمفهوم المستويات المعيارية مصطلح قواعد التقدير أو Rubrics حيث تمثل قواعد التقدير أهم المصطلحات المتخصصة التى تعبر عن مدى تحقق المستويات المعيارية أو مقدار جودة تحقق المستويات المعيارية، وهى تمثل أيضًا مستويات معيارية خاصة جدًا تعبر عن الدليل الذى يقدمه الطلاب على تحقيقهم للمستويات، ومن ثم الحكم على نجاح التعليم القائم على المستويات المعيارية والثورة الإصلاحية فى المناهج التى انطلقت فى ضوء هذه المستويات.

وتسهم قواعد التقدير فى بناء منظومة تقويم قائم على مستويات التعليم، كما تسهم فى بيناء تقويم تتوافر له درجة عالية من الثبات، وتساعد على تتبع تطور أداء الطلاب ومن ثم الحكم على مدى تقدمهم صوب تحقيق المستويات المنشودة، كما تحدد قواعد التقدير جوانب الأداء المختلفة التى ينبغى التركيز عليها أثناء عمليتى التعلم والتقويم. وتزيد قواعد التقدير من فهم كل من الطلاب والآباء والمعلمين

للمستويات، ومن ثم تسهيل استخدامها من خلال مساعدتهم على فهم طبيعة جودة الأداء المتوقع.

لقد عززت المستويات المعيارية مفهوم المحاسبية أو المساءلة Accountability حيث إن المعلمين يلتزمون بتحقيق إنجازات بعينها (المستويات المعيارية) وهى محددة سلفًا ومعروفة لكلٍّ من المعلمين والآباء والطلاب والمديرين وقادة المجتمع، ومن ثم فإن الشراكة التعليمية القائمة بين هذه الأطراف كما توفر للمعلم الدعم الذى يطلبه من أجل تحقيق الغايات المحددة فإنها تطالبه أيضًا بتحقيق هذه الغايات.

ويهمنا فى هذا المقام أن نعرض جملة من المعايير نوردها كما يلى:

1- معايير اعتماد الكليات الجامعية:

- أن تتضمن الأنشطة الأساسية للكلية الجامعية كلًا من المقررات الدراسية والبحث العلمى ونشر المعرفة.
- أن تتضمن أنشطة خاصة بالتنمية المجتمعية والبحث، بحيث تكون هذه الأنشطة مرتبطة بطبيعة الكلية الجامعية.
- أن تتوافر كفاءة مستقلة فى العديد من المجالات من بينها البرنامج الدراسى.
- أن تضم مكتبة أكاديمية يقوم عليها متخصصون أكفاء وتقدم خدمات مناسبة ومرضية من أجل مساعدة الباحثين.
- أن تضم مجلسًا عن الممثلين لكل من هيئة التدريس والطلاب.
- أن تتوافر بنية أساسية وتنظيم إدارى من أجل القيام بمهام التعليم المختلفة.
- أن تتوافر لدى الكلية المصادر والتسهيلات التى تمكن من أن تقدم معلومات كافية ومرضية، وكذلك مستوى عالٍ من الخدمات الطلابية وتحقيق رفاهية الطلاب.

- أن تتوافر الظروف الملائمة لعمل موظفيها.
- أن تتوافر قاعات لمحاضرات ملاءمة ومرضية وتكنولوجيا تدريسية وغرف وفصول جماعية وتسهيلات دراسية للطلاب.
- أن تتحمل الكلية مسئولية قيادة أنشطة التدريس والبحث والتنمية المجتمعية.
- أن تظهر القدرة على تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وكذلك نظم التدريس بما يتوافق مع حاجات الطلاب، وكذلك تطورات النظام التعليمى والمجتمع بصفة عامة.
- بالنسبة للكليات التى تقدم برامج الدكتوراه لابد أن يتم التأكد من أن أنشطة الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمى فيها تتوافق مع المستويات والمعايير الخاصة ببرامج الدكتوراه عالميًا.
- بالنسبة للكليات التى تقدم برامج الماجستير لابد أن يتم التأكد من أن أنشطة الكفاءة الأكاديمية والبحث العلمى فيها تتوافق مع المستويات والمعايير الخاصة ببرامج الماجستير عالميًا.
- فى الكليات الأخرى لابد أن يتوافر لديها فريق تدريس ذو كفاءة أكاديمية مع قدرته على إظهار نتائج موثقة لأنشطته المتعلقة بالتنمية والبحث العلمى.
- أن تتوافر البنية الأساسية والتنظيم بحيث تتوافق مع أنشطة البحث العلمى، وينطبق ذلك على تحديد مكانة أنشطة البحث والتنمية فى كلٍّ من استراتيجيات الكلية وخططها وتنظيماتها وميزانيتها، وأن تتوافر الوسائط التكنولوجية والدعم التكنولوجى للمستخدم بحيث تتوافق هذه الوسائط مع احتياجات أنشطة البحث والتنمية المجتمعية وبرامج التدريس.
- انضمام الكلية إلى شبكات الاتصالات القومية والدولية للتعليم العالى

وكذلك المشاركة فى أنشطة التدرب على البحث العلمى من خلال المؤتمرات القومية والدولية.

- أن يتوافر لدى الكلية فريق أكاديمى وأنشطة بحث مستقرة وعلى درجة عالية المستوى.
- أن يتوافر لديها تدريب على البحث إذا كان لديها مقررات لمنح الطلاب درجات علمية فى مجالين أكاديميين على الأقل مع الشروع فى تنظيم مقررات لتدريب الطلاب على البحث العلمى فى مجالين آخرين.

2- معايير اعتماد المقررات الدراسية:

- أن يتوافر لكل مقرر عنوان مناسب.
- أن تحدد متطلبات القبول لكل مقرر فى برنامج الدراسة بحيث تكون هذه المتطلبات نوعية ومتخصصة.
- أن تحدد أهداف المقرر بدقة وأن ترتبط بالأهداف العامة للكلية، بالإضافة إلى أن يحدد برنامج الدراسة المعرفة والمهارات والاتجاهات التى سوف يكتسبها الطلاب بنهاية هذا المقرر وكذلك نوعية الكفاءة المقدمة من خلال المقرر بالنسبة لمتطلبات سوق العمل.
- أن يتكافأ محتوى المقرر مع محتوى المقررات فى الجامعات المناظرة أو الكليات ذات المستوى نفسه عالميًا.
- أن تحدد طرق واستراتيجيات التدريس المستخدمة وكذلك تنظم بيئة التعلم الملائمة من أجل أن يحقق الطلاب أهداف المقرر.
- أن تحدد الترتيبات اللازمة للاختبار والتقويم الخاصة بالمقرر والتى تتفق مع المتطلبات الأكاديمية التى يتم تطبيقها فى الجامعات والكليات المناظرة ولابد أن تتوافق هذه الترتيبات مع أهداف المقرر.

- أن يحدد موضوع الدراسة والمقالات والمراجع المنشورة والكتب ويتم فى صورة قائمة مع تحديد اسم المؤلف والعنوان وسنة النشر مع وصف المواد المطلوب قراءتها.

3- المواصفات الخاصة بفريق التدريس:

- أن تتوافر لدى فريق التدريس فى الكلية والجامعة المؤهلات الأكاديمية والمهنية المطلوبة من أجل التدريس.
- أن يتوافق حجم الفريق التدريسى مع المهام المطلوبة بالنسبة إلى التدريس والإرشاد والعمل التنموى التى يجب تنفيذها من أجل ضمان الجودة الأكاديمية للمقرر المقدم.
- أن تتوافق مؤهلات الممتحنين مع مؤهلات الممتحنين فى الكليات الأخرى المعتمدة.
- فى الأنظمة التى تكون كفاءة الفريق التدريسى فيها منخفضة يجب تبنى خطة لتنمية الكفاءة.

4- مواصفات خاصة بالمؤهل الجامعى:

- أن يشتمل برنامج الدراسة على معلومات عن الخصائص المميزة لهذه الدرجة وما الذى يؤهل الطلاب له.
- أن يظهر البرنامج الأهداف الخاصة والأهداف الفرعية التى يتكون منها هذا المقرر.
- أن يظهر البرنامج المهارات والكفاءات التى يقدمها هذا المقرر للطلاب بالنسبة لمجال العمل.

- أن يزود التدريس فى هذا البرنامج بفريق تدريس متميز وأن يكون على الأقل 20٪ من أعضاء فريق التدريس بالكلية فى هذا البرنامج من حاملى درجة الدكتوراه.
- أن يساهم أعضاء الفريق التدريس فى هذا البرنامج فى أنشطة بحوث فعالة وعمل تنموى ويشتركوا فى شبكات أكاديمية وبحثية ملائمة.

5- مواصفات برامج درجة الماجستير:

- أن تتوافق مع لوائح الوزارة بخصوص متطلبات درجة الماجستير.
- أن يشتمل برنامج الدراسة على مقررات ومعلومات مرتبطة بنوع درجة الماجستير وأهدافها والمحتوى المقدم والتنظيم وكذلك أدوات التدريس والتقويم.
- أن تكون مقررات درجة الماجستير لها عناوين مناسبة للمقرر.
- أن تحدد قواعد القبول مع تحديد الإجراءات من أجل تصنيف الطلاب المؤهلين مع تحديد الدرجات والمؤهلات العليا المطلوبة من أجل الالتحاق بالبرنامج وتحديد المتطلبات والشروط الإضافية.
- أن تحديد أهداف مقررات الماجستير مع تحديد المهارات والمعارف والاتجاهات التى سوف يكتسبها الطلاب بعد إنهاء المقرر. وكذلك نوعية الكفاءات التى سوف يكتسبها الطلاب بالنسبة لسوق العمل.
- أن يصف البرنامج التدريسى الملامح الرئيسة للمقررات وطرق التدريس والعمل فى هذا البرنامج.
- أن تكون أنشطة التدريس والتقويم مناسبة مع أهداف المقرر وطرق العمل.
- أن يكون الفريق التدريسى للبرنامج من حاملى الدكتواره أو على الأقل 25٪ منهم من حاملى درجة الأستاذية.

6- مواصفات برامج الدكتوراه :

- أن تكون المقررات الخاصة بالدكتوراه لها عناوين مناسبة.
- يخطط التدريب إلى تهيئة سياق أكاديمى شامل لطالب الدكتوراه.
- أن تكون لدى الكلية مجتمعات بحثية ثابتة مع توافر مستوى عالمى من حيث مجال التخصص.
- أن يكون فريق التدريس من الحاصلين على درجات أعلى من هذه الدرجة مع وجود نسبة 50٪ على من حاملى درجة الأستاذية.
- أن تدعم برامج الدكتوراه بأنشطة بحثية مع ضرورة أن توثق هذه الأنشطة.
- أن يتوافر تعاون قومى ودولى للكلية مع الشبكات المتخصصة فى برامج الدكتوراه.
- أن يتوافر فى الكلية ظروف دراسة وعمل ملائمة مثل تسهيلات قاعات البحث ومصادر وأدوات ملائمة مع إتاحة خدمات فنية وإدارية كافية.
- أن تكون المكتبة الخاصة بالكلية على درجة عالية من الكفاءة وتقدم أحدث المعلومات والتكنولوجيا.

إن السؤال الذى يواجهنا الآن هو: هل جامعاتنا معاييرها عالمية؟

فإن جامعاتنا المصرية ركيزة لتربية أجيال جديدة من الشباب، يمتلكون مستوى مناسبًا من العلم والمعرفة والتقنية الحديثة، تؤهلهم لقيادة العمل الوطنى فى كافة مجالاته المهنية، بل ولتعميق الشعور الدولى المتزايد بأهمية مصر كمركز للإشعاع العلمى والثقافى والفنى فى منطقة الشرق الأوسط، يقوم على الاعتدال والوسطية بعيدًا عن التطرف والمغالاة، ويحترم ثقافتنا وعاداتنا وقيمنا الدينية والمجتمعية التى نفخر بها ونعتز بين الأمم والشعوب، ويعزز من احترامنا لثقافات وعادات وقيم

الآخرين فى الوقت ذاته، الأمر الذى يزيد من تفاعلنا مع العالم الخارجى فى إطار من الاحترام المتبادل.

وجامعاتنا المصرية معاييرها مؤسسية تتحدد على ضوئها استراتيجية التعليم الجامعى والعالى بخططها القريبة والمتوسطة والبعيدة، كما تتحدد على أساسها الأهداف، وتتوزع المسئوليات وتتشكل الأدوار، وتتبلور المسئولية المحاسبية من خلال الاحتكام إلى الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى الصادرة عن المؤتمر القومى للتعليم العالى فى فبراير 2000م، والتى تستند إلى معايير عالمية هى معايير منظمة اليونسكو التى تتبلور حول عدد من المفاهيم أهمها :

- إحلال التعليم مدى الحياة ليأخذ مكانة القلب فى المجتمع.
- توسيع أطر التعاون الدولى فى مجالات التعليم.
- التنسيق بين الاعتبارات المحلية والحفاظ على الهوية القومية وبين متطلبات العالمية فى صياغة النظم التعليمية.
- ضمان التنوع فى السياسات والنظم التعليمية لتستجيب إلى مطالب واحتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع، وتتسق مع موارد الدولة وخطط التنمية.
- تأكيد الممارسة الديمقراطية، وبناء الشخصية المتكاملة للطالب مما يسهم فى تأصيل نمط متميز من المواطنة الواعية والإيجابية.

وجامعاتنا فى مصر تقوم على مرتكزات دولية، أولها التوسع الكمى فى التعليم الجامعى والعالى باعتباره ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، وثانيها ربط المناهج والمقررات بالتطوير العالمى والتكنولوجى مع تحديثها بين الفينة والفينة نتيجة التطورات المتسارعة، وثالثها رعاية عضو هيئة التدريس تأهيلاً وتدريبًا لضمان مستوى أفضل من الأداء فى مجالات التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، ورابعها اعتبار الجامعة مؤسسة ثقافية تقوم بوظائف التعليم والتأهيل مع التوجيه والتثقيف مع تشجيع الأنشطة الطلابية، وخامسها تحقيق

التنسيق والتكامل بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمى ومؤسسات الإنتاج والخدمات، والعمل على تسويق الخدمات والبحوث الجامعية، وسادسها الانفتاح على العالم من خلال البعثات، والمهام العلمية، والمنح والتدريب وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة المعلومات. وسابعها التأكيد على استقلالية الجامعات بأن يكون لكل منها إدارة ذاتية ومحاسبة ذاتية، وتطوير ذاتى، وقبل ذلك كله حرية فكرية وحرية أكاديمية.

إننا فى حاجة إلى اعتماد جودة التعليم الجامعى؛ لأننا نعيش عصر الانفتاح على جميع دول العالم، ومصر مرتبطة باتفاقيات عالمية تخضعها للمعايير الدولية. ومن الممكن تهميشنا إذا لم نصل إلى هذه المستويات العالمية من حيث الشهادات والدرجات العلمية. ولابد أن تكون لنا هيئة للجودة والاعتماد، وأن تعمل هذه الهيئة فى مناخ ملائم حتى تتمكن من أداء أدوارها.

إن ما يستوجب الدرس هو بناء معايير قومية فى إطار المنافسة الدولية، ذلك أن المعايير العالمية نموذجية، بل إن بعضها يستحيل تطبيقها محليًا مثل: أعداد الطلاب فى المعمل، ومقدار الإنفاق على الطالب الجامعى سنويًا، وأعداد طلاب الجامعة.

وهكذا تتضح صعوبة تطبيق المعايير، كما أن وضع معايير من البيئة المحلية تواجه بوصفها بالتقليدية والتى فى ضوئها لن نصل إلى المستوى العالمى الذى يسمح لنا بالمنافسة والاعتماد.

وعليه فإنه من المناسب أن نحقق المعيار العالمى تدريجيًا فى ضوء مؤشرات، حيث يصبح المعيار العالمى حينئذ هو الهدف النهائى الذى نصبو إليه. وهنا يتوجب تصنيف المعايير القومية اللازمة لضمان الجودة لتختص بكلٍّ من: الإمكانات المادية والبشرية، وإدارة الجامعة، والعملية التعليمية، والبحث العلمى، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة. ولابد أن تقدم هيئة ضمان الجودة والاعتماد تقريرًا سنويًا عن حالة

الجامعات المصرية، وتقديم هذا التقرير يلزم كل جامعة بتعديل مسارها لمدة محدودة تمهيدًا لإعادة تقديم تقرير معدل عن هذه الجامعة أو تلك.

إن المعايير الجامعية تحدد مستويات الجودة فى منظومة التعليم العالى،وتعكس الرؤى المستقبلية للتعليم من حيث الخدمة المحاسبية والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والحرية الأكاديمية، وإحداث تحول فى مسيرة التعليم يرتقى بقدرة المجتمع على المشاركة، وتنمية مقومات المواطنة، والانتماء والديمقراطية لدى الطلاب، وترسيخ قيم العمل الجماعى والتنوع والتسامح وتقبل الآخر، والتعامل مع نظم معقدة وتكنولوجيا متقدمة، ومنافسة فى عالم متغير، واستحداث نمط من الإدارة الجامعية يرسخ مفاهيم القيادة ومجتمع التعلم، ويعزز نموذج التعلم النشط ذاتى التوجه، وتوظيف المعرفة ودعم قيم الإنتاج، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والتفكير الناقد والإبداعى. كما أن الأخذ بالمعايير فى التعليم الجامعى يسهم فى بناء قاعدة معرفية عريضة لدى المتعلم تتسم بالتكامل والفاعلية، وتحقق الالتزام بالتميز فى التعليم والقدرة على المتابعة والتقويم، وتساعد قدرة الاتساق الجامعية على التجديد والتطوير المستمر.

والمعايير فوق ذلك تحقق مبدأ الجودة الشاملة، وتعكس تنامى المجتمع وخدمته، وتلتقى مع احتياجاته وظروفه وقضاياه المتغيرة، ومجابهة المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية. وهى فى الوقت ذاته تخدم القوانين السائدة، وتراعى عادات المجتمع وأخلاقياته وتخدم أهداف الوطن وقضاياه وتفعّل أولوياته وأهدافه ومصالحه العليا.

إننا ننظر إلى المعايير باعتبارها وسيلة وآلية لإصلاح التعليم الجامعى، كما أننا نعنى بمعايير التعليم والتعلم الجامعى وما يجب أن يكون عليه المتخرجون فى الجامعة بحيث تتسع هذه المعايير التى تضع المنتج التعليمى الجامعى فى إطار المنافسة

العالمية لتشمل المعرفة التى يؤسس عليها أداء الطالب الجامعى، والظروف المحيطة المؤثرة على الأداء، والمقياس الذى بمقتضاه نحكم على هذا الأداء، ودرجة الكفاءة المتوقعة فى أداء الطالب الجامعى، والأدلة والبراهين التى يحكم فى ضوئها على كفاءة الأداء. ولأننا فى الجامعات المصرية نعمل فى إطار المعايير الدولية، فقد تم تحديد النتائج المرغوبة للبرامج التعليمية الجامعية فى كل قطاع من قطاعات التعليم الجامعى من حيث تحديد المعرفة والأداء، والوصول إلى الكفاءة فى الأداء، وتحسين المخرجات التعليمية بما يحقق التميز للجميع وليس للنخبة فى ضوء التغذية الراجعة المستمرة، والجماعية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتكامل المعايير وترابطها، والتأثر بثقافة المجتمع المصرى العربى المتدين.

إننا نؤمن بتحديث التعليم الجامعى من خلال معايير واضحة لقياس منتج التعليم، ولتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى الخدمة التعليمية فى ظل توجه جديد يتيح للقطاع الخاص والمجتمع المشاركة الفاعلة، ولتنشئة أجيال جديدة من الشباب على أعلى مستوى من العلم والمعرفة تؤهلهم لقيادة العمل الحزبى والوطنى فى كافة مجالاته.

بدون تعليق:

– الناتج القومى فى مصر لا يتجاوز 511 مليار جنية سنويًا أى ما يعادل 88 مليار دولار، نصيب التعليم كله فى الموازنة 24 مليار جنيه أى ما يعادل 4.2 مليار دولار، نصيب التعليم الجامعى: منها 5.5 مليار جنيه أى ما يعادل 0.59 مليار دولار، وهذا أقصى ما تتحمله الدولة فى هذا القطاع، وبالتالى يصبح نصيب الطالب الجامعى 743 دولارًا فى السنة وهو ما يعادل 1/ 50 فى بعض الدول المتقدمة (أمريكا – أوروبا) يستهلك من هذه المخصصات السنوية للتعليم الجامعى 90٪ أجور ومرتبات لأعضاء هيئات التدريس والعاملين.

- تنفرد الجامعات المصرية بكونها تعانى من اكتظاظ غير مسبوق، ولا يقابل هذا الاكتظاظ بإمكانات تعليمية تتناسب أو تقترب من المستوى المتعارف عليه دوليًا نتج عنه تدنى مستويات المتخرجين سواء من الناحية العلمية العامة أو التخصصية أو تكاملية بناء شخصية الخريج.
- إحصائية 2003 / 2004:

أعداد الطلاب فى جامعة القاهـــرة: 210.832

أعداد الطلاب فى جامعة عين شمس: 161.768

أعداد الطلاب فى جامعة الإسكندرية: 152.102

أعداد الطلاب فى جامعة طنطا: 112.171

أعداد الطلاب فى جامعة المنصورة: 107.931

بينما لا يجب أن تتجاوز الجامعة، من تعداد الطلاب، ثلاثين ألف طالب.

- تقابل هذه الأعداد الكبيرة إمكانات متواضعة من أعضاء هيئات التدريس، عدد أعضاء هيئات التدريس فى جامعة القاهرة 7317

أى أن لكل عضو هيئة تدريس نحو (29) طالبًا

وفى جامعة عين شمس (32) طالبًا

وهكذا فى باقى جامعات مصر. والنسبة المعيارية فى العلوم النظرية 1 : 25 والعمليـة **1 : 15** وهذا المعيار يصبح مضللاً إذا أخذنا به **مجردًا عن الساعات التدريسية حيث لا تقل عن 36 ساعة** أسبوعيًا ولا تقل عدد أسابيع العمل فى السنة عن **35** أسبوعًا.

ثالثًا: جامعاتنا وبرنامج للعمل الوطنى:

إن جامعاتنا فى حاجة لتبنى برنامج للعمل الوطنى محوره إعلاء القيم، وتقدير

دور العلم والعلماء، وبذل الجهد والسعى من أجل بناء مجتمع المعرفة، فلسفته تقوم على فكر تصميم المنظومة الذى يعنى برؤى مستقبلية تتراكب فيها العوامل العديدة التى تؤثر على توقع مستقبل يصعب تصوره نظرًا لتسارع الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية منذ منتصف القرن العشرين. إنه على جامعاتنا تبنى برنامج للعمل الوطنى يؤمن بأن الثروة الحقيقية المضمونة فى وطننا هم علماؤنا وأبناؤنا الذين لو أطلقت طاقاتهم بإعادة النظر جذريًا فى نظام التعليم ومؤسساته وآلياته يتقدم المجتمع بوثبة كمية، كما يؤمن بأن هذه الثروة البشرية هى الدرع الواقية والرادع الحقيقى والمسئولة عن تقدم الوطن ووضعه فى إطار المنافسة العالمية.

إن برنامجًا للجامعات للعمل الوطنى يجب أن يؤكد على أن العلم ركن أساسى من أركان بناء المجتمع الحديث، واعيًا بأن ما يخبؤه لنا القرن الواحد والعشرون يصعب التنبؤ به، فالتغيير قادم بسرعة، والتسارع تزداد وتيرته، وتزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعًا، ذلك أن بعض تكنولوجيات أوائل القرن الواحد والعشرين موجودة حاليًا فى فكر المبدعين، وبعضها على لوحات الرسم أو فى مراحل التجريب داخل المعامل والورش، غير أن 90٪ من التكنولوجيات المنتظر توليدها لم يبتكر بعد، وما تم إنجازه فى القرن العشرين سوف يبدو ضئيلاً أمام ما ينتظر توليده فى القرن الواحد والعشرين. وإن 90٪ من العلماء الذين أنجبتهم البشرية يعيشون حاليًا ومعظمهم فى الدول المتقدمة، والقلة الباقية التى تعيش فى الدول النامية لا يستفاد منهم فى تحديث الوطن لقصور النظم السياسية والممارسات الاجتماعية والثقافية، وتخلف الرؤى الاقتصادية، وغياب المناخ الملائم لنمو العلم والابتكارات، ويتطلب الأمر زيادة عدد العلماء والمهندسين القادرين على إنتاج المعلومات والنظريات والابتكارات التكنولوجية إلى أضعاف مضاعفة لما تم إعدادهم فى القرن العشرين.

إن جامعاتنا فى حاجة إلى برنامج للعمل الوطنى يؤمن بأن أهم مخرجات التعليم الجامعى ترتكز على إنتاج معلومات جديدة نتيجة البحوث والابتكارات والتطوير من أعضاء هيئات التدريس والخريجين ممن يجب أن تكون لهم مواصفات وسمات من أهمها : استقلال الفكر، والمبادأة، والتفكير الابتكارى والناقد وصولاً إلى التطوير المستمر، وحل المشكلات الجديدة بحلول متنوعة جديدة. ويتطلب ذلك أن تسعى الجامعات من خلال آليات متقدمة إلى الارتفاع بمستوى الكثير من القدرات لدى طلابها وأعضاء هيئات التدريس بها مثل: التحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء والتصور والتخيل والعمل ضمن فريق خصوصًا وأن حل بعض المشكلات يتطلب تعاون المهندسين مع علماء الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنسانيات، وتوليد مستقبل جديد تمامًا وليس مجرد التعايش معه، وتقبل مبدأ لانهائية العلم، والحرص على التعلم الذاتى، ورفع القدرة الذاتية إلى مالا نهاية خاصة لأعضاء هيئات التدريس، ووضع الفروض والنماذج والمحاكاة. إن ذلك يستلزم مناخًا جامعيًا وإمكانات وأجهزة وتمويل بشكل يختلف جذريًا عن الممارسات الحالية.

إن جامعاتنا فى حاجة إلى برنامج للعمل الوطنى جديد، لأن المناخ السائد، والأجهزة والآليات التى ترصد احتمالات التقدم، وتصنع القرارات، وتتخذ إجراءات التقويم والتقييم، بل ووسائل التغيير للعمليات والأداءات والإجراءات والتبادل مع المحيط المحلى والخارجى الموجود حاليًا كلها لا تصلح لمواجهة المستقبل، وإن على الجامعات إعادة النظر فى تغييرها بشكل جديد غير تقليدى. كما أن معدل الأداء وأحمال وواجبات أعضاء هيئات التدريس والطلاب تحتاج إلى مراجعة شاملة، كما أن مرجعيات الإمكانات من معامل وأماكن للدراسة ومكتبات وورش ومساحات خضراء للملاعب والهوايات وتقنيات متقدمة حديثة أو إمكانات الممارسات الاجتماعية والثقافية يجب أن تقنن وتوضع موضع التنفيذ فى

مدى لا يزيد عن عشر سنوات، كما أن الارتفاع المستمر لمستوى قدرات أعضاء هيئات التدريس واتصالهم بالمحيط العالمى ليس ترفًا، بل هو ضرورة حياة، وضرورة تفرغهم الكامل لهذه المهمة مع إعادة النظر فى مستواهم المالى والاجتماعى الذى يمكنهم من التركيز والاتساق والاستمرار فى البحث العلمى.

إن تحديث التعليم الجامعى لا يمكن أن يتم فى غيبة تحديث النظام السياسى والنظام الاقتصادى والممارسات الاجتماعية والثقافية وسيادة المناخ العلمى فى أعلى المستويات. وكل ذلك بالتوازن والتزامن، ومن غير المجدى إطلاقًا أن يتم ذلك بالتوالى، ومجال الحديث عن ذلك يخرج عن نطاق وطاقة الجامعات الحالية، فهو عملية دينامية متكاملة ولا يجب أن تعالج بطريقة شبه استاتيكية، بل بمؤسسات مستقلة محايدة مستمرة.

إن ما يجب أن نوصى به لتفعيل برنامج جامعى جديد للعمل الوطنى هو الأخذ بالأمور التالية :

- إنشاء أمناء للفكر يعنون برسم سياسة مستقلة بناء على وضع تصور بصير لمستقبل هذا الوطن، ويختار أفراده بصفتهم الشخصية ولقدراتهم الحقيقية بصرف النظر عن وظائفهم، وهم من المتخصصين فى مجال فلسفة التعليم ونظمه وأهداف الجامعات والمرجعيات الخاصة بالجامعات. وهنا لابد من أن نكف عن الإشادة بالناس لما يتولونه أو كانوا يتولونه من مناصب، فالمهم هو الشخص نفسه لا منصبه أو وظيفته التى تفتقد إلى المعايير.
- استقلال الجامعات فى شئونها ووضع قانونها ولوائحها وإدارتها بما فى ذلك مستوى الخريجين، ومستوى الملتحقين بها، وتحديد أعدادهم وطرق اختيارهم.
- إنشاء مؤسسات لصنع القرارات الحاكمة لأداء الجامعات وتمويلها واختيار أعضاء هيئات التدريس بها.

- تحصيل قرارات المؤسسات الجامعية بدون تدخل أية أجهزة أخرى.
- إتاحة المناخ العام الذى يعطى الفرصة الكاملة للمتفوقين والمبدعين لتحقيق ذواتهم، وخصوصًا حريات الطالب فى اختيار مستقبله وتخصصه. ويمكن اقتراح الأخذ بنظام الساعات المعتمدة الذى يتيح للطالب اختيار وتحديد مستقبله وقدرته على التعلم وإتاحة قدر كافٍ من المقررات التى تشبع طموح الطلاب.
- إنشاء آليات تعمل ضمن النظام العام للجامعة لمتابعة توصيات المؤتمرات والكلمات التى تصدر عن أولى الأمر والسعى نحو تحقيقها.
- إعادة النظر جذريًا فى قانون تنظيم الجامعات رقم 149 الصادر فى 1972م وتعديلاته بما فى ذلك الأجهزة والآليات والتمويل، وضمان عدم تركيز السلطة فى أيدى حفنة من الإداريين فى الجامعة.
- تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات حتى يتسم عضو هيئة التدريس بأن يكون : خبيرًا وميسرًا وموجهًا للعمليات التعليمية والتعلمية، وقادرًا على إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتى واستخدام مصادر التعلم، وموظفًا للتكنولوجيا فى عمليات التعلم المستمر ومستخدمًا المستحدثات التكنولوجية والتقنيات الحديثة فى أنشطته العلمية والبحثية والتعليمية والتقويمية، ومرتبطًا فى أنشطته وأدواره بمؤسسات جامعية وإنتاجية دولية، ومتمكنًا من تخصصه الأكاديمى ومدركًا العلاقات بين تخصصه والتخصصات الأخرى، وواعيًا ومتابعًا قضايا العصر ومشكلاته والتطورات على اختلاف أنماطها مكونًا رأيه فيها، ومرنًا فى إدارة المواقف التعليمية والبحثية الجديدة متفاعلاً مع طلابه، ومتقبلاً للتدريب المهنى ومحترمًا للرأى الآخر ومقدرًا للنقد ولثقافة الآخر، وقادرًا على المواءمة بين تقديم الخبرات الجديدة والمستوى العقلى للطلاب.

يضاف إلى كل ما سبق ضرورة تعديل نظام القبول فى الجامعات ليتواكب وخصائص التعليم الجامعى عالميًا، من حيث تحديد كل جامعة لأعداد الطلاب المقبولين سنويًا فى الكليات والأقسام التابعة لها فى ضوء طاقاتها المادية والبشرية، وزيادة عدد الجامعات بحيث يتراوح عدد الطلاب فى الجامعة الواحدة بين أربعة آلاف وأربعين ألفًا، منهم 25٪ على الأقل من المتخصصين فى المجالات العلمية، وبحيث تزداد أعدادهم كلما تعمقنا فى عصر المعلومات، كما يزداد الطلب على تخصصات الخدمات فى الأنشطة الاقتصادية من بنوك وتأمين وسيادة. ويجب أن يختار الطلاب بمعايير تحقق لهم الحق فى تحديد مصائرهم واختيار تخصصاتهم وكذا المقررات الدراسية داخل التخصص. إن هذا الوضع الجديد المقترح يستوجب :

- اعتبار الحصول على شهادة الثانوية العامة المعيارية المطابقة للمستويات العالمية شرطًا ضروريًا للالتحاق بالجامعة ولكنه ليس كافيًا.
- القبول فى الجامعات بعد النجاح فى هذه الشهادة الثانوية العامة الجديدة المطورة يخضع لاعتبارات القدرات والمواهب وسمات الشخصية اللازمة للنجاح فى تخصص معين، والتى يحددها مكتب متخصص فى الانتقاء الجامعى فى داخل كل جامعة إداريًا وكل كلية فنيًا، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية إذا كان ذلك ضروريًا، ولكل كلية أن تقترح السمات والخصائص التى تميز الطلاب النابهين، والتى يمكن أن يختار من بينهم لتلائم التخصصات المختلفة.
- ينظم مكتب التنسيق آليات القبول، حيث إن لكل جامعة أو كلية شروطها، ولكل تخصص علمى متطلباته ، ويلحق الطالب بالجامعة والتخصص المراد الالتحاق به عند استيفاء هذه المتطلبات بصرف النظر عن سنة حصوله على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، والتى يمكن وزنها ومعايرتها كلما استنفد الطالب وقتًا أطول لاستيفاء المتطلبات.
- تعتمد الكليات والأقسام على نظم مختلفة لقبول طلابها، فقد يكون ذلك من

خلال فترة زمنية يقضيها الطالب فى مصنع أو مؤسسة أو فى جامعة ليستوفى شروط القبول فى الكلية لتوفيق أوضاعه بالنسبة لتعلم التخصص. وهناك بدائل ثلاثة فى هذا الإطار: استيفاء مستويات أعلى من الثانوية العامة مثل النظام الإنجليزى للمستوى المتقدم، أو قضاء سنة إعدادية أو أكثر كقاعدة أساسية للدخول فى التخصص، أو إجراء اختبارات وبناء عليها يتم دراسة مقررات لتسد نواقص فكرية أو مهارية محددة. تلك هى أمور علمية وتعليمية يستوجب الأخذ بها حتى يتحول خطاب عيد العلم إلى برنامج قومى للعمل الوطنى.

إن طلاب الجامعة فى عصر العولمة يفتقدون فهم الآخر فهمًا سليمًا، الأمر الذى يتطلب تضمين برامج التأهيل المهنى الجامعى مهارات الحوار بين الأديان للانفتاح على الآخر، والتأكيد على نقاط الالتقاء والتواصل بين الناس على اختلاف معتقداتهم وأجناسهم، والأخذ بآلية الحوار يشكّل إطارًا واسعًا يساعد الجميع على الوعى بتقاليد وأعراف بعضنا البعض الآخر، ومدارسة ما يلتقون حوله وما يختلفون فيه، من أجل تعميق نقاط الاتفاق وتفهم نقاط الاختلاف والقبول بها على قاعدة احترام الآخر. إن الحوار بين الأديان وسيلة للمعرفة كما أن المعرفة وسيلة للتواصل ونبذ جميع أشكال التزمت والتعصب والإرهاب والتطرف وتوهم امتلاك الحقيقة المطلقة. نحن أخوة فى أسرة واحدة تنتسب إلى رب واحد، ونحن أخوة فى الإيمان بالوحى والنبوة والرسالة، ونحن أخوة فى الإيمان باليوم الآخر، وأن هناك جزاءً وعقابًا وثوابًا وجنةً ونارًا، ونحن أخوة فى الالتزام بالقيم الأخلاقية التى جاءت بها الرسالات السماوية. والحوار بين الأديان واجب دينى ومطلب حضارى وضرورة أمنية، وفيه إيمان بالتعددية الثقافية واحترام للخصوصيات الدينية والحضارية. ومنطلقنا جميعًا فى حوار بين الأديان وبين الحضارات عمارة الأرض وعبادة الله والسعى فى إطار أسرة بشرية واحدة من أجل خير البشرية فى قرية كونية مسامية الجدران.

إن جامعاتنا فى حاجة إلى تأكيد نزعة إنسانية واضحة المعالم لدى الطلاب، تنطلق عن انتماء قومى يتجلى فى أن معالجة مشكلات التنمية البشرية بصور متجددة دائمًا ترتبط أبدًا بالوطن العربى الكبير، تخاطب العقل العربى والضمير العربى والانتماء العربى، وتناقش مشكلات وقضايا الوطن بفكر تحليلى ناقد لبناء أمة عربية للألفية الثالثة بأصالتها وهويتها وثقافتها التى تمزج بين حضاراتنا وماضينا المشرق وفكر مستقبلى منفتح على العالم كله غربه وشرقه، شماله وجنوبه، غايته خير الجميع. جامعاتنا فى حاجة إلى تبنى فكر جديد ووعى جديد لطالب عربى للألفية الثالثة محوره مسيرة الديمقراطية الحرة المتنامية التى تستهدف مخاطبة الإنسان العربى أينما كان عقله وروحه ووجدانه وسلوكه بغية تغيير الذهنية اليوم قبل غد، وتجديد منظومة الحياة قطريًا وقوميًا فى كل أبعادها وجوانبها، وبحيث تجعل الطالب الجامعى متلاحمًا مع الواقع والمتوقع، مشتبكًا مع الأحداث والحوادث فى تربتها مستشرفًا غده ومستقبله، وهو فى مسعاه يمتد عقله وقلبه ليشمل القرية الكونية الصغيرة مسامية الجدران حتى يتبلور للتنمية الشاملة فى ربوع عالمنا العربى رصيد من الفكر التربوى والرؤى والبدائل والخيارات المستقبلية.

جامعاتنا فى حاجة إلى مزيد من حرية التفكير والتعبير حتى تلتقى حكمة المسنين واقتحامات الشباب ذوى الرأى الثاقب والوعى الناقد والفكر الجسور، وحتى يتوافر لطالب الجامعة زاد ثقافى وعلمى وأدبى وفنى فيه تتكامل معارفه وتعلو حضارته الإنسانية فى مسيرة عالم ما بعد 11 سبتمبر، وحتى يثرى المجتمع بالفكر وقوة المعرفة لتحقيق التنمية والتقدم على أسس علمية متمتعًا بروح المبادرة التى يفوز فيها فكر ثقافة التفاوض الإيجابى اللازم لتحقيق انطلاقة واسعة نحو المستقبل، وبإيقاع متوافق للتحرر من فكر الجزر المنعزلة والتخلف وترسيخ القائم السلبى.

جامعاتنا فى حاجة لاستخدام لغة حماسية عاطفية متقدة مع الطلاب حيث

يتطلبها سياق الواقع لاستنهاض العزائم حتى ينضم إلى المباراة الفكرية حيال القضايا المطروحة على الساحة كل ذى رأى وفكر ليشارك فى إحداث التغيير المنشود، وتصحيح أوضاع آن لها أن تنمحى وتزول لتحقيق نقلة نوعية من الوضع القائم إلى المستقبل القادم، ولابد هنا من تزويد طلابنا بمهارات الفكر وأفعالنا، وفى مقدمتها الصمت على أوضاع شتى، وممارسات مهدرة للجهد والوقت والمال والتى ترجع إلى الاستسلام لطغيان بعض الأعراف العربية الخاطئة التى توارثناها، وهى أعراف تتعدد أشكالها وصورها وتترسخ فى حياتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية الأمر الذى يؤدى إلى تخلف مسيرة أمتنا العربية نحو التغيير لمجتمع قوة المعرفة وعصر ثقافة المعلومات.

طلابنا فى جامعاتنا لابد أن يدركوا أن صناعة المستقبل العربى تبدأ من (هنا) وفق تصور إرادى وطنى قومى واعٍ يبدأ من الغد برؤى الغد بعيدًا عن الفكر الماضى، ويحركه خياله عن المستقبل ليحقق تقدمًا نحو المستقبل ومعايشته، خاصة إذا ما وضع خياله فى إطار وفاق وطنى يعبئ الطاقات والموارد، ويركز على منطلقات النظرية النقدية فى التحليل والكشف والتوظيف الاجتماعى والأيديولوجى القومى الذى ينظر إلى أمة العرب باعتبارها جسرًا واحدًا.

وطلابنا فى الجامعة لابد أن نكفل لهم حرية التفكير وحرية التعبير ونفسح لهم المجال للإبداع الفنى والأدبى حتى يعبروا بصدق عن أفكارهم وآرائهم دون النظر لمعتقداتهم واتجاهاتهم. إن السعى فى هذا المنحى يعد معبرًا وجسرًا لتغيير الواقع وآلياته لدفع عجلة التنمية داخل الوطن وخارجه وتطوير البيئة وحل مشكلاتها بالمواجهة العلمية لتحديات الحاضر، ووضع الحلول والرؤى التى تنقلنا إلى المستقبل.

إنه يتوجب على الجامعات أن تضع قضايا المجتمع الداخلية والخارجية والمحلية والقومية والدولية فى إطار النقاش والحوار الطلابى والجامعى باعتبار أن ذلك

نضال اجتماعى تكتسب من خلاله الأفكار وضوحًا ونضجًا وعمقًا لفهم طبيعة الأزمات والمشكلات والتحديات كشفًا عما يكون قد شابها من خلل وقصور، وتأكيدًا على ما تقدمه من حلول ورؤى لخدمة مسيرة التنمية الشاملة، وتعرية لما يواجهها من فقر الفكر أو أحادية الرؤية لدى بعض أصحاب الياقات البيضاء، واستشرافًا لما يكون عليه المستقبل، ناهيك عن مدارسة التجارب الناجحة الوافدة إلينا أو النابعة من ثقافتنا وواقعنا وتراثنا والتى تمثل قيمنا وتساعد فى تشكيل عقل الطالب الجامعى ووجدانه والسعى المتواصل حتى يفكر طلاب الجامعة عالميًا ويطبقون محليًا ويجعلون كل ما هو غير عربى لخدمة كل ما هو عربى.

ويتوجب على الجامعات بعد ذلك أن تدرب الطلاب الجامعيين على الارتقاء بأساليب التعبير بالمزاوجة بين المنهجية العلمية والمعالجة الفنية التى ترقى إلى التثاقف والحوار المتواصل النافع والمؤثر فى أوضاعنا، أو فى العدول عن سياسات وإجراءات أو تطورات تطغى سلبياتها على إيجابياتها. كما أن التحيز الذى يواجه الحيادية فى أساليب التعبير يعنى تدريب الطلاب على اتخاذ موقف خاص يتخذه كل طالب جامعى عن قناعة، وفى حرية فى سياق فهم ناقد قائم على ترجيح موقف معين على مواقف أخرى، وكأنها بدائل لها ما يبررها. وهى فى مجملها ترتبط بالالتزام والانتماء القومى، وتجمع بين الإقناع والاقتناع، وتعكس انشغالاً واضحًا بهموم الوطن نتيجة تحديات فكرية ومجتمعية متجددة. وعلى الجامعة أن تلفت نظر الطلاب إلى المدرسة النقدية، وفى الوقت ذاته إلى العوائد القومية وما ننشده من نتائج اقتصادية واجتماعية للفرد العربى والمجتمع العربى.

إن التعليم عن بعد هو تعليم معزز بالوسائط التقنية المتعددة التى يمكن عن طريقها ضمان تحقيق اتصال مزدوج بين المعلم والمتعلم، ويتم ذلك داخل تنظيم حقيقى أو افتراضى يضمن توفير المادة التعليمية وتأمين عملية توصيلها، وتوفير فرص الإرشاد والتوجيه والتقييم والتطوير للأداء وفق برنامج محدد. إن الطرق

الجديدة لتداول المعرفة ونشرها وإنتاجها تعتمد بشكل أساسى على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وتفعيل دنيا الكمبيوتر، وهذه التكنولوجيا تعتمد على استخدام المعرفة وتطبيق ما تنتجه مراكز البحوث والجامعات من أبحاث علمية أساسية وتطبيقية. وترتب على ذلك أن المؤسسات التعليمية لديها فرص لإنشاء أشكال جديدة من الصيغ التعليمية تقوم على التعاون الإلكترونى والانتقال من توظيف الطالب للتكنولوجيا فى التعليم إلى توظيف المؤسسة للتكنولوجيا واعتبار المتعلم فاعلاً رئيسًا فيها، ويتم ذلك عن طريق إحداث التحسينات التعليمية والتكنولوجية فى الأساسات والهياكل المنظومية والبرامج والمقررات وطرائق التعليم بغية توفير جودة التعليم، وتقليل التكلفة التعليمية التى تتحملها على المدى الاستراتيجى. وهذه الصيغ التعليمية تحقق فرصًا تعليمية أكثر تنوعًا بما تقدمه من مستويات تعليمية جديدة على المستوى المحلى والعالمى سواء فى التعليم النظامى أو فى التدريب موظفة إمكانات الشبكة العالمية للاتصالات فى سياق ينظم العمل التعليمى، تحت إدارة عدد من المؤسسات المتعاونة والمتعددة الاختصاصات لصالح الأداء وجودته فى تشاركية ومسئولية تامة.

إن هذه المؤسسات المتعاونة فى تحقيق التعليم عن بعد تسعى إلى توفير نماذج ومقررات ودرجات علمية للمتعلمين أفرادًا وجماعات ممن يتعاونون معها فى إطار الصيغة التعليمية المفترضة مما يحقق تفعيل الوقت الحقيقى وتسريعه. إنه إثراء للبيئة التعليمية الافتراضية يتم أيضًا بواسطة القيادات التعليمية أكاديميين واقتصاديين وسياسيين على حد سواء، وما تقدمه من آليات متعددة، وكلها يؤدى إلى تكوين الجامعة الافتراضية التى أخذت بها جامعات متقدمة فى كندا وأفريقيا وأستراليا وأمريكا.

إن تكنولوجيا الاتصال والشبكات المتنامية فى العالم سريع التغير تعزز الجامعات الافتراضية، وتفتح الطريق أمام الطلاب الذين يتطلعون إلى الالتحاق بالجامعات

بحيث يستفيدون الاستفادة القصوى من الوقت بصيغ تعليمية غير نمطية عن طريق الشبكة التعليمية المحلية أو العالمية التى تزيد من حجم الاختيارات التعليمية للتفاعل بين الطلاب والكليات الجامعية من جهة وبين الطلاب والخبراء الخارجيين من جهة ثانية، فى إطار تعليمى ييسر عملية الاتصال والحصول على خبرات تعليمية مباشرة تجنبهم قيود الزمان والمكان.

إن الأخذ بالجامعات الافتراضية قضية أساسية وضرورية فى عالمنا العربى، ذلك أننا نعيش ثورات علمية وتكنولوجية ألقت بظلالها على مسيرة التنمية ومسيرة التعليم، ولمواجهة تحديات تطوير المؤسسات التعليمية حتى ترتبط بسوق العمل المتغيرة محليًا وعربيًا وعالميًا، ناهيك عن قلة الموارد المالية المخصصة للتطوير الجامعى المنشود مع تزايد الطلب على التعليم العالى والجامعى، والدعوة إلى استمرارية التعليم والتدريب. كل ذلك يتطلب تفعيل صيغ التعليم عن بعد التى توظف الوسائط التكنولوجية المتقدمة لتحسين جودة التعليم، وتقليل التكلفة المالية والبشرية، وزيادة الحجم المستهدف للخدمات التعليمية المقدمة.

إن ما يعزز الدعوة إلى تبنى فكر الجامعات غير التقليدية يتمثل أيضًا فى أن التعليم عن بعد له أشكال كثيرة : يرتبط بعضها ارتباطًا مباشرًا بالتعليم الجامعى التقليدى ومن داخله يعمل كوحدات للتعليم عن بعد، ويأتى بعضها الآخر فى أشكال مستقلة للتعليم الجامعى مثل الجامعة المفتوحة، وكذلك الجامعة متعددة الجنسية ثم الجامعة الافتراضية. وكلها يتطلب تغيير ثقافة التعليم الجامعى وتدعيم هذا الفكر الجديد للتعليم الجامعى، حيث إنها تقابل بهجوم مجتمعى يقلل الثقة فيما تمنحه من شهادات، ويشكك فى قدرات المنتج التعليمى مقارنة بما تقدمه الجامعات التقليدية من مخرجات تعليمية، أضيف إلى ذلك محدودية التجهيزات التكنولوجية والكفاءات البشرية والإدارية فى الجامعات الجديدة.

إن السياق المحيط بالتعليم العالى والجامعى يشهد كثيرًا من التحولات التى تؤثر

على منظومة التعليم الجامعى ووظائفه، وهى تحولات ترتبط بمقرر العمل الجامعى واتجاهاته وبمنظومة التعليم العالى وبالتطور التكنولوجى المتسارع، ويتضح ذلك من خلال:

- التعليم مدى الحياة ضمن ضرورات العصر الحديث، وذلك أن 75٪ من العمالة الحالية فى حاجة إلى تدريب مستمر حتى يسايروا تحولات بيئة العمل.
- فترة الصلاحية للدرجة العلمية التى يتم الحصول عليها من الجامعات التقليدية تقدر بنحو خمس سنوات حيث التطور السريع للعلوم بكل أنواعها، حيث إن المعرفة اليوم تتضاعف كل سبع سنوات.
- مناهج التعليم الجامعى تتأثر ببيئة العمل وتقاليده وهياكله، وعليه تتحول الجامعات من مؤسسات تمنح درجات علمية إلى برامج متنوعة تؤكد على الكفاءات المتجددة وإعداد ما يلزمها من حزم المعرفة التى تقوم على التعلم الذاتى.
- البراعة فى استخدام التكنولوجيا كفاءة أساسية مطلوبة فى القوى العاملة، وهو ما يجعل 90٪ من القوى العاملة تستخدم الآن التكنولوجية المعلوماتية بأسلوب فردى أو جماعى.
- التوظيف الخارجى أحد أساليب الحياة الحديثة، فهناك 50٪ من العمال فى الولايات المتحدة الأمريكية يعملون من منازلهم فيما يطلق عليه المؤسسة القومية للعمل فى البيت.
- التغيرات الديموجرافية ارتبطت بالمستهدف من خدمة التعليم العالى، فبعد أن كانت الفئة المستهدفة تقع فى الشريحة العمرية من (18 — 23) سنة اتسعت لتشمل الكبار من العاملين فهم أكبر فى أعمارهم الزمانية والثقافية والحياتية ولديهم طلب متفجر على التعليم العالى.
- تزايد التأكيد على عالمية المقررات الدراسية الجامعية، حيث عملت العولمة على

توفير فرص مشاركة بعض المؤسسات فى عمليات التدريس والبحث عبر العالم وتحقيق إمكانية النفاذ عبر الحدود الدولية خلال الإنترنت.

- تواصل صعود التكنولوجيا الرقمية وتضاعف سرعتها كل (18) شهرًا، مما يؤثر على تقليل زمن التعلم، بحيث يوظف الزمن بطريقة تثرى أنماط التجارة والأعمال فى تفاعل مع التعليم، وتزايد معدلات الاختراق التكنولوجى لعالمى البيت والعمل.
- الوسائط المتعددة توفر 80٪ من احتياجات الطلاب المعرفية حول الدراسة الجامعية ويتبقى 20٪ يعتمد على نشاط الطلاب والأساتذة للقيام بالعمليات التعليمية.
- الجامعات تحاول البحث عن طرق جديدة لإنجاز مهامها بجودة وكفاءة وفى إطار تنافس مع مثيلاتها للحصول على الاعتماد اللازم لاستمرارها وتطوير أدائها، وفى هذا السياق يأتى التأكيد على المحاسبة والمسئولية والمتابعة لخطوات الأداء وتقييم النتائج.
- مشاركة الطلاب فى صناعة بيئة التعلم لتحسين مهاراتهم واختيار المقررات التى تساعدهم على الحصول على وظيفة مرموقة، ولذلك فهم يناقشون ويختارون تخصصاتهم، ويحاسبون مستويات الأداء للمؤسسة الجامعية ومطالباتها بجودة هذا الأداء.

إن كل ما سبق يدعو إلى جامعة افتراضية باعتبارها مؤسسة اعتبارية تقوم بتوفير الفرص التعليمية العالية مستخدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوصيل خدماتها وبرامجها ومقرراتها ومد الطلاب بالتدعيم الأكاديمى، وتوفير الخدمات التعليمية والأنشطة المطلوبة لها كجامعة من حيث : الإدارة وتسويق خدماتها الجامعية، وتسجيل الطلاب، وتحديد الرسوم والمصروفات، وأعمال التقييم والمتابعة لجميع عناصرها وتوفير التسهيلات فى عملية التعليم والتعلم. وعليه فإن الجامعة

الافتراضية حقيقة واقعة فى كل الأماكن التى تغطيها شبكة الإنترنت العالمية، يتعلم من خلالها الطلاب وفق جهدهم الذاتى مع توفير التغذية الراجعة للمتعلم لتحقيق التقدم ووضع مواد التعلم ومصادرها ويسر عمليات التقويم.

رابعًا: مفاتيح التميز فى التعليم:

الجودة النوعية فى التعليم هى القيمة المضافة لتحصيل التلميذ نتيجة لوجوده فى مدرسة ما، وهى محصلة لتفاعل مجموعة من المدخلات والعمليات المدرسية، وتقاس بثلاثة مؤشرات: الأول تقرير التباين فى تحصيل التلاميذ من مدرسة إلى مدرسة أخرى، والثانى التأثير فى قرار التلميذ فى أن يتعلم أو لا يتعلم أى الاستمرارية فى الدراسة ومواصلة التمدرس فى مقابل التسرب وترك المدرسة، والثالث منهجية التحصيل واستراتيجيات التعلم وكيفية التعلم، وهل يكرس المتعلم جهده للحفظ والاستظهار، أم للاستكشاف والاكتشاف والإبداع وحل المشكلات؟ والجودة النوعية هى دالة خطية، تعامل التحصيل على أنه المتغير التابع المعتمد، والمتغيرات المدرسية الأخرى وهى المدخلات والعمليات على أنها المتغير المستقل.

إن الجودة النوعية فى التعليم مؤشر لجودة الحياة وارتفاع معدلات التنمية البشرية المستدامة، وهى أيضًا أداة فعالة لتحقيق التقدم للمجتمع وتمكينه من التنافس ومواجهة تحديات المستقبل، وضياع الجودة النوعية من التعليم يؤدى إلى مجموعات من الأزمات والفجوات من أهمها:

- فجوة المعرفة حيث لا يتمكن المتعلمون من استكشاف المعرفة واكتشافها لأن عقولهم توقفت عن الحفظ والاسترجاع ولم تتدرب على قدرات التخيل والإبداع.
- فجوة التعليم حيث ترتفع معدلات الأمية نظرًا لعدم الاستيعاب الكامل من ناحية، وتسرب التلاميذ من المدارس قبل إتقان المهارات الأساسية للتعلم

من ناحية أخرى، وفى ذلك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهو حق التعليم للجميع.

- فجوة الكفاءة أو فجوة التمدرس لعدم إتاحة اليوم الدراسى الكامل والتعليم على امتداد السنة.
- فجوة التقوقع وتعنى انعزال النظام التعليمى عن الأنظمة التعليمية المتقدمة وعدم الأخذ بالمعايير العالمية للتقويم فى التحصيل الدراسى، مما يحرم الطلاب حق المشاركة فى المسابقات الدولية للتحصيل الدراسى مثل أولمبياد العلوم والرياضيات.

إن الآثار السلبية لضعف الجودة النوعية فى التعليم يكمن فى ضعف المردود التنموى للتعليم، وفى انخفاض تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادى والتنمية الشاملة ويصبح تأثير التعليم على التنمية تأثيرًا هامشيًا لا يكافئ المنصرف عليه، لأن المنصرف على التعليم لم يذهب إلى حيث يجب نتيجة ضعف الجودة فى التعليم التى أفرزت مجموعة من المشكلات من أهمها:

- ضعف دافعية الإنجاز فلم ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتحقيق الحراك الاجتماعى والاقتصادى، حيث إن مشروعات التنمية يتم تشغيلها وإدارتها من قبل العمالة الوافدة.
- تشوهات هيكلية فى سوق العمل حيث تسوده قيم اجتماعية معاكسة للتنمية مثل حق المرأة فى العمل والتحول من الاقتصاد كثيف الاستخدام للأيدى العاملة على الاقتصاد كثيف الاستخدام للمعرفة والتقنية دون أن يواكب ذلك استجابة حقيقية من التعليم لتوفير العمالة فائقة التدريب تزداد الاعتماد على العمالة الوافدة.
- تشوهات هيكلية فى بنية الأنظمة التعليمية مما عكس إسهام التعليم فى التنمية، ومن هذه التشوهات المناهج النظرية والتحصيل اللفظى والارتباط بالشهادات

والتوسع الأفقى والاعتماد على الاختبارات اللفظية التى تقيس الحفظ ولا تقيس مستوى المهارة والكفاية، وعدم ربط التعليم بالعمل المنتج، ووجود خلل فى هيكلية وبنية التعليم الثانوى يتمثل فى التشعيب والتنوع وأحادية الوظيفة.

- انفصام المدرسة عن المجتمع، وعدم توجهها للإعداد للحياة القائمة والقادمة، فمناهجها وخبراتها من صنع الماضى، ولا يمكن أن نعدّ الشباب للمستقبل بخبرات ماضية.
- لا تتمكن المدرسة من إعداد مخرجات تتكيف مع التغير وتتفاعل مع محاذير المستقبل وتحدياته، لأنها لا تملك المهارات المستقبلية مثل التصور والتحسب وتحليل البدائل والسيناريوهات واتخاذ القرار وإدارة الأزمات.

إن هناك فريقًا يرفض الوظيفة الاقتصادية والتنموية للتعليم ويعتبر مؤسسة التعليم مؤسسة للتثقيف والتنوير وليس للتوظيف والإنتاج، وقد نسى هؤلاء أن مفاهيم العلم للعمل والتعليم للتنوير فقط لم تعد صالحة لمعطيات وتحديات الألفية الثالثة، ولم يدركوا أن التعليم الجيد لا يوظف فقط إنما يخلق فرصًا للعمل لأنه تعليم يستشرف المستقبل، ويستشرف اتجاهات الصناعة والاقتصاد، كما أن التعليم الجيد يستثمر الطاقات البشرية إلى أقصى طاقاتها المبدعة وينمى فى العقل البشرى كامل إمكاناته التى خلقه الله من أجلها، وفى مقدمتها الاكتشاف والاستكشاف والنقد وبناء المعرفة والتخيل والتصور والإبداع والإتقان والعمل.

إن المنتج التعليمى فى حاجة إلى مراجعة وتقويم، ولابد من تطوير الطاقات البشرية مما يستدعى رؤية متكاملة لإصلاح التعليم، رؤية أساسها التشخيص الصادق والأمين لحالة التعليم ولمخرجات التعليم، رؤية تستشرف المستقبل وتقوم على أن التعليم هو مفتاح التقدم وأداة النهضة وهو ما يفرض إصدار قانون لإنشاء هيئة للاعتماد وضمان الجودة فى التعليم، مما يوفر الأساس التشريعى والقانونى لتوفير الجودة النوعية وجعلها التزامًا مجتمعيًا وإلزامًا تربويًا، وهو أيضًا ما يفرض

أهمية المشاركة المجتمعية فى تخطيط وإدارة شئون التعليم وتحقيق منهجية مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ وإعطاء المحليات دورًا حقيقيًا فى إدارة العملية التعليمية. ولابد من مشاركة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وقادة المجتمع المحلى فى تطوير التعليم، ولابد أن يلعب القطاع الخاص دورًا أكثر حيوية وفاعلية فى بناء المدارس والجامعات لأن مصادر التمويلات الحكومية وحدها لم تعد كافية لتوفير تعليم أفضل لاعداد أكبر وتحقيق معدلات عالية من الجودة والتميز، وهذا ما يفرض الاهتمام بالعناصر الرئيسة المشكلة للجودة والتميز فى التعليم وهى:

- الأهداف التى يسعى النظام التعليمى إلى تحقيقها لابد أن تكون أهدافًا استراتيجية طويلة المدى ترتبط برؤى عقلانية، وتدور حركتها فى فلك التنمية الشاملة، ولابد أن تكون هذه الأهداف مستشرفة للمستقبل قابلة للتنفيذ داعمة للتقدم.
- المناهج الدراسية وطرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم، حلقات متكاملة لابد أن يتم تخطيطها وتطويرها وفقًا للأساليب العلمية والحديثة، وأن تساير الاتجاهات العالمية المعاصرة، فلم تعد المناهج خبرات كلامية تقدم فى كتاب، وإن المنهج الحديث تخطيط وتنظيم فرص التعلم، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم. ولابد أن يكون المنهج متنوع الأوعية، فبالإضافة إلى المطبوعات هناك السمعيات والمرئيات والإلكترونيات والتكنولوجيا متعددة الوسائط، وجميعها تستهدف تنظيم حواس المتعلم وزيادة الكم والكيف التعليمى، ولابد من استخدام طرائق للتدريس غير مباشرة تنمى فى المتعلم قدرته على المشاركة والتفكير والتأمل والإبداع حتى يبنى المتعلم ويطور المهارات الحياتية والكفايات والطاقات الإنتاجية ويتقن سلوك المواطنة، ويتكيف مع التغير المتسارع بثقة واقتدار.
- كفايات المعلمين والمديرين التى تمكنهم من أداء أدوارهم الجديدة والمتغيرة

حيث تغير دور المعلم من الدور التسلطى القهرى الذى كان يجعله حامل مفاتيح المعرفة إلى دور المرشد والميسر للعملية التعليمية والمشخص لمشكلات التعلم والمشجع للمتعلم على أن يفكر فى معنى التعلم وفى توظيفه فى العمل والإنتاج وحياة المواطنة ومواجهة المستقبل. أما دور المدرسة فقد تحول من الإدارة التسييرية التى همها الثواب والعقاب وتحقيق الانضباط والهدوء داخل المدرسة إلى الإدارة الاستراتيجية التى تفكر فى مستقبل التعليم وتحسين العلاقة بين المدرسة والمجتمع وإعادة ثقة الأسرة بدور المدرسة فى تربية الأبناء، وهو مسئول أمام الإدارة العليا وأمام المجتمع المحلى عن تحقيق الأهداف الجديدة للمدرسة.

- عمليات وأساليب وأدوات التقويم، إن عنصر التقويم من أهم عناصر الجودة النوعية للمدرسة، فهو يساعد على معرفة التباين فى مستوى التحصيل من مدرسة إلى أخرى، ويرشد إلى مدى نجاح المدرسة فى جذب التلاميذ للانتظام فى العملية التعليمية، ويبصر بمدى إتقان المتعلمين لاستراتيجيات التعلم المتميز والتعلم الذاتى والتعلم المستمر والتفكير المبدع وإتقان مهارات الحياة، وتوظيف التكنولوجيا فى المزيد من التعليم الذاتى والمستمر، وتطوير أساليب التقويم لتتجاوز الاختبارات التحصيلية اللفظية التى تقيس استرجاع المعلومات إلى الاختبارات التشخيصية والقياسية للاستعداد الدراسى والميول التعليمية والمهنية، وأن تتوافر فى أدوات التقويم معايير الشمول والصدق والثبات والتنوع والتراكم بحيث يكون لكل متعلم ملف تقويمى يسجل فيه مدى تقدمه الدراسى، ومدى نموه وتحركه نحو تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة وذلك طوال العام الدراسى.

إن التعليم مكانته فى أولويات الاستثمار القومى؛ لأنه استثمار فى تنمية الموارد البشرية، وهو أفضل أنواع الاستثمار على المدى البعيد. وما نحتاجه الآن هو حسن

إدارة هذه الموارد، وحسن الاستفادة من برامج التمويل الخارجى للتعليم من منح وقروض وجعله ملبيًا لاحتياجات فعلية، وموجهًا لحل قضايا ومشكلات استراتيجية تدعم عناصره الجودة والتميز فى النظام التعليمى.

إن القضية المحورية التى يجب أن تحظى باهتمام التربويين منظرين وممارسين ميدانيين على السواء هى نوعية التعليم الذى يشكل شخصيات المتعلمين، وعليه فإنه يتوجب الالتفات إلى المعلمين فهم الذين يحددون ما يأخذ طريقه إلى الفصول الدراسية مزارع الفكر الإنسانى، والوعى بمكونات المناهج الدراسية التى تقدم إلى المتعلمين واستراتيجيات تقديمها وتقويمها. وإنه يتوجب أن نؤثر بصورة قوية على الطريقة التى يفكر بها المعلمون والتى بها يعملون، كما أن يتوقع أن تكون المناهج الدراسية الحالية مؤسسة على المعايير العالمية وأن يكون التشريع الخاص بالمحاسبية قد شاع فى مؤسساتنا التعليمية، حيث إن هذه المداخل تنشد تحسين استدامة نوعية تدريس المعلمين وتعلم المتعلمين بشرط أن يتقنوها ويفهموها ويعملوا وفقًا لها.

إن تحسين نوعية التعليم تتطلب دليلاً للمعلمين على أن يتكون لديهم إحساس بالأهداف وكيفية تنظيمها حتى يفهموها بوضوح ويطبقوها بسهولة على نحو ملائم، وقد يساعد هذا الدليل الجديد المعلمين على تخطيط وتوجيه التعليم المناسب، وتصميم مهام واستراتيجيات لتقييم صادق، والتحقق من أن هناك تناظرًا أحاديًا بين التعليم والتقويم من جهة والأهداف من جهة أخرى. هنا لابد أن يتسع الدليل دومًا لمداخل تعليمية تعلمية حديثة ولاستعمال مفاهيم تربوية ونفسية جديدة، والاتساق مع الفكر النفسى التربوى العالمى الجارى وتقديم أمثلة واقعية استرشادية فى هذا الدليل حتى يساعد المعلمين فى فهم وإدخال تحسينات جوهرية على الأداء وممارسة التدريس والأنشطة التعليمية التقويمية. إن المعلمين مشغولون دائمًا بالتدريس إلى الحد الذى يجعلهم غالبًا ما يحصلون على خبراتهم من الكتاب المدرسى الأمر الذى يعزلهم عن التجديدات التربوية الحديثة والمتسارعة مما يفرض

علينا نحن – المهتمين – والمهمومين بعوائد العملية التعليمية تقديم هذا الدليل المجدد سنويًا للمعلمين الذى يحقق التشويق والقيمة والاستعمال العملى المباشر للمعلمين، وهنا من الممكن أن نقترح تبويبًا لهذا الدليل ليشمل مستويات المعايير وآليات تنفيذها داخل قاعات الدرس وخارجها، كما أنه يخلص الدراسات التربوية والنفسية الميدانية، كما يناقش صعوبات التدريس ومشكلاته التى تعوق مسيرة تطوير التعليم والتعلم، ويعرفهم بالمحيطين للمتعلمين والمعلمين ويتفاعلون معهم ولهم تأثير مباشر على مستويات الأداء التعليمى. أضف إلى ذلك تلك القائمة المتجددة سنويًا من القراءات والملخصات أكاديميًا ومهنيًا وثقافيًا وقراءات أخرى مساعدة وإضافية للكتب المدرسية المقررة وكذلك اختبارات وبطاقات للملاحظة، واستبيانات ومقاييس ترتبط بالصفوف والمواد الدراسية تساعد المعلمين والمتعلمين فى تعرف القدرات والمهارات والميول والقيم والاتجاهات والمعلومات والمفاهيم وأوجه التعلم معرفية ووجدانية ومهارية، ناهيك عن تنمية الوعى بالمنظور المستقبلى للسياسة التعليمية والمعايير المناسبة قوميًا تطبق على المعلمين والمتعلمين والمؤسسات التعليمية وقيادات التعليم والمناهج الدراسية فى إطار الصورة الشاملة لمسيرة تطوير التعليم المتنامية دائمًا، وديمقراطية التعليم باعتباره قضية مجتمعية تتطلب المشاركة من أطراف العملية التعليمية والمؤسسات النيابية والرقابية والحزبية والإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص وأساتذة الجامعات ومؤلفى وناشرى الكتب المدرسية والمتنورين من المثقفين.

إنه من المفيد عمليًا للمعلمين والمتعلمين توظيف التكنولوجيا المتقدمة فى أنشطة التعليم والتعلم والتقويم، وفى نقل التجارب المحلية والقومية والعالمية الناجحة والمفيدة، وفى توفير لقاءات باستخدام الفيديو كونفرانس للتناقش وتبادل الخبرات ونقل توجهات قيادات التعليم بصفة دورية منتظمة عبر مراكز إقليمية، كذلك لمناقشة بعض مفردات الدليل الذى يقدم للمعلمين والآباء وذلك قبيل بدء العام

الدراسى، وعقد حوارات حول ما يبدو لهم من آراء ومقترحات وما يواجههم من صعوبات ومشكلات. إن تذييل الدليل بالمفاهيم والمصطلحات التربوية والنفسية مع شروح وأمثلة وتعليقات يحقق تنمية مهنية وفهمًا مشتركًا بين المشتغلين والمنشغلين بقضايا التربية والتعليم يمهد لهم الطريق أمام ممارسات وتطبيقات مفيدة بين جماهير المعلمين، ويوفر لهم السبيل نحو القيام بالبحوث الميدانية التى تحقق عوائد مجزية علمية وواقعية بفعل المعايير المعلنة التى يتصدرها الدليل.

إن الأخذ بفكرة دليل عام للمعلم سيكون له صدى إيجابى لمواجهة سلبيات كثيرة فى العملية التعليمية التقويمية ميدانيًا إذا ما أُحسن إعداده وتعميمه ومراجعته سنويا باعتباره ميثاقًا تربويًا للمعلمين له عوائده النظرية والعلمية على حد سواء لكل المهتمين والمهمومين بالتعليم، خاصة إذا أعد فى إطار علم النفس المعرفى والبحث فيه، وتخصيص عملية معرفية خاصة بالإبداع، وكذلك بعدا معرفيًا لمعرفة ما وراء المعرفة، ووضع ثقافة التذكر وآليات التخزين فى حجمها الطبيعى مع تأصيل فكرة البدء بمستويات معرفية عليا، والتأكيد على النظرة النسقية للمنهج بتدارس وتحليل الأهداف التعليمية والأنشطة التدريسية وعمليات التقييم والتناظر بينها جميعًا. كذلك رفض النظرة الخطية وأحادية البعد، وتبنى نظرة تفريعية تتناغم مع تعقد العملية التعليمية، وتحقق الجدل والنقاش والحوار حول تجارب قومية ومحلية ناجحة أنجزت بأيدى معلمين أكفاء جاءت من بيئات تعلم ومناشط وخبرات متسقة مع مستويات معيارية معلنة فى الدليل العام للمعلمين، حيث لا يمكن تقييد حرية المعلمين بإخبارهم مباشرة عما هو جدير بالتعلم، ولكن عن طريق معاونتهم على ترجمة مستويات المعيارية خلال لغة مشتركة للمقارنة بما يطمحون فى تحقيقه للمتعلمين وتقديم إمكانات متنوعة تكون فى متناول أيديهم، وكذلك تقديم منظور أو أكثر للاسترشاد به فى قراراتهم المتعلقة بالمنهج وبيئة

التعلم، وباستخدام صورة منهجية فى التعامل مع مشكلة مساعدة المتعلمين على تحصيل واكتساب مستوى معيارى ما، ومن ذلك إرشاد المتعلمين وتوجيههم إلى تكوين فئات وتصنيفات وأمثلة تدمج فى خطط تعلم المستوى المعيارى عبر أنشطة تعليمية مختلفة، ومواد تعليمية مختلفة، وأدوار للمعلم وأدوار للمتعلم وكلها يقوم على التخطيط بصورة منهجية لتيسير تعلم المتعلمين بصورة فعالة عبر التناظر بين المستويات المعيارية والتعليم والتقييم وبحيث تتحقق الدقة عبر هذه التناظرات الثلاثة. إن ذلك مفيد عمليًا فى تحديد النواتج المقصودة من التمدرس، ولتوجيه اختيار أنشطة تعليمية فعالة ولاختيار أو تصميم تقييمات مناسبة.

إن ما يتوجب رعايته هو تلك التغيرات السريعة المتلاحقة التى شكلت الثورة المعلوماتية ويسرت الوصول إلى المعرفة وانتقالها وتضاعفها، والتى من نتائجها كم هائل من المعلومات وتنوع مصادر التعلم وتعددها، والوسائط والمستحدثات التكنولوجية التى غيرت الكثير من أساليب التعليم والتعلم وانتقال محور الاهتمام فى العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم، والتركيز على النمو الشامل والمتكامل للمتعلم. لقد فرضت كل هذه المتغيرات على المهتمين والمهمومين بالتعليم أن يتعاملوا مع التعليم باعتباره عملية ليست لها حدود زمنية أو مكانية، وأن تستمر مع الإنسان كى تسهل له التكيف مع مستجدات ومستحدثات الألفية الثالثة، وبالتالى أمسى محور التعلم هو تعليم المتعلم كيف يتعلم، وكيف يفكر، وكيف يشارك من خلال استراتيجيات التعلم النشط التى تسلح المتعلم بالمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات والقدرة على التفكير والتعبير، وكلها معطيات تعليمية وتربوية حديثة يتوجب على المعلم الوعى بها وامتلاكها حتى يشكل متعلمًا جديدًا للألفية الثالثة.

إن التعليم فى الدول النامية تعليم متخلف حضاريًا، ومجاوزة هذا التخلف يستلزم تناولاً جديدًا غير التناول التقليدى الذى يعتمد تعريفًا للتعليم على أنه التذكر.

إن الذكاء لفظ غير علمى سواء عَرَّفناه بأنه القدرة على التكيف مع البيئة، أو القدرة على تكوين علاقات جديدة. التعريف الأول يعنى أن السلوك الإنسانى سلبى فى حين أنه إيجابى؛ لأن الإنسان مجاوز للطبيعة. والتعريف الثانى يعنى أن الذكاء لا يتميز عن العقل؛ لأن تكوين العلاقات الجديدة من شأن العقل، ومن هنا ليس ثمة مبرر لهذه الازدواجية ونكتفى بلفظ العقل، حيث إن العقل قادر على تكوين علاقات جديدة فهو إذن مجاوز للوضع القائم، ومن ثم فإن العقل مبدع.

إن النظام التعليمى فى الدول النامية يفرز ما يمكن تسميته بثقافة الذاكرة بمعنى أن القدرة على الحفظ دليل على قوة الذاكرة، وقوة الذاكرة تستند إلى مبدأ التلقين، وهو مبدأ يفيد أن لكل سؤال جوابًا صادقًا، ولهذا من الملاحظ أن وظيفة التربية الآن هى الاطمئنان إلى معرفة كل طالب للإجابات، ومن ثم فليس من حق الطالب أن يتشكك فى مبدأ اليقين، بل إن الملاحظ كذلك أن هذا المبدأ لا يسيطر على مناهج الدراسة فحسب، وإنما يتحكم أيضًا فى سلوك الطلاب.

إن الإبداع تجسيد للمستقبل وليس امتدادًا للماضى عبر الحاضر، ولهذا فالماضى أو الحاضر هو الوضع القائم الذى نتجاوزه إلى وضع قادم، والمجاوزة فعل مبدع، والوضع المبدع هو ظهور جديد ولكن يسبقه قصد، والإبداع إذن مجاوزة تعطى كمشروع للمستقبل وهذا المشروع أيديولوجيا عندما تتجسد فى الواقع تتحول إلى ثقافة.

ولكن عندما تتحول الثقافة إلى معتقد يمتنع الإبداع، لأن الدوجماطيقية تعنى توهم الإنسان أنه محتكر للحقيقة المطلقة، ومن ثم ينغلق الباب أمام أى اجتهاد. ولهذا فإن الإبداع يلازمه نفى الدوجماطيقية، ومعنى ذلك أننا إذا أردنا تدريب هذا الجيل من الطلاب على الاجتهاد فعلينا تدريبهم على الإبداع. والإبداع فى مجال التعليم يرادفه التفكير الافتراقى الذى يستند إلى تعدد الإجابات، فى مواجهة التفكير الاتفاقى الذى يستند إلى إجابة واحدة، والذى يعتمد على قوة الذاكرة.

والإبداع سمة الإنسان أيًا كان وفى أى مجال، وإذا كان توليد الإبداع لدى الطلاب هو الغاية من التعليم على نحو ما هو وارد فى تطوير السياسة التعليمية فمعنى ذلك تجسيد الإبداع الجماهيرى.

ومن هنا يمكن القول إن مسار التعليم من ثورة يوليو 1952وحتى الوقت الحاضر هو المسار من التعلم الجماهيرى إلى الإبداع الجماهيرى، أى مسار من الشكل إلى المضمون أى من التعليم للتميز إلى التميز للجميع.

إننا فى حاجة إلى قيادات تعليمية جسورة تقتحم مجالاً مختلف هو مجال التعليم بفكر غير تقليدى يؤثر فيه الإبداع على الاتباع، لأنه يؤثر التقدم على التخلف. وأمتنا فى حاجة إلى هذا اللون من الفكر، إنها فى حاجة إلى تطعيم التعليم بالإبداع، وفى حاجة إلى تطوير التعليم بآلية توظيف البحوث لإعادة رسم السياسات التعليمية وتنمية الشخصية العربية وإعداد جيل من العلماء والمبدعين. نحن فى حاجة إلى اجتماع عمل لترجمة محاور السياسة التعليمية إلى أعمال ونتائج ملموسة فى المؤسسة التعليمية وإدارتها والمناهج وطرائق التدريس وأنشطة التقويم وتكوين المعلمين والقيادات التعليمية بكافة مستوياتها.

إننا إذا نظرنا إلى المتغيرات التى نتوقعها فى مجتمعنا العربى الكبير ونحن على عتبات الألفية الثالثة فى تحركنا نحو المستقبل فإننا نجد يقينًا أن الإبداع والقدرة على التفكير العلمى وقدرة الإنسان على التعبير عن نفسه وعن تفكيره وعن رأيه هى خصائص يجب توافرها فى الإنسان العربى. إن المستقبل يعتمد على الإبداع الإنسانى العربى لا على الموارد الطبيعية، فما أحرانا أن نعمل على تنمية هذا الإبداع. إن الحاجة مُلحة نحو استخلاص ذلك المنهج الفكرى القائم على استخدام الأسلوب العلمى حتى تتولد لدى الإنسان العربى، إنسان الألفية الثالثة، القدرة على الفهم والتعبير الأمر الذى يخلق حدًا أدنى من النسيج الاجتماعى المشترك يحل محل التشوهات العقلية التى تنجم عن حفظ المعلومات المتأثرة دونما إدراك للمنهج

الفكرى الذى تقوم عليه. إن التعليم القائم على الحفظ سخف لا يمكن تحمله أمام عصر ثورة المعلومات وما تنطوى عليه من تطور أجهزة تخزين المعلومات واسترجاعها. وتطوير التعليم من أجل بناء الإنسان العربى، إنسان المستقبل، يجب أن يبنى على تكوين تلك القدرات فى إطار يسمح بالتفاعل المستمر بين المنهج العلمى المعاصر والأصالة الثقافية، فهويتنا الثقافية العربية الأصيلة ليست حاجزًا يحول دون استقبال العلم أو استخدام الأسلوب العلمى كمنهج للتفكير والتدبر والسلوك والنشاط الإنسانى. إننا عندما نتحدث عن الإبداع فى التعليم فنحن نتحدث عن التربية العربية بأهدافها وهياكلها وبمنظماتها ومناهجها وبيئتها ومحتواها، ونتحدث عن أن الفكر التربوى النظرى المعلن فى وثائق وزارة التربية والتعليم أو مراكزها العلمية هدفه النهائى هو إثراء التطبيق التربوى وتحسين الممارسات الميدانية التى تقدم فى مؤسساتنا التعليمية والتى تنعكس على المنتج التعليمى، وتلك فكرة محورية تتطلب عقد دورات تدريبية متخصصة فى تنمية الإبداع، وفى اكتشاف القدرات الإبداعية، وفى تطوير طرائق التدريس وتحديث المناهج وأنظمة الامتحانات بما يخدم التعلم للإبداع كهدف استراتيجى. إننا يجب أن نتطرق إلى وظيفة التربية فلا يمكن أن نتحدث عن الإبداع دون أن نسأل أنفسنا: لماذا نربى؟ هل التربية تكتشف الإنسان وتوجهه وتستكشف قدراته أم أنها تقوم بملء عقله بالمعلومات وشحنه بالأفكار؟ وكيف نجسر الفجوة بين النظريات النفسية والتربوية وبين الممارسات الميدانية؟ وعندما نتحدث عن التعليم للإبداع نجد أنفسنا أمام قضية مهمة: هل التربية مؤسسة تابعة ومحافظة أم هى مؤسسة قائدة ومؤثرة؟ ولماذا تبدو التربية من أشد النظم الاجتماعية محافظة وحبًا للقديم ورفضًا للتجديد؟ وكيف يمكن للتربية أن تتعامل مع المفاهيم الجديدة كالتربية المستمرة والتعليم غير النظامى والتعليم العرضى وتكافؤ الفرص والتعليم كاستثمار ذى عائد اقتصادى؟ كيف تستطيع المدرسة بمناهجها التقليدية أن تثبت أنها موجة

فعالة من موجات التثقيف أكثر جذبًا وأقوى تأثيرًا ؟ وإذا كان التعليم نسقًا اجتماعيًا يؤثر ويتأثر بما يجرى فى المجتمع فكيف تكون المدرسة من أقوى هذه العوامل تأثيرًا؟ كيف نحل قضية الكم والكيف، والاختيار والتوجيه، ووحدة المعرفة وتوظيف التقنيات الحديثة فى التعليم؟ إن التعليم للإبداع يحل متناقضات وقضايا تعليمية وتربوية لا تزال فى حاجة إلى الحسم، ذلك أن الإبداع هو صلب هذه القضايا.

إننا فى حاجة إلى التأكيد على إيجابية المتعلم ومحورية دوره فى العملية التعليمية، وتأكيد آدمية المتعلم والتسليم بذكاءاته المتنوعة ونموها وقدراته على التعلم وأن يسود مناخ الاحترام المتبادل واتساع دور المتعلم من مجرد المستقبل للخبرة إلى صانعها ومبدعها، وأن يتحول دور المعلم إلى تيسير عملية التعلم وتوجيهها، والتأكيد على التعلم الذاتى والبحث والاطلاع واستخدام مصادر تعليمية متنوعة ورقية وتكنولوجية، واعتبار كمبيوتر الغد هو سبورة اليوم لإثراء قدرات المتعلم على الاستكشاف وحل المشكلات، ووضع التعليم فى إطار المنافسة العالمية باستخدام المعايير العالمية القومية معًا حتى نرى ملامح التربية العربية المبدعة وملامح التربية الجديدة وملامح التربية التقدمية المرتبطة بمسيرة التنمية الشاملة لتشكل جيلاً من الشباب قادرًا على حل المشكلات بفكر إبداعى، يعشق التفكير التباعدى، ويحب المغامرة المحسوبة، ويمتلك القدرة على التخيل، ويحلم بمجتمع عربى متقدم اقتصاديًا ومتحضر اجتماعيًا وديمقراطيًا وإنسانيًا قادرًا على امتلاك ثقافة التغيير لصناعة المجتمع المنتج، وتحقيق التنمية المستدامة وصناعة أمة لها مستقبل.

وفى إطار الجهود المستمرة المناسبة لتطوير التعليم يتوجب السعى دومًا لرصد أحدث الاتجاهات والمداخل التعليمية التى تعمل على تكوين المتعلمين تكوينًا إيجابيًا يتناسب والتحديات العالمية القائمة والقادمة. إن مستقبل تطوير التعليم يتطلب العمل على زيادة الاهتمام بالمتعلم باعتباره محورًا للعملية التعليمية، والبحث

دومًا عن آليات متطورة تتناغم مع واقعنا فى مؤسساتنا التعليمية، والاتجاه نحو التعلم النشط سعيًا نحو الجودة الشاملة فى التعليم بنقل العملية التعليمية إلى طرائق أكثر إيجابية تعتمد على فاعلية المتعلم ومشاركته فى عملية التعلم لتنمية شخصيته وقدراته ومهارته وصقل إبداعاته وهو ما يتطلب إدارة جيدة للتعلم النشط.

إن الإدارة هى المحور الأساسى لنجاح النظام التعليمى على كافة مستوياته التى من أهمها مستويات المتعلمين داخل قاعات الدرس وما يتم من تفاعل وعمليات تعليم وتعلم وأنشطة فى بيئة التعلم ومناخ التعليم والتعلم فى مواقف التعلم النشط من حيث شكل الفصل وطريقة الجلوس وحرية الحركة، وأدوار كل من المعلم والمتعلم، وخطة العمل خلال اليوم المدرسى.

ونظام تقييم وتقويم المتعلمين الشامل والمستمر وتعدد مصادر التعلم وتنوعها، ومشاركة مجتمعية فاعلة وإيجابية. إن المعلم فى إدارته للتعلم النشط عليه أن:

- يهيئ الجو المناسب للتعلم فى أثناء النشاط الموجه عن طريق التخطيط لإدارة الفصل وإدارة عمليات التعلم على نحو جيد.
- يتقن تقديم أمثلة ونماذج لأساليب إدارة الفصل فى المواقف التعليمية والتعلمية المختلفة.
- يوزع الأدوار بين المتعلمين عن العرض لكل فقرة من فقرات اليوم الدراسى، حيث يحدد دور المتعلم فى إدارة الفصل وكيفية تفعيله منميًا دور القيادة لدى المتعلمين، ومشركًا المجتمع المحلى فى عملية التعلم النشط.
- يصمم أدوات وملفات شاملة عن المتعلم مع مواجهة ما يقابله من مشكلات فى أثناء إدارته لفصل التعلم النشط، وفى ذات الوقت يوفر مناخًا ديمقراطيًا فى إدارته لفترات اليوم الدراسى.

إن المعلم هو المحور الأساسى فى تحقيق فاعلية عملية التدريس، وفى تحقيق

الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة عن طريق توفير الظروف المناسبة وتوظيف الإمكانات المادية المتاحة وصولاً إلى تعلم جيد، كل ذلك يوفر المفهوم الحديث لإدارة فصل التعلم النشط من حيث إنه مجموعة العمليات والإجراءات التى يتخذها المعلم بمعاونة المتعلمين، للاستفادة من الإمكانات المتاحة داخل الفصل وخارجه، لتوفير الظروف الملائمة لحدوث التعلم النشط فى ضوء الأهداف التعليمية والتربوية المحددة سلفًا.

إن نجاح المعلم فى أداء رسالته يتحقق بنجاحه فى إدارة فصله إدارة جيدة تساعده فى تحقيق أهدافه المنشودة، وتلك كفاية مهنية يكتسبها المعلم فى أثناء تكوينه فى كليات التربية وفى تدريبه بعد تخرجه وعمله فى الميدان. وبيئة التعلم النشط تتطلب حسن الإدارة لأنها بيئة منظمة، لكل فرد فيها دوره وأنشطته ومهامه، وإدارة فصل التعلم النشط تؤدى دورًا فاعلًا فى استثمار الوقت والإمكانات وتوظيف الجهود وتوفير الشروط اللازمة لحدوث التعلم وتحقيق الأهداف مع حسن التعامل مع ما يحيط ببيئة التعلم من متغيرات.

إن إدارة الفصل الدراسى يجب أن تراعى فكرًا تربويًا حديثًا يتفق مع التأكيد على مبادئ التربية للجميع وزيادة كثافة الفصل، وتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والتأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة وحرية التعبير، والتأكيد على أن يكون المتعلم محورًا للعملية التعليمية، وأن يكون له دور إيجابى فى عمليات التعليم والتعلم وفى إدارة الفصل أيضًا وعملية التعلم، مع التأكيد على دور التعلم النشط حيث يتمركز التعلم حول المتعلم، وتتركز الأنشطة حول المتعلم أيضًا مما يسمح له بالقيام ببعض الأعمال الإدارية، وتفويض السلطة له بمنحه بعض الحرية فى الإدارة تحت إشراف وتوجيه المعلم، وحين تكون إدارة الفصل عملية مشتركة بين المعلم والمتعلم يعاد تشكيل أدوارهما حيث تعظيم أدوار المتعلم واعتبار المعلم عضوًا وقائدًا فى فريق أكثر من كونه المصدر الوحيد للسلطة والمحتكر لها.

إن إدارة الفصل هى المنظومة التى تهدف إلى تعظيم الإمكانات المتاحة لتحقيق شخصية متكاملة متوازنة قادرة على المشاركة داخل بيئة التعلم. وإدارة الفصل تتضمن عددًا من العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتحفيز وتقويم، والفصل قد يكون قاعات الدراسة من حجرات ومعامل ومكتبات، والأنشطة والورش والملاعب والفنون، هو بيئة التعلم حيث يوجد الطلاب والمعلمون يخططون وينفذون معًا الأنشطة التعليمية التعلمية. وعليه فإن مكونات إدارة الفصل تتسع لتشمل:

- التخطيط الجيد لتنفيذ عمليات التعليم والتعلم.
- تحديد المهارات اللازمة للمعلم والمتعلم لإدارة الفصل.
- تنظيم الفصل لمواجهة مطالب عمليات التعليم والتعلم.
- تحديد استراتيجيات التفاعل بين المعلم والمتعلمين.
- تهيئة مناخ الفصل الدراسى لتحقيق المطالب والاحتياجات التعليمية.
- آليات ضبط سلوك المتعلمين.
- توظيف مفردات البيئة المحيطة لتفعيل عملية التعليم والتعلم.
- حسن إدارة الوقت لتحقيق أكبر وقت للتعلم.

وهذه المكونات ترسم شكل الجوانب التى يجب أن يركز عليها المعلم عند وضع تصوره لإدارة الفصل ليستغرق كل هذه المكونات.

إن التعلم النشط يتطلب حسن إدارة هذه المكونات حيث يصبح للمتعلم دور فاعل فى استخدام مصادر التعلم وتوظيف عناصر البيئة. إن عملية إدارة فصل التعلم النشط تستلزم من المعلم وضع مجموعة من الخطط والقواعد والإجراءات التى سيتبعها المعلم والطلاب فى الفصل، ولذلك فإنه على المعلم الإجابة عن الأسئلة التالية: ما الموارد والإمكانات المتاحة لتوظيفها فى التدريس؟ وكيف يمكن

استغلال البيئة المحيطة لتحقيق إدارة جيدة ؟ وماذا يجب أن يفعله قبل بداية العام الدراسى، وبعد كل فترة زمنية منه؟ ثم ما مدى معرفته بطبيعة المتعلم وخصائصه ومطالب نموه ومستويات المتعلمين؟ وكيف يواجه الفروق الفردية والسعى نحو العمل فى مجموعات صغيرة ؟ وما أدوار المتعلمين فى إدارة الفصل وفى أنشطة التقويم ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وتفعيلها يؤكد أن إدارة الفصل فى التعلم النشط علم له قواعده وله أسسه العلمية التى ترتبط بأهداف محددة واضحة ومقصودة، وأن حسن إدارة الفصل مؤشر على نجاح المعلم وتفعيل للأهداف، بل إن تفاعل جميع مكونات الإدارة يحقق التعلم النشط بكفاءة واقتدار، خاصة إذا تم كل هذا فى إطار معايير متفق عليها مسبقًا بين المعلم والمتعلمين قبل بدء العام الدراسى وفى أثنائه وخلال اليوم الدراسى.

إن لكل مهنة من المهن أخلاقيات تنظم السلوك العام لأعضاء المهنة بعضهم مع البعض الآخر ومع غيرهم من العاملين فى مهن أخرى. والتعليم رسالة ومهنة لها أخلاقيات تنبثق من طبيعتها وفلسفتها وثقافة المجتمع، إنها تُوجب على القائمين بها أداء حق الانتماء إليها إخلاصًا فى العمل، وصدقًا مع النفس، وعطاءً مستمرًا لنشر العلم وإنتاج المعرفة. والتعليم مسئولية تستوجب على المشتغلين بها الالتزام بآدابها ووظائفها منها: أن المعلم لا يرى لنفسه منة على المتعلمين بل يرى الفضل لهم إذا هذبوا قلوبهم، وأن يجريهم مجرى بنيه يستخدم التعريض فى تقويمهم لا التصريح، ويستخدم النصح بطريق الرحمة لا التوبيخ وأن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه، وأن يحدث التغيير فى سلوك المتعلم بتعويده على الاستقامة منذ الصغر حتى يمسى سلوكه منضبطًا بحكم العادة، فمن شبّ على شيء شاب عليه. وعليه أن يكوّن البصيرة الأخلاقية للمتعلم بالعلم والتفكير والتناقش والحوار حتى يميز بين الخير والشر والمقبول والمرفوض ثقافيًا، وأن يستخدم الحياة كتابًا للتربية يأخذ منها العبر

والدروس العملية، والخبرات المربية والتجارب الناجحة والاتجاهات الخيرة. وعلى المعلم أن يقدم للمتعلم نماذج للأسوة والقدوة يقوم بمحاكاتها من أجل إحداث التوازن المنشود بين حاجات الفرد ومطالب المجتمع المتجددة.

إن التربية مطلب اجتماعى ومسئولية ملقاة على عاتق المدرسة بعد أن انشغل الآباء بمطالب الحياة، وبعد أن أصبحت مدارسنا فى العالم العربى تطبق مقولة: التعليم للامتحانات وليس للحياة، وبذلك أصبحت المدارس (امتحان خانة) وتم تفريغ المدرسة من دورها التربوى ناهيك عن دورها التعليمى. إن التربية الأخلاقية التى ننشدها لها أسس وقواعد أهمها الأساس الاعتقادى التى يستمد مفرداته من الإيمان بالله الخالق، ومنها الأساس العلمى الذى يفسر التربية الأخلاقية تفسيرًا نفسيًا وتربويًا، ومنها الأساس الإنسانى الذى يدرس سلوك الإنسان والمؤثرات التى توجه هذا السلوك فى إطار فهم الطبيعة البشرية وحرية الإرادة لدى الإنسان والشعور بالمسئولية الأخلاقية نحو نفسه ونحو غيره، ثم إن هناك الأساس الجزائى الذى يعنى الجزاء أساسًا للواجب الأخلاقى، وأن الفضيلة تؤدى بدورها إلى السعادة. وهذا الأساس يضم مجموعة من القوانين الأخلاقية التى توجه سلوك الفرد بما يكفل له تحقيق سعادته ورضا مجتمعه عنه.

إن المعلم الذى يؤمن إيمانًا قويًا بكتاب الله والسنة المطهرة تصدر أقواله وأفعاله فى المواقف التعليمية التعلمية منضبطة، ويمسى ماهرًا فى تعليمه متقنًا لمهنته عدلًا ناصحًا فى كل الأمور، متسامحًا مبتهجًا يعلم طاقات طلابه، وكيف يتعلمون. إنه أسوة أمام طلابه حاذق وقور مرن ميسر محتشم حسن المظهر يؤكد الخصال النبيلة ومحاسبة النفس هادىء ومطمئن.

كما أن من أهم أخلاقيات المهنة مهنة التعليم ـ جودة الفهم لما يرى ويسمع، جودة الفطنة وحسن العبارة، يحب الصدق وأهله، ويحب الكرامة، يتصف بقوة العزيمة واطمئنان النفس، وفصاحة اللفظ، يحب العلم وأهله خاصة علوم عصره،

يمتاز بالرفق واللين ومراعاة أحوال الطلاب، ويسمح بالنقاش والحوار وإبداء الرأى والاختلاف فى وجهة النظر والتفسير، والمدح عندما يجيد المتعلم، وإثارة دافعيته للتعلم، والرفق بالمتعلمين والصبر على المخالفة، وإقامة العلاقات الحسنة بين الطلاب، وإعطاء كل طالب حقه فى التعلم حسب سرعته وخبراته السابقة وقدراته، وتفقد الطلاب عند غيابهم ومراعاة مصالحهم وظروفهم.

إن المعلم مطالب أخلاقيًا بمداومة التعلم والدرس والاطلاع والتدبر والتأمل والتفكير، والاجتهاد، وإقامة علاقات ودية مع الآباء، ومشاركة المجتمع فى رسم سياسة التعليم، والاشتغال بالبحث العلمى لتحقيق النمو المهنى، والاعتزاز بالعلاقات السوية مع الزملاء، والاعتزاز بمهنة التدريس، واحترام قوانينها ولوائحها.

وقد عنيت المؤسسات التربوية والبحثية بأخلاقيات مهنة التعليم، من أهمها ما صدر عن مكتب التربية العربى لدول الخليج وهو:

- التعليم مهنة ذات قداسة خاصة توجب على القائمين بها حق الانتماء إليها من حيث الإخلاص فى العمل، والصدق مع النفس والناس، والعطاء المستمر لنشر العلم.
- المعلم صاحب رسالة عليه أن يستشعر عظمتها، ويؤمن بأهميتها ويحافظ على بذل الجهد فى سبيل أداء رسالته.
- العلاقة بين المعلم وطلابه صورة من علاقة الأب بأبنائه لحمتها الرغبة فى نفعهم، وسداها الشفقة عليهم والبر بهم أساسها المودة وحارسها الحزم.
- المعلم قدوة لطلابه وللمجتمع، يحرص على أن يكون أثره حميدًا باقيًا، وعليه فهو متمسك بالقيم الأخلاقية والمثل العليا يدعو إليها ويبثها بين طلابه والناس.
- المعلم يسوى فى عطائه بين طلابه وكذلك فى رقابتهم وتقويمهم، ويشعرهم أن أسهل الطرق أصحها وأقومها وأن الأمانة قيمة.

- المعلم ساع دائمًا إلى ترسيخ مواطن الاتفاق والتعاون بين طلابه تعليمًا لهم وتعويدًا على العمل الجماعى وبذله الجهد لتحصيل العلم.
- المعلم موضع ثقة المجتمع واحترامه وعليه أن يكون فى مستوى ذلك كله، دوره المرشد والميسر والموجه، ودور المجتمع توفير حياة كريمة له ولأسرته وتحسين حياته ماديًا.
- المعلم صاحب رأى وموقف فى حياة المجتمع وقضاياه ومشكلاته وعليه توسيع نطاق ثقافته وتنويع مصادرها ليكون قادرًا على تكوين الرأى الناضج الذى يؤكد دوره داخل المدرسة وخارجها.
- المعلم مسئول أمام الله ثم ضميره، وأن الرقابة الذاتية أهم من الرقابة الخارجية، وعليه بث هذه الروح بين طلابه.
- المعلم فى مجال تخصصه طالب علم وباحث، يتزود دائمًا من معلومات وخبرات جديدة فى مجال تخصصه تقويةً لمكانته المهنية وتنميتها تنمية مستدامة.
- المعلم مدرك أن تعلمه عبادة وتعليمه الطلاب زكاة، وأن الثقة المتبادلة واحترام التخصص والأخوة المهنية هى أسس العلاقات بين المعلم وزملائه والإدارة المدرسية.
- المعلم شريك الوالدين فى التربية والتنشئة والتقويم والتعليم، وعليه توطيد أواصر الثقة بينه وبين البيت، ويتشاور مع الوالدين حول مستقبل الطلاب.

إنه لابد من تبنى المفاهيم المحاسبية عند مكافأة المعلمين، والسماح بالمنافسة التى تحقق الأهداف التعليمية والتربوية على حدّ سواء، ومراعاة مبادئ مهنة التدريس وأخلاقياتها من خلال الممارسة حيث تساعد فى الكشف عن الموهبة والتجديد والابتكار فى الوصول إلى منتج تعليمى يتجاوز ثقافة الإبداع والابتكار إلى امتلاك القيم الأخلاقية والسلوك الدينى القويم، والسماح بالتقويم المتبادل بين المعلمين والآباء والطلاب فى إطار علمى أخلاقى يعلى من قيم الحق والواجب.

قائمة المراجـع

أولًا- المراجع العربية:

1- أحمـد زايـد: **سـيكولوجية العلاقـات بـين الجماعـات قـضايا فى الهوية الاجتماعية وتـصنيف الـذات**، عـالم المعـرفة، العـدد 326، المجلـس الوطنـى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.

2- أحمـد زويـل: **رحلـة عـبر الـزمن الطـريق إلى جائزة نوبل**، ترجمة مصطفى محمود سليمان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2003 .

3- أحمد زويل: **عصر العلم**، ط 3، دار الشروق، القاهرة، 2006.

4- أنور عبد الملك: **من أجل استراتيجية حضارية**، دار الشروق، القاهرة، 2005.

5- أنـور محمـد الـشرقاوى: **علـم الـنفس المعـرفى المعـاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.

6- تغريد عمران: **نحو آفاق جديدة للتدريس**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2004.

7- توفيق أحمد مرعى، محمد محمود الحيلة: **تفريد التعليم**، الأردن، دار الفكر، 1998.

8- توفـيق الطـويل: **الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977.

9- جابـر عـبد الحمـيد جابـر: **مـدرس القـرن الحـادى والعـشرين الفعال، المهارات والتنمية المهنية**، القاهرة، دار الفكر العربى، 2000.

10- جين سميث: **فن اتخاذ القرارات الصائبة**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، بيروت، الدار العربية للعلوم، 1999.

11- ستانيلاف جروف، وهال زينا بينيت: **العقل المحيط** (ترجمة ثائر ديب) القاهرة، دار العين للنشر، 2005م.

12- سعيد إسماعيل علي: **التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين**، القاهرة، عالم الكتب، 1998.

13- سعيد إسماعيل علي: **التعليم والتنشئة السياسية**، القاهرة، عالم الكتب، 2003.

14- سعيد محمود مرسى: الإبداع وشروطه ومكوناته، **مجلة تربويات**، العدد الأول، وزارة التعليم العالى، كلية التربية بصور، 2001.

15- سيد أحمد عثمان: **التحليل الأخلاقى للمسئولية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1996.

16- سيف بن ناصر بن على المعمرى: **تربية المواطنة**، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد 2006.

17- شبل بدران، حسن الببلاوى، كمال نجيب: **التنمية الثقافية والتنوير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

18- طلعت عبد الحميد: **التنمية الذهنية لمعلم المعلم وإشكاليات ما بعد الحداثة، مؤتمر كليات التربية، الحادث والمستقبل**، المؤتمر الخامس عشر، رابطة التربية الحديثة، 17، 18 يوليو، القاهرة، 2000 .

19- عاطف العراقى: **الفلسفة العربية والطريق إلى المستقبل**، رؤية نقدية عقلية، دار الرشاد، القاهرة، 1998.

20- عبد الحكيم بدران: **فلسفة المقاومة، التربية والمقاومة، مركز الحضارة العربية**، القاهرة، 2005.

21- عبد الستار إبراهيم: **الإبداع قضاياه وتطبيقاته**، كتاب التأصيل، القاهرة، جماعة التأصيل الأدبى والفكرى، 1999.

22- عبد القادر حسن خليفة: **مستقبل التعليم العربى فى عصر العولمة**، فلسفات غائبة وتحديات غالبة، دراسة نقدية، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، 2005.

23- عزيز حنا داود: **التربية النضالية ضرورة للشعب العربى**، فى مجلة التربية المعاصرة، العدد العاشر،مركز التنمية البشرية والمعلومات، الجيزة، 1988.

24- على ليلة: **الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعى**، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2006.

25- فاخر عاقل: الإبداع وتربيته، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

26- فاطمة الزهراء سالم محمود: **مفهوم الهوية الثقافية وتداعياته فى الفكر التربوى المصرى المعاصر**، دراسة نقدية، رسالة دكتوراه الفلسفة فى التربية (غير منشورة) كلية التربية جامعة عين شمس، 2007م.

27- فايز مراد مينا: **التعليم فى مصر، الواقع والمستقبل**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001م.

28- كمال نجيب: الفكر السياسى والتربوى للمعلم المصرى، التربية والسياسة، **مجلة التربية المعاصرة**، العدد العاشر، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1988.

29- كمال نجيب: دور المدرسة فى تشكيل الوعى السياسى للطلاب، **مجلة التربية المعاصرة**، العدد 16، السنة السابعة، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1990.

30- ماجد عرسان الكيلانى: **اتجاهات معاصرة فى التربية الأخلاقية**، عمان، دار البشير، 1991.

31- مجدى عبد الكريم حبيب: **دراسات فى أساليب التفكير**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1995.

32- محسن خضر: استجابة التربية العربية لتحولات الهوية الثقافية تحت ضغوط

العولمة، **مجلة التربية وعلم النفس**، العدد 30، الجزء الأول، القاهرة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2006.

33- محمد عابد الجابرى: **فى نقد الحاجة إلى الإصلاح**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

34- محمد منير مرسى: **الإصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، 1992.

35- مصرى عبد الحميد حنورة: **الإبداع وتنميته من منظور تكاملى**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.

36- مصطفى سويف: **الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الشعر خاصة**، القاهرة، دار المعارف، 1959.

37- مكتب التربية العربى لدول الخليج: **تعليم المواطن الأمريكى**، الرياض، قسم التربية 1995.

38- ميشيل توماسيللو: **الثقافة والمعرفة البشرية**، عالم المعرفة، العدد 328، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.

39- نجيب بلدى: **مراحل الفكر الأخلاقى**، دار المعارف، القاهرة، 1962.

40- نل نودينجز: **تعليم بلا دموع، السعادة والتربية**، ترجمة فاطمة نصر، القاهرة، دار سطور، 2007.

41- هناء عودة خضرى: **إطار فكرى تربوى مقترح للتعليم الإلكترونى**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 2007.

42- وزارة التربية والتعليم: **المعايير القومية للتعليم فى مصر**، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، المجلد الأول، 2003م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

43- Barbara J. Klopfenstein, "**Empowering Learners: Strategies for Fostering Self-Directed Learning**", M.A. Thesis، Alberta, University of Alberta , Department of Elementary Education, 2003.

44- Barney Dalgarno , "Constructivist Computer Assisted Learning: Theory and Techniques", a paper presented at "**The (ASCILITE) Conference**", Adelaide, (Australia), University of South Australia, Dec. 2-4, 1996.

45- Berman Sheldon: The Development of Social Responsibility, Ph.d, Harvard University, U. S. A. 1993.

46- Carolyn Nobes", **Shifting to The Third Generation: Open and Distance Education at a Mixed Mode Institution"**, M. A. Thesis, Canada, Mount Saint Vincent University, Department of Education, 1997.

47- D. Bell, "**An Introduction to Cybercultures**", London and New York, Routledge, 2001.

48- Darrell L. Cain, **The Explained Effects of Computer Mediated Conferencing on Student Learning Outcomes and Engagement"**, Ph. D. Dissertation, Virginia, Faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University, 2005.

49- David Carr: **Contemporay Problems of Moral Education**, Routledge, LOndon, 1999.

50- Eun Sook Kwon, **"A new Constructivist Learning Theory for Web – Based Design Learning with its Implementation and Interpretation for Design Education"**, Ph. D. Dissertation , Ohio, Ohio State University ,Department of Art Education, June, 2004.

51- Glonzer, Perry: The Teaching of ethics in Higher Education, An Examination of General Education Requirements, **Journal of General Education**, Vol. (53). No. (3), Pen state University Press, U. S. A, 2004.

52- Helena Felicity Paulo," **Information Overload in Computer-Mediated Communication and Education: Is There Really Too**

Much Information? Implications for distance education", M.A.thesis, Toronto, University of Toronto, Ontario Institute for Studies in Education, 1999.

53- Hill Adam. L, Ethics Education: **Recommendations For an Evolving Discipline**, Incounselling and Values Journal. Vol. 48, No. 3, Apr 2004, American Counseling Association, U.S.A., 2004.

54- Hopkins, D. and et, Al., **Improving The Quality Of Education For all**, London Davie Falton Publishers, 1996.

55- Joseph P. Blath: **Politics and Family Lawyer, In Family Law Sections Magazine** Vol. 14, No.1, Feb 2005, Vicechaing and News Letters Editor, U.S A, 2005.

56- Karen Lazenby, "Technology and Educational Innovation:" **A Case Study Of the Virtual Campus of the University of Pretoria"**, Ph.D . Dissertation, South Africa University of Pretoria, Faculty of Education, Department of Teaching and Training Studies, 2002.

57- Marios Miltiadou and S.Maria McIsaac,"Problems and Practical Solution of web- Based Courses :Lessons Learned from Three Educational Institutions, a paper presented at **"The 11th International Conference of Society for Information Technology & Teacher Education"**, San Diego, 2001.

58- Mohamed Ally, " Foundations of Educational Theory for Online Learning" in Terry Anderson, and Fathi Elloumi (Eds.). **" Theory and Practice of Online Learning"**, Alberta, Athabasca University Press, 2004.

59- Soonkyoung Youn, **"Situated Learning in Cyberspace: A study of an American Online School"**,_Ph.D. Dissertation, Ohio, Ohio State University, Graduate school, 2005.

60- Terry Anderson, "Toward a Theory of online learning", in TerryAnderson , and Fathi Elloumi (Eds.). **"Theory and practice of online Learning"**, Alberta, Athabasca University Press, 2004.

61- Wilky Mlickra: **Education For Citizenship, Moralphilosophy in Education**, Conference 22-26 Augest, UNESCO. 1999.

62- Wilson, John: **Practical Methods of Moral Education**, London, Macmillan Press, 1972.